



**تاریخ اوروبا الحديث والمعاصر**  
**( ۱۸۱۰ - ۱۹۱۹ )**



# تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر

## (١٩١٩ - ١٨١٥)

الأستاذ الدكتور

**عمر عبد العزيز عمر**

نائب رئيس جامعة الاسكندرية السابق

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المتفرغ

٢٠٠٠

**دار المعرفة الجامعية**

٢٠ شارع مصطفى الناظرية - ٤٨٣٠١٦٣  
٣٨٧ شهزاد العسقلاني - ٥٩٦٣١٤٦



«أَنِّي لَا أُعْرِضُ عَلَيْكُمْ أَجْرًا وَلَا سَكَناً وَلَا مَؤْنَا، وَإِنَّمَا أُعْرِضُ عَلَيْكُمُ الْجُوعَ  
وَالظُّلْمَاءُ وَالسَّيْرُ الْأَجْبَارِيُّ وَالْقَتْالُ حَتَّى الْمَوْتِ. فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُحِبُّ بَلَادَهُ بِقَلْبِهِ  
لَا بِلِسَانِهِ وَحْدَهُ فَلَيَتَبَعَنِي»

غاريب الدى



## مقدمة

ما لاشك فيه أن أوروبا لعبت دوراً مهما وخطيراً في تاريخ البشرية ، ففيها ظهرت حركة النهضة (The Renaissance) بمالها من آثار بعيدة المدى في مختلف النواحي ، وفيها قامت الثورة الفرنسية بمبادئها وأحداثها وتطوراتها التي شملت أرجاء المعمورة ، وأثرت تأثيراً بالغاً في أفكار الشعوب وحضارتهم ؛ وفيها ظهرت الثورة الصناعية بعيدة المدى . ومسار إثارة أوروبا حتى وقتنا هذا تلعب دوراً واسعاً النطاق ، ولها تأثيراً ملحوظاً في مصائر البشرية وفي تطور الحضارة الحديثة .

والدراسة التي بين أيدينا تتناول تاريخ أوروبا منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وتتناول عدة موضوعات لا تقتصر على الجانب السياسي فحسب ، بل تتعرض من خلاله للعوامل والدوافع الاجتماعية والاقتصادية والدينية التي أثرت في ظهور تلك الأحداث السياسية وتطوراتها على النحو الذي تم عرضه بشيء من التفصيل بحيث يسهل - إلى حد كبير - فهمها وتبع آثارها

ولتتبع تاريخ أوروبا في الفترة الممتدة من ١٨١٥ إلى ١٩١٩ ، ثم تقسيم هذه الدراسة إلى عدة فصول تبدأ بدراسة فكرة التنظيم الدولي قبل القرن التاسع عشر في الفصل الأول ، بينما يعالج الفصل الثاني موضوع الاتحاد الأوروبي (The Concert of Europe) في مطلع القرن التاسع عشر . ويدور الفصل الثالث حول دراسة نظام المؤتمرات الأوروبية (The Congress System) ؛ وتم تخصيص الفصل الرابع لدراسة أحوال فرنسا فيما بين عامي ١٨١٥ و ١٨٥٢ . أما الفصل الخامس فيتناول المسألة الشرقية وحرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) ؛ ويعرض الفصل السادس لدراسة الوحدة الإيطالية والتطورات التي مرت بها حتى تم إنجازها .

ويتبع الفصل السابع موضوع الوحدة الألمانية منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى الحرب البروسية - الفرنسية ؛ أما الفصل الثامن فيتناول بالتفصيل التحالفات والاتفاقيات الدولية في أوروبا فيما بين عامي

١٨٧١ و ١٩١٤ . وبختتم الفصل التاسع تلك الموضوعات بمناقشة الحرب العالمية الأولى : أسبابها ومراحلها والتسويات ، والنتائج التي ترتب عليها وتأثيرها في تحديد شكل الأحداث والتطورات التي سادت أوروبا والعالم في السنوات التالية من القرن العشرين . ولقد شهدت تلك السنوات لحظات تاريخية حاسمة كالثورة البلشفية ، وانفجار أول قنبلة نووية ، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية ، وقيام الأمم المتحدة ، وصعود الإنسان إلى الفضاء الخارجي ، وتفجر الثورة العالمية والتقنية والبيولوجية ، كما شهدت هذه الفترة أيضاً تغييرات هائلة في نظام حياة الإنسان على الأرض شملت تطلعاته وقدراته وتجاربه .

وإجمالاً فقد أوجدت تلك الحرب نوعين من المتصرفين : حقيقين ووهميين . تمثل المتصررون الحقيقيون في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان اللتين لم تمنحهما الحرب فرصة تطوير اقتصادياتهما فحسب ، وإنما منحتهما فرصة مشاركة أوروبا بشكل فعال في وضع إطار السياسة الدولية . أما المتصررون الوهميون فهم الدول الأوروبية المتحالفة التي أرادت أن تعوض ببعضها من خسائرها على حساب الدول المهزومة ، فوضعت يدها على مستعمراتها وفرضت تعويضات باهظة عليها . ولم يكن الانتصار الحقيقي هو فرض الشروط على الخصم وهو ضعيف ، إنما في الحافظة على استمرارية تنفيذ هذه الشروط وذلك بالإبقاء على وحدة جبهة المتصرفين وعلى ضعف الخصم . وما لا شك فيه أن تلك الأمور سوف يكون لها تأثيرها الواضح والعظيم على الأوضاع الدولية في كل من أوروبا وأمريكا ، والمحيط الهادئ ، والشرق الأوسط ، وإفريقيا .

وهكذا عرف العالم في الفترة الممتدة من ١٩١٤ إلى ١٩٤٥ حربين عالميتين أديتا إلى خراب البشرية وتدمیر حضارتها ، وإذا كانت الحرب العالمية الثانية ( ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ) أكثر اتساعاً وأعظم نتائج من الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤ - ١٩١٨ ) ، فإن الحربين يحق وصفهما معاً بالعالمية لما تميزت به كل منهما من جانب ، وللنتائج الضخمة التي نجمت عنهما من جانب آخر .

## **الفصل الأول**

**فكرة التنظيم الدولي قبل القرن التاسع عشر**



تشمل العلاقات الدولية السياسة الدولية، والتنظيم والإدارة الدوليتين، والقانون الدولي. والمقصود باصطلاح «العلاقات الدولية» تلك العلاقات القائمة بين الدول المختلفة، وتنقسم بدورها إلى قسمين: علاقات سلم وعلاقات حرب. ففى حالة الحرب فالعلاقة علاقة عداء، أما فى وقت السلم فقد تظهر العلاقات السياسية. وفي العصور القديمة والوسطى لم يكن هناك تمثيل سياسى، وإنما التمثيل السياسى الدائم هو وليد العصور الحديثة، ووليد نشوء القانون الدولى وتطوره. وكانت العلاقات بين الدول تتم في العصور القديمة عن طريق البعثات والسفارات، وربما تبع هذه العلاقات السياسية عقد اتفاقيات تجارية، أما نظام القنصل والسفراء فهو من نتاج العصر الحديث. وفي الواقع الأمر لم تنشأ علاقات دولية منتظمة إلا في الوقت الذي أصبح فيه للدولة وزراء للخارجية، بمعنى أنه أصبح للدولة سياسة خارجية معينة.

وقد عَرَفَ الفكر الغربي نهجين في السياسة الخارجية منذ الثورة الفرنسية : النهج الأيديولوجي والنهج التحليلي. ويفترض الأول أن السياسات التي تصطف فيها الدول بتجاه العالم الخارجي - هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة. فتصف السياسات الخارجية ديمقراطية واستبدادية ومحررية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية، وهكذا. ويفترض النهج الثاني أن للسياسة عدة مقومات منها تقاليد الدولة التاريخية، وموقعها الجغرافي، والمصلحة الوطنية، وأهداف الأمن وحاجاته، فعلى المراقب الذي يريد أن يفهم السياسة الخارجية أن يحيط بكل هذه المقومات وما هو أكثر منها.

وقد شهدت دراسة العلاقات الدولية رد فعل ضد النهج الأيديولوجي لأنه يصور السياسة الخارجية وليدة السياسات الداخلية، فيتجاهل عناصر الاستمرار في السياسة الوطنية، ويتناهى أن المتطلبات الموضوعية للمصلحة الوطنية

تفرض قيوداً على رجل الدولة الذي يتصدى لوضع السياسة الخارجية، أياً كانت نوایاه وفلسفته الاجتماعية، ونظرته الدينية، فإن هذا لا يمكن أن يعميه عن مصالح أمته الاستراتيجية المنبعثة من وضعها الجغرافي، ودورها الدولي، ولا يمكن أن تصرفه عن مراعاة هذا الصالح إذا أراد المحافظة على استقلال بلاده .

وهكذا كونت الدول الكبرى سياستها من نتاج التفاعل بين وضعها الدولي المستمر وبين تقاليدها وأنظمتها الدائمة، وتابعت هذه السياسة لفترات طويلة من الزمن بالرغم مما تكون قد تعرضت له من تغيرات سياسة داخلية هامة. ويعنى هذا أن السياسة الخارجية تتطلب من صانعيها أن يراعوا أن المصالح التي يتبعهونها مصالح دائمة وتنظمها سلسلية تجعل بعضها أقل أهمية من البعض الآخر. فهناك مصالح يجب الدفاع عنها بأى ثمن، ومصالح تكون المحافظة عليها في ظروف معينة، ومصالح لا يهم الدفاع عنها أو المحافظة عليها .

وتهدف السياسة الخارجية لكل دولة عادة إلى تحقيق أحد هدفين : إما الإقناع وإما الإخضاع. فإن كانت تبغي الإقناع فوسيلتها إلى ذلك هي الدبلوماسية والدعائية، ذلك أن الدبلوماسية هي وسيلة إقناع الحكام، أما الدعائية فهي سبيل إقناع الرأى العام. وإن شاءت الإخضاع فطريقها إلى ذلك هو القوة المسلحة، والصورة القصوى لاستخدام القوة هي الحرب. وبذلك تمثل الأساليب الكبرى لممارسة العلاقات السياسية للدولة في : الدبلوماسية والدعائية وال الحرب. وتركز في هذا المجال على توضيح لفظة الدبلوماسي : Diplomatie - Diplomacy التي تطلق اصطلاحاً على علم علاقات الدول الخارجية وشؤونها الأجنبية. هذا هو مدلول الدبلوماسية الواسع، أما مدلولها الضيق فهو فن التفاوض فيما بين الدول، (L'art des negotiations- Art of Negotiations) ، وبالتالي فن

التعامل الدولي، وأساليب الدبلوماسية وغايياتها متنوعة متطور، ولقد كان إبرام المعاهدات بين الدول ولايزال في طليعة هذه الأساليب. كما عرف تاريخ Le Systeme d'alliance - *الدبلوماسية الحديثة نظام التحالف (الأحلاف)* - System of Alliances في طليعة الوسائل الدبلوماسية، فلقد كان ينظر له طوال القرن الثامن عشر باعتبار كبير تدعيمه مجرد فكرة الدفاع الطبيعي، أو قيام المصالح المشتركة، أو مجرد انتقال أسباب الخلاف بين المتعاقدين. فلقد كانت فرنسا - في عهد فرنسوا الأول (1515 - 1547) ومن بعده - لا تتردد كلما أتاحت لها الظروف في الاستعانة بتركيا على النمسا وأسبانيا.

ولقد أدى نظام التحالف والوفاق هذا بأوروبا إلى أعظم النظم الدبلوماسية الحديثة شأنًا، ألا وهو نظام « التوازن الأوروبي » (L'équilibre Europeen)، ذلك النظام الذي كان يهدف في ظاهرة إلى حماية الدول الضعيفة من الدول القوية، فلقد كان من مؤاده ألا تصير دولة ما على درجة من القوة تظهرها على الدول الأخرى كلها أو بعضها مجتمعة، فلا يغريها ذلك على التعدى والاستخفاف بسلام غيرها. وقد عمل مؤتمر فينا على إعادة التوازن الأوروبي إلى الصورة التي كان عليها قبل التوسيع النابليوني إلى سلام دائم لأوروبا بعد حروب نابليون الطويلة. فقد كان العمل على تحقيق توازن القوى (Balance of power) في صدارة موضوعات معظم المعاهدات الدولية السياسية وغاياتها في القرن الثامن عشر والتاسع عشر.

ولما كانت المشكلة الحقة في العلاقات في العلاقات السياسية الدولية هي مشكلة القوة، فإن العلاج التقليدي لمشكلة القوة جاء في صورة «توازن القوى»، وهكذا فإن سياسة توازن القوى تهدف أساساً إلى حفظ السلام، أو المساعدة في العمل على إقرار حسن التفاهم الدولي، إذ ليس من مانع أن تقوم الحروب، وأن تستخدم وسائل الإكراه لتحقيق التوازن في القوى، أو هي - على حد تعبير المؤرخ أرنولد تويني (Aenold Toynbee) - نظام فن الديناميكية السياسة يمارس حينما

يربط مجتمع نفسه بعدد من الدول المستقلة.

وقد أخذ مبدأ توازن القوى يلعب دوراً لا يستهان به في السياسة الدولية منذ القرن السابع عشر وخاصة منذ معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ . وقد أعلن للمرة الأولى في معاهدة أوترخت (Utrecht) عام ١٧١٣ بين إسبانيا والإنجليز، ثم راح يتبعها مكانه في الوثائق والمحادثات الدبلوماسية في فترة مؤتمر فيينا. ففي معاهدة باريس الموقعة في ٣٠ مايو عام ١٨١٤ جاء أن *Une paix solide fonde sur une juste répartition des forces entre les puissances*.

وظل مبدأ توازن القوى بعد مؤتمر فيينا يعتبر قاعدة السلوك السياسي الكبير التي ينبغي على الدول التزامها بكل دقة، فما كان لدولة ما أن تجحرو على التتكر له، ولا تكاد معاهدة من معاهدات الصلح التي أبرمت خلال القرن التاسع عشر تخلو من الإشارة إلى ذلك المبدأ أساساً على أنه من بدويات السياسة الدولية. بل إن الناظر في المعاهدات الكبرى التي أبرمت في تلك الفترة، يلمس أنها جميعاً قد اشتراك في العمل على تحقيق غاية واحدة هي ضمان التوازن. وفي سبيل تحقيق التوازن الأوروبي تمسكت أوروبا بمبدأين : مبدأ الشرعية (La principé de la légitimité) وفكرة التضافر الأوروبي (Le Concert Europeen).

و قبل أن نتعرض بالبحث في الوسائل التي انتهت بها أوروبا لتطبيق مبدأ توازن القوى خلال القرن التاسع عشر، ينبغي الإشارة إلى تطور التفكير في إنشاء منظمة دولية سياسية ذات اتجاه عالمي تختص بالعمل على حفظ الأمن والسلام في العالم، وتجنب الحروب التي تسبب أضراراً بالغة للغالب والمغلوب على حد سواء<sup>(١)</sup>. وربما كان الفيلسوف الصيني كونفوشيوس Confucius (551 إلى 479 ق.م) هو أول من فكر في إنشاء هيئة تشارك في عضويتها الدول للتعاون من أجل الصالح الدولي العام، إذ جاء في كتاب Li - Ki

(1) S. J. Hemleben, *Plans for world peace Through six Centuries*, Chicago : Univ. of Chicago Press, 1943.

الصيني المقدس، أنه كان يرى إنشاء اتحاد كبير (Grand Union) لتحقيق التعاون الدولي، ولاستغلال ثروات البشرية لمصلحة جميع الدول .

ومنذ أوائل القرن السابع عشر وقبل أن تنتهي حروب الثلاثين عاما، بدأ بعض المفكرين في أوروبا ينادون بضرورة إنشاء هيئة دولية تقوم على حفظ السلام، وتشجع التعاون بين مختلف الدول. ومن أوائل من راودتهم هذه الفكرة الفرنسي أمريك كروشيه (Emeric Cruce de Paris)، فقد نشر في عام ١٦١٣ مشروعه "Le nouveau cynee, ou Discours d'Etat representant les occasions et moyens d'établir paix générale, et la liberté de commerce par tout le monde" وتحصر الفكرة الأساسية في هذا المشروع في المقدمة بإنشاء جمعية تضم ممثلي دائمين لكافة الدول، بما في ذلك الدول غير المسيحية مثل الدولة العثمانية واليابان، تجتمع في مدينة معينة، وتحتقر بالفعل فيما قد ينشأ بين الدول المختلفة من منازعات. ولما كان كروشيه يكره الحرب، فقد استقصى في كتابه أسبابها، وحلّ بواطنها، وأرجعها إلى أربعة عناصر :

- ١) رغبة بعض الدول في إظهار شجاعتها لتخفي الدول بأسها.
- ٢) محاولة الملوك والأمراء أن يستردوا ما فقدوا من أقاليم أو مدن.
- ٣) رغبة بعض الحكام أو الأمراء في تمرير جيوشهم خوفاً من أن يكون السلام سبباً من أسباب فتور العزائم، وتفسخ الجبن بين أفرادها.
- ٤) كراهية الشعوب لبعضها بسبب التعصب الديني.

كما نادى الدوق سلى (de Sully)، وزير هنري الرابع ملك فرنسا، في مذكرة المنشورة عام ١٦٣٨ ، بمشروع نسبة إلى سيده (Le grand dessein du roi Henri IV) يهدف أساساً إلى إنشاء مجلس لأوروبا (Un conseil général de l'Europe) يتمتع ببعض الاختصاصات القضائية والإدارية للقيام بغض

المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ومنع قيام الحروب. ورأى سلي أن يتكون ذلك المجلس من العناصر التالية :

١) الدول ذات النظام الملكي الوراثي مثل: فرنسا وإنجلترا والدانمرك والسويد.

٢) الدول التي تخضع لنظام ملكي مثل : الولايات البابوية، والإمبراطورية الرومانية المقدسة، وبولندا، بوهيميا، ونابولي.

٣) الدول التي تخضع للنظام الجمهوري وهي : سويسرا والأراضي المنخفضة، والبندقية، وسardinia، والولايات الإيطالية الشمالية

وقد رأى المؤيدون لسلی أنه لو طال أجل الملك هنري لمدة ستين لتحقّق مشروعه فعلاً. ولكن دراسة المشروع تبين صعوبة تنفيذ مثل هذا المشروع الخيالي في مثل الظروف التي كانت تمر بها أوروبا في ذلك الوقت. ومهما كان الأمر فقد أبرز هذا المشروع أمرين لهما شأن كبير في التنظيم الدولي وهما : اللامركزية، والمساواة بين أعضاء التنظيم.

وتجد كذلك في بعض كتابات هوغو جروسيوس (Hugo Grotius)، المعروف بأبي القانون الدولي، دعوة صريحة إلى عقد مؤتمرات دولية من الدول المسيحية لفض ما قد ينشأ بينها من منازعات وخلافات، وفقاً لمبادئ العدل والإنصاف. وكتب حروسيوس يقول<sup>(١)</sup>

"It would be advantageous indeed in a degree necessary, to hold certain conferences of Christian Powers, where those who have no interest at stake may settle the disputes of others, and where in fact, steps may be taken to compel parties to accept peace on fair terms"

---

(1)L. Claude , Jr., Swords into Plowshares, The Problems and Progress of International Organization , N.Y., 1950 . p 23 .

وقد ساعد على انتشار نظريات جروسيوس التي أثبتتها في كتابه *De Jure Belli et pacis* عام 1625م وعلى قبولها في ذلك الحين، أنه أخذ في بحثه مواضيع القانون الدولي العام بنظريات كانت موضع احترام وقبول المفكرين في ذلك العصر

بعد ما يقرب من ثلث وعشرين عاماً من ظهور أبحاث جروسيوس، قضى معاهده وستفاليا على فكرة وجود رئيس أعلى للشؤون الدولية، وأحلت محلها فكره . حود عائلة دولية أعصاؤها دول مستقلة متساوية لا تخضع لأى رئيس، وإنما تربطها بعضها بالعصر المصالح المشتركة ووجوب اتباع قانون يسرى عليها جميعها . بذلك تعتبر معاهدة وستفاليا عام 1648م النقطة التي ابتدأ منها القانون الدولي العام الحديث . وتلخص أهم ما جاء في هذه المعاهدة من تiarات فكره حديثه فيما بلـى

١) كانت معاهدة وستفاليا أول مؤتمر أوربي انعقد بمحض رضى الدول المشتركة فيه لتنظيم شؤونها، ولحل المنازعات والمشاكل الدولية التي كانت قائمة بينها ، وهي التي حلقت الجماعة الدولية، وجلعت منها هيئة تشعر بوحدة المصلحة

٢) سوت معاهدة وستفاليا بين الدول جميعاً الجمهورية منها والملكية، الكاثوليكية والبروتستانتية ، ولو أن الوقت لم يكن قد حان بعد لأن يسوى بين الدول المسيحية وغير المسيحية ويزعم عن الدول الأوربية بغير السيادة الدينية البابوية كذلك. وبذلك قضت على فكرة وجود رئيس أعلى يسيطر على الدول جميعاً، وهذا واضح من اشتراك الدول البروتستانتية والدول الكاثوليكية في هذا المؤتمر على قدم المساواة.

٣) طبقت المعاهدة سياسة التوازن الأوروبي لمحافظة على السلم في أوروبا، ولكن لم يأت ذكر التوازن الدولي صراحة ضمن عبارات المعاهدة كما جاء في

معاهدة أوترخت التي تليها . وإنما يتضح تطبيقيا للنظرية بما قرره المؤتمر من استقلال ٢٥٥ دولة كانت تكون الإمبراطورية الرومانية ، ومن منع اتحاد ألمانيا مع النمسا . ولقد سيطرت فكرة التوازن الدولي - كما سبق أن أوضحت - على السياسة الدولية منذ ذلك الوقت ، وحتى قيام الثورة الفرنسية، فهـى أثارت حروب ذلك العصر، وهـى أول ما كان ينـاقش فيه عند انعقـاد مؤتمـرات الصلـح

٤) استبدلت معاهدة وستفاليا نهائيا نظام السفارات المستديمة بنظام السفارات المؤقتة، وكان هذا النظام الأخير هو المتبع إلى ذلك الحين، وفي إيجاد السفارات المستديمة ما يحـكم الروابـط بين الدول بعضـها مع بعضـ، ويؤكـد استمرار التشاور والتـفاهم بينـها في المسـائل الدوليـة

ومن المـشروعـات الجـديـرة بالـذـكر فـي مجال إقـامة تنـظـيم دولـي مـشـروعـ المـفـكر الإـنجـليـزـي وـليـمـ بنـ (William Penn)، وقد نـعرـض لـشـرحـه فـي مؤـلـفـه أـصـدرـه عامـ ١٦٩٢ تحت عنـوانـ "An Essay Towards Present and Future Peace of Europe". ويشـبهـ هـذاـ المـشـروعـ إـلـىـ حدـ يـعـيدـ، مـشـروعـ كـروـشـيةـ السـابـقـ الإـشارـةـ إـلـيـهـ، إـلـاـ أـنـ يـرىـ بنـ تمـثـيلـ الدـولـ فـيـ الجـمـعـيـةـ أـوـ الجـلـسـ المقـترـجـ بـعـدـ مـنـ المـثـلـينـ يـتنـاسـبـ وـمـقـدـارـ الدـخـلـ القـومـيـ أـوـ التـجـارـةـ الـخـارـجـيـةـ لـكـلـ مـنـهـاـ، وـقـدـ تـضـمـنـ كـتـابـةـ الآـراءـ التـالـيةـ:

١) أـنـ يـقـومـ بـيـنـ الدـوـلـ الأـورـوـيـةـ اـتـحـادـ مـصـدـرـهـ الإـخـاءـ وـالـحـبـ المـتـبـادـلـ بـيـنـ كـافـةـ الشـعـوبـ، وـيـتـمـ ذـلـكـ بـمـنـعـ التـنـافـسـ فـيـ التـسـليـعـ، عـلـىـ أـلـاـ يـكـونـ هـذـاـ المـنـعـ مـاسـاـ بـالـشـؤـونـ الدـاخـلـيـةـ لـأـيـةـ دـوـلـةـ، أـوـ مـتـعـارـضاـ مـعـ سـيـادـتـهـاـ أـوـ ضـارـاـ باـقـتـصـادـيـتـهـاـ.

٢) يـقـومـ بـمـعـاوـنهـ الـاتـحـادـ فـيـ أـداءـ هـذـهـ الرـسـالـةـ بـرـلـانـ مـؤـلـفـ منـ الدـوـلـ الأـورـوـيـةـ يـتـولـىـ وـضـعـ القـوـاعـدـ الـعـادـلـةـ التـيـ يـلـزـمـ الـجـكـامـ بـعـرـاعـاتـهـ. وـيـتـولـىـ هـذـاـ الـبـرـلـانـ أـمـرـ الفـصـلـ فـيـ كـلـ مـاـيـنـشـبـ مـنـ خـلـافـ بـيـنـ الدـوـلـ، وـتـصـدـرـ قـرـارـاتـهـ بـأـغـلـبيـةـ ثـلـاثـةـ أـربـاعـ الـأـصـوـاتـ.

٣) يتتألف هذا البرلمان من تسعين عضواً ، وتكون كل دولة ممثلة فيه بأعضاء حسب قوتها ، فيكون للإمبراطورية الألمانية إثنا عشر عضواً، ولفرنسا عشرة أعضاء ولأسبانيا عشرة، ولا إنجلترا ستة، ولكل من السويد وهولندا أربعة وهكذا .

٤) لم يذكر في مشروعه شيئاً عن الوسائل التي يجب اتخاذها ضد كل دولة لتنفيذ قرارات برلمانه المقترن، واكتفى بأن تكون «قوة الرأي العام» هي العامل القوي في تنفيذ قرارات البرلمان

ومن أجدر المشروعات بالاهتمام كذلك مشروع القدس الفرنسي سان بيير (Projet pour établir la paix perpétuelle en Europe) المنصور عام ١٧١٣ تحت عنوان (Saint · Pierre) حل المصالح الدولية بالطرق السلمية عن طريق التوفيق أو التحكيم وذلك بإنشاء منظمة أوروبية سمي Senat de l'Europe تقوم على تحقيق هذه الأهداف وتمكيناً لهذه المنظمة من أداء مهمتها ، اقترح المشروع تزويدها بقوة بوليس دولية تتكون من كتائب تندمها بها الدول الأعضاء لتعمل بعد وضعها تحت تصرف المنظمة وفقاً لأوامر هذه الأخيرة وحدها، واضح ما في هذا المشروع من ثورية وطموح لا يتفقان البته وظروف المجتمع الدولي المعاصر لنشره . ولقد أثبت سان بيير بلباقة أن توازن القوى لا يمكن أن يؤدي إلى استتباب السلام ، لأن الدول غير متساوية ، ولذلك يكون كل توازن عرضة للاختلال بسبب مطامع بعض الملوك أو الأمراء أو بسبب الانقلابات الداخلية . وليس السلام في رأيه وليد توازن القوى ، ولكنه على العكس يتولد من عدم توازن القوى ، ويفسر هذه الفكرة تفسيراً معناه أن تكون كفة الدول المحبة للسلام أرجح من كفة الدول العدوانية، وبهذا تتمكن الدول الحبيبة للسلام من رد أي عدوان يقع عليها ، ولا يتم ذلك إلا باقامة اتحاد بين الدول الأوروبية .

ولا يقل عن هذا المشروع في الأهمية ما اقتضاه الاقتصادى البريطانى

الشهير جرمى بنتام ( Jeremy Bentham ) فى كتاباته العديدة المنشورة خلال الفترة من ١٧٨٩ إلى ١٨٢٨ من إنشاء محكمة تحكيم ذات طابع سياسى تكون من ممثلين لكافة الدول، تختص بالفعل فى كافة ما ينشأ بين أعضاء المجتمع الدولى من منازعات، على أن يضمن تنفيذ قراراتها تعهد الدول الأعضاء سلفاً بمقاطعة أية دولة لا تستجيب للقرارات الصادرة فى مواجهتها بل وباستخدام القوة المسلحة ضدها إذا لم تجد المقاطعة السياسية أو الاقتصادية فى حملها على الخصوص. ومن أهم ما تعرض له بنتام قضية السلام التى درسها فى كتابه *Principles of international law* ( ١٧٩٣ )، وجعل عنوان الباب الرابع فى هذا الكتاب «مشروع لسلام عالمى دائم» *A Plan for an universal and perpetual peace* واقتراح بنتام لتحقيق هذا المشروع الخطوات التالية:

- ١) تخفيض تسليح كافة الدول.
- ٢) تحرير جميع المستعمرات وجلاء المستعمر عنها.
- ٣) مكافحة المعاهدات السرية، والdiplomatic الخفية لأنهما تعكران صفو السلام والحرية، ولا تتفقان مع قضايا هما.
- ٤) تشجيع تبادل التجارة بين مختلف البلدان
- ٥) إنشاء محكمة عدل دولية تفصل فى الخصومات، ولكن ليس لها أن تفرض عقوبات
- ٦) تكوين ما يسمى «ديت»، أى هيئة دولية مكونة من نائبين عن كل دولة، وتكون المناقشات فى تلك الهيئة علنية ليكون الرأى العام العالمى على علم بقضاياها، وليدافع عن السلام والأمن.

وفي عام ١٧٩٥ نشر الفيلسوف إيمانويل كت Emmanuel Kant بحثاً *asmah Zum ewigen Frieden*، أى السلام الدائم. وقد وضع فيه مبادئ

لحكم العلاقات بين الدول، وذكر أن مراعاة هذه المبادئ يتريث عليها بإعاد احتمال نشوب الحرب. وتتمثل هذه المبادئ في :

(١) إلغاء جميع المعاهدات أو الاتفاques الدولية التي تكون مشتملة على تحفظات أو شروط يصح أن تكون نواة الحرب، أو تتضمن مشروع إقامة حرب مقبلة

(٢) لا يجوز لأى دولة أن تتملك إقليما من أقاليم دولة أخرى ولو كان هذا التملك عن طريق الهبة أو التبادل أو الثراء.

(٣) وجوب تسريع الجيوش المنظمة لأن من شأنها الحط من قدر الإنسان وكرامته.

(٤) تحريم القروص الأجنبية نظراً لما تشيره من مشاكل واعتبارها عقبة كبيرة في طريق السلام الدائم.

(٥) تحريم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

(٦) منح المحاربين من استعمال وسائل غير مشروعة قد يترب على استعمالها فقدان الثقة بعد انتهاء الحرب وعند عقد معاهدة السلام.

ومن دراسة المشروعات السابقة يتضح أنها باستثناء مشروع Cruce يقتصر نطاقها على الدول الأوروبية، ومن ثم فليس لها الطابع العالمي الذي يميز المنظمات الدولية في الوقت الحاضر. كما يتضح أن هذه المشروعات كانت في مجموعها تغلب عليها الصفة السياسية، أو الدينية، أو كتبت تحت تأثيرات أحداث سياسية معينة عاصرها كاتبواها. ولذلك فإنه من الصعب الأخذ بفكرة وجود أي صلة تاريخية بين هذه المشروعات وبين المنظمات الدولية السياسية التي تجحد الدول في إقامتها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. فلم تتعد هذه المشروعات الدائرة النظرية التجريدية، ولم تحدث أي تأثير في سير الأحداث، أو تصرفات الدول على

نحو يمكن معه القول بأنها كانت حلقة في السلسلة الطويلة التي مهدت لقيام المنظمات الدولية السياسية.

ولم تقتصر المدرسة المثالية الخيالية في عالم السياسة وال العلاقات الدولية على المفكرين الأوروبيين، بل ظهرت مشروعات مماثلة لها لدى فلاسفة المسلمين ومفكريهم، فنشر أبو نصر الفارابي<sup>(١)</sup>، في منتصف القرن العاشر ، كتابة «آراء أهل المدينة الفاضلة» دعا فيه إلى ضرورة إقامة اتحاد بين دول العالم. وقد أشار فيه إلى ما بين مختلف شعوب العالم من تضامن فقال: «إن الإنسان لا يمكن أن ينال الكمال الذي لأنجله جعلت له الفطرة الطبيعية إلا باجتماع جماعة كثيرة متعاونة الأفراد يقوم كل واحد منهم للأخر ببعض ما يحتاج إليه في قوامه». ثم قسم المجتمع الإنساني إلى مجتمعات كاملة وغير كاملة، وقسم الكاملة إلى ثلاثة أنواع وهي: العظمى، الوسطى، والصغرى. وعرف العظمى بأنها «مجتمعات الجماعة في العمورة»، ثم قال: «والجتماع الذي به يتعاون على نيل السعادة هو الاجتماع الفاضل، والأمة التي تتعاون مدنها كلها على ما تناول به السعادة هي الأمة الفاضلة. كذلك العمورة الفاضلة إنما تكون إذا كانت الأم التي قام فيها يتعاونون على بلوغ السعادة».

وفي أواخر القرن التاسع عشر دعا الكواكبي (١٨٤٩-١٩٠٢) في كتابه «أم القرى» «إلى إنشاء اتحاد بين الشعوب الإسلامية» وقد سماه الكواكبي «أم القرى»، لانه فرض أن هذه الآراء وضعت على بساط البحث في مكة، وتباحث فيها المؤتمرون الذين يمثلون أقطار الأم الإسلامية في أرجاء العالم، وتم استعراضها في اثننتي عشرة جلسة، تناولت أحوال المسلمين وأسباب فتورهم وانهيار قواهم، وجعل شعار المؤتمرين «لا نعبد إلا الله». وقد ناقش الكواكبي

(١) ولد بمدينة فاراب إحدى مدن البلاد التركية. واستقر في العراق، ثم قدم إلى حلب، واتصل بسيف الدولة الحمداني. ولقد تأثر الفارابي بجمهوريه أفلاطون تأثيراً كبيراً، ومات بدمشق عام ٩٥٠ م.

تحاده المقترن فرسم مبادئه للعامة، وفصل شروط العضوية في الاتحاد والهيئات العاملة. وإذا كانت أفكار الكواكبى لم تخرج إلى حيز التنفيذ في وقته، فقد نفذت فيما بعد في شكل الجامعة العربية، والمؤتمر الإسلامي، والكتلة الأفريقية الإسلامية.

وهكذا ظلت فكرة المجتمع الدولى فيما قبل القرن التاسع عشر مجرد آراء يدلل بها الكتاب وال فلاسفة، ولم تظهر المحاولة الأولى الجادة لإقامة تنظيم دولى إلا بعد الحروب النابليونية، فمنذ ذلك الوقت طرأ تغيير كبير على العلاقات الدولية فقد بدأت الجهود المشتركة لتنظيم المراقب الدولي على النحو الذى يهوى استغلالها على الوجه الأكمل، ويケفل انتفاع جميع الدول بها. فقد ترتب على الثورة الصناعية تقریب المسافات بين أجزاء العالم المختلفة، وازداد الترابط الاقتصادي بين الدول بحيث أصبحت كل دولة تعتمد على غيرها في الحصول على جزء كبير مما تحتاج إليه من السلع، وأن تصدر إلى العالم الخارجي جزءاً من فائض سلعتها وخدماتها وأصبح من الصعب على أية دولة بل من المتعذر عليها أن تعيش في عزلة عن باقى الدول، وهكذا بدأت فكرة المجتمع الدولى تفرض نفسها، فلم يخرج التنظيم الدولى إلى الوجود على يد أنبياء رأوا فيه الوارث الشرعي للدول ذات السيادة بقدر ما خرج على يد رجال سياسة بحثوا عن ترتيبات ووسائل جديدة، تستطيع الوحدات ذات السيادة بوساطتها أن تتبع مصالحها وتدير شؤونها في الأوضاع المتغيرة لعصر المواصلات والحركة الصناعية .



## **الفصل الثاني**

### **الاتحاد الأوروبي في القرن التاسع عشر**

**( The Concert of Europe )**

- معايدة باريس الأولى ( ١٨١٤ ) .
- معايدة فيينا ( ١٨١٤ - ١٨١٥ ) .
- معايدة باريس الثانية ( ١٨١٥ ) .
- التحالف الرباعي ( ١٨١٥ ) .
- الحلف المقدس ( ١٨١٥ ) .



كان المؤتمر الذي عقده الدول الأوروبية في مدينة فيينا عام ١٩١٤ هو نتيجة غير مباشرة للثورة الفرنسية التي قامت في أواخر القرن الثامن عشر، وللحروب المروعة التي أدت إليها تلك الثورة. فيوفاة لويس الرابع عشر، فقدت فرنسا الكثير، إذ تولى عرشها ملوك ضعاف ليسوا في مقدرة لويس الرابع عشر السياسية أو الحرية. وكلما كانت الملكية الفرنسية قادرة على انتزاع النصر من أيدي الدول المعادية لها، كلما أحبها الشعب وتعلق بها. ولكن حينما أُتُّقت الملكية كأهل الشعب بالمصروفات والضرائب الباهظة فقدت محبة الشعب لها، وكان عليها أن تسلك أحد طريقين: إما أن تغير من سياستها، أو أن تذهب إلى غير رجعة ولم يكن في استطاعة الملكية أن تغير من سياستها، فلويس السادس عشر كان ضعيفاً ولم يتحمل المسئولية. حقيقة أنه أظهر بعض التوابيا الطيبة نحو إصلاح حال الشعب، لكن الطبقات صاحبة الامتيازات رفضت كل التنازلات. ولقد بدأت الثورة فعلاً بتدمير الباستيل في يوليو عام ١٧٨٩، وأخذ الشعب يراقب الملك، وفسروا أعماله بأكثر مما يتحمل، وزدادت الرغبة في مجده إلى باريس ليكون تحت مراقبتهم. فقامت مظاهرات إلى فرساي في ٥ أكتوبر عام ١٧٨٩ أجبرت الملك على العودة إلى باريس حيث أصبح في حقيقة الأمر سجين الثورة. وحاول الملك في عام ١٧٩١ الهروب مع عائلته من سجنه، ولكن قبض عليه عند فارن، وأعيد إلى العاصمة وأصبح تحت رحمة مجلس طبقات الأمة.

وcameت بعض المفاوضات نيابة عن الملك مع عدد معين من الدول الأوروبية (وهي النمسا وأسبانيا وبعض الدول الأخرى) للتعاون العسكري مع الجيش الملكي لإعادة الهدوء إلى فرنسا. ورغم عدم اكتمال هذا المشروع فقد تكون في عام ١٧٩٢ تحالف من الدول الأوروبية، وأعلنت دول التحالف الأوروبي الأول الحرب عليها في عام ١٧٩٣. ويرجع تكوين هذا التحالف ضد فرنسا إلى العوامل الآتية:

(١) لم يقابل الإنجليز بعين الارياح الهجوم على الملكية الفرنسية وقتل الملك، فوجدوا في ذلك تناقضاً لمبادئ الثورة الفرنسية.

(٢) لم تعد الثورة الفرنسية مسألة داخلية صرفة تهم فرنسا وحدها، فالثورة قد خرجت من حدود فرنسا إلى بلجيكا، واستولى الجيش الفرنسي عليها وأعلن حرية الملاحة في مصب نهر شلت (Scheldt)، وكانت إنجلترا حريصة على إغلاق مصب هذا النهر حتى لا تتنافس بتجارته بتجارة نهر التيمز، ولذلك وجدت إنجلترا ضرورة التدخل في الحرب.

(٣) لم تعد الثورة الفرنسية محلية صرفة، فعندما أحرر رجال الثورة بعض النجاح في صدهم لقوات الأعداء عند فالمي أعلنوا في ١٩ نوفمبر عام ١٧٩٢ قراراً بتأييد فرنسا لكل أمة تطالب بحريتها، أي أن فرنسا مستعدة للتدخل في شؤون الدول الأخرى، وهذا ما لا تقره الدول الأوروبية.

لقد بدأت الحرب الفرنسية الكبرى عندما غزت قوات النمسا وبروسيا فرنسا، وتمكنـت جيوش الثورة من صد هذه القوات، وتم الاستيلاء على ولاية الفلاندرز وكل ولايات الأرض المنخفضة ماعدا (Luxemburg)، وقام الجنرال الشروى كوستين (Custine) ببعض العمليات العسكرية الناجحة في ألمانيا، كما استولى الفرنسيون أيضاً على سافوى؛ وشجع نجاح كوستين في ألمانيا مجلس طبقات الأمة على العمل من أجل الحصول على فتوحات أكثر. وفي النهاية انفطرت عقد التحالف الأوروبي الأول بسبب انقسام الأعداء على أنفسهم بخصوص تقسيم بولندا مرة أخرى في عام ١٧٩٣، فقدت بروسيا الصلح منفردة مع فرنسا متاثرة بتقسيم بولندا دون أن يكون لها نصيب في الغنيمة (صلح بال في ٥ أبريل ١٩٨٥)، وكذلك أسبانيا التي خشيت من عبور القوات الفرنسية لأراضيها (٢٢ يوليو ١٧٩٥). وفي عام ١٧٩٧ عقدت فرنسا صلحـاً مع النمسا يـعرف باسم صلح كامبـو فورمـيو

ولما كانت فرنسا تعلم أن أوروبا لابد وأن تقوم بحرب أخرى ضدها ، بدأت تعمل على تقوية نفوذـها في البلاد المفتوحة، وعلى إنشـاء جمهـورـيات موـالية لها

في البلاد المجاورة (في هولندا وسويسرا وبيدمونت ونابولي والولايات السابوية) ورأت الدول الأوروبية ضرورة وضع حد لأطماع فرنسا، ف تكون في عام 1799 التحالف الأوروبي الثاني من إنجلترا والنمسا والروسيا وتركيا. وانتهى هذا التحالف بتوقيع معاهدة أميان (Amiens) في 25 مارس 1802 ، ولكنها في الواقع لم تكن نهاية الحرب بين إنجلترا وفرنسا، ففي عام 1805 استطاع بيت (Pitt) ، وزير خارجية إنجلترا، تكوين حلف أوروبي ثالث ضد فرنسا من الروسيا والنمسا والسويد. وتمكن نابليون بونابرت من إقناع بروسيا بالوقوف على الحياد في هذه الحرب بظير متحتها مقاطعة هانوفر وكانت الأهداف المعلنة لهذا التحالف هي إعادة فرنسا إلى حدودها القديمة، ودعوة مؤتمر لتسوية المسائل الدولية المختلفة التي شأْت أثناء الحرب، وإقامة نظام فيدرالي للمحافظة على السلام في أوروبا. وهذا الهدف الأخير يسترعي الانتباه بصفة خاصة، فهو يبيّن لنا أنَّ فكرة إيجاد أساس مستقر ما للمحافظة على النظام في أوروبا قد حضرت في الأذهان حتى في تلك الفترة المبكرة أثناء الصراع مع نابليون ، ولوسوف نشاهد كيف أنَّ تلك الفكرة هي التي شأْت عنها ما عرف بالحلف المقدس أثر سقوط نابليون

ولقد استمرت الحرب حتى عام 1814 ، وفي النهاية دخلت الدول الأربع الكبرى: النمسا وإنجلترا وبروسيا وروسيا، في محافلة عظمى بموجب معاهدة شومون (Chaumont) في 9 مارس ، فقد تعهدت الدول الموقعة على تلك المعاهدة بتوحيد جهودها في محافلة مدتها عشرون عاماً، واتفق رأيهما أولاً على اسقاط نابليون ثم الحيلولة دون عودته هو وأسرته إلى فرنسا ، وأخيراً على ضمان التسوية الإقليمية التي تضعها الدول المتحالفه لمدة عشرين عاماً ، وقد كان أثر المحالفه مباشرة ، فقد قرر الحلفاء ، ولم ينقض شهر مارس، إعادة آل بوربون إلى فرنسا ، واحتلوا باريس بالفعل في 31 مارس 1814 . وفي أبريل تنازل نابليون عن حقه وحق أسرته في العرش ، فجلس الحلفاء ليشكلوا خريطة أوروبا من جديد وفقاً لأهوائهم.

وفي ٣ مايو ١٨١٤ ، دخل لويس الثامن عشر باريس ، بينما أبعد نابليون إلى جزيرة إلبا في اليوم التالي ، وعندئذ بدأت المفاوضات بين لويس الثامن عشر والحلفاء لعقد معاهدة باريس الأولى . ولما كان الموقعون على معاهدة شومون قد اتفقوا على عقد اجتماعات دورية لتأكيد التفاهم وتوثيق الصلات الودية فيما بينهم ، فإن المعاهدة قد تضمنت أيضا أساس نظام المؤتمرات التي عقدتها الدول الكبرى ، وهى المهمة التي اضطاعت بالقيام بها ، وكان مؤتمر فيينا نفسه أول وأهم هذه المؤتمرات التي عقدتها الدول لهذه الغاية ، وإن لم يكن آخرها .

### معاهدة باريس الأولى (٢٠ مايو ١٨١٤)

وقعت معاهدة الصلح الأولى في باريس (The First Treaty of Paris) في ٢٠ مايو ١٨١٤ ، وقعتها تاليران عن الملك الفرنسي وممثلوا النمسا وروسيا وبريطانيا وبروسيا ، وأعلنت المادة الثانية أن حدود فرنسا لا بد وأن تظل كما كانت عليه في ١ يناير عام ١٧٩٢ مع بعض التغييرات المعينة ، وهكذا لم يتقرر عودة حدودها في أوروبا إلى ما كانت عليه عام ١٧٨٩ كما تعهدت المعاهدة بالاعتراف بكل الترتيبات التي يتفق عليها الحلفاء بشأن الأقاليم التي تحولت عنها فرنسا والنظام الذي سوف ينجم عن هذه الترتيبات ليكفل التوازن الحقيقى وال دائم فى أوروبا ، وأما هذه الترتيبات المنتظرة فكان قد تم تقرير المبادئ التي تقوم عليها بحيث تتالف من الأرض المنخفضة دولة واحدة تجتمع بين بلجيكا وهولندا ، وأن تسترجع النمسا كلها من مبارديا والبندقية ، وأن تستقل ألمانيا ، ويتألف منها اتحاد كونفدرالى ، وأن تحفظ الجلترا ببعض الجزر التي استولت عليها ، وكانت جزءا من المستعمرات الفرنسية توبا جو وإيل دى فرنس وسان لوي وسيشيل .

ودللت شروط الصلح الذى تم فى باريس إذا على أن الذى حصل لم يكن رجوع الملكية إلى فرنسا وحسب ، بل كان الغرض المتونى منها كذلك إضعاف فرنسا ذاتها . حقا لقد احتفظت فرنسا بأفينيون Avignon (فى الجنوب على

نهر الرون ) ، وMontebeliard ، وملهوسن Milhausen ( في الشرق في إقليم الراين الأعلى ) ، وشامبرى Chambery. وأننسى Annecy ( في سافوى ) ، وكانت فرنسا قد استولت على هذه الأقاليم قبل ١٧٩٢ وكذلك احتفظت بحقوقها القديمة في الصيد في بيفوندلاند ، والجزيرة الإنجليزية في أمريكا الشمالية ولكنها فقدت عدداً من مستعمراتها ، وحرمت من أن يكون لها صوب ما في نوريع الأسلام من الإمبراطورية النابليونية

وبعد الصلح مع فرنسا في معاهدة باريس الأولى انتهت الحروب التي بدأت في أوروبا في عهد الثورة الفرنسية ، ثم استمرت في عهد الإمبراطورية النابليونية وأصبح من الضروري عقد مؤتمر للباحث في شؤون أوروبا العامة وتسوية المشكلات التي بحثت من هذه الحروب الطويلة ووقع الاختيار علىينا لتكون مقراً لهذا المؤتمر لأنها مدينة أوروبية عظيمة ، وعاصمة لدولة من الدول الكبرى التي انتصرت في الحرب ، وأن حكومتها حكومة الإمبراطورية النمساوية – كانت مثل كل ما ينطوي عليه معنى المحافظة على التقاليد والقانون والنظام في أوروبا وقتئذ ، وهكذا فالمؤتمر لم ينعقد لإبرام الصلح لأن الحرب كانت متهدمة فعلاً وقائمة بين فرنسا وبين الدول المتحالفه ، وفي استطاعة فرنسا كذلك عند انعقاد المؤتمر أن تطلب الانصمام إلى الأسرة الدولية . ولم يكن الغرض من عقد المؤتمر إعادة تنظيم شؤون أوروبا على قواعد جديدة ، باعتبار أن النظام الأوروبي قد انهار فعلاً من أساسه نتيجة لحروب الثورة ونابليون خلال العشرين سنة الماضية . ولكن الذي حدث أن السياسيين الذين اجتمعوا في هذا المؤتمر اعتقدوا على العكس من ذلك أن النظام القديم بالصورة التي عرفها القرن الثامن عشر ، أى احترام السلطات الحكومية وتمجيد التقاليد والمحافظة على التوازن الدولي ، هو خير نظام وجد ليضمن للشعوب حريتها وليحقق سيادة القانون .

وكان الأصل في نشأة هذا المؤتمر أنه جاء في معاهدة باريس الأولى ، في مادتها الثانية والثلاثين ، أن تعهد الدولة المشتركة وقتئذ في الحرب من كلا

الطرفين بإرسال مندوبيها في خلال شهرين إلى قينا للإجتماع في مؤتمر عام لوضع التسوية التي تضمنتها نصوص هذه المعاهدة<sup>(١)</sup> على أنه لما كان يحق لفرنسا بحكم هذه المادة، وأنها كانت في حالة سلم مع الدول بفضل إبرام معاهدة الصلح هذه، وأن تشارك في وضع التسوية المزمعة، فقد أراد الحلفاء أن يحرموها هذا الحق، فأضافوا مادة سرية، اضطربت فرنسا إلى المواقفة عليها، ونصت على أن يكون للحلفاء ، فيما بينهم هم وحدهم فقط ، الحق في وضع المبادئ والقواعد التي تجري عليها تسوية الصلح النهائية

### مؤتمر قينا (١٣ سبتمبر ١٨١٤ - ٩ يونيو ١٨١٥)

تكون المؤتمر من الدول التي وقعت على معاهدة باريس الأولى، وكانت سبعة : بريطانيا، روسيا، النمسا، بروسيا، السويد، إسبانيا، والبرتغال . وعندما تبين أن العدد كبير ، انحصر النشاط بموجب اتفاق بين الدول الكبرى بين دول أربع فقط هي : بريطانيا، روسيا، النمسا وبروسيا، تألف منها ما يعرف باسم «لجنة الأربعة» . ولقد نجح تاليران عند اجتماع المؤتمر بفضل مهاراته السياسية، في أن يجعل الدول توافق على انضمام فرنسا إلى هذه اللجنة التي تحولت عنديداً إلى «لجنة خماسية» . وكانت لجنة الخمسة هذه هي المؤتمر فعلاً، فأستانثرت وحدتها ببحث المشكلات والمسائل الهامة، وباتخاذ القرارات الحاسمة بشأنها. وعندما انتهى مؤتمر قينا من أعماله ، انضمت ثلاثة دول أخرى هي السويد، وأسبانيا، والبرتغال إلى الدول الخمس الأولى في التوقيع على وثيقة أو قرار المؤتمر النهائي (Final act) في ٩ يونيو ١٨١٥ . وأما مثلو سائر الدول والإمارات الذين بلغ عددهم في قينا المائة تقريباً، فقد اشترك قليلاً منهم في أعمال اللجان الأخرى

---

(١) Article XXXII ran as follows : "All the powers engaged on either side in the present war shall, within the space of two months, send plenipotentiaries to Vienna for the purpose of regulating, in General Congress, the arrangements which are to complete the provision of the present treaty".

الفنية. ولم يعقد المؤتمر جلسة واحدة رسمية تضم جميع أعضائه، سواء عند البدء في العمل أو عند الانتهاء منه.

بدأت أعمال المؤتمر باجتماع ممثلي الدول الأربع إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا في ١٣ سبتمبر ١٨١٤، وبعد عشرة أيام وصل تايلران ولم ترقى عزلة فرنسا وبعدها عن لجنة الأربع، فبذل جهداً كبيراً وتحقق رغبته عند إنشاء لجنة الخامسة التي ضمت فرنسا إليها. وإلى جانب هذه اللجنة الخامسة، أنشأ المؤتمر عدداً من اللجان الأخرى لدراسة الموضوعات التفصيلية، وإعداد البيانات اللازمة. فكانت هناك لجنة الثمانية، وهي التي وقعت على القرار النهائي، كما سبق، في ٩ يونيو ١٨١٥، ولم تكن مهمة هذه اللجنة سوى تلقي القرارات والبحوث الخاصة بالمسائل الأوروبية الهامة ودرست هذه اللجنة موضوع تجارة الرقيق، ومسألة الاتحاد السويسري، ثم كانت هناك «اللجنة الألمانية» لبحث شؤون ألمانيا، ووضع دستور لها، ثم «اللجنة الإحصاءات»، وقد اختصت بتعهداد السكان في الأراضي التي يراد استبدالها أو إعطاؤها كتعويض كجزء من التسويات التي يتلقى عليها المؤتمر ولقد تناول المؤتمر مسائل تتعلق ببولندا، وسكونيا وبحدو الراين، وبلجيكا وهولندا، وبالدانمرك والسويد وبسويسرا وبايطاليا، وبالاتحاد الألماني، وبالأنهار الدولية، وتجارة الرقيق.

بلغت الخلافات في فينا في بداية ١٨١٥ درجة خطيرة حدت بفرنسا والنمسا وإنجلترا إلى تكوين حلف دفاعي لمقاومة مطالب روسيا وبروسيا في ٣ يناير ١٨١٥. وقد أسفرت هذه الخطوة المتطرفة عن نتائج طيبة : فقد استسلم اسكندر في بعض النقاط، وحذت بروسيا حذوة. وكانت جميع الأمور قد سوت في الواقع عندما فوجيء العالم بأنباء انطلاق نابليون من أسره في إلبا ، وفرار لويس الثامن عشر، واستقبال فرنسا من جديد للإمبراطور الذي حكمت بسقوطه بقية أوروبا. ولذلك انزعج المندوبون ازعاجاً كبيراً، وبادروا يعملون بكل سرعة لإنجاز

القرار النهائي الذي وقع بالفعل قبل معركة ووترلو بستة أيام فقط. وقد تضمن القرار النهائي لتسوية التي وضعها السياسيون للمسائل التسع التي سبق الإشارة إليها.

قامت تسوية فيينا على أساسين هما : توازن القوى (Balance of power) والتعويضات (Compensation)، قاعدتا الدبلوماسية الأوروبية في القرن الثامن عشر. فأعاد السياسيون فرنسا إلى ما كانت عليه (Status quo ante bellum) قبل حربها الأخيرة كي يعيدوا التوازن الدولي في أوروبا، ثم أنهم اتبعوا حطة تعويض الدول التي أخذت منها أراضيها لإعطائهما إلى دولة أخرى كذلك صار إرجاع الأسر القديمة إلى الحكم في الدول التي نحي نابليون أصحابها عن عروشهم وضمها إلى فرنسا . ولكن هذا المبدأ الشرعية (Legitimism) لم يتبع أيضا بحذافيره، فلم يشا المؤتمر عودة الأسر الحاكمة التي كان يسوء رجوعها، أو التي أراد توزيع أملاكها في شكل «تعويضات» تعطى للدول التي تولى المؤتمر التصرف في أملاكها.

وفي الواقع أن هذا كله إنما كان يجري وفق المبادئ والتقاليد وما أخذ به العرف الدبلوماسي في القرن الثامن عشر، فلم يفكر إنسان أن هناك ما يدعو لاستشارة الشعوب التي أخذ المؤتمر على عاته أن يفصل هو وحده في مصيرها. ولم يلبيت المؤتمر أن أضاف إلى قاعدتي توازن القوى والتعويضات اعتبارا آخر، وهو ضرورة الاطمئنان لعدم تكدير السلام من ناحية فرنسا في المستقبل، أي اتخاذ التدابير والإجراءات التي تمنع فرنسا من الإقدام على أية اعتداءات جديدة فاحاط المؤتمر مدن فرنسا بحلقة من الدول التي أرادوا أن تكون قوية بدرجة تكفي لمنع فرنسا من استئناف الاعتداء، فضموا بلجيكا إلى هولندا، وأعطوا الأرضي الواقعه على ضفة الراين اليسرى إلى ألمانيا، بينما دعموا استقلال سويسرا التي ضمنت الدول حيادها، ثم أعطوا سافوى إلى بيدمونت لتقوية الحدود الشرقية الجنوبية بالنسبة لفرنسا.

ولقد أدى العمل بمبدأ توازن القوى إلى نتائج هامة، فقد كان أساس النظام الجديد طبقاً لتسوية ثينا إنشاء توازن القوى بين مجموعتين من الدول العظمى : إنجلترا وفرنسا، الدولتان الغربيتان في جانب، روسيا وبروسيا والنمسا الدول الثلاث الشرقية في جانب آخر، ولم تكن واحدة من هذه الدول العظمى قوية بالدرجة التي تعطيها السيطرة بمفردها على شؤون أوروبا، أو القدرة على المغامرة بدخول الحرب، وإحراز النصر على الدول الأخرى. وكان يقع بين هاتين المجموعتين إقليم وسط أوروبا، ويشمل ألمانيا وإيطاليا وسويسرا والأراضي المنخفضة (بلجيكا وهولندا) .

أما ألمانيا وإيطاليا فكانت كل منها مجزأة إلى دوبيلات وإمارات صغيرة، بينما ضممت الدول حياد سويسرا ثم الأراضي المنخفضة، وتمكن أسرة هابسبرج النمساوية من السيطرة على الدوبيلات الصغيرة في إيطاليا وألمانيا بفضل ما كان لها من أملاك في إيطاليا، وما تمنت به من نفوذ في ألمانيا بسبب أن الإمبراطور النمسوي كان رئيس الاتحاد الكونفدرالي بها، فلم تعد أسرة هابسبرج في حاجة إلى توسيع جديد من ناحية، في حين أنها وجدت من ناحية أخرى أن من صالحها أن تظل هذه الدوبيلات الصغيرة قائمة . فصارت سياسة النمسا التمسك بالوضع القائم والمحافظة عليه وإخماد كل الثورات القومية والدستورية في المستقبل. وكان من أثر زيادة نفوذ النمسا في كل من إيطاليا وألمانيا أن تأخرت وحدة الأولى، وتعطل اتحاد الثانية مدة خمسين عاماً تقريباً، أي حتى عام ١٨٧٠ - ١٨٧١ . كما أن حصول بروسيا على بعض الأقاليم الواقعة على نهر الراين منحها حق الدفاع عن ألمانيا عموماً، فعلاً شأنها ثم انتقلت إليها تدريجياً الزعامة في ألمانيا.

وعلى أي حال، تتكون معاهدة ثينا الموقعة في 9 يونيو 1815 من عدة أقسام رئيسية؛ أولى تلك الأقسام ما يتعلق بمبدأ إرجاع الحقوق الشرعية لأصحابها، أي بمعنى آخر تحقيق مبدأ التوازن الدولي الذي كان موجوداً في ذلك الوقت. وقد تطلب تحقيق هذا المبدأ أن عوضت بعض الدول عن بعض المناطق التي فقدتها بمناطق أخرى ليظل التوازن الدولي معهولاً به. كانت هذه هي القاعدة المرعية إذا ما استثنينا الروسيا التي خرجمت بنصيب الأسد نتيجة تشددها، ولما كانت تحتفظ به من جيش كبير العدد بلغ المليون جندي. ولذا اضطررت كل من إنجلترا والنمسا مرغمتين على منح ولاية وارسو. وبعد تنازل بروسيا عنها – إلى الروسيا رغم كبر مساحة هذه الولاية، مما سيتيح للروسيا التفوق في أوروبا، وما يستتبع ذلك من إخلال بالتوازن الدولي في نظر كل من إنجلترا والنمسا.

أما فيما يتعلق بمتطلبات بروسيا في ضم إقليم سكسونيا بأكمله إليها في مقابل تنازلها للروسيا عن بولندا (ولاية وارسو)، فقد عارضت النمسا وإنجلترا في منحها لها كاملاً حتى لا يتضخم حجم بروسيا فيدخل ذلك بالتوازن الدولي. فاضطررت بروسيا في نهاية الأمر إلى قبول ضم نصف سكسونيا ومقاطعة الراين الألمانية، وبذلك أصبحت مساحتها أكثر مما كانت عليه في عام 1805، وهو التاريخ الذي حدد لإرجاع حدود كل دولة إلى ما كانت عليه وقتئذ.

أما بخصوص الولايات الألمانية التي اجتاحتها قوات نابليون وأقامت فيها نوعاً من الوحدة، فقد تمت تسوية أوضاعها السياسية طبقاً لمشيئته الدولتين الألمانيتين الكبيرتين، النمسا وبروسيا، اللتين كانتا تتنافسان حول زعامة هذه الولايات. وقد نجحت النمسا في الجولة الأولى واستطاعت أن تشكل الولايات الألمانية تبعاً لأهوائهما، وذلك للحد من سلطة بروسيا، فأقامت النمسا ولاية بافاريا كدولة قوية تعتمد على ولائها في مقاومة النفوذ البروسي في الولايات الألمانية. كذلك تمكنت النمسا من إقامة اتحاد للولايات الألمانية التسعة والثلاثين تحت

زعمتها بصفتها الدولة الألمانية الكبرى، ورغم أن تسوية المسألة الألمانية قد تمت بما لا يتفق ورغبات الولايات الألمانية، إلا أنها لم تكن مجحفة بحقوق الألما

مثلما حدث في المسألة الإيطالية.

وإذا انتقلنا إلى الولايات الإيطالية التي كانت تشبه في وضعها السياسي الولايات الألمانية إلى حد بعيد، نجد أن نظرة الدول الأوروبية إليها، وعلى رأسها النمسا، قد اختلفت عن نظرتهم للولايات الألمانية. فقد أهملت المطالب القومية للولايات الإيطالية إهتماماً شديداً فيه مساس بكرامة الإيطاليين. وتم هذا بفضل سياسة متربّعنة الرجعية الاستبدادية، ومؤازرة الدول الأوروبية له. فإيطاليا لم تكن في نظر متربّعنة سوى تعبر جغرافي ومنطقة نفوذ لها. ولذا فـ<sup>قد</sup> شكل إيطاليا طبقاً لأهوائه ووفق ميوله الاستبدادية الرجعية. فقد أعاد مملكة نابولي إلى ما كانت عليه من قبل، مع وضع أحد أفراد أسرة البوربون الفرنسية ملكاً عليها. وفي نفس الوقت عقد معه معااهدة سرية تمنعه (ملك نابولي) من منح بلاده حكماً دستورياً إلا بعد موافقة النمسا، ولم تكن الأخيرة ترضى، بأي حال من الأحوال، أن يجد النظام الدستوري طريقه إلى إيطاليا حتى لا تنتقل عدواؤه إلى الولايات الإيطالية التابعة لحكمها. كذلك استطاعت النمسا استرجاع لمبارديا واحتلال ولاية البندقية، وبذلك تمكنت من استعادة نفوذها في إيطاليا والضغط على الولايات الإيطالية الأخرى لاتباع سياسة تتفق مع رغبتها ومصالحها. كذلك استرد البابا ممتلكاته (الولايات البابوية)، كما ضمت بيد مونت إليها مدينة صنوة.

أما القسم الثاني من تسوية ثيوفينا فهو الخاص بإحاطة فرنسا بدول قوية تمنعها من الاعتداء على غيرها. ولما كانت كل من هولندا وبلجيكا تقع على حدود فرنسا الشمالية، ولا تستطيع بمفردها أن تقاوم التوسيع الفرنسي، فقد رأى إدماج الدولتين في بعضهما لتكون دولة واحدة قوية على حدود فرنسا، رغم كره البلجيكيين الشديد لغير أنهم الهولنديين. كذلك اعترفت الدول الأوروبية باستقلال سويسرا وضمان حدودها، واستعادت كل من إسبانيا والبرتغال ما كان

لهم من حدود قبل الغزو النابليوني. كما كوفشت السويد على انضمامها إلى جانب الحلفاء في الحرب ضد نابليون بمنحها الترويج التي كانت تابعة للدانمرك.

ومن التسويات الهامة التي تمت بمقتضى هذه المعاهدة وضع تنظيم دولي لاستغلال الأنهار الدولية، حتى لا يؤدي تضارب المصالح بين بعض الدول حول الاستفادة من هذه الأنهار إلى قيام نزاع دولي قد يؤدي إلى نشوب حرب. كذلك أعلنت الدول الموقعة على المعاهدة استنكارها لتجارة الرقيق بصفتها تجارة غير مشروعة ولا تتفق مع أبسط القواعد الإنسانية. وكان لهذا الاستنكار مداه في تحريم ممارسة هذه التجارة في المستعمرات الخاضعة لحكم كل من إسبانيا وفرنسا والسويد وهولندا. وقد ألحقت بالمعاهدة سبع عشرة وثيقة أخرى هي عبارة عن المعاهدات التي وقعت بين الدول المشتركة في المؤتمر لوضع الترتيبات السابق الإشارة إليها واستكمالها<sup>(1)</sup>.

ورغم عيوب تسوية فيينا، فقد نجحت في تحقيق الغرض المباشر الذي هدفت إليه الدول التي وقعت على معاهدة باريس الأولى في ٣٠ مايو ١٨١٤، وكانت تزيد وقتئذ إقامة نظام حقيقي دائم للتوازن الدولي في أوروبا. حقيقة طرأ على هذا النظام شيء من التعديل بانفصال بلجيكا عن هولندا في عام ١٨٣١، أو حينما خطت إيطاليا خطوة كبيرة نحو وحدتها في عام ١٨٥٩ و ١٨٦٠، ولكن هذا النظام لم يت确诊، وعلى العكس فقد استطاعت تلك التسوية أن تجنب أوروبا حرباً أخرى لمدة أربعين عاماً، وحتى هذه الحرب (حرب القرم ١٨٥٦-١٨٥٣) وقعت في ميادين بعيدة. ولكن التوازن الدولي الذي أوجده تسوية فيينا قد تصدع فعلاً في عام ١٨٧٠، عندما قامت الحرب السبعينية بين ألمانيا وفرنسا، واستولت الأولى على الألزاس واللورين من فرنسا. وعموماً خضعت

(1) Oakes and Mowat, *The Great European Treaties of the Nineteenth Century*, pp. 95-98.

لتسويات التي أقرها مؤتمر فيينا بمرور الوقت لضغط شعبي أو أوتوقراطي، وهو أمر لم يكن من المحمول التنبؤ به أو منه في حينه.

### معاهدة باريس الثانية (٢٠ نوفمبر ١٨١٥) :

بعد هزيمة نابليون في ووترلو واجه ساسة أوروبا أمراء الأول عقد الصلح من جديد مع فرنسا التي آذرت نابليون أثناء حكم المائة يوم، والثانية بتجديد معالفة الدول العظمى على أساس الاتحاد فيما بينها بعمل مشترك الغرض منه انتقاء أية أحطاط قد تهددت السلام العام من جانب فرنسا في المستقبل، ثم الحفاظة على التسوية النهائية التي تمت في فيينا لعدم تكدير السلم كذلك في أوروبا. وبالنسبة للأمر الأول، عقد الحلفاء (إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا) معاهدة جديدة مع فرنسا هي معاهدة باريس الثانية (The Second Treaty of Paris)، وقد فقدت فرنسا بمقتضاها كثيراً من المزايا التي كانت قد نالتها في معاهدة باريس الأولى في ٣٠ مايو ١٨١٤، فأرجعت فرنسا الآن إلى الحدود التي كانت لها عام ١٧٩٠ (أى بدلاً من حدود ١٧٩٢ التي كانت قد نصت عليها معاهدة باريس الأولى). كما طلبت من فرنسا دفع تعويض قدره سبعمائة مليون من الفرنكات، يؤخذ منها جزء لتقوية الحصون التابعة للدول ذات الحدود الملaciaة للحدود الفرنسية، ويوزع بقية المبلغ على حكومات الحلفاء والدول الأخرى التي أصابتها أضرار من ناحية فرنسا. وقد قسم هذا المبلغ الضخم بصورة يمكن بها الفرنسيون من سداده في خلال خمس سنوات على أقساط متساوية، وبshireطة أن يحتل مائة ألف مقاتل من جيوش الحلفاء حصون فرنسا الشمالية الشرقية إلى أن يتم تسديد المبلغ بأجمعه.

### التحالف الرياعي (٢٠ نوفمبر ١٨١٥) :

أما بالنسبة للأمر الثاني، فقد انطوت فكرة الاتحاد الأوروبي على إنشاء تحالف بين الدول التي اشتركت في النضال ضد فرنسا من جهة، ثم السعي من

أجل المحافظة عن السلام عموماً في أوروبا من جهة أخرى. واستطاع كاسلر، وزير خارجية إنجلترا، على وجه الخصوص أن يظفر بتحديد المبدأ الذي تضمنته معاهدة شومون السابقة، من حيث المبادرة بتقديم القوات العسكرية إذا وقع عدوان جديد من جانب فرنسا. وفي اليوم الذي وقعت فيه معاهدة باريس الثانية مع فرنسا، أبرمت الدول الأربع الكبرى فيما بينها تحالف رياضيا (Quadruple Alliance)، كان هو الأساس الذي قام عليه نظام الاتحاد الأوروبي في السنوات التالية.

وقد تعهدت الدول الأعضاء في هذه المحالفه الرباعية بتأييد معاهدة باريس الثانية المبرمة مع فرنسا في التاريخ نفسه، ثم أنها أخذت على عاتقها أن تبادر كل منها بتقديم ستين ألف مقاتل لمساعدة أي عضو من أعضاء المحالفه يقع عليه هجوم في المستقبل. وأبرزت المادة السادسة من المعاهدة فكرة الاتحاد الأوروبي كما صورته معاهدة شومون وإنما بصورة عملية، فنصت على ما يأتي: «حتى يمكن دعم الروابط التي تجمع في الوقت الحاضر الملوك الأربع في اتحاد وثيق، يوافق التعاقدون على تجديد عقد اجتماعاتهم في فترات معينة سواء كانت هذه الاجتماعات تحت إشرافهم شخصياً، أو حضرها وزراؤهم الذين يمثلونهم، وذلك لتبادل الرأي فيما يتعلق بمصالحهم المشتركة، ولفحص الوسائل التي يستقر الرأي في كل فترة أو دورة من هذه الدورات على اعتبارها ذات أهمية أثر طيب في تأمين هدوء وسكينة الأم ورخائها ، وفي تأييد واستقرار السلام في أوروبا»<sup>(1)</sup>. وقد

---

(1) Article VI of the Quadruple Alliance of Paris, November 20, 1815: "To facilitate and to secure the execution of the present treaty, and to consolidate the connections which at the present moment so closely unite the Four Sovereigns for the happiness of the world, the High Contracting Parties have agreed to renew their Meetings at fixed periods, either under the immediate auspices of the Sovereigns themselves, or by their respective Ministers, for the purpose of consulting upon their common interests, and for the consideration of the measures which at each of these periods shall be considered the most salutary for the repose and prosperity of Nations, and for the maintenance of the Peace of Europe".

ترتب على هذا النص وتطبيقه قيام الاتحاد الأوروبي ، الذي أخذ يعالج المشاكل التي ظهرت في أوروبا في الفترة التالية.

وما دفع روبرت ستيفوارت كاسلريه، وزير خارجية الجلترا ، إلى إنشاء التحالف الرباعي هو حrophe من فرنسا وتجدد الاعتداء من ناحيتها، فاحتاط للأمر بعقد أواصر المخالفة مع الدول الكبرى من جهة، وتدبير احتلال فرنسا نفسها (وقد استمر هذا الاحتلال حتى عام ١٨١٨) من جهة أخرى، وكان تحقيق هذه الحبيطة إذن في إبرام المخالفة الرباعية. ولم يرض كاسلريه، فيما بعد، أن يخرج هذا التحالف الرباعي عن الغرض الأساسي الذي أنشيء من أجله، فيتخذ منه السياسيون الرجعيون في أوروبا، وعلى رأسهم مترنيخ، أداة للتدخل في شئون الدول الداخلية، بدعوى أن إنحصار كل ثورة أو انقلاب قد يحدث في داخل هذه الدول ضروري من أجل صيانة السلام العام في أوروبا. وهكذا تكون سياسة كاسلريه عند إنشاء التحالف الرباعي قد نجحت في تحقيق مايلى:

(١) ضمان تنفيذ الشروط التي فرضها المنتصرون في الحرب على فرنسا بمقتضى معاهدات الصلح.

(٢) أن إنشاء نظام الاتحاد الأوروبي قد أتاح الفرصة لتسوية عدد من المشكلات التي ظهرت فيما بعد، من غير حاجة للاتجاه إلى الحرب كوسيلة ناجحة لفضها.

### الحلف المقدس (٢٦ سبتمبر ١٨١٥) :

وفي الوقت الذي وضع فيه ساسة أوروبا القواعد العملية لتنفيذ شروط التسوية الأوروبية في ثينيا، أخرج اسكندر الأول (١٧٧٧-١٨٢٥) ، قيصر روسيا، إلى الوجود مشروع آخر للسلام من ثمرات خياله الخصب يعرف باسم الحلف المقدس (The Holy Alliance). وقام مشروع القيصر على فكرة أن يصبح الملوك أخوة، وأن يسترشدوا في معاملاتهم مع بعضهم ببعضًا بمبادئ المسيحية

وتعاليمها. وأراد القيصر الروسي أن يستند الاتحاد الأوروبي الذي يدعو إليه على كل المبادئ وال تعاليم التي جاءت بها المسيحية، أى أنه أراد أن يتخد من الدين أساساً تقوم عليه العلاقات بين الدول.

لقد كان القيصر رجلاً تتطوى شخصيته على متناقضات كثيرة، وعندما تقدم بهذا المشروع كانت تغمره موجة من الورع والتقوى، ويعيش تحت تأثير أرملة أحد السياسيين الروس هي البارونة چوليانا فون كرودنر (Krüdner)، كان القيصر قد قابلها في مدينة بال بسيسرا في خريف ١٨١٣ ، في وقت كانت فيه هذه السيدة قد نبذت حياة الترف واللهو التي انفست فيها سابقاً، وصارت تأخذ على عاتقها مهمة اعتقدت أنها موحى بها إليها، وهي إرشاد الملوك والأمراء إلى الطريق السوي.

وتتألف وثيقة الحلف المقدس من مقدمة وثلاث مواد. وجاء في المقدمة ما<sup>\*</sup> معناه أن إمبراطوري روسيا والنمسا وملك بروسيا صاروا يعتقدون بأنه قد بات ضروريًا أن يسترشدوا في علاقاتهم مع بعض بعضاً بالمبادئ السامية التي نادى بها الدين المسيحي، والحقائق العالية التي أتى بها ؛ وأنهم لا يغون من إعلانهم هذه الوثيقة إلا أن يطلعوا العالم أجمع على القرارات التي اتخذوها لهذا الغرض. فنصل المقدمة إذن على أنه: «ليس لهذه الوثيقة من غرض سوي أن تعلن للعالم أجمع أنه قد صبح عزم الموقعين عليها – سواء فيما يتعلق بإدارة شئون بلاد كل منهم، أو فيما يتعلق بشئون علاقاتهم السياسية مع كل حكومة من الحكومات الأخرى – على أن يسترشدوا بمبادئ الديانة المقدسة (المسيحية) وحدها. وهي مبادئ العدالة والحبة المسيحية والسلام، وتلك مبادئ لا ينبغي أن يكون الأخذ بها مقصراً على العلاقات الشخصية وحسب، بل يجب أن تكون ذات أثر مباشر على ما يصدر من آراء عن الملوك والأمراء، وأن يسترشد بها هؤلاء في كل خطواتهم بوصف أنها الوسيلة الوحيدة لدعم الأنظمة الإنسانية ، ومعالجة وجوده النقص بها».

وفي المادة الأولى تعهد الملوك الثلاثة المتعاقدون بالبقاء متحدين، وتحمّل جميعاً أواصر الأخوة الحقيقة التي لا تنفص عرفاً، اهتماماً بما جاء به الكتاب المقدس الذي يأمر جميع الناس أن يعتبروا أنفسهم إخواناً. ولما كانوا يعدون أنفسهم أبناء وطن واحد فإنهم يتداولون في كل الظروف والمناسبات (في كل زمان ومكان) المعاونة والمساعدة والنجدة، وحيث أنهم يعتبرون أنفسهم أباء لرعاياهم ولأجنادهم في أسرة واحدة، فهم سوف يسوسونهم بروح الأخوة نفسها التي تحفظهم إلى الذود عن الدين والسلام والعدالة، والمحافظة على هؤلاء جميعاً.

وفي المادة الثانية جاء ما نصه: «وعلى ذلك فإن المبدأ الوحيد الذي يسير عليه العمل بين الحكومات أو بين رعاياها سوف يكون تأدية الخدمات من جانب كل فريق للآخر، وإقامة الدليل بفضل الرغبة الطيبة الثابتة على تبادل الخبرة التي يجب أن تملأ قلوبهم ليعتبروا أنفسهم جميعاً أعضاء أمة مسيحية واحدة. أما الأمراء الثلاثة المتحالفون فإنهم يعتبرون أنفسهم مجرد وكلاء من قبل الإله ليحكموا فروعاً ثلاثة من أسرة واحدة: النمسا وبروسيا وروسيا، معترفين بذلك بأن الأمة المسيحية ، التي يؤلفون هم ورعاياهم قسماً منها ، ليس لها غير سيد واحد هو الإله يسوع المسيح....». وفي المادة الثالثة والأخيرة، وجهت الدعوة إلى بقية الدول التي تريد الاعتراف بهذه المبادئ المقدسة حتى تنضم إلى الحلف المقدس.

وعند مقارنة ما جاء في المادة الثانية من الحلف المقدس، بالمادة السادسة من التحالف الرباعي يتضح الفارق الكبير بين تفكير القيسار اسكندر، الذي طغى عليه نوع من التصور المبهم وقائم، وبين الطريقة العملية الإيجابية التي اهتدى إليها كاسلايه لمحاولة المحافظة على التسوية الأوروبية. ولقد أثار الحلف المقدس دهشة رجال الدين ورجال السياسة على السواء، فمترنخ وصفها بأنها «طلب أجوف ، وفيض من عواطف التقى والورع التي تجيش في صدر القيسار اسكندر». ثم أن كاسلايه قد اعتبرها «خلطaman الصوفية والكلام الفارغ». ورغم ذلك فقد انضمت أكثر الدول إلى الحلف المقدس مراعاة لشعور القيسار اسكندر، وكان من

بين الدول التي انضمت إليه فرنسا، وهي التي تلمسَت دائمًا كل الطرق للخروج من عزلتها السياسية، والعودة إلى المجتمع الأوروبي. أما إنجلترا فقد امتنعت عن التوقيع على هذه الوثيقة بدعوى أن الدستور يمنع الملك أو الوصي على العرش من فعل ذلك.

ومن آثار الحلف المقدس أنه خلف آثاراً عميقاً في أذهان سواد الناس مدة جيل بأكمله عندما ساد الاعتقاد بأن قيام الحكومات الاستبدادية، ثم إخماد كل حركات أو ثورات الشعوب التحريرية، إنما كان من أسباب وجود الحلف، كما كان من نتائج إنشائه. ورغم ذلك فإن الحلف المقدس لم يكن في ذاته مسؤولاً عن انتشار الرجعية، ولا عن قيام نظام الحكم المبني على الاستبداد، وعلى إخماد الحركات القومية والدستورية في أوروبا، بل كان المسئول في ذلك كله التحالف الرباعي وحده فقط. ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها أن تعهد أعضاء الحلف المقدس بمساعدة بعضهم بعضاً في كل الظروف والمناسبات ، كان تعهداً يتغدر به، لأن الظروف والمناسبات لم تكن معينة ومحددة، على عكس ما حدث في معاهدة التحالف الرباعي التي أوضحت هذه الظروف والمناسبات، ثم عينت قدر المساعدة المطلوبة ونوعها، وهي ستون ألف مقاتل يقدمها كل عضو عند وقوع الاعتداء على أحد أعضاء الحلفة. كما نصت على عقد المؤتمرات الدورية، أي أن التحالف الرباعي قد وضع القاعدة التي من شأنها أن تجمع بين الدول في صورة عملية، وفي اتحاد أوروبي له أغراض معينة ومحددة ومعروفة.

وعلاوة على ذلك أدرك مترنيخ ما كان للتحالف الرباعي من قيمة عملية، فاعتمد عليه في تنفيذ سياساته التي كانت ترمي إلى تأليف جبهة متحدة من الحكومات الأوروبية، هدفها إخماد الحركات والثورات التي قد تهدد النظام القائم والسلم في أوروبا. ورغم أن مترنيخ كان يرى في الحلف المقدس «طلاً أجوف»، فقد أدرك أيضاً إمكان الاعتماد على هذا الحلف المقدس في الجمع بين الدول الموقعة على وثيقته، والتقرير فيما بينها للقيام بعمل مشترك – دائمًا على أساس

التحالف الرباعي – الهدف منه تأييد النظام القائم، ثم تحويل التحالف الرباعي إلى أداة فعالة للتدخل في شؤون الدول الداخلية إذا اقتضى تأييد النظام القائم هذا التدخل. غير أن أهداف متربعة اصطدمت مع السياسة البريطانية التي استنها كاسلرية وسار عليها جورج كانتنج من بعده. وقد أدى هذا الاصطدام في النهاية إلى فشل الاتحاد الأوروبي عند معالجة المشكلات السياسية التي واجهها رجال السياسة بعد ذلك ؛ ومن هذه المشاكل رغبة فرنسا في الانضمام إلى التحالف الأوروبي ومسألة التدخل (Intervention) بسبب الثورات والاضطرابات التي وقعت في إيطاليا، وثورة اليونان وأراضي الإمبراطورية العثمانية، ثم أخيراً شؤون المستعمرات الأوروبية في أمريكا، والتي لم يتناولها الحلفاء. وكل هذه المشاكل ستعرض لها في الجزء التالي الخاص بدراسة «نظام المؤتمرات».



الفصل السادس

## **نظام المؤتمرات**



جاء في المادة السادسة من معاهدة باريس الثانية أنه من أجل تدعيم الروابط العميقة التي توجد بينهم، سيقوم الملوك الأربع، أو وزرائهم، بجمع مؤتمرات في فترات محددة، يبحثون فيها الوسائل الالزمة – لا مجرد ضمان استمرار السلم – ولكن تأكيد احترام «المصالح العامة الكبرى»، وبشكل خاص «هدوء الشعوب ورفاهيتها». ولذلك فإن مسألة العلاقات مع فرنسا لن تصبح هي الموضوع الوحيد الذي يعالج في هذه الاجتماعات: فيمكن لحكومات الدول المنتصرة أن تشير كل المشكلات حتى تأخذ حيالها موقفاً مشتركاً.

ولا شك أن فكرة المؤتمرات الدورية كان منهاجاً دبلوماسياً جديداً، يمكنه أن يسهل الوفاق بين الحكومات. فبدلاً من الاكتفاء بمجرد تبادل «المذكرات» سيكون لرجال الدولة المسؤولين عن تسيير السياسة الخارجية مقابلات مباشرة، حيث يمكنهم تبادل وجهات نظرهم بطريقة سهلة، والبحث عن أسس لحلول وسط بين مصالحهم. وإذا كانت الحكومات في هذه المؤتمرات ستتخد لها هدفاً يتمثل في المحافظة على «المصالح المشتركة»، فإن هذا كان دليلاً على معرفتهم بمعنى الواجب الجماعي، أو على الأقل بما يعتقدون أنه من الواجب أن يقوموا به.

ولكن، هل يمكننا أن نرى في ذلك فكرة جديدة للعلاقات الدولية؟ وهل كان رجال الدولة يفكرون في عام ١٨١٥ في إقامة «الاتحاد الأوروبي»؟ قطعاً لا، فليس هناك في هذه النصوص ما يهدف إلى تحديد سيادة الدول في صالح منظمة دولية، وما ينظم حماية متبادلة للسلامة الإقليمية، أو ما يعني التعهد بالابتعاد عن الحرب ، ولم يكن للحلول المقترحة أى هدف سوى تأكيد تفوق الدول العظمى المنتصرة، فكانت في أقصاها تمثل نوعاً من «الإدارة» Directoire ولا تمثل تمهيداً لجهود تنظيم مستوحى من الفكرة الاتحادية.

## مؤتمر إكس لاشابل (Aix-la-Chapelle) :

عقدت الدول الأوروبية أول اجتماعاتها في سبتمبر 1818 في إكس لاشابل، من أعمال وستفاليا في ألمانيا، للفصل في موضوع فرنسا. لقد طالبت فرنسا بجلاء قوات الحلفاء عن أراضيها، دون انتظار مدة الخمس سنوات المحددة في معاهدة باريس الثانية، وبقبول الحلفاء بدخولها في «المجموعة الأوروبية». ولقد استخدم دوق رشليو (Richelieu)، رئيس وزراء فرنسا، السياسة الداخلية حجة أساسية لكي يدفع الحلفاء إلى الموافقة على الجلاء عن الأرضي الفرنسية قبل الميعاد. ولم تعتذر الدول على هذه الرغبة، فكاسليه كان قد أطمأن إلى فرنسا، وصار لا يرى ما يحول دون عودتها إلى حظيرة الاتحاد الأوروبي.

وبمجرد أن تم الاتفاق في المؤتمر على الطريقة التي تسد بها فرنسا فوراً بقية التعويضات المطلوبة منها، وافقت إنجلترا وبروسيا والنمسا وروسيا على جلاء جيش الاحتلال في معاهدة إكس لاشابل في 9 أكتوبر 1818. أما بخصوص طلب فرنسا الانضمام إلى المحالفه الرباعية، فقد اختلفت آراء الدول حول هذا الموضوع. فاقتصر القيصر الروسي بقاء التحالف الرباعي كما هو موجوداً ضد فرنسا، على أن يسمح لفرنسا في الوقت نفسه بالانضمام إلى محالفه عامة أخرى، تعلن فيها الدول عزمها على القضاء على الثورات، ومساعدة بعضها بعضاً، وعلى الخصوص مساعدة الدول التي تتعرض حكوماتها للاضطراب، ولكن كاسليه رفض هذا الاقتراح وامتناعاً تماماً عن أي تدخل في شؤون الدول الداخلية.

كانت السياسة الروسية ترغب في إدخال فرنسا في «المجتمع الأوروبي» لكي تستخدماها كقوة موازنة إما لإنجلترا أو للنمسا، وكانت إنجلترا تفضل الاحتفاظ بالاتجاه المتفق عليه في عام 1815، لا مجرد استمرار اعتقادها في «الخطر الفرنسي»، ولكن لخوفها من قيام تعاون بين روسيا وفرنسا. وكانت كل من النمسا وبروسيا تشارك في الشعور بهذا الخوف، ولكنهم اعتقدوا مع ذلك في

أنهم سيزيدون من الأخطار برفضهم طلب فرنسا: وحين تفقد الأمل، يمكن للحكومة الفرنسية أن تتوجه صوب سياسة «التحالف الخاص» مع روسيا. وعموماً أقنع مترنح الدول الأربع بعقد اتفاق سري فيما بينها في أول نوفمبر عام ١٨١٨، تعهد بموجبه باستخدام جيوشها مشتركة ومتحدة ضد فرنسا إذا حدثت ثورة ناجحة يترتب عليها تهديد أمن جيرانها وسلامتهم. ولقد وافقت الجلتنا على هذا الإجراء ولكن في حالة واحدة فقط، هي اعتلاء أحد أفراد أسرة بونابرت عرش فرنسا

وفي ٤ نوفمبر ١٨١٨ وجهت الدول الأربع في مذكرة مشتركة إلى فرنسا الدعوة إلى الملك الفرنسي ليعمل من الآن فصاعداً بآرائه وجهوده للاحتجاد مع الحلفاء الأربع لتحقيق ما يعود بالنفع على الإنسانية وعلى فرنسا معاً وقد وافق المؤتمر على هذا الحل الوسط في ١٥ نوفمبر ١٨١٨، وذلك في وثيقتين، إحداهما تتضمن المبدأ الذي وافقت عليه الدول الأربع في الاتفاق السري بتاريخ أول نوفمبر، فكانت هذه الوثيقة عبارة عن «بروتوكول سري» تجددت بمقتضاه المحالفاة الرباعية لمراقبة فرنسا ولحمaitها كذلك من الأخطار الثورية التي تهددها، وعلى أن يبلغ هذا البروتوكول إلى دوق ريشيليو ويطلع عليه بصفة خاصة. وأما الوثيقة الثانية فقد قامt على المبدأ الذي وافق عليه في «المذكرة المشتركة» في ٤ نوفمبر، فكانت تصريحاً Declaration دعيت فرنسا إلى الانضمام إليه، وجاء فيه أن الدول الخمس، الجلتنا روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا، تنوى توثيق عرى الاحتجاد فيما بينها على أساس المعاهدات والاتفاقات المعقودة للمحافظة على السلام، وذلك كان الأساس الذي تمسكت الجلتنا به دائماً، والمبدأ «العملي» الذي قام عليه التحالف الرباعي، والذي كان يجب في نظر الجلتنا أن يقوم عليه الاحتجاد الأوروبي.

ولما كانت الجلتنا تعارض فكرة عقد مؤتمرات دورية باعتبار أنها ترمز إلى التدخل، فقد جاء في ختام التصريح تحديداً واضحاً وهو أنه لا ينبغي عقد

«اجتماعات جزئية» لبحث شئون الدول الأخرى، من غير أن تطلب هذه ذلك، وفي حضورها إذا لزم الأمر. وكان معنى ذلك ، بالرغم من هذه الشروط المحددة، أن تقرر في هذا التصريح مبدأ التدخل. وهكذا تدعمت أركان المحالفه وصارت بعد انضمام فرنسا إليها محالفه خماسية (Quintuple Alliance) ضد الشرارات في أوروبا .

وفي الوقت الذي قل فيه الخوف من انفجار في فرنسا، ازدادت المخاطر في نقط آخرى من القارة. ففي ألمانيا نجحت الحركة التحريرية في مملكة بافاريا حيث منع الملوك والأمراء نظاماً دستورياً. وفي إيطاليا ظهرت الأخطار في نابولى في يوليو عام ١٨٢٠ ، وفي تورينو في مارس عام ١٨٢١ . وكانت الحركة الثورية تهدف إلى إجبار الملوك والأمراء، على قبول نظام دستوري، كما أنها اشتملت على برنامج وطني: «فمندوبي جمعيات الكاربونارى» في نابولى حاولوا أن يعيشوا في بقية الدول الإيطالية الأخرى حرفة في صالح اتحاد إيطاليا، وفك سانتا روزا Santarosa ، رئيس الثوار في بيدمونت ، في تحرير لمبارديا والبندقية من الحكم النمسوى ، ولكنها لم تكن إلا مجرد أمنيات.

وفي إسبانيا سقط نظام فريديراند السابع المطلق في يناير ١٨٢٠ ، وفرضت حركة ثورية تقودها مجموعة من الضباط على الملك نظاماً دستورياً. وحاول أنصار الملكية المطلقة أن يقوموا بحركة مضادة في يوليو عام ١٨٢٢ ، وفشلوا أمام مدريد. ولم تكن أى من هذه الحركات الثورية تهدى الوضعية الإقليمية التي أنشأتها معاهدات عام ١٨١٥ ، بطريق مباشر، فلم يتعرض أحد للحدود، ولكنها هددت النظام الاجتماعي والسياسي. وكان هذا يؤكد المخاوف التي عبر عنها اسكندر الأول منذ أكتوبر عام ١٨١٥ . فهل كان من الضروري العودة إلى الحلول التي كان القيصر قد اقترحها، أى التدخل المشترك في الشئون الداخلية للدول؟

لقد عرض الروس هذه المسألة من جديد في أثناء مؤتمر إكس لاشابل ، واقتربت المذكورة التي قدمها القيصر في ٨ أكتوبر عام ١٨١٨ ، بعد أن ذكرت مبادئ الحلف المقدس ، إقامة « تحالف عام » يفتح للجميع ، ويكون « أساسا لنظام ضمان مشترك لحالة الممتلكات الراهنة لدى دول التعاقدة » ولكن الحكومة الإنجليزية اعترضت على ذلك ، وأعلن كاسلايره بطريقة تهممية في مذكرة في ١٩ أكتوبر أن مبادئ معاهدة التحالف المقدس ، حتى إذا ما « اعتبرت كأساس لنظام أوروي في نطاق الضمير السياسي ، لا يمكن الرجوع إليها في نطاق « الالتزامات الدبلوماسية العادية التي تربط دواعي بدولة أخرى » وكان معنى إعطاء تحالف بين الدول هدفا يتمثل في « الاحتفاظ بنظام الوراثة ، والحكم ، والملكية في كل الدول الأخرى ، وضد كل عنف أو هجوم » هو التبشير بوجود حكومة دولية يمكنها أن تفرض قانون عدالة على الجميع ، فكيف يمكن التفكير في رقامة مثل هذه الحكومة ؟ وقال كاسلايره عن الامتداد « العالمي » لهذا التحالف ، أنه إمكانية « لم يكن أبداً مظهر عملي ولا يمكن أن يكون لها ذلك »

ورغم أن متربخ قدر المزايا التي مثلها المشروع الروسي بالنسبة للمحافظة على النظام الاجتماعي أو السياسي ، فإنه لم يؤيد المشروع الروسي . فما هو سبب ذلك ؟ لم يكن مجرد أنه خضع لضغط السياسة الإنجليزية ، بل كان قبل كل شيء بسبب خوفه من مشروع تحالف « عام » . ألم يكن في وسع القيصر أن يدخل في هذا التحالف الدول الأوروبية « المتوسطة » والتي سيكون حضورها مضايقا للنمسا ؟ ألم يفكر في جعله يضم إسبانيا . وبشكل يمكنه من أن يمد « الضمانات » بالنسبة لمسألة المستعمرات الأسبانية ، فيما وراء النطاق الأوروبي ؟ ألم يدع اسكندر أنه يظهر للعالم أن السلم يتوقف عليه شخصيا ويحاول إثبات سيطرة روسيا على السياسة الدولية ؟

ولذلك فقد أبعد اقتراح القيصر ، بوضعه في صيغة الماضي في « البلاغ النهائي » لمؤتمر إكس لاشابل . وكان هذا حلاً سهلاً ، مادامت الاضطرابات

الثورية لم تكن قد ظهرت بعد ، ولكن الاقتراح الروسي وجد من يصفعه إليه ، وتقررت سياسة التدخل بالفعل حينما ظهرت هذه الأخطار كحقائق ملحة . وفي ثلات مناسبات ، وهي مؤتمر ترويوا وفي ديسمبر عام ١٨٢٠ ، وفي مؤتمر ليباخ في يناير عام ١٨٢١ ، وفي مؤتمر فيرونا في صيف عام ١٨٢٢ ، سارت الدول رغم ترددتها ، ثم مقاومة إنجلترا ، على الطريق الذي أشار إليه القيصر

### مؤتمر ترويوا ( Tropeau ) :

كان أكثر الملوك خوفاً من نتائج الثورة العسكرية في إسبانيا الإسكندر فيصر روسيا ، الذي خشي من انتقال عدو الثورة إلى بلاده حيث تعيش هي ظروف مماثلة لإسبانيا . فهب للمطالبة بعقد مؤتمر من سائر ملوك أوروبا لاستئناف قيام دستور ١٨١٢ ، والمطالبة بالغائه ولو بقوة السلاح إذا لزم الأمر وقد عارض كاسليه دعوة مؤتمر للانعقاد دون بيان الغرض من انعقاده بصورة واضحة جليه وقد ظلل متربعاً معارضًا لعقد المؤتمر حتى شهر يونيو ١٨٢٠ ، ولكنه سرعان ما تخلى عن موقفه عندما حدث في شهر يوليو ١٨٢٠ أن اشتعلت الثورة العسكرية في نابولي ، وأضطر ملوكها فرديناند الأول إلى قبول دستور ١٨١٢ الإسباني ( أي استصدار دستور مثله ) . فكان لهذا الحادث الذي هدد بالزوال النظام الحكومي النمسوي في إيطاليا ، أعظم الأثر في تشكيل الخطة التي اعتمدت متربعاً اتباعها عارض كاسليه الدعوة إلى عقد مؤتمر ، وأضطر أمام التوسيع المفرط في تفسير تعهدات فيما إلى إعلان موقفه ، فأصدر في ٥ مايو ١٨٢٠ وثيقة رسمية مطولة اتخذت أساساً للسياسة الخارجية البريطانية في القرن التاسع عشر . وقد قال كاسليه في تلك الوثيقة : « لقد كانت ( المحالفه بين الدول العظمى ) اتحاداً لاستعادة جانب كبير من القارة الأوروبيه وتحريره من السيطرة العسكرية الفرنسية . وبتحقق هزيمة الفاع نابليون بسطت المحالفه حمايتها على أوضاع التملك التي أقرها الصلح ، ييد أنه لم يقصد بها أن تكون اتحاداً لحكم العالم ، أو للإشراف على الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وقد

تحوطت على وجه التخصيص ضد اتهام فرنسا « لأوضاع التملك » التي تم إقرارها ، فنصلت على الجملة دون عودة المتنسب ( نابليون ) ، أو أي فرد من أفراد أسرته إلى العرش ، وجعلت الحكم الشورى الذي زلزل فرنسا ودمّر أوروبا موضوع انشغال بالها دائمًا ، ولكن الاحتياطات التي انتوت اتخاذها كانت تنصب بصفة خاصة ضد الحكم الشورى في طبيعته العسكرية القائمة فعلاً في فرنسا أكثر مما تنصب على المبادئ الديمقراطية التي كانت في ذلك العين ، كما هي الآن . منتشرة بصورة عامة جداً في شتى أنحاء أوروبا

٤ وليس ثمة ما هو أكثر ضرراً للدول القارة من اتخاذ شؤونهم مادة للمناقشة اليومية في برلماننا ، وهو الأمر الذي سيترتب حتماً على إسراع بعض الدول باقتحام نفسها في شؤون الدول الأخرى . إذا سحن وافقنا على المضي معهم بخطى متساوية في مثل هذا التدخل

٥ الواقع أن شعورنا ليس واحداً ، ولا يمكن أن يكون كذلك بالنسبة لجميع المسائل فإن وضعنا ونظمنا وطريق تفكير شعبنا ومشاريه يجعلنا مختلف عن غيرنا اختلافاً جوهرياً

٦ وما من بلد يتبع نظام حكم يابي يستطيع أن يتصرف وفقاً لهذا المبدأ ( مبدأ تدخل دولة بالقوة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ) – وكلما عجلنا بإعلان إنكار أن مثل هذا المبدأ يكون – على أي نحو – أساس محالفتنا كان ذلك أفضل ..

٧ ونحن – (المجتمع) – سنقف في مكاننا عندما يتهدد نظام أوروبا ( الإقليمي ) خطراً حقيقي ، ولكن هذا البلد لا يمكن أن يتصرف ولن يتصرف وفق مبادئ الحبيبة المجردة القائمة على التكهنات ... »

لقد أوضح كاسليه أنه يعتبر الثورة الأسبانية مسألة داخلية لا تشكل خطراً على البلاد الأخرى ، وأنه لا يرى مبرراً لتأييد المجتمع أية محاولة لقمع تلك الثورة بالقوة . وأوضح للدبلوماسي القارء بأن المجتمع تدين بأسرتها المالكة الحالية ودستورها لثورة داخلية ، ومن ثم فإنها لا تستطيع أن تنكر على البلاد الأخرى هذا الحق نفسه في تغيير شكل حكوماتها . وفضلاً عن ذلك فإن الحكومة

الإنجليزية لا تستطيع أن تتصرف دون تأييد برلمانها وشعبها ، وهما لم يخطرا بأذهان التزامات سوى تلك التي تم الاتفاق عليها في ثينا على النحو الذي أوضحته ، وأكيد أن الجلتنا سوف تفني بتلك الالتزامات ولكنها لا تعترف بالتزامات سواها

وعلى أي حال ، كانت الثورة التي نشبت في نابولي مصدر خطير كبير على نظام مترنيخ برمته في إيطاليا . وانتهز مترنيخ فرصة وجود القيسير الروسي في وارسو واقتصر عليه أن يعقد مع إمبراطور النمسا اجتماعاً يكون مقصوراً عليهم وحدهما ، لبحث المسائل التي تشغلهما الآذان وقى ، ولكن القيسير اسكندر رفض أن يتم تفاهم منفصل بين الإمبراطوريتين وحدهما فقط ، ومن غير أن يشركا معهما بقية الدول التي وقعت على تصريح إكس لاشابل في ١٥ نوفمبر ١٨١٨ وقد لقي هذا الرأي أيضاً كل تأييد من فرنسا ، ولكن كاسليه رفض المساهمة في مشروع قال أن من شأنه ، وبالصورة التي يريد لها مترنيخ ، إنشاء محالفه عدائية ضد نابولي وإرغام الجلتنا على الاشتراك في الحرب التي سوف تكون نتيجة هذه المحالفه العدائية . وعندئذ لم يجد مترنيخ مناصاً من قبول الفكرة التي نادت بها روسيا وأيدتها فرنسا للدعوة مؤتمر للاعتماد على غرار مؤتمر إكس لاشابل

حضر هذا المؤتمر روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا ، ولما كان كاسليه متربداً في حضور هذا المؤتمر ، فقد أرسل شقيقه لورد ستيفارت (Stewart) لتمثيل الجلتنا فيه . ومنذ البداية كان مقضياً بالفشل على أمل مترنيخ في أن يجمع كلمة الدول على عمل مشترك لتأييد سياسة النمسا في إيطاليا . ولكن الجلتنا سعت جاهدة لتجنب مبدأ التدخل من بداية المؤتمرات إلى نهاية عهدها ، وتسلك كاسليه بالفكرة الأساسية التي أوجدها التحالف ، وقصر مهمته على تأدية الغرض الذي وجد من أجله . وهكذا رفضت الجلتنا مبدأ التدخل وأيدتها فرنسا في ذلك . واعتمد مترنيخ حينئذ على تأييد قيسير روسيا . واستناداً على هذا التأييد استطاع مترنيخ أن يغفل معارضته الجلتنا وفرنسا ، فتعددت المجتمعات مثل الدول الثلاث : روسيا وبروسيا وفرنسا ، وأسفرت هذه المجتمعات عن عقد

بروتوكول تروباو الذى وقعه أعضاء الحلف المقدس فى ۱۹ نوفمبر ۱۸۲۰ . ومع أن إنجلترا رفضت التوقيع على هذا البروتوكول ، فقد انضمت إليه فرنسا خشية العزلة السياسية

ونص بروتوكول تروباو على أن « الدول التى يحدث تغيير فى حكوماتها بسبب قيام ثورة بها ، ويترتب على هذا التغيير تهديد للدول الأخرى ، تفقد بحكم الضرورة عضويتها فى التحالف الأوروبي ، وتظل خارج التحالف ومستبعدة منه إلى أن يجيء الوقت الذى يعطى الموقف الداخلى فى هذه الدول الضمانات اللازمة لتأييد النظام القانونى ، والاستقرار أما إذا نجم عن هذه التغييرات أحطكار مباشرة تهدى الدول الأخرى ، فالدول المتحالفه تعهد فيما بينها بإرجاع الدولة المذيبة إلى حظيرة التحالف ( أو الاتحاد الأوروبي ) إما بالوسائل السلمية ، وإما بقوة السلاح إذا لزم الأمر » ولقد نقد كاسليه هذا البروتوكول نقداً مراً ، لأن إنجلترا كما قال لا يمكنها الموافقة على نظام من شأنه إيجاد نوع من حكومة عامة في أوروبا لها من السلطان ما تستطيع به تحطيم السيادة العليا في داخل الدولة وكعضو من أعضاء المحالفه لا تستطيع إنجلترا كذلك تحمل مسؤولية القيام بأعمال بوليسية من قبيل ما يريده أصحاب هذا البروتوكول

مؤتمر ليپاخ ( Laibach ) :

تأجل مؤتمر ترباو من غير الوصول إلى قرار بشأن المسألة الإيطالية على أن يجتمع المؤتمر في يناير عام ۱۸۲۱ في مدينة ليپاخ ، وعلى أن يدعى لحضوره فرديناند الأول ، ملك نابولي ، لأن الدول الثلاث رفضت المفاوضة مع حكومة ثورية . وانعقد المؤتمر فيما بين ۸ يناير و ۱۲ مارس ۱۸۲۱ وحضره إمبراطور النمسا وقيصر روسيا وترنيخ وفرديناند الأول ملك نابولي ، وقرر المؤتمر ، أو بمعنى أصبح أعضاء الحلف المقدس ( النمسا وروسيا وبروسيا ) إلغاء دستور نابولي ، ثم عهد ثلاثة إلى النمسا بمهمة تنفيذ هذا الإلغاء بالقوة العسكرية . ولذلك

أرسلت النمسا جيشاً إلى نابولي أخمد الثورة الدستورية ، وأعاد إلى فرديناند سلطته الاستبدادية . وقبل أن يختتم المؤتمر أعماله استنجد به ملك سardinia ضد رعاياه الثائرين ، فأرسلت النمسا الجيش الذي جمعته في لمبارديا لهذه الغاية دائمًا لإخماد الثورة في بيدمونت ، وأعيد بفضل هذا الجيش النظام القديم إلى سardinia .

وفي مايو ١٨٢١ انفض المؤتمر بعد أن أعد منشورا جاء فيه أن الهدف من التحالف الأوروبي إنما هو تأييد المعاهدات القائمة والمحافظة على السلام العام ، وتحقيق سعادة الأمم ، والتغييرات النافعة والضرورية من الناحيتين التشريعية والإدارية ، والتي تحدث في داخل الدولة يجب أن تأتي من جانب أولئك الذين أعطتهم « الله » مسؤولية الحكم في هذه الدول . وهكذا فإن المؤتمر لم يقنع بتأييد مبدأ التدخل ( Intervention ) الذي أسف عنه مؤتمر تريارو ، بل عمل على إرجاع النظام القديم بحذافيره ، على أساس الاعتراف من جديد بالحق الإلهي المقدس للملوك في الحكم . وقد أدت تلك القرارات إلى اتساع شقة الخلاف بين دول الحلف المقدس ( روسيا والنمسا وبروسيا ) وبين انجلترا بالذات ، مما عجل في نهاية الأمر بفشل نظام الاتحاد الأوروبي . لقد أعلنت الحكومة الإنجليزية استنكارها لما حصل و عدم اعترافها به و توصلها من تبعاته وتمسكتها بما سبق أن أعلنته من قبل .

وفي أثناء انعقاد المؤتمر في ليباح قام اليونانيون بالثورة ضد الحكم العثماني وطالبوه باستقلالهم عن الدولة العثمانية ، وقد نظر مترنيخ إلى هذه الثورة على أنها تهديد للحكم الملكي أيًا كان نوعه بصرف النظر عما إذا كان الملك في هذه الحالة السلطان العثماني المسلم . فليس هناك فارق بين الملك المسلم والملك المسيحي ، فالثورات تهدد كليهما على السواء . وكان من رأيه أن قيوم بعمل من شأنه تأييد موقف السلطان العثماني ليحول بذلك دون تدخل روسيا ضد الدولة العثمانية لنصرة اليونانيين .

أضف إلى هذا أن الشوار في إسبانيا استطاعوا أن ينتزعوا من الملك فرديناند السابع دستوراً أقيمت بفضله الحكومة الدستورية في مدريد ، وهكذا بينما كانت الثورة مشتعلة في مستعمرات إسبانيا في أمريكا الجنوبية ، أعلنت الأرجنتين استقلالها منذ 9 يوليو ١٨١٦ وأنشئت ديكاتورية أخرى في فنزويلا على يد سيمون بوليفار منذ عام ١٨١٣ ، واستطاع بوليفار كذلك أن يحرر كولومبيا في أغسطس ١٨١٩ ، وبعد ذلك بعامين تحررت بيرو ، وفي مايو ١٨٢٢ أعلنت المكسيك استقلالها وفي هذا الشهر أيضاً أعلن بدوره (Pedro) نفسه إمبراطوراً مستقلاً في البرازيل وإذاء انتشار الثورة في العالمين الجديد والقديم ، والتفكير في التدخل العسكري في هذين العالمين من أجل إخماد الثورة بهما ، انعقد مؤتمر فيرونا في منتصف أكتوبر عام ١٨٢٢

### مؤتمر فيرونا (Verona) :

حضر المؤتمر إمبراطور النمسا وقيصر الروسيا وملوك بروسيا وسardinia ونابولي ، وجراندوق تسكانيا ، ودوقة بارما ، ودوقة سردينيا ، ثم كثيرون من السياسيين وعلى رأسهم متربيخ ومثل فرسا وزير خارجيتها ، كما مثل الجلطة دوق ولنجتون ولورد ستيفوارت ، شقيق كاسلريه ، ولم يحضر كاسلريه لأنه مات منتحرًا منذ ١٢ أغسطس ١٨٢٢ قبل انعقاد المؤتمر ، ولم يشا وزيراً خارجية الجلطة الجديد جورج كاننج الذهاب إلى فيرونا لأنه لا يرتاح لسياسة متربيخ . وكان على المؤتمر أن يعالج مسألة إسبانيا وإيطاليا ، كما كان متوقراً أن تشير اهتمام المؤتمر الثورة التي قامت في المورة . ولكن المسألة الأسبانية استغرقت معظم نشاط المؤتمر ، وتركـت مسألة إيطاليا من غير الوصول إلى حل جاسم بشأنها ، كما لم يجرؤـ المؤتمر على بحث المسألة اليونانية لاختلاف الدول في أمرها .

وفيما تتعلق المسألة الأسبانية فقد أظهر المندوبون الفرنسيون عزم حكومتهم على التدخل ليس فقط للقضاء على الثورة في إسبانيا ، بل وإخمادها في

مستعمراتها الأمريكية كذلك . وأيدت النمسا وروسيا وبروسيا المقترنات الفرنسية ، وفي ٣٠ أكتوبر قرر المؤتمر التدخل المسلح في شؤون إسبانيا ، وفي ١٩ نوفمبر ١٨٢٢ بعثت هذه الدول بإذنار إلى مجلس الكورتيس الأسباني ، وسحب سفراها من مدريد . وامتنعت عن مجازاة الدول في هذا العمل ، فأعلن ولنجتون أن الحكومة الإنجليزية لا تواافق إطلاقا على أي تدخل في شؤون الدول الداخلية ولا تؤيده ، وانقض مؤتمر فيرونا في ١٤ ديسمبر من نفس السنة ، وأمام هذا الإصرار فشل أعضاء المؤتمر في أن يتدخلوا ككل لإخماد الثورة الأسبانية . ولكن فرنسا تدخلت بمفردها وعلى مسؤوليتها الخاصة لقمع الثورة ، وقد أغضبت إنجلترا عينيها عن هذا التدخل المنفرد ، ونجحت فرنسا في القضاء على الثورة وفي إعادة ملك إسبانيا إلى عرشه مرة أخرى .

ولكن المسألة الأسبانية لم تقف عند هذا الحد ، بل مضى وزير خارجية فرنسا ، شاتوبيريان (Chateaubriand) ، يريد إخماد الثورة في المستعمرات الأسبانية في أمريكا الجنوبية . ولكن هذه المشروعات لقيت معارضة من جانب كانح الذي أراد أن يظل العالم الجديد يعيش في حرية واستقلال ، وأن يفتح أبوابه للتجارة الأوروبية ، ولإنجلترا أكبر نصيب في هذه التجارة ، وأن يغلق أبوابه دون أي تدخل مسلح من جانب أوروبا .

ولقد كان للموقف الذي اتخذه كانح في المسألة الأسبانية ومستعمرات إسبانيا الأمريكية أعظم الأثر في انحلال نظام مترنخ بالصورة التي أظهرته بها في هذه الآونة فكرة الاتحاد الأوروبي . حقيقة أن تمادى بعض الدول مثل روسيا والنمسا وبروسيا في توسيع اختصاصات تلك المؤتمرات أدى إلى فشلها . ولقد برأ كانح عدم اشتراكه في المؤتمرات بأسباب ثلاثة :

١ - أن الشعب الإنجليزي الذي بنى حياته الدستورية على أساس الثورة لا ينتظر بعين الارتياد إلى جلوس المندوب الإنجليزي إلى جانب مندوب الدول

الاستبدادية لعقد الاتفاقيات السرية . وإذا كانت الجلترا ستمسك برأيها وبووجهة نظرها فيما يعرض عليها من مشاكل ، فإن بريطانيا لا يمثلها إلا صوت واحد ، فهى في هذه الحالة لن تستطيع التغلب على أصوات الدول الاستبدادية العديدة

٢ - إن نظام المؤتمرات على هذا النحو الذى سار فيه ، قد فرض القوة كوسيلة مشروعة للقضاء على الثورات الداخلية والتى تعتبر من الشؤون الداخلية لكل دولة ولا يجوز التدخل فيه وأن مبدأ التدخل هذا لا تقره الحكومة الإنجليزية ويأبه الشعب الإنجليزى

٣ - إن هذه المؤتمرات لا تمثل إلا الدول الكبرى فحسب ، ومن الضروري أن تشمل المؤتمرات الدول الكبرى والصغرى على حد سواء ، فإهمال تمثيل الدول الصغرى فيه جعل مصالحها عرضة للضياع ولتسليط الدول الكبرى عليها

لقد صممت الجلترا على منع فرنسا ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة إذاما حاولت قوات فرنسا عبور الأطلنطي والتدخل فى مسائل أمريكا الجنوبية ، لأن مصالح الجلترا التجارية ستكون إذاً فى خطر ، ولذلك اقترح كانج دعوة الولايات المتحدة إلى مؤتمر فيرونا وأن تشارك فى مناقشاته . وكان الرأى العام فى الجلترا فى ذلك الوقت ميلاً لمناصرة حرية الشعوب ومناهضة النظام الأوروبي القائم على ضغط آمال الشعوب والحد من حريتها ؛ ثم ما كانت الجلترا تستطيع أن تنسى أن مصالحها بحرية قبل أن تكون قارية ، وأن لها بخارة مهمة مع أمريكا الجنوبية ؛ ثم هى دولة رأسمالية تهتم بالانتاج الصناعى الكبير ومحاجة إلى أسواق عالمية . فهى إذاً مستعدة لأن تعترف باستقلال الدول الثائرة فى أمريكا الجنوبية مهما أساء ذلك إلى عواطف إسبانيا التى كانت حليفتها بالأمس ضد نابليون .

ومن ناحية أخرى ، عرضت الولايات المتحدة الأمريكية كل تدخل يأتى من جانب أوروبا ، وبالآخرى من جانب فرنسا ، فى شؤون أمريكا الجنوبية . وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية على قدر كبير من الأهمية لأنه أسفر عن وضع مبدأ عام شامل يمنع العالم القديم (أى الدول الأوروبية ) من التدخل فى شؤون العالم الجديد بأجمعه ، وليس فيما هو متصل بالمستعمرات الأسبانية وحدها فقط . فقد بعث الرئيس جيمس مونرو (Monroe) في 8 مارس 1822 برسالة إلى الكونجرس الأمريكي يوصى فيها بضرورة الاعتراف بكل مستعمرة أسبانية استطاعت التحرر والخلاص ، أمة مستقلة .

ودارت مفاوضات بين كانج وزير الأمريكية فى لندن هدفها استئصال الحكومة الأمريكية إلى استصدار تصريح مشترك بينها وبين الجلترا ضد أى تدخل أوروربي فى أمريكا . ولكن الاقتراح الإنجليزى لقى معارضة من جانب وزير الخارجية الأمريكية وقائد جون كوينسى آدمز (John Quincy Adams) ، الذى بنى رفضه للعمل المشترك مع الجلترا على اعتبارات عدة ، مبعثها خوفه من أن تؤدى هذه المشاركة إلى دخول الولايات المتحدة ذاتها فى دائرة النظام الأوروبي الذى تسعى لانتزاع الجلترا منه ، ثم خوفه من أن التصريح المنشود ضد أى تدخل أوروربي فى أمريكا لا يثبت حتى يأخذ شكلاً يدل على أن الدولتين ، الجلترا والولايات المتحدة ليس غرضهما مجرد العি�ولة وحسب دون استيلاء دولة أوروربية على قسم من أملاك أسبانيا فى أمريكا ، بل إنهمما تتعهدان فوق ذلك بالامتناع أيضاً عن فعل ذلك ، الأمر الذى يغل يد الولايات المتحدة فلا تستطيع فى المستقبل الاستيلاء على بعض الأقاليم التى كانت تريدها مثل تكساس (Texas) ، أو كيوبا (Cuba) . وكان آدمز يرغب على وجه الخصوص فى الاستيلاء قريباً على كيوبا . فكان رأيه إذاً أن من الضروري أن تبتعد الولايات المتحدة كل البعد عن النظام الأوروبي ، وأن تحض على أن يبقى الباب مفتوحاً لتضم إليها ماشاء من الأقاليم فى المستقبل ، أى أن آدمز لم يكن يريد التقيد بتصريح يغل يد

الولايات المتحدة عن العمل .

وتحت تأثير هذه الاعتبارات أصدر منرو تصريحه المشهور الذي تضمنته رسالته إلى مجلس الكونجرس الأمريكي في ٢ ديسمبر ١٨٢٣ . وكان هذا التصريح يشمل المبادئ الآتية : وأولها أن الولايات المتحدة ليست لها أى مصلحة، ولا تريد التدخل في شؤون أوروبا السياسية ، وأنها تريد من الدول الأوروبية وتطلب منها الابتعاد عن التدخل في شؤون العالم الجديد السياسية ، بل إنها لن تتردد في قتال أية دولة تحاول أن تفرض أو تبسط سيطرتها السياسية في أمريكا ، وأخيراً ، أن الولايات المتحدة لا تتدخل في شؤون المستعمرات والممتلكات الحالية التي للدول الأوروبية في أمريكا ومع أن التصريح الذي تضمنته رسالة منرو إلى مجلس الكونجرس الأمريكي كان تصريحاً من انب واحد ( Unilateral ) . فقد جاء محققاً للأغراض التي أرادها كانينج . وبينما انتصرت الرجعية في إسبانيا أمكن أن تنجو أمريكا الجنوية من طغيان الحلف المقدس

وهكذا سببت سياسة كانينج في فشل الحلف المقدس ، وتبعاً لذلك في إخفاق محاولة الدول أن تحكم أوروبا بطريق المؤتمرات . وسبب ذلك أن الجلترا ما كانت تجد في هذه المؤتمرات ما يحقق الأغراض التي أرادتها سياستها . ولم تكن احتجاجات كانينج مجرد عبارات بليغة وحسب ، عندما أخذ يتساءل عن ذلك النفوذ الذي قيل أنه كان لإنجلترا في مشاروات التحالف الأوروبي ، والذي قال كانينج أن مترنح كان يبحث الحكومة الإنجليزية على عدم التفريط به . ثم انبرى كانينج يقول : « لقد رفعنا صوتنا بالاحتجاج في ليماخ ، وذهبت معارضتنا أدرج الرياح ، فإذا كان لنفوذها أن يبقى قائماً في الخارج ، فالواجب أن يعتمد هذا النفوذ على مصادر القوة في داخل بلادنا ، وتلك تكون بالتعاون والتفاهم بين الشعب والحكومة ، وتنم في الاتحاد بين الشعور السائد والمشورة التي يتلقى عليها الرأي العام ، ثم في الشقة المتبادلة والتعاون الكامل بين مجلس العموم والثاج البريطاني » .

وهكذا كان معنى تخطيـم سيـاست التـدخل إـخفـاق فـكرة الـاتحاد الأـوروـبي ، وعـندـما تمـسـكت المـجـلـتـرا بـمـبـدـأ عـدـم التـدخل ، كـانـت فـكرة الـاتحاد الأـوروـبي مـقـضـيـا عـلـيـها بـالـفـشـل كـما أـرـادـهـا الدـولـاتـيـةـ الـأـوتـوقـراـطـيـةـ . وـانـقـسـمتـ الدـولـ إـلـى قـسـمـيـنـ : قـسـمـ الدـولـ الـأـوتـوقـراـطـيـةـ وهـيـ روـسـياـ وـنـيـمـسـاـ وـبـرـوـسـياـ (ـأـعـضـاءـ الـحـلـفـ الـمـقـدـسـ الـأـصـلـيـينـ) ، وـقـسـمـ الدـولـ الـمـتـمـسـكـةـ بـالـمـبـادـئـ الـحـرـةـ ، وهـيـ الدـولـ الـغـرـبـيـةـ الـمـجـلـتـراـ وـفـرـنـسـاـ ثـمـ الـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ ، التـىـ وـقـفتـ إـلـىـ جـانـبـ الـمـجـلـتـراـ فـيـ مـشـكـلـةـ الـمـسـتـعـمـرـاتـ الـأـسـبـانـيـةـ فـيـ أـمـرـيـكاـ ، فـعـطـلـتـ مـطـامـعـ وـأـغـرـاضـ الدـولـ الـأـوتـوقـراـطـيـةـ الرـجـعـيـةـ صـاحـبةـ مـبـدـأـ التـدـخـلـ فـيـ شـؤـونـ الدـوـلـ الـدـاخـلـيـةـ .

## الفصل الرابع

### فرنسا من ١٨١٥ إلى ١٨٥٢

- فرنسا وحكم البوربون الجديد .
- لويس فيليب وملكية الأورليان .
- فرنسا من الجمهورية الثانية إلى قيام الأمبراطورية .



عقد الحلفاء معاهدة شومون في أول مارس ١٨١٤ لمواصلة الكفاح ضد نابليون ، وفي ٣٠ مارس من السنة نفسها دخلت جنودهم باريس وعاد البوربون معهم إلى عاصمة ملكهم القديمة ، فدخل لويس الثامن عشر إلى باريس في ٣ مايو ١٨١٤ ، ثم استتب له الأمر في فرنسا نهائياً بعد حكم المائة يوم ، وانهزم نابليون في موقعة واترلو (يونيه ١٨١٥) وذهب إلى المنفى . ومنذ البداية كان مقتضياً بالفشل على ملكية البوربون العائد لأسباب متعددة وهي :

١) أخفق البوربون في إيجاد حلول موفقة للمسائل والتي واجهتهم عند استلامهم الحكم .

٢) أخذ البوربون بالمبادئ والأسلوب الرجعية متناسين جميع التغييرات التي حدثت في داخل البلاد منذ بداية الثورة الفرنسية حتى عام ١٨١٤

٣) كانت المشكلة الكبرى التي ورثتها الملكية العائد من عهد الثورة ونابليون هي محاولة التوفيق بين هدفين مختلفين . إنشاء نوع من الحكومة ترضى عنه البلاد ، واتباع سياسة خارجية ترضى عنها الدول ؛ ولكن فشل الborobon في إقامة حكومة يرضي عنها الفرنسيون ، فانتهى الأمر بقيام ثورة ١٨٣٠ . كما أخفقت ملكية أورليان التي تولت الحكم بعد ثورة ١٨٣٠ لأن لويس فيليب اتبع سياسة خارجية كانت متعارضة تماماً مع رغبات الأمة .

ويدور تاريخ فرنسا منذ عام ١٨١٥ حتى إنشاء الجمهورية الثالثة عام ١٨٧١ حول أمرين هامين : أولهما رغبة الفرنسيين في القضاء على تسوية فيما التي ارتبطت في أذهانهم بإنكماش حدود بلادهم ، واصطدام هذه الرغبة بتصميم الدول الأوروبية على التمسك بالتسوية كأساس للنظام الأوروبي . وثانيهما ، رغبة الطبقة المتوسطة (البورجوازية) ، التي جنت أعظم فائدة من الانقلابات والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت أيام الثورة وعهد نابليون ، في أن تظل محتفظة بما في أيديها من مزايا عن طريق إنشاء حكومة

دستورية تقف حائلاً أمام إنجاهين :

١) عودة النظام القديم بدعamate ثلاث : الملكية المطلقة ، والكنيسة ذات الأرضى والأملاك الواسعة ، وأرستقراطية النبلاء الوراثية .

٢) تسرب المبادئ الاستراكية إلى طبقات الصناع والعمال ، وتغلغل هذه المبادئ في كيان المجتمع حتى لا ينجم عن ذلك إفساح المجال لعناصر جديدة تشتراك مع الطبيعة البرجوازية في الحكم عن طريق التوسيع في قواعد الانتخابات وقد أدت هذه العوامل كلها إلى قيام ثوراتي ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ .

### فرنسا وحكم البوربون الجديد :

انحصرت مهمة البوربون عند عودة لويس الثامن عشر إلى عرش فرنسا في أمرتين اثنين :

(١) التوفيق بين مبدأين متناقضين : الشرعية Legitimacy ، وهو مبدأ العهد القديم وسيادة الشعب وهو ثمار الثورة .

(٢) عقد الصلح للمرة الثانية مع الحلفاء المنتصرين .

وقد رفض تاليران ، رئيس الوزراء ، إبرام المعاهدة القاسية معتمداً في رفضه على إمكان إثارة غضب الشعب ، ولكن الملك الحذر لم يشاً إثارة أزمة بينه وبين الحلفاء ، فاستقال تاليران ، وخلفه في الوزارة الجديدة دوق ريشيليو Richelieu في ٢٤ ديسمبر ١٨١٥ ، ووقع ريشيليو على معاهدة باريس الثانية في ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ .

وكان لويس الثامن عشر قد أصدر في ٤ يونيو ١٨١٤ الميثاق أو العهد الدستوري ، وحكمت فرنسا وفق أحكام هذا الدستور منذ عام ١٨١٤ حتى قيام الثورة في يوليو ١٨٣٠ . وكانت مأخذ هذا الدستور ونقائصه من أسباب تلك الثورة الرئيسية ، وقد تألف هذا العهد الدستوري من مقدمة وستة وسبعين بندًا ،

وجاء في المقدمة أن كل السلطة ترتكز في شخص الملك . ومن مواد الدستور المست والسبعين ، ضمنت الإثنتي عشرة مادة الأولى حقوق المواطنين الفرنسيين ، وهي المساواة أمام القانون بصرف النظر عن الألقاب والرتب ، وحق الجميع في شغل الوظائف المدنية والعسكرية ، ثم ضمان حرية الفرد باحترام القانون ، فلا يجوز القبض على إنسان أو أن توقع عليه عقوبة إلا بمقتضى إجراء قانوني . ولكن الدستور الذي أعطى فيه الحرية الفردية لجميع المواطنين الفرنسيين ترك الأمة في مجموعة من غير ضمان لحرياتها ، لأن ضمان حريات الأمة إنما يكون بدعم المسؤولية الوزارية ، وذلك بأن يتولى السلطة التنفيذية مجلس وزراء يرتبط بقاوئه بشقة المجلس الذي تنتخبه الأمة ، أى البرلمان ، وذلك الضمان كان الدستور خلوا منه . فقد جاء في المادة الثالثة عشرة : « أن شخص الملك مقدس ولا يمكن أن يمسه شيء ، وزراء مسؤولون ، والملك وحده صاحب السلطة التنفيذية » ، ومع ذلك فقد تركت هذه المسؤولية الوزارية من غير حل . ففي حين كان للملك الحق في تعيين وزرائه ، لم يذكر الدستور إذا كان من واجب الملك أن يختار هؤلاء من بين الأكثريات في المجلس حتى تكون حكومته برلمانية أو دستورية ، وعلى كل الأحوال فقد صار يفسر كل من لويس الثامن عشر وشارل العاشر من بعده هذه المادة الثالثة عشرة بأنها تخلوهما حق دعوة الوزارة وإقالتها حسب مشيئتها دون التقييد في ذلك برغبة مجلس النواب .

وتالفت بمقتضى هذا الدستور الهيئة التشريعية من مجلس للأعيان ، وأخر للنواب ، وصار للملك الحق في منع ألقاب الشرف والنبل وراثة أو مدى الحياة فقط . أما مجلس النواب فكان يتكون من نواب ينتخبون لمدة خمس سنوات ، وقد جعل حتى الانتخاب مقصورة على الذين يدفعون ضرائب مباشرة قدرها ثلاثة فرنك سنويًا ولا تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة ، بينما اشترط في النائب أن يبلغ الأربعين أو يزيد ، ويدفع ضريبة مباشرة قدرها ألف فرنك سنويًا على الأقل ، وهي شروط في صالح طبقة الأغنياء فقط . ولذلك فإن مجلس النواب

سرعان ما صار أداة حكومية تمثل مصالح الأغنياء . وصار عدد المتمتعين بحق الانتخاب ينلُون عن مائة ألف ناخب من مجموع تسعه وعشرين مليون نسمة ، هم سكان فرنسا ، وأما الذين يصلحون للنيابة فكأنوا إثنى عشر ألفا فقط . وكان يتجدد خمس عدد النواب سنويا ، وللملك الحق في حل مجلس النواب في أي وقت ، وإجراء انتخابات عامة جديدة .

وقد تبع عودة الملك إلى باريس في يوليو ١٨١٥ وقوع حوادث دامية كثيرة خصوصا في جنوب فرنسا ، وانتشر ما يعرف بالإرهاب الأبيض ، ولم تتردد الملكية العائدية في الانتقام من رجال العهد الماضي . ولما كانت وزارة تاليران التي استمرت في الحكم من يوليو إلى سبتمبر ١٨١٥ قد أظهرت بعض الاعتدال في موقفها من الحوادث الانتقامية ، فقد أبعدت من الحكم وخلفتها وزارة ريشيليه . وفي عهده حكم المارشال ناي ، أحد الأبطال العسكريين في عهد نابليون ، وأعدم في ديسمبر ١٨١٥ . وفي وسط موجة الإرهاب هذه ، تم انتخاب المجلس الأول في أغسطس ١٨١٥ فدخله عدد كبير من مؤيدي الملكية العائدية عرّفوا باسم الملكيين المتطرفين ( Ultras ) ، وتزايد الإرهاب الأبيض بعد تأليف مجلس النواب ، وعندئذ اضطر الملك إلى حل المجلس في سبتمبر ١٨١٦ . وفي الانتخابات الجديدة حصلت وزارة ريشيليه على أكثريّة من العناصر الملكية المعتدلة ، أيدت سياسة التهدئة والتسكين التي اتبّعها ريشيليه في الداخل والخارج معا .

ولما كان خمس عدد الأعضاء يتجدد سنويا ، فقد بدأ جماعة من الأعضاء المستقلين والأحرار يدخلون مجلس النواب بعد عام ١٨١٦ ، حتى إذا كان عام ١٨١٨ ، أصبح من الميسور ملاحظة وجود اختلاف في الرأي بين أعضاء المجلس وأمكن التمييز بين أحزاب ثلاثة ظاهرة هي :

١) حزب اليمين : وهو الملكيون المتطرفون وشعارهم الحرب ضد الثورة ، وأقدر

رجالهم فيليل وشاتوبريان Chateaubriand ، وصيفتهم  
الجورنال دى ديبا ( Journal des Debats ) .

٢) حزب الوسط : وهو لاء من الملكيين المعتدلين ، ويهدفون للتفويف بين الملكية والثورة ، وأقدر رجالهم ريشيليه وديكارز .

٣) حزب اليسار : وهو لاء من الأحرار الذين قبلوا الملكية ولكنهم أرادوا إنشاء حكومة مسؤولة على الطراز الإنجليزي .

وكان أصحاب السلطة والنفوذ عند عودة ملكية البوربون ، الملكيون المتطرفون ألد أعداء الثورة . وكان برنامج المتطرفين يستند إلى فكرة أساسية هي إحياء مصالح طبقة النبلاء والأشراف ، التي هي طبقتهم ، وإن لم تكن هذه التعديلات ملائمة لصالح الملكية نفسها . وقد وجدوا أن خير وسيلة لتحقيق هذه الغاية هي إرجاع الكنيسة الكاثوليكية إلى سابق سلطتها ، وعقد محالفاة وثيقة بين الكنيسة والدولة . وحتى تتمكن الكنيسة الكاثوليكية من استرجاع سلطتها ومكانتها ، أراد المتطرفون أن تستعيد الكنيسة جميع الأموال التي اغتصبت منها أيام الثورة وكانت لا تزال في حوزة الدولة ، كما أنهما أعطوا رجال الدين حق الأشراف على التربية والتعليم ؛ وعلى العموم يتخلص برنامج المتطرفين في :

أ) إقامة الملكية المستقرة والقائمة على دعائم موطدة .

ب) إنشاء الكنيسة الغنية صاحبة الأموال الواسعة .

ج) الاستئثار بقسط وافر من السلطة السياسية التي ظلوا حتى هذا الوقت محرومين منها .

وأما المعتدلون - من جماعات الوسط واليسار - فقد دافعوا عن الثورة ، وأرادوا استمرارها ، ولكن من غير الروح الثورية ، وتمسكون بكل قوة بتراث الثورة، وما كانوا يرضون بعودة النظام القديم بحال من الأحوال ؛ ولذلك فقد تعذر أى

اتفاق بينهم وبين المتطرفين . وقد تمكّن المعتدلون بالدستور الذي أصدره لويس الثامن عشر . لأن هذا الدستور قضى نهائياً على تقاليد النظام القديم ، وأحل مكانها تقاليد الثورة والإمبراطورية النابولينية ، حيث قد أخذ عن الثورة مبادئ التسامح والمساواة أمام القانون وعدم التمييز بين الطبقات في خدمة الدولة ، أي فتح أبواب الوظائف أمام الجميع ، بينما أخذ من الإمبراطورية أدلة الحكومة المركزية .

وكان واضحاً أن التوفيق متعدد بين حزبي المتطرفين والمعتدلين ، وأن لا مفر من سقوط أحد هذين الحزبين وخروجه من الميدان السياسي في آخر الأمر ، لأن فرنسا لم تكن تستطيع احتمال الصراع إلى ما لا نهاية من أجل الاستئثار بالسلطة والنفوذ بين هذين الفريقين . وأما نتيجة هذا الصراع فكانت اندحار المتطرفين ، ولم يكن لويس الثامن عشر يجهل حقيقة مركزه المزعزع ، ولذلك عمد إلى حل ذلك المجلس الذي ضم متطرفي الملكيين ، وعهد بالوزارة إلى ريشيليون من المعتدلين في الظروف التي ذكرناها (في سبتمبر ١٨١٦) .

ونجحت وزارة ريشيلييه في سياستها الخارجية ، عندما كسب ريشيلييه ثقة الحلفاء ، وتقرر في مؤتمر إكس لاشابل (١٨١٨) انسحاب جيوش الاحتلال من فرنسا ، ولكن الانتخابات الجديدة أسفرت عن دخول عناصر جديدة عززت جماعة الأحرار في المجلس ، فأُجبر هؤلاء ريشيلييه على الاستقالة في ديسمبر ١٨١٨ ، وعندئذ تولى الوزارة دوق ديكار ، وهو كسلفه من المعتدلين . وقد اعتمد ديكار على مؤازرة الأحرار في المجلس ، فألغى في أول مايو ١٨١٩ الرقابة على الصحّ وتقربت حرياتها . ولكن مقتل دوق دي بري في فبراير ١٨٢٠ سرعان ما أثار العناصر المتطرفة ضد ديكار ، فسقطت وزارته ، وكان ذلك بداية التغيير الذي أدى إلى سيطرة الرجعيين والمتطرفين على شؤون الحكم في فرنسا بشكل أدى في النهاية إلى إنفجار ثورة يوليو ١٨٣٠ ..

وجد المتطرفون أن الوقت غير مناسب لتولي أنصارهم الوزارة ، ولذلك فقد

عهد إلى ريشيلييه بتأليف الوزارة الجديدة . وفي عهده أعيدت الرقابة على الصحف ، ثم صدر قانون الانتخاب في يونيو ١٨٢٠ ، حيث ضيق حقوق الانتخاب لصالحة الطبقة المالكة الغنية . وقد ترتب على هذا النظام دخول أكثرية متطرفة إلى مجلس النواب ، ولم تكن ترضي عن اعتدال ريشيلييه ، فلم تلبث أن اضطرته إلى الاستقالة في ديسمبر ١٨٢١ . فألف الوزارة الجديدة زعيم المتطوفين الكونت دي فيليل الذي استمر في الوزارة سبع سنوات من عام ١٨٢١ إلى عام ١٨٢٧ . وكانت سياسة فيليل رجعية بحثه ، ولكنه اتبع في تنفيذها أساليب دلت على المهارة والحنكة ؛ وكان فيليل مصمما على المضي في تجربته الرجعية مهما كانت النتائج ، فشدد الرقابة على الصحب (١٨٢٢) ، وفرض ضرائب عالية على الواردات لإرضاء أصحاب المصالح الأغبياء ، وأعطى الكنيسة حق الإشراف على التربية والتعليم ولإضعاف الأكثرية الحرة في مجلس النواب استصدر قانونا للانتخاب عام ١٨٢٣ جعل مدة مجلس النواب سبع سنوات بدلا من خمس ، وبذلك يتجدد سبع أعضاء المجلس فقط كل سنة بدلا من خمس أعضائه . وفي عام ١٨٢٤ عظيم نفوذ المتطوفين في مجلس النواب وفي ١٦ سبتمبر من نفس العام توفي لويس الثامن عشر ، وتولى من بعده أخوه الكونت دارتوا ، باسم الملك

شارل العاشر

وكان الملك الجديد عظيم الاعتقاد بأن للملوك حقا مقدسا في الحكم ، ثم أنه كان صاحب ميول شديدة نحو الإكليريكية ، (أى لتأييد الكنيسة) حتى صار الملكيون يعرفون الآن باسم حزب القساوسة (Parti-Pretre) ولم يكن المنتظر ، وقد ناهز الملك السابعة والستين من عمره ، أن يتخلى عن معتقداته أو أن ينحرف عن ميوله . لذلك فقد استطاع فيليل ، الذي بقى في رئاسة الوزارة ، أن ينفذ برنامج الملكيين المتطوفين بحذافيره . ولما كانت سياسة التحالف بين العرش والكنيسة التي جرى عليها فيليل قد أيقظت مخاوف الأمة ، وتركت المعاشرة

الحرة ضده في مجلس الأعيان ، فقد عمد فيليل من أجل التغلب على هذه العقوبات إلى خلق ستة وسبعين نبيلاً جديداً في عام ١٨٢٧ ، ثم أنه بادر بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة .

ولكن نتيجة الانتخابات جاءت على خلاف ما كان يرجوه ، فاستطاع الأحرار أن يؤلفوا أكثريّة معارضة في المجلس الجديد ، وعندئذ اضطر فيليل إلى الاستقالة بعد حكومة دامت سبع سنوات . وبعد شهر من استقالة فيليل ، اضطر شارل العاشر إلى قبول وزارة «معتدلة» فألف الكونت دي مارتيناك ( Martignac ) الوزارة الجديدة ، وكانت غايته الاعتماد على أحزاب الوسط في الحكم ، ولكنه فشل في استمالة الأحرار والمعتدليين ، ولم ينل تأييد الملكيين المتطرفين ، كما أن الملك وجده «معتدلاً» أكثر مما ينبغي ، فاختحدت كلمة الأحرار والمتطرفين ضده ، وسقطت وزارته في أبريل ١٨٢٩ .

كلف الملك البرنس چول دي بولينياك بتأليف الوزارة الجديدة ، وقابل الرأي العام الفرنسي هذا النبذ بغضب شديد ، لأن بولينياك كان أحد زعماء المهاجرين في عهد الثورة . ثم أن بولينياك كان قد احتاج في عام ١٨١٥ ضد الدستور ، ورفض أن يقسم يمين الولاء له ، وبقي سنوات طويلة من أقرب المقربين إلى شارل العاشر . وب مجرد وصوله إلى الحكم ، أعلن بولينياك عزمه على «إعادة تنظيم المجتمع وإعادة ما كان لرجال الدين من نفوذ و شأن في أعمال الدولة ، وإنشاء أرستقراطية قوية وإحاطة هذه الأرستقراطية بالامتيازات» . ولكن بولينياك ، لم يكن لضعفه وتردداته ، الرجل الذي في استطاعته حقاً تفزيز هذا البرنامج الرجعي المتطرف ؛ بل إنه صار يعتمد على كسب الانتصارات الخارجية في استمالة الأمة إلى تأييد سياساته ، فاحتل الجزائر عام ١٨٣٠ ، واعتمد على هذا الانتصار ، فأجرى انتخابات جديدة ، ولكن نتيجتها جاءت على عكس ما كانت الحكومة تنتظره ، ومع ذلك أصر بولينياك علىبقاء الوزارة على حالها ،

وعلى تعديل قانون الانتخاب وتقيد حرية الصحافة .

ولم تلبت الحكومة أن شعرت بحاجة مركبها عندما أنت الانتخابات بأكثريّة معارضة لها في مجلس النواب ، وعندئذ لم يجد شارل العاشر وزيره مخرجاً من هذا المأزق إلا بحل المجلس ولم يجتمع بعد . وفي ٢٥ يوليو ١٨٣٠ صدرت « مراسيم سان كلود <sup>(١)</sup> الأربع الشهيرة » وتعلن :

١) حل مجلس النواب

٢) إدخال تغييرات على قانون الانتخاب .

٣) دعوة الهيئة التشريعية للاجتماع يوم ٢٨ سبتمبر .

٤) تقيد حرية الصحافة

وبمجرد ديوغ بـأ هذه المراسيم الأربع ، نزلت أسعار الأوراق المالية واحتاج عليها كبار العلماء ، وتوقف المصرفيون في باريس عن إجراء الخصم ، وتذرع أصحاب الصناعة الحصول على المال أو الاقتراض ، وطفقوا يخرجون من مصانعهم العمال في أعداد كثيرة . وسرعان ما أقيمت المتاريس في الشوارع ، ووقع الاصطدام بين العمال والجنود ، وسفكت الدماء ؛ وعندئذ تسلح أعضاء الحرس الأهلـى القديم ( وكان قد انحل منذ عام ١٨١٨ ) ، واستولى الثوار على مكاتب الحكومة ودواوينها وامتنع عن الحكومة المال . وتولى الجمهوريون تنظيم الثورة ، وسيطر البورجوaziون عليها ، وانتهـت كلـمة العمال الذين هـدفوا إلى أغراض سياسية وحسب ، فلم يطلبو تغييرات اجتماعية .

وفي ٢٨ يوليو اجتمع ثلائـون عضـوا من أعضـاء المجلس المنـحل في منزل المـصرفي الغـنى كازـمير بـريـه ، وـكان يـكرهـ الفـوضـى وـ« حـكمـ الغـوغـاءـ » . وـتـقرـرـ تـأـلـيفـ حـكـومـةـ مؤـقـتـةـ اـتـخـذـتـ مـقـرـهاـ فـيـ مـبـنـيـ (ـأـوتـيلـ دـىـ ثـيلـ)ـ ، وـعـرـضـتـ رـيـاسـةـ

---

(١) سان كلود هذا كان أحد قصور شارل العاشر .

الحرس الأهلی على لاقایت رجل الثورة القديم ، فقبل المنصب ، وعرض التاج على لویس فیلیپ دوق اورلیان ، وعینا حاول شارل العاشر إصلاح الخطأ الذى ارتكبته ، فسحبت الحكومة المراسيم الأربعه فى ٢٩ يوليو ، ولكن هذا الإجراء جاء متأخرا . كما لم تفلح محاولة أخرى عندما أراد شارل العاشر التنازل لصالح حفيدة ابن دوق دى برى ، وهو دوق دى بوردو Bordeau ، فدخل لویس فیلیپ إلى باريس يحمل شارة الثورة المثلثة لوان ، وحيثند لم يجد شارل العاشر مناصاً من مغادرة فرنسا إلى إنجلترا ثم انتقل إلى النمسا حيث مات في عام ١٨٤٦ .

ولثورة يوليوب أهمية كبيرة في تاريخ فرنسا ، ولو أنه كان يدو وأن هذه الثورة في ظاهرها لم تحدث تغييرات جوهرية ، فقد بقيت الملكية نظاماً للحكم بالرغم من إقصاء البوربون عن العرش ، بل إن العرش انتقل إلى أسرة أورليان ، وهي فرع من أسرة البوربون ذاتها . ورغم أن الجمهوريين هم الذين نظموا الثورة وسلموها ، فكان من المتعذر بل من المستحيل إقامة الجمهورية في فرنسا ، لأن زمامها ، تقصد فرنسا أن تتحداها به ، ولا يمكن أن ترضى أوروبا به . وعلاوة على ذلك ، فإن ثورة يوليوب لم تفشل فقط في إزالة الملكية ، بل أخفقت كذلك في إدخال تغييرات واسعة على الدستور نفسه ، ولم تتحقق سيادة الأمة . فقد اهتم مجلس النواب قبل دعوة لويس فيليب للحكم بإعداد دستور جديد حتى يقسم الملك يمين الولاء له عند تنصيبه ، ولم يكن هذا الدستور الجديد في الحقيقة إلا دستور عام ١٨١٤ مع تعديلات بسيطة تناولت المواد التي سببت المتاعب في الماضي ؛ فعدلت المادة الرابعة عشرة بشكل يجيز للملك استصدار المراسيم الضرورية لتنفيذ القوانين ، ويمنعه في الوقت نفسه من وقف القوانين أو تعطيلها . كذلك لم يعد اقتراح القوانين من حق الملك وحده بل صار المجلس (النواب والأعيان) يتمتعان بهذا الحق أيضاً ، ثم جعلت جلسات مجلس الأعيان علنية مثلها في

ذلك مثل جلسات مجلس النواب ؛ وبدلًا من النص على الكاثوليكية ، أصبح الدين الذي يعتنقه أكثريه الفرنسيين هو دين الدولة الرسمي .

وعلاوة على ذلك ، فقد اختفت من الدستور الجديد تلك المقدمة التي اشتمل عليها دستور ١٨١٤ والتي أيدت نظرية حق الملك المقدس في الحكم . ثم صدر قانون بقواعد الانتخاب الجديد في عام ١٨٣١ ظل عموماً به حتى عام ١٨٤٨ ، ووسع بمقتضاه حق الانتخاب حتى يشمل الذين يدفعون مائتي فرنك ضرائب عقارية بدلاً من ثلاثة فرنك . واضح من ذلك أن ملكية يوليوب كانت تعتمد على طبقة أصحاب المالك ، أي الطبقة المتوسطة الغنية (البورجوازية) وهكذا وجد أولئك الدين اشتراكوا في ثورة يوليوب ، وخصوصا العمال الذين حرموا السلطة السياسية ، أنهم قد خدعوا في آمالهم وأغراضهم . وكان اعتماد ملكية يوليوب على الطبقة المتوسطة (البورجوازية) وعلى جماعة اليمين من هذه الطبقة ، وهم أصحاب سياسة الجمود ، من عوامل ضعف هذه الملكية التي سميت بملكية يوليوب أو ملكية أورليان

### لويس فيليب وملكية أورليان :

لقد تعددت العوامل التي سببت ضعف ملكية أورليان وأدت إلى زوالها وتمثل في :

(١) كان من أخطر هذه العوامل تلك التي ارتبطت بنشأتها وطبيعة تكوينها ، فناقش الكثيرون ما إذا كان لويس فيليب يحكم مستنداً إلى حق الملوك المقدس في الحكم ، أو إلى رغبة وإرادة الشعب الممثلة في نوابه . واضح أن ملكية يوليوب - وهي وليدة الثورة - ما كانت تستند إطلاقاً إلى حق الملوك المقدس في الحكم . كما أن هذه الثورة قد أطاحت بمبدأ الشرعية الذي أيدته مؤتمر فيينا ، وتمسك به المتطرفون الملكيون ، ورغم ذلك تسائل الكثيرون إذا كان اعتلاء لويس فيليب يعني في هذه الظروف أن السيادة قد صارت مترکزة في الشعب .

وأما الذين خالفوا هذا الرأى ، فكانت حجتهم أن التشكيت بهذا الكلام معناه أن ملكية يوليو ليست فيحقيقة الأمر إلا جمهورية ، في حين أن الجمهورية كنظام للحكم قد رفضت تماما . وقد أوضح لويس فيليب نفسه عن نظرية الملكية هذه ، عندما قال : « إنه يملك بفضل من الله وبناء على إرادة الأمة » ، وهذا كان الأساس القانوني الذي استندت إليه ملكية يوليو أساسا غير ثابت ، ومن أول الأمر موضع مناقشة كبيرة .

(٢) لم تكن ملكية يوليو سيطرة موطدة في داخل البلاد وهيمنة تامة على شؤونها ، ومرجع ذلك إلى أن الذى فصل في عام ١٨٣٠ في مصير فرنسا كان مجلس التواب ، وهو مجلس سبق أن حل شارل العاشر ، ولكنه اجتمع من تلقاء نفسه لتقدير مسألة إعطاء التاج إلى لويس فيليب ، فلم يكن اجتماعه إذا قانونيا . ويضاف إلى ذلك أن الذين اشتراكوا في بحث هذه المسألة كانوا ٢٥٢ عضوا فقط من ٤٣٠ ، وأن الذين أعطوا أصواتهم في صالح لويس فيليب كانوا ٢١٩ ، أي أنه كان مشكوكا في مركز هذه الملكية من الناحية القانونية منذ البداية . وتنبع عن ذلك أن ملكية يوليو صرفت كل جهودها للعمل على توطيد مركزها ، ووجهت معظم نشاطها لبسط سيطرتها على الشعب الفرنسي ودعم جهودها لاسيما وأنها لم تكن ذات أصول بعيدة ، أو تعتمد على تقاليد عتيقة تفرض احترامها على الشعب .

(٣) كان بقاء ملكية يوليو محفوفا بالمخاطر من كل جانب ، ومن أشد هذه المخاطر وجود الأعداء الخارجيين الذين انكروا عليها حق البقاء نفسه ، ثم وجود الانقسام في صفوف أنصار هذا النظام الجديد الذين اختلفت آراؤهم بشأن السياسة التي يجب على ملكية يوليو اتباعها في الداخل والخارج معا . أما الأعداء الخارجيون فهم الشرعيون الذين يطالبون بالعرش لدوق دي بوردو حفيد شارل العاشر . وإلى جانب هؤلاء الشرعيين كان هناك الجمهوريون ، وبعض

هؤلاء من الطبقة البورجوازية والبعض الآخر من العمال ، ويطالبوا جميعهم بحق الانتخاب العام وهم هؤلاء الجمهوريون الذين استطاع لفayıت أيام الحكومة المؤقتة أن يجد بهم لإقامة ملكية يوليوا بعد أن أكد لهم أنها سوف تكون « أفضل أنواع الجمهوريات » المعروفة ، تبين لهم بعد ذلك أنهم خدعوا ، فكان نشاطهم إلى جانب شاطئ الشرعدين مصدر خطر كبير على ملكية يوليوا

(٤) من الأخطار التي تعرضت لها ملكية يوليوا وقوع الانقسام في صفوف مؤيدي هذه الملكية أنفسهم فقد انقسم هؤلاء إلى فريقين فريق أصحاب الحركة والتقدم ، وفريق الجمود والمقاومة من المحافظين ، وكان على رأس المتقدمين لا فيليب Lafitte . وهو من أعنياء المصرفين في باريس . ثم لفayıت وكان من رأي هذا الحزب أن ثورة يوليوا ١٨٣٠ لم تنته بمجرد اغتيال لويس فيليب العرش . بل هي ناقية مستمرة . وطالبوا في برنامجهم الداخلي إجراء عدة إصلاحات ديمقراطية أما حزب الجمود من جماعة المحافظين . فكان رعماؤه كازمير برييه وجورو . ودولف دي بروجل . وهذه الجماعة اعتقدت أن ثورة يوليوا ١٨٣٠ قد انتهت ، وذلك بمجرد أن قبل لويس فيليب الدستور المعدل (٩ أغسطس ١٨٣٠) واعتلى العرش وكان في رأيهما أن ثورة يوليوا أحلت ملكا يريد المحافظة على النظام البرلماني كما تأسس في عام ١٨١٤ محل ملك آخر كان يريد القضاء على هذا النظام وقد كان مصير الملكية متوقفاً لدرجة كبيرة على الطريق الذي سوف تسلكه في إدارة شؤون الحكم ولقد فضل لويس فيليب الاعتماد على حزب المحافظين ، أو الجموديين ، ولو أنه لم يستطع في أول الأمر أن يقطع كل صلته بحزب التقدم .

ولذلك فقد ظل الملك منذ أن استقام له الأمر يشكل وزارات تجريبية من الحزبين ، ولكن هذه الوزارات الإئتلافية ، بسبب طبيعة تكوينها نفسه ، عجزت عن السير على سياسة واضحة متماسكة ، مما ترتب عليه استمرار هياج الخواطر

في باريس ، ومطالبة الجماهير بإعدام وزراء شارل العاشر . ونتج عن ذلك أن ركبت الأعمال وتعطل الصناع الذين غادر منهم حوالي مائة وخمسين ألفا باريس للبحث عن عمل في جهات أخرى ، وبذلك تزعزعت الثقة في الحكومة . وشعرت الطبقة البرجوازية بالاطمئنان على مصالحها ، فانحازت إلى جماعة المحافظين الجموديين ، وبذلك تمهد الطريق أمام هذا الحزب ليصل إلى السلطة وفي ۱۳ مارس ۱۸۳۱ عهد الملك إلى كازمير برييه بتأليف الوزارة من حزب الجموديين المحافظين ، وهو الحزب الذي ظل يتمتع بالسلطة ، مع تغييرات طفيفة حتى نهاية عهد هذه الملكية .

وقد أداه تأليفه الوزارة ، أفسح كازمير برييه Casimir Perier ، رجال الجموديين أو المحافظين الأول ، عن برنامجه في الحكم ، وهو المضى في تنفيذ المبادئ التي جاءت بها ثورة يوليو من غير ضعف ، ودون حاجة للتطرف ؛ ووصف برييه القواعد التي تسير عليها سياسة الحكومة الداخلية بأنها استتاب النظام ، وتنفيذ القوانين ، واحترام السلطات ، وعودة الأمن العام إلى نصابه ، واستقرار الهدوء والسكينة . وقال عن سياسته الخارجية ، أن الواجب يقتضي أن تقوم هذه على القواعد نفسها التي ذكرها ، ثم أنه وضع مبدأ عدم التدخل بمعناه المزدوج ، أي عدم تدخل الحكومة الفرنسية في جانب الشعوب الثائرة على حكوماتها ، ثم عدم تدخل الدول الأوروبية فيما يجري من أحداث وراء كل منها . واعتمد كازمير برييه في سياساته الخارجية لتعزيز مركز ملكية يوليو ، على إنشاء تفاهم وثيق مع بريطانيا . ولقد ظل هذا التفاهم الودى بين إنجلترا وفرنسا دعامة قوية تعتمد عليها ملكية يوليو ليس في علاقتها الخارجية وحسب ، بل وفي مركزها الداخلى كذلك ، إلى الوقت الذى قضى فيه على هذا التفاهم بسبب اصطدام مصالح الدولتين في عام ۱۸۴۶ في مسألة الزواج الأسباني . ولكن كازمير برييه لم يستمر طويلا في الحكم إذ أصيب بالكوليرا وتوفي في ۱۷ مايو ۱۸۳۲ .

ومع أن الملك ألف جملة وزارات بعد ذلك من حزب المحافظين الجموديين، فقد بقيت المبادئ التي وضعها كازمير بريه هي المبادئ التي استرشدت بها هذه الوزارات . إلا أن التمسك بهذا البرنامج بشقيه الداخلي والخارجي ، كان معناه في نظر الشعب الفرنسي أن ملكية يوليوا قد اخفت في تبرير وجودها . وفي عهد تلك الوزارات كان أول ما عنيت به الملكية ، العمل من أجل الاحتفاظ بيقائهما أمام معارضه الشرعيين والجمهوريين الذين تأمروا لقلب ملكية يوليوا . ففي يونيو ١٨٣٢ حرك الجمهوريون الثورة في باريس وذلك بعد وفاة كازمير بريه مباشرة ، ولكن أحداً من الزعماء لم يشترك في هذه الحركة ، وامتنع العمال عن المساهمة فيها ، فقضت الحكومة على الثورة بعد قتال استمر يومين في شوارع باريس .

ولم يأس الجمهوريون بسبب هذا الفشل فقاموا بالثورة في عدة أماكن ، على أن الحكومة التي قضت على هذه الثورات لم تحاول اسمالة العناصر المعادية لها ، أو أن تبحث مشاكل العمال التي كانت من أسباب هذه الأضطرابات ، بل وجهت كل اهتمامها لمجرد القضاء على الجمهوريين خصوصاً السياسيين ، قضاء مبرماً . وبفضل المحاكمات والأساليب الصارمة التي اتبعتها الحكومة مع معارضيها أمكن إسكات الجمهوريين فترة طويلة ، ووقدت ست جوادث اعتقدت على حياة الملك فيما بين ١٨٣٥ و ١٨٤٦ واكتشفت مؤامرات كثيرة لاغتياله اشتراك فيها الجمهوريون ، وتعد هذه الأعمال من الأمور التي أضعفت من شأن الجمهوريين وقيمتهم . واستصدرت الحكومة في سبتمبر ١٨٣٥ عدة قوانين لحاكمه الذين يهددون أمن الدولة أمام محكمة خاصة ، وكان أهم القوانين التي استصدرت «قانون الصحافة» لحماية الملك والدستور والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها المجتمع .

كان عجز الملك عن تأليف حكومة برلمانية ثابتة من أكبر أسباب ضعف

هذه الملكية وزوالها في النهاية ، فقد بلغت الوزارات التي تشكلت فيما بين ١٨٣٠ و ١٨٤٠ عشر وزارات ، كان رؤاؤها من المحافظين الجموديين الذين انحصرت مهمتهم في دعم مركز الملكية وتأييد سلطانها والقضاء على أعدائها في الداخل ، ثم المحافظة على السلام مع الدول في الخارج . وب مجرد أن انتصر المحافظون على أعدائهم من شرعيين وجمهوريين وبونابرتين ، انقسموا فيما بينهم إلى جماعتين كبريتين :

أ ) حزب الوسط اليساري بزعامة تير ( A. Thiers ) .

ب) حزب الوسط اليميني بزعامة جيزو ( F. Guizot ) .

وكان من مبدأ تير وجماعته أن الملك « يتولى ولا يحكم » ، أي أن الملك يجب أن يختار وزراءه دائمًا من بين حزب الأكثري في المجلس ، ولا يتدخل في شؤون الحكم . أما جيزو وجماعته فكان مبدأهم « أن العرش ليس مقعدا خاليا » ، أي أن الملك مع احترامه لرأي الأكثري في المجلس ليس ملزما باتباع رأي هذه الأكثري وليس مكلفا باختيار وزارته من بين حزب الأكثري .

كان لويس فيليب لا يرضى بأن تكون له رئاسة الدولة فحسب كما أراد تير ، بل عمل على أن يكون حاكما حقيقيا ، أي أنه أراد أن « يتولى ويحكم » ، وانتهز فرصة القضاء على مقاومة أعدائه من شرعيين وجمهوريين وبونابرتين ، ثم الانقسام الذي حصل في صفوف الجموديين ، وأخذ يشكل الوزارات التي تدين له بالطاعة . ولكن هذا العمل سرعان ما أثار المعارضة القوية ضد « سياسة البلاط ضد وزارات البلاط » ، وعندئذ اضطر الملك إلى استدعاء تير لتشكيل الوزارة . واضطر تير إلى الاستقالة عندما رفض الملك الانسياق إلى الحرب بسبب الأزمة بين محمد على والسلطان في عام ١٨٤٠ وطلب الملك من جيزو تأليف الوزارة .

وفي هذه السنوات التي سيطر فيها جيزو زعيم الجموديين من الوسط اليميني ، تجمعت الأسباب المباشرة التي أدت إلى إشعال الثورة في فبراير عام

١٨٤٨ ، وزوال ملكية يوليyo . وظل جيزو متancockا بالدستور الصادر في عام ١٨١٤ والمعدل في ١٨٣٠ ، وكان برنامجه الاحتفاظ بالنظام في الداخل والسلم في الخارج كخير وسيلة لزيادة ثراء فرنسا ورفعة شأنها . واقتضى الت Hancock بالدستور أن يحتفظ جيزو بالشكل البرلماني للحكومة ، واقتضى الاستناد إلى أكثريه في مجلس النواب تؤيد الحكومة دائمًا وتوافق على تصرفاتها . واستطاع جيزو أن يحصل دائمًا على هذه الأكثريه ، ولذلك فقد شهدت فرنسا في هذه الفترة ( ١٨٤٠ - ١٨٤٨ ) نوعا من الحكم يقوم على الجمود الشديد ، أي المحافظة على النظم الموجودة وعدم التغيير . ولقد تبين عند البحث أن الرشوة والفساد هما سبب وجود هذه الأكثريه التي أيدت الوزارة دائمًا في مجلس النواب ، ولذلك قامت في الفترة ما بين ١٨٤١ و ١٨٤٨ حركة من أجل المطالبة بالإصلاح النيابي في فرنسا على أساس تخفيض مقدار الضرائب التي يدفعها الصالحون للانتخاب والنيابة ، وإفساح المجال لهيئات وطبقات معينة لا يستطيع أفرادها دفع أيه ضرية لممارسة حقوق الانتخاب ، ولكن جيزو كان يرفض هذه المطالب فضج المطالبون بالإصلاح الدستوري .

وبينما أغفلت الحكومة معالجة شؤون العمال ولم تهتم بالنوافحي الاقتصادية والاجتماعية ، كانت عناصر المعارضة تزداد قوة ضد الحكومة ، ومن أخطر هذه العناصر جماعة الاشتراكيين الذين بدأوا يظهرون في الميدان وكانت أكثر راديكالية من الجمهوريين أنفسهم . فقد شهدت ملكية يوليyo دور الانتقال من نظام الصناعات المنزليه الصغيرة إلى نظام المصانع والورش واستخدام الآلات والبخار في الصناعة . وظهرت نتيجة لهذا الانقلاب الصناعي عدة مشاكل كان لابد من استصدار تشريعات جديدة لتسويتها أو حلها من جهة ، ولحماية الطبقات العمالية من الأضرار والمساوئ التي اقتربت بحدوث هذا الانقلاب من جهة أخرى . ولكن ملكية يوليyo وهى حكومة البورجوازية والطبقات الغنية والرأسمالية ، لم

تهتم بهذه المشاكل ، بل استمر الرأسماليون وأصحاب العمل يستغلون مصانعهم والأيدي العاملة بها أسوأ استغلال . وعلاوة على ذلك ، بقيت الطبقة العمالية محرومة من التمثيل النيابي عندما تمسكت الحكومة بالدستور دون تغيير أو تعديل ؛ وأصبح من المتظر في هذه الظروف أن يتوجه المفكرون مثل سان سيمون ، ولويس بلان إلى بحث مشاكل العمل والعمال والعلاقة بين العمل ورأس المال ، ثم يقومون بالدعوة إلى الاشتراكية ؛ فكان ذلك مبدأ ظهور الحزب الاشتراكي في فرنسا . وقد هدف الاشتراكيون إلى إنشاء الجمهورية على اعتبار أنها أفضل الوسائل التي تجعل العناصر الديمقراطية تتمكن من السيطرة على الحكومة .

وهكذا تعددت عوامل التذمر من حكومة جيزو ، وزاد من هذا التذمر سياسة الحكومة الخارجية التي كانت تحرص على المحالفه الودية مع الجلطا للدرجة التفريط أحيانا في حقوق الكراهة الوطنية ، وتعمل على استئصال الملكيات المطلقة والرجعية في أوروبا . فقد عابت المعارضة على حكومة جيزو موقفها من المسألة الشرقية ، وعقد اتفاقية المضائق ( يوليول ١٨٤١ ) . ثم احتجت المعارضة احتجاجا شديدا على موقف الحكومة المتخاذل من الجلطا في حادث بريتشارد Tahiti ( ١٨٤٤ ) ، وكان بريتشارد هذا قنصلا لإنجلترا لدى بوماري ، ملكة جزيرة تاهيتي Tahiti ( في المحيط الهادئ إلى الشرق من استراليا ) ، وطرده الفرنسيون من الجزيرة وضموها إلى أملاكهم ، فساءت العلاقات بين الجلطا وفرنسا ، ولكن لويس فيليب لم يشا الدخول في حرب مع الجلطا بسبب ما أسماه « حماقات تاهيتي » ، وأعلن استنكاره لضم الجزيرة ، وحصل القنصل الإنجليزي على تعويض كبير .

وأخيرا تحطم التحالف الودي بين الجلطا وفرنسا على صخرة الزواج الأسباني ، عندما أراد جيزو أن يتخد من هذه المسألة وسيلة لتأييد مركز حكومته ، فأعلن في أكتوبر ١٨٤٦ أن حكومته قد صبي عزمها على عقد زواج ابن الملك

لويس فيليب دوق دى مونبانسييه Montpensieer من لوизا فرناندا Louisa Fer-nanda ، ابنة ملك أسبانيا فرديناند السابع ( المتوفى عام ١٨٣٣ ) . وكانت هذه شقيقة لإيزابيلا الثانية ملكة أسبانيا ، ثم زواج إيزابيلا نفسها من فرنسيسكو دى أسيز Asis دوق قادش . وفي عام ١٨٤٥ كان هذا المشروع قد قطع مرحلة كبيرة ، وكان معنى هذا الزواج التمهيد لاعتلاء دوق مونبانسييه عرش أسبانيا ، لأنه لم يكن متوقعاً أن تنجو الملكة إيزابيلا وارثاً للعرش الأسباني ، ولم ترض إنجلترا عن هذا المشروع ، فقضى إصرار جيرو على المضي في مشروع هذا الزواج ( ١٨٤٦ ) على التحالف الودي مع إنجلترا ، الأمر الذي أدى إلى عزلة فرنسا السياسية .

وبالإضافة إلى ذلك ، ظلت المعارضة تجدد مطالب الإصلاح النيابي كل عام ، ولكن جيرو تمسك برفض هذه المطالب دائماً معلناً أن المعارضة إنما تبغى مجرد اثارة المشاكل السياسية في حين أنها لا تمثل رأي الأمة الحقيقي في شيء ، وإذاء ذلك أعدت المعارضة ما يُعرف باسم « مآدب الإصلاح » Reform Banquets ، وهي اجتماعات يحضرها عدد غفير من الناس يخطب فيها زعماء المعارضة الذين يطلبون الإصلاح ، وتوزع فيها المنشورات . وما هو جدير بالذكر أن أصحاب هذا المآدب كانوا من أحزاب المعارضة الموالية للملك والتي أرادت فقط أن يجعل الملكية تغير سياستها .

ولكن لم تلبث أحزاب المعارضة المعادية للملكية أن أقامت هي الأخرى اجتماعات شبيهة بهذه المآدب ، وكثرت هذه « المآدب الإصلاحية » خلال عام ١٨٤٧ ، فكانت بمثابة استفتاءات غير رسمية أظهرت بوضوح أن الشعب يريد الإصلاح النيابي حقيقة . وقد ندد جيرو في خطاب تعزوه الحكمه ألقاه في بداية عام ١٨٤٨ « بالنزاعات العدائية العميماء » التي ترمي إلى القضاء على النظم القائمة ، فقررت المعارضة إقامة مأدبة كبرى في باريس للاحتجاج على مقوله

جيزو . وهددت الحكومة بمنع إقامة تلك المأدبة التي حدد لها يوم ٢٢ فبراير عام ١٨٤٨ ، فأفرز هذا الموقف الحازم ، لأول وهلة ذلك الائتلاف غير المتجانس الذي يضم غلاة الكاثوليك والجمهوريين الديمقراطيين والاشتراكيين ، ولكن غوغاء باريس تدخلوا ليلة ٢١ / ٢٢ فبراير ، فأسفر تدخلهم عن استقالة جيزو وسقوط ملكية يوليو في ٢٥ فبراير ، وفار الملك وأسرته إلى إنجلترا .

تنازل لويس فيليب لمصلحة حفيدة الكونت دى بارى De Paris ، ولكن المجلس لم يوافق على هذا الحل ، ولم تثبت جموع باريس أن اقتتحمت فناء المجلس مما أدى إلى فض الاجتماع ، ولكن الأعضاء الذين بقوا نادوا ، تؤيدهم جموع الشعب ، بقيام حكومة مؤقتة تتالف من الأشخاص الوارد أسماؤهم في قائمة اقتراحها عليهم لامارتين . وكانت القائمة تضم سبعة أسماء كلها لصلحين وجمهوريين معروفين وأبرزها لامارتين Lamartine ، ولدرولين Le-Rollin - dru ، وجارنييه باجس Garnier Pages . ولكن بينما كان ذلك يجري في قاعة المجلس ، شكلت حكومة أخرى في دار صحيفة ريفورم Reform ذات الآراء الاشتراكية القوية ؛ وقد ضمت هذه الحكومة أصحاب الأسماء الوارد في القائمة السابقة ، ولكنها ضمت أيضا بعض الأسماء الأخرى وعلى الأخص اسم لوى بلان Louis Blanc ، الذى يعد ممثل الاشتراكية العظيم الأول فى جيله . وقد أدمجت الحكومتان في حكومة واحدة هي التى عرقت باسم «الحكومة المؤقتة» ، وكان أعضاؤها يدينون بسلطانهم للثورة وحدتها ولم يكن لهم أى سند قانونى .

### فرنسا من الجمهورية الثانية إلى قيام الإمبراطورية :

قامت الخلافات الحادة بين أعضاء الحكومة منذ البداية ، فلم يقبل الجمهوريون المعتدلون المتمسون إلى الطبقة المتوسطة ، وعلى رأسهم لامارتين ، مساهمة الاشتراكين معهم في الحكم عن طيب خاطر . فلم يكونوا على

استعداد لتأييد مشروعات لويس بلان تأييداً مخلصاً . وبعد تشكيل الحكومة مباشرة اتّخذت بعض الخطوات الهامة ، فأعلن حق الانتخاب العام لجميع المواطنين ، وتقرر أن يقوم الناخبون الجدد الذين يزيدون على تسعة ملايين بانتخاب جمعية تتولى البت في أمور الدستور في موعد قريب ، وأعلن فتح باب الانتساب إلى الحرس الوطني لجميع المواطنين بعد أن ظل طويلاً مقصوراً على الطبقة الوسطى وحدها ، وأعلن لويس بلان لجماعة من أصحاب الالتماسات أن الحكومة تعهد بأن تؤمن لجميع الفرنسيين العمل الكافي ليقيم أودهم ، وصدر على الفور مرسوم بإنشاء « الورش القومية » .

ولقد تبع مجراً الثورة نزعات العصر الفكرية ، وكانت باريس وفرنسا عاصمة بالنشاط الفكري السياسي والاجتماعي قبل عام ١٨٤٨ . وكان سان سيمون Saint Simon ( ١٧٦٠ - ١٨٢٥ ) هو صاحب النفوذ الأول في هذا المضمار . وقد قدم هذا المفكر العميق للعالم حشدًا هائلًا من الأفكار العلمية والخيالية ، فكان يعتقد بأن الحياة ليست سوى فترات متعاقبة من البناء والهدم وكانت الثورة الفرنسية فترة هدم للنظام القديم ، وأنه قد آن الأوان لفرنسا أن تبدأ عهد البناء ، وأنه على فرنسا إذا أرادت تحقيق هذا الهدف هو بناء اقتصاد صناعي متقدم يه تع حياة أفضل للعامل بصفة خاصة والمواطن الفرنسي بصفة عامة . وكان من رأيه أن الارتفاع بالإنتاج وبمستوى العمال يعتمد أيضاً على تركيز رؤوس الأموال والسلطة الإدارية في أيدي الفئة القادرة على الاستغلال ، أي رجال الأعمال . وحتى لا يسعى هؤلاء استخدام رؤوس الأموال هذه فلا بد من وضعهم تحت رقابة دقيقة من جانب البرلمان ، وقد نشر سان سيمون آراءه في مجموعة من المؤلفات أهمها إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي ( ١٨١٤ ) ، والصناعة ( ١٨١٧ ) والمنظم ( ١٨١٩ - ١٨٢٠ ) ، والنظام الصناعي ( ١٨٢١ ) ، والمسيحية الجديدة ( ١٨٢٥ ) . ولقد مارس سان سيمون نفوذاً عظيماً على مفكري الجيل الذي تلاه وساسه .

وقد استرعى كذلك شارل فورييه Fourier (١٧٧٢ - ١٨٣٧) اهتمام الكثيرين من معاصريه، ولكنه لم يمارس نفوذا يذكر على الفكر في الأجيال التالية. وكان يؤمن بأن الناس إن تركوا أحرازا في تنظيم شؤونهم سينقسمون إلى مجموعات «طبيعة» لكل منها ميولها واستعداداتها الخاصة مختلف المهن ، وبذلك تؤدي الأعمال التي يحتاج إليها العالم في حرية وكفاءة. لقد كانت آراء فورييه أكثر واقعية من آراء سان سيمون ، ولكنها لم ترتفع إلى المستوى الذي أصبح فلسفه انتاجية اصلاحية يمكن أن تشمل كل أجزاء الدولة. ونشر فورييه آراءه في مؤلفات عدة ولكنه يعتبر مؤلفه بعنوان «عالم صناعي جديد» (١٨٢٩) من أهم مؤلفاته قاطبة .

وثمة حركة لها أهمية مباشرة تفوق أهمية مدرستي فوريية وسان سيمون، وإن تكون وثيقة الصلة بأفكار هذا الأخير، إلا وهي الحركة الاشتراكية التي غدت لأول مرة أثناء ثورة ١٨٤٨ تمثل قوى كبيرة بين شعوب أوروبا . ولقد تغير مدلولها كثيراً منذ ذلك التاريخ بتأثير كارل ماركس خاصة، وكان داعيتها الأول في فرنسا في تلك الحقبة لويس بلان (١٨١١-١٨٨٦) ، وهو كاتب غزير الإنتاج في الشؤون السياسية والاقتصادية ، ومن أهم المبادئ التي نادى بها بلان «حق العمل» فالعمل عنده حق من حقوق الإنسان بل هو أقوى الحقوق، وكان يهدف إلى تغيير نظام المجتمع الفرنسي بالتدرج بطريقة تؤدي إلى إلغاء المنافسة على اعتبار أن المنافسة هي أحد الأسباب الرئيسية فيما أصاب العمال من بؤس وفقر. والحل الذي وضعه هو «الورش التعاونية» تتساوى فيها أجور العمال، وتوزع الأرباح على العمال. ويرجع السبب في انتشار أفكار لويس بلان أنها وضعت برنامجاً واضحاً لعلاج مشكلة البطالة والفقر، وتطلع إليها آلاف العمال والقراء على اعتبار أنها هي المنفذ لهم من التدهور الاجتماعي. ولقد تعلق الرأي العام بنقطة واحدة فقط وأساء تأويلها ألا وهي حق العمل، فباتت عبارة «سنعمل ونجني أو نحارب ونموت» شعاراً للذين كانوا يعتبرون أنفسهم أتباعه. ولقد رأى كيف

حمله التأييد الشعبي إلى عضوية الحكومة المؤقتة، وكيف أنه أعلن عن عزم الحكومة على توفير العمل للمجتمع.

لقد فشلت الورش القومية التي صدر مرسوم بإنشائها، ولقد كان فشل مشروع لويس بلان أمراً محظماً، فإن فرصة الحصول على عمل ثابت بأجر طيب قد جذبت إلى هذه الورش كل ذوى الأعمال العارضة فى باريس، ولم تثبت أن جذبها أيضاً أعداداً هائلة من الأقاليم. ففى خلال شهرين ارتفع عدد الذين يتتقاضون منها أجراً - ولا نقول الذين يعملون بها - من ٢٥٠٠٠ إلى ٦٦٠٠٠. ولم يعد من المستطاع توفير عمل يزيد على يومين فى الأسبوع، فكان العاطلون ينالون في سائر الأيام منحة سميت مرتب بطالة (Salaire d'inaktivite) قدرها فرنك واحد في اليوم. ويبدو أن موافقة الحكومة المؤقتة على إنشاء تلك الورش كان لامتصاص العمال المتعطلين ولو مؤقتاً حتى لا يصبحوا قوة في يد لويس بلان يضر布 بها الحكومة المؤقتة. فالمسؤول الذي أنسنت إليه الحكومة الفرنسية مهمة الإشراف على الورش القومية كان معروفاً بعدائه الشديد للويس بلان وللمبادئ الاشتراكية؛ وعلى أية حال سار تنفيذ المشروع في اتجاه يتعارض تماماً مع الأهداف التي نادى بها لويس بلان.

وفي ٤ مايو اجتمعت الجمعية الوطنية أو التأسيسية التي تم انتخابها بوساطة الاقتراع العام للرجال، لتضع دستوراً للبلاد. وقد بذلت شتى الجهود لكي تأتي الأغلبية من الجمهوريين إلا أن السواد الأعظم من الأعضاء كانوا غير معروفي الميل، وقد عبروا عن موقفهم من المسألة الاجتماعية بإنشاء حكومة تتتألف من آراجو Arago وجارنيير - باجس ولamarin، وليدرو - رولان، ولكن دون لون بلان. فاقتصرت مظاهره شعبية كبرى مقر الجمعية، وحاولت حل الحكومة وإقامة أخرى برئاسة لوى بلان، ولكن المحاولة باءت بالفشل، وانسحب لون بلان من الحياة العامة متزرياً في منفاه. فما كان من الجمعية إلا أن انقلب على الورش التي كانت ترى فيها الدعامة الكبرى للمعارضة الاشتراكية، وأغلقتها

في ٢٢ يونيو. ولكن الحزب الاشتراكي قابل التحدى بمثله، فنصبت المظاريس في شوارع باريس وأعلن إعادة فتح الورش، وكان ذلك إيذانا بقيام حرب أهلية. وإذاء ذلك منحت السلطة المطلقة للجنرال كافينياك (Cavaignac)، وبعد أربعة أيام آلت السلطة على المدينة للجمعية من جديد.

أصبح بوسع الجمعية الآن أن تستأنف مهامها وضع الدستور، وبدأت الجمعية عملها بإصدار إعلان مهم لحقوق الإنسان على الطريقة التقليدية الفرنسية، ثم أقرت مبدأ الاقتراع العام أو بالأحرى الاقتراع العام للبالغين من الرجال. ومنحت السلطة التشريعية لجمعية واحدة تشكل من ٧٥٠ نائباً، ويقى مستقبل فرنسا معلقاً إلى حد كبير على قرارها بشأن شكل الهيئة التنفيذية. واستبعدت فكرة إقامة ملكية أو إمبراطورية، فقد أريد لفرنسا أن تكون جمهورية وأن يكون لها رئيس. وبأغلبية ضخمة أعلنت الجمعية أن الرئيس يجب أن ينتخب بواسطة الاقتراع العام للرجال وأن يشغل منصبه لمدة أربع سنوات دون أن يجوز إعادة انتخابه، وسرعان ما أدى قرار الجمعية إلى قيام الإمبراطورية الثانية. ومن الظاهر أن ذلك الدستور وضع على غرار دستور الولايات المتحدة، ولكن نسي واضعوه أنه على حين تجدد حقوق ولايات الاتحاد من سلطة رئيس الجمهورية في أمريكا، فإن رئيس الجمهورية الفرنسية الجديد، الذي حددت مدة رئاسته بأربع سنوات لا يعاد بعدها انتخابه، سيكون سيد إدارة بيروقراطية تتدخل في شؤون كل مدينة وكل قرية في فرنسا.

وفي الاستفتاء الشعبي الذي عقد في ١٠ ديسمبر ١٨٤٨ لانتخاب رئيس الجمهورية نال لويس بونابرت (ابن ملك هولندا وابن أخي نابليون الأول) أكبر عدد من أصوات الناخبين. فقد أربى ما أحرزه من الأصوات على نيف وأربعة ملايين صوت أكثر مما أحرزه منافسه في الانتخاب: كافينياك مخلص المجتمع "فرنسي من الشوار الحمر"، ولamaratin خطيب الشعب، فإنه رغم التسعة والثلاثين عاماً التي قضتها لويس في نفي مزري غير مجيد، كان اسم بونابارت في ذاته كافياً لتحبيب

الفرنسيين فيه وترغيبهم في انتخابه؛ فقد كان ذلك الاسم يعد في كل كوخ وبيت في أرجاء فرنسا رمزاً للنظام والقوة والصيف الجيد. وتولى لويس بونابرت منصب رئيس الجمهورية في ديسمبر ١٨٤٨، وخلف اليمين التالي «أنتي سوف اعتبر عدواً للوطن كل من يحاول بوسائل غير مشروعة تغيير ما أقامته فرنسا».

ومنذ البداية واجه رئيس الجمهورية الجديد المتابع مع الجمعية التأسيسية التي كانت تخالفه في السياسة الخارجية ولا سيما فيما يتعلق بإيطاليا. ولم يهون من الأمر شيئاً يذكر إخلاء الجمعية التأسيسية (١٨٤٩) مكانها للجمعية التشريعية التي تم انتخابها وفقاً للدستور الجديد. فقد تضائل الجمهوريون العتدلون الذين كانوا يشغلون مقاعد الجمعية التأسيسية فباتوا يعدون على الأصابع في الجمعية الجديدة. وظهرت جماعة بلغ عددها ١٨٠ من الجمهوريين الثوريين. أما أكبر حزب فكان «حزب النظام» وقوامه الكاثوليك والملكيون الذين يرون في «اليسار المتطرف» الخطر الأكبر على مبادئهم وعلى فرنسا. ورغم تمنع لويس بونابرت بتأييد شعبي كبير في فرنسا فلم يظهر أثر تقريراً لحزبه بونابرت في الجمعية.

وسرعان ما ظهر الخلاف بين الجمعية والرئيس خصوصاً أن أغلبية الأعضاء كانوا من الملكيين. وكان هؤلاء الملكيون منشقين على أنفسهم، ففريق منهم - وهم الشرعيون - يرغب في عودة البروريون في شخص الكونت دي شامبور Count de Chambord ، بينما تطلع الفريق الآخر إلى قيام ملكية يرأسها أحد أبناء بيت أورليان. ولن يلبث هذا الخلاف الواسع المدى أن يؤدي إلى إقامة الإمبراطورية كما سيؤدي فيما بعد إلى قيام الجمهورية الثالثة. كان لويس بونابرت يضع سيرة عمه نصب عينيه على الدوام، وقد أخذ كعمه يفكر كثيراً في فرنسا، وإن فكر أكثر في نفسه وفي المركز الذي ستمكنه الأزمة من الفوز به لشخصه. إن مدة السنوات الأربع المحددة لرياسته توشك أن تنتهي، فهل تراه يذعن للقانون فيبتلعه النسيان؟ كان الدستور يسمح بتعديل مواده إذا ما أقر التعديل ثلاثة أرباع

أعضاء الجمعية. وفي يوليو ١٨٥٠ ، نظرت الجمعية في اقتراح بالسماح للرئيس بالاستمرار في منصبه لمدة أخرى، فأيدته الجمعية بـ ٤٤٦ صوتا ضد ٢٧٠ ، على أن هذه لم تكن أغلبية الثلاثة الأربع المطلوبة. ولذلك فكر لويس بونابرت في حل الجمعية واللجوء إلى الشعب ليصوت على دستور جديد يمنحه سلطات شخصية ضخمة.

وفي ٢ ديسمبر ١٨٥١ أُعلن حل الجمعية وطرح دستور جديد على الشعب بأكمله ليبدى فيه رأيه، وتم احتلال قصر البوربون الذي كان مقراً للجمعية، واعتقال عدد من أعضائها البارزين، ومن هؤلاء تير وكافينياك. وطرح الدستور الجديد على الناخبين وكان يقضى بما يلى:

- (١) يتولى الرئيس منصبه لمدة عشرة سنوات وأن يعين بنفسه جميع الوزراء.
- (٢) تشكيل مجلس للدولة يعينه الرئيس ومهتمه إعداد القوانين.
- (٣) تأليف جمعية تشريعية بطريق الانتخاب العام للتصويت على القوانين والميزانية.
- (٤) تشكيل مجلس للشيخ بطريق التعيين مهمته «السهر على الميثاق الأساسي والحربيات العامة».

وقد دعى جميع الناخبين في فرنسا للتصويت بعد أيام معدودة بـ «نعم» أو «لا» على القرار التالي: «يرغب الشعب في الإبقاء على سلطة نابليون بونابرت ويعهد إليه بالسلطات الالزمة لإقامة دستور على الأساس المقترن في إعلانه الصادر في ٢ ديسمبر». وقد أيد الشعب الرئيس في مهمته الجديدة تأييداً ساحقاً، فقد صوت بالموافقة ٧٤٣٩٠٠٠ ر، بينما لم يصوت بالرفض سوى ٦٤٠٠٠ ر. وهكذا أصبح لويس بونابرت رئيساً للجمهورية وفقاً لتلك الشروط في ٢١ ديسمبر ١٨٥١ ، فلم يلبئه أن استبدل لقب الإمبراطور بلقب الرئيس، ولم يمض

على ذلك التاريخ عام كامل. وقد جاء الاقتراح بإسماع لقب الإمبراطور عليه وجعله لقباً ورائياً لأبنائه، من مجلس الشيوخ المخاضع له، ثم طرح للاستفتاء العام وكانت النتيجة التي أعلنت أن ٧٨٤٠٠ قد أيدوه ولم يعارضه سوى ٢٥٣٠٠ فقط، فحكم نابليون على الفور بلقب «الإمبراطور نابوليون الثالث»، ذلك أن ابن نابليون الدوق ريخشتادت Duke of Reichstadt المتوفى عام ١٨٣٢ كان يعد في نظر جميع أنصار الإمبراطورية الغيرين «نابوليون الثاني» رغم أنه مات دون أن يتوج.



## **الفصل الخامس**

### **المأساة الشرقية وحرب القرم**

**( ١٨٥٣ - ١٨٥٦ )**

- المسألة الشرقية في مطلع القرن التاسع عشر
- أسباب حرب القرم
- بعثة منشكوف
- قيام الحرب وتطوراتها
- معاهدة باريس ١٨٥٦



## المسألة الشرقية في مطلع القرن التاسع عشر

تحتل حرب القرم مكاناً فريداً في تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، وذلك لعدة أسباب :

١) أن إنجلترا خاضت حربها مختلفة دفاعاً عن مصالحها وتحقيقاً لمطامع توسيعية ، ولكن هذه الحرب دخلتها إنجلترا دفاعاً عن كيان الإمبراطورية العثمانية وأنفقت فيها الكثير من الأموال وضحت ، بأعداد كبيرة من جنودها دون أن تحقق شيئاً .

٢) أن هذه الحرب هي آخر الحروب الأوروبية التي اتبعت فيها أساليب الحرب القديمة ، فرغم وقوعها في منتصف القرن التاسع عشر ، وفي وقت عرفت فيه أوروبا بعض الأساليب الحديثة ، إلا أن هذه الحرب ظلت بعيدة كل البعد عن تلك الأساليب .

٣) أن حرب القرم قاتلت بسبب ديني ظاهر ، رغم انتهاء الحروب الصليبية وعهد الحروب الصليبية منذ أمد غير قريب .

وتحتاج حرب القرم مرحلة من مراحل المسألة الشرقية التي بدأت في الشهور حين أخذت مرجحة الفتح العثماني في الانسحاب ، وأخذ العثمانيون يتقدّمون تدريجياً من ولاياتهم المتطرفة وخاصة من أواسط أوروبا . وترجع الأسباب التي أدت إلى ضعف الإمبراطورية العثمانية إلى ظروف داخلية ، وأخرى خارجية لا تقل عنها أهمية . ومن أهم العوامل الخارجية ظهور النمسا والروسيا كدولتين حديثتين مهاجمتين متوسعتين ، فلقد عدتا هاتان الدولتان في حالة حرب تكاد لا تنتهي مع الدولة العثمانية ، حتى استفدت قوة الإمبراطورية العثمانية بحيويتها . وبدأت المسألة الشرقية تثور بشكل واضح في الربع الأخير للقرن الثامن عشر ، حين

اضطرت الإمبراطورية العثمانية أمام الضغط الروسي والنمساوي إلى الاعتراف بنفوذ الروس في شمال البحر الأسود ، وسيطرة الهاسبرج على وسط أوروبا . ولم ينقذ الإمبراطورية العثمانية حقيقة من عدوتها الكبيرتين (الروسيا والنمسا ) إلا ظهر روح المنافسة بينهما . فالدولة النمساوية بصفة عامة بعد أن استرجعت المجر من الإمبراطورية العثمانية ، وأمنت حدودها في حوض نهر الدانوب من ناحية العثمانيين ، أخذت تلحظ بعين القلق تقدم النفوذ الروسي في البحر الأسود ، وخاصة في بولونيا ؛ وأخذت تخشى بعض الشيء صلات الجنس الصقليبي التي تربط بين روسيا وبين شعوب البلقان ، وسرعان ما شغلت بحروتها مع بروسيا ثم مع الثورة الفرنسية ونابليون في غرب أوروبا وفي الميدان الإيطالي ، فاضطررت أن تغادر بصفة عامة سياسة العداء بازاء الدولة العثمانية .

وبحكم اعتقاد الروسيا للمذهب الأرثوذكسي المسيحي الشرقي كانت ترى نفسها وريثة للدولة البيزنطية ، ويحلم قياصرتها بذلك اليوم الذي يستطيعون فيه دخول القدسية . وكانت مصالحها الجغرافية والمادية الاستراتيجية تقضي بضرورة تحديد علاقاتها بالدولة التي تسيطر على المضائق (البوسفور وال الدردنيل ) ، أما عن طريق القضاء عليها ، أو السيطرة عليها ، أو على الأقل ضمان حرية المرور في كل الأوقات لسفنه التجارية والبحرية ، وإغلاق هذه الممرات أمام سفن أعداء الروسيا . وكانت سياسة الروسيا بصفة عامة في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر العمل على اتحاد الدولة العثمانية ، وتشجيع شعوبها البلقانية على الاستقلال عنها وانتزاع ما يمكن انتزاعه من ممتلكاتها . وحاولت روسيا في العشرينات من القرن التاسع عشر مساعدة اليونان الأرثوذكسي في ثورتهم ضد الإمبراطورية العثمانية ، ولذلك وضعت الجلترا سياستها التقليدية بالنسبة للإمبراطورية العثمانية وهي تتلخص في مبدأ المحافظة على كيان تلك الإمبراطورية . وأناء الصراع بين محمد علي والسلطان تدخل القيصر الروسي نيكولاوس

لنجدة السلطان ضد محمد على بعد موقعة قونية وعقد معاهدة أونكياي سكلسي ، وهكذا تفوق النفوذ الروسي في القسطنطينية في عام ١٨٣٣ . واحتاج بامستون ، وزير خارجية إنجلترا على معاهدة أونكياي سكلسي ، ووقف بالمرصاد أمام محمد على ، وأوضح له أن إنجلترا ، ستقف ضده إذا قامت حرب بينه وبين السلطان . وكان الدافع الأكبر لبامستون في الأزمة المصرية هو مصالح إنجلترا في الشرق . ولقد احتجت إنجلترا وفرنسا على هذه المعاهدة التي كانت ترى فيها الدولتان تدميرا لاستقلال الدولة العثمانية ويسطا لحماية روسيا عليها . ومنذ الوقت الذي عقدت فيه روسيا المعاهدة مع الدولة العثمانية زاد حقد بامستون على روسيا وزاد شكه في سياستها . ولم تكن صدقة روسيا لإنجلترا في عام ١٨٣٩ لتعنى أن إنجلترا تخلت عن سياستها ، وإنما الذي حدث أن روسيا في هذه السنة حاولت العمل على مجاملة إنجلترا وتأييدها في سياستها في وقف محمد على عند حده . هذا في الوقت الذي تخلت فيه فرنسا عن إنجلترا وأيدت مطالب محمد على الاستقلالية . ونجح بامستون في أن تعقد الدول الكبرى اتفاقا في ١٣ يوليوز ١٨٤١ ينص على تعهد هذه الدول والسلطان بعدم السماح لأية سفن حربية تابعة لدول أجنبية من دخول مضيق البوسفور والدردنيل ، وبذلك قضت إنجلترا على معاهدة أونكياي سكلسي السرية .

وفي ذلك الوقت بدأ القيصر الروسي يتقرّب إلى إنجلترا ويوضح لها بأن الدولة العثمانية مشرفة على السقوط ، وأن الأجرد بهما أن يتلقاً سوياً على تقسيم ممتلكاتها فيما بينهما ، فتأخذ إنجلترا مصر وكريت ، وتأخذ روسيا القسطنطينية . ولكن هذا العرض لم يجد قبولاً لدى إنجلترا في ذلك الوقت لاعتقادها مبدأ الحافظة على كيان الدولة العثمانية ، ولخشيتها من اقتراب الروسيا من شواطئ البحر المتوسط وما يحمله من احتمال تهديد قوات الروسيا للأسطول الإنجليزي في هذا البحر . وإذا كانت إنجلترا لم تقبل العرض الروسي في ذلك

الوقت فقد اضطرتها الظروف في الحرب العالمية الأولى إلى التسلیم بوجهة النظر  
الروسية في معاهدة سايكس - بيکو عام ١٩١٦ .

### أسباب حرب القرم :

قامت حرب القرم بسبب النزاع بين فرنسا وروسيا على أمور تتعلق  
بالأراضي المقدسة في فلسطين . ومسألة الأراضي المقدسة قديمة العهد ، فلقد أقر  
سلاطين آل عثمان في الامتيازات التي منحوها للملوك فرنسا منذ القرن السادس  
عشر حق بعض الرهبان الكاثوليك في القدس والناصرة وبيت لحم في إنشاء  
الكنائس والأديرة . وأعطت معاهدة كوتشك قينارجة ، الموقعة بين السلطان عبد  
الحميد الأول والقيصرة كاترين في عام ١٧٧٤ ، الأرثوذكس في الأماكن المقدسة  
مثل الحقوق المنوحة سابقاً للكاثوليك ، واعترف فيها السلطان لروسيا بامتيازات  
دينية لا يستهان بها . وتأزمت العلاقات بين الرهبان الكاثوليك والأرثوذكس في  
عام ١٨٤٨ لاختفاء نجمة من الفضة تحمل عبارات لاتينية من هيكل يرعاه  
الأرثوذكس في المغارة التي ولد فيها السيد المسيح . فاتهم الكاثوليك الأرثوذكس  
بأنهم أتلفوها ليمحوا آخر أثر يثبت أن الهيكل كان سابقاً في أيديهم ، واتهموا  
الأرثوذكس الكاثوليك بأنهم سرقوا ليثيروا خلافاً بين الطائفتين ويعملوا على  
استعادة نفوذهم في الهيكل . وفي مايو ١٨٥٠ قدمت الحكومة الفرنسية مذكرة  
إلى الباب العالي تطالب للرهبان الكاثوليك بحق امتلاك الأماكن المقدسة عملاً  
بمعاهدة عام ١٧٤٠ بين السلطان محمود الأول ولويس الخامس عشر .

وفي بادئ الأمر ، لاذ الباب العالي بالصمت أمام هذا النزاع ، ولكن  
توالي الضغط عليه ، واستمرار التهديد تارة من جانب الروس وتارة من جانب  
الفرنسيين ، أخرجاه على كره منه من موقف السكوت ، فشكل لجنة لتحديد  
الامتيازات الفرنسية المنوحة في معاهدة ١٧٤٠ والامتيازات الروسية المقررة في  
معاهدة كوتشك قينارجة ، ولكن حلت هذه اللجنة وتشكلت لجنة أخرى لدراسة

الموضوع . وبينما كانت اللجنة تواصل عملها ، كانت هناك تطورات أخرى تجلى في فرنسا وانتهت بتنصيب لويس بونابرت إمبراطورا على الفرنسيين باسم نابليون الثالث . وتوترت أعصاب القيصر نقولا الأول لأن نابليون الثالث سليل بيت كان مؤسس مجده العدو الألد لروسيا ، وأنه خشى أن يقلب النظام المتباشق عن مؤتمر فيينا كما قلب دستور بلاده . ولم يعترف به اعترافا صحيحا ، ورفض أن يقال عنه في المراسلات السياسية الروسية إلى الحكومة الفرنسية الا « الإمبراطور لويس نابليون » ، وكلما أتى في أحاديثه على ذكره يقول أنه دخيل لا يمت بصلة إلى ملوك أوروبا .

وكان نابليون الثالث شديد الاعتداد بنفسه متكبرا ، فكظم غيظه وانتظر الفرصة الملائمة للاتقام لكرامته وتأديب الشائرين عليه في الخارج والداخل . وكان الخلاف على الأرضي المقدسة تلك الفرصة ، فقرر استغلالها على الوجه الذي يعلى شأنه ويرفع اسمه ويكسب عطف الأوساط الكاثوليكية المعارضة . كان نابليون الثالث يفكر في حرب تنتصر فيها جيوشه فيفرض نفسه على أوروبا ، وشعر بسماحه بهذا الشعور وقال لأعوانه : « إن إمبراطور الفرنسيين لا غنى له عن الحرب ، وهي ضرورية له ليصرف إليها تفكير شعبه ، وبهيء لنفسه السيطرة على أوروبا » وعلى أي حال لم يكن القيصر الروسي أقل من نابليون الثالث ميلا إلى الاستعداد للحرب .

وفي أواخر يناير ١٨٥٢ أصدرت اللجنة العثمانية قرارا يرضي ، إلى حد كبير ، مطالب القيصر والأرثوذكس ، ويعن الكاثوليك ( اللاتين ) حقا في إضاءة شمعة في هيكل السيدة العذراء ، وكان هذا الهيكل في يد الأرثوذكس ولم يكن للكاثوليك في بيت المقدس أي حق فيه ، وبأن يكون في يدهم مفتاح لأحد أبواب كنيسة بيت لحم . واحتاجت فرنسا ، بينما قبلت روسيا القرار وطلبت إصدار فرمان بسلطانى به ، فصدر الفرمان في ٨ فبراير ١٨٥٢ . فجدد

لأقاليت La Valette ، السفير الفرنسي ، في استانبول احتاجه ، وحاول الباب العالى إرضاء الفريقين معا ، فأرسل مذكرة إلى لأقاليت يؤكد فيها تمسك الدولة العثمانية بمعاهدة ١٧٤٠ وحرصها على احترام حقوق الرهبان الكاثوليك في الأماكن المقدسة . ولكن القيصر الروسي طلب إلغاء اعتراف الباب العالى باستمرار معاهدة ١٧٤٠ ، فرد الباب العالى طلبه قائلاً أن الاعتراف وعدمه من الشؤون العثمانية التي لا كلمة فيها لدولة أجنبية ، وأنه يعجب كل العجب لتدخل القيصر الروسي في أمور لا شأن له فيها لأنها تتعلق بسيادة السلطان وحربيته المطلقة في حكم رعایاه . فأغضب هذا الرد القيصر ، وقرر أمام موقف فرنسا القوى فيما يختص بحقوقها في الأراضي المقدسة ، القيام بمناورات حربية على الحدود العثمانية ، وإرسال بعثة منشكوف Menschikov للاستانة لانتزاع معاهدة جديدة لا تقل في أهميتها عن معاهدة أونكياي سكلسى .

#### بعثة منشكوف :

وصل منشكوف إلى الاستانة في ٩ مارس ١٨٥٣ على سفينة حربية ومعه عدد كبير من الدبلوماسيين والعسكريين ، وكان القيصر يعتقد أن ضخامة الوفد المفاوض ستحدث أثراً عميقاً في نفوس العثمانيين . وفي تعليمات القيصر لمنشكوف ، بين القيصر أن ليس له مطامع شخصية في الدولة العثمانية ، وإنما يريد تحقيق مطالب رعایاه . أرسل القيصر منشكوف في بعثة سليمة في الظاهر ، ولكن كان الغرض منها هو تهديد السلطان حتى لا يستجيب لمطالب فرنسا ، وكان القيصر يريد فرض حماية روسيا على رعایا السلطان الأرثوذكس . وهكذا تلخصت مهمة منشكوف - الذي لم يتصف بالكياسة واللياقة - في انتزاع فرمان من الباب العالى بارجاع الحالة في الأراضي المقدسة إلى ما كانت عليه قبل فبراير ١٨٥٢ ، وأخذ فرمان آخر أو « سند » بتأكيد حقوق الرعایا الأرثوذكس ، وحماية روسيا لهم ، وفي حالة انتراض فرنسا أو تهديدها للباب العالى يعقد منشكوف مع الدولة العثمانية معاهدة دفاعية سرية .

كان منشکوف رجلاً متکبراً متفطرساً يرمي قبل كل شيء إلى إذلال وزراء السلطان ، ولذا وجد من مهمته العمل على طرد فؤاد أفندي من وزارة الخارجية ، فكان هنا امتهاناً واضحاً للسلطان والوزراء وللحكومة العثمانية . وكان لاستقالة فؤاد أفندي واستهتار الوفد الروسي بالدولة والسلطان أثر سبيلاً في نفوس العثمانيين وعند حكومتي المجلترا وفرنسا ، فاعتبرتا ذلك صدمة عنيفة للسياسة الغربية ودليل على أن الباب العالي منحرف تماماً إلى جانب الروس ، وأن مهمة منشکوف ستنتهي بفوز يفوق الفوز الذي سجله أورلوف Orlov في مفاوضاته في أونکیار سکلسی عام ١٨٣٣ ، فطلب اللورد كلارندون Clarendon ، وزير خارجية المجلترا ، من سفيره في الأستانة سير ستراتفورد دي رد كلف Stratford de Redcliffe أن يقطع أجازته في لندن ويعود حالاً إلى مقر عمله ، لإحباط المفاوضات بكل وسيلة ومهماً كلفه الأمر . ومن ناحية أخرى طلبت فرنسا إلى قائد أسطولها في البحر المتوسط أن يرسل بعض وحداته إلى المياه العثمانية . ونشطت الحكومتان لعزل روسيا بعد تأكدهما أن الغاية الحقيقة لمهمة منشکوف هي تحويل قضية الأماكن المقدسة من خلاف مذهبى بين الرهبان اللاتين والأرثوذكس إلى أزمة سياسية تفيد منها حكومة القيسar للإجهاز على الإمبراطورية العثمانية ، أو على الأقل لكسب امتيازات جديدة فيها .

وبينما كانت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية تشاوران في الأمر ، كان منشکوف وقد زاده انتصاره على فؤاد أفندي غطرسة واستکباراً ، يجمع حوله مساعديه ورجال السفارة ويتدارس معهم نصوص مذكراته إلى الباب العالي . وفي ٦ مارس قدم إلى السلطان مذكرة أتبعها بأخرى في ٢٢ من نفس الشهر طلب فيما يبالحاج إنهاء مسألة الأراضي المقدسة على وجه يضمن استمرار حقوق الأرثوذكس ويضع حدًا لتعديات اللاتين ، وسحب مفتاح كنيسة بيت لحم من هؤلاء ، ووضع قبر السيدة العذراء في ذمة الروم وحدهم ، وإعطاءهم حرية ترميم

قبة كنيسة القيامة . وعلى أية حال شجع السفير الإنجليزى فى الاستانة الوزراء العثمانيين على الوقوف فى وجه المطامع الروسية مؤكدا لهم أن الجلترا لن تتركهم وحدهم ، وشرحت الحكومة البريطانية لفرنسا حقيقة أهداف بعثة منشكوف ، فافتتحت فرنسا بوجهة نظر الحكومة البريطانية وبضرورة التسهال فى مشكلة بيت المقدس وبيت لحم لتضييع على الروس كل حجة للانتقال من الخلاف المذهلى إلى مشكلة سياسية .

ونزولا على رغبة الجلترا وعملا بنصيحتها ، قبلت حكومة الباب العالى القسم الأكبر من المطالب الواردة فى المذكرين الروسيتين المؤرختين فى ١٦ و ٢٢ مارس . وفي ٤ مايو ١٨٥٣ أصدر السلطان العثمانى فرمانا جديدا بحل الأزمة على الوجه الذى أراده المبعوث资料 الروسى ، ووافق سفير الجلترا وفرنسا فى الاستانة على ما جاء فى الفرمان اعتقادا منها أن ذلك سيفتح الباب فى القريب العاجل لمطالب جديدة يتقدم بها منشكوف فتكشف عن حقيقة مهمته وخفايا السياسة الروسية فى الإمبراطورية العثمانية . وفعلا جاءت تطورات مؤيدة لوجهة نظرا الإنجليز ، فيبعد أن وافقت الحكومة العثمانية على مطالب منشكوف ، قدم إلى الباب العالى مذكرة جديدة طلب فيها إعلان استقلال الجيل الاسود Herzegovina ، وعزل وزير الصرب الذى كانت روسيا تعتبره خصما لسياساتها . وبعد مناقشة هذه المذكرة الجديدة مع السفير الإنجليزى ، كتب الباب العالى إلى منشكوف يقول له أن ما طلبه اعتداء على حقوق السلطان وتدخلا صريحا فى شؤون الدولة ، وخرروجا عن مهمته التى انتهت بصدور فرمان ٤ مايو ، وأخبره الباب العالى أن المشاكل البلقانية لها حلول أخرى منها ما هو من شؤون السلطان الخاصة ومنها ما يتعلق بالتوازن الأوروبي ، وأن الباب العالى لن يقدم على أى تغيير فى الأوضاع الراهنة فى البلقان إلا بعدأخذ رأى الدول الأوروبية الأخرى وموافقتها .

جاء هذا الرد صدمة لمنشكوف ، فغضب وأرسل في اليوم التالي ( ٥ مايو ١٨٥٣ ) إلى الباب العالي مشروع معايدة على غرار معايدة أونكيار سكليسي وأرفقه بمذكرة لها صفة الإنذار قال فيها أنه لا يعتبر فرمان ٤ مايو كافيا ، وطلب الاعتراف لروسيا بحماية الأرثوذكس حماية تامة مطلقة غير مقيدة بشرط ، وأعطى الحكومة العثمانية مهلة للرد على مذكرته تنتهي في ١٠ مايو ، يكون بعدها لسيده القيسير أن يتصرف كما يشاء للقيام بواجبه وتأمين مصالحه . واعتمد السلطان على رفض الدولتين إنجلترا وفرنسا ، أن تجاذب روسيا إلى طلبها ، وأخبر رئيس الديوان منشكوف قبل نهاية مدة الإنذار « أنه لا يعتقد أن السلطان مستعد لتوقيع أي معايدة تناول من استقلاله وتحدد من سلطته الشرعية على رعياه . أما الروم الأرثوذكس فإنهم في ظل السلطان يتمتعون بحرياتهم كاملة ، وإذا أردت دليلا على هذا فإن التظاهرات الواسعة التي قام بها الأرثوذكس احتفاء بك يوم وصولك إلى الأستانه بدون أن تمس حرريتهم بأقل سوء أنسص الأدلة وأصدقها ». وحدد الديوان لمنشكوف موعدا في ١٣ مايو ، أي بعد انقضاء المهلة بثلاثة أيام ، لمقابلة السلطان وتسلمه الرد على مذكرته . وفي ذلك اليوم توفت السلطانة الوالدة ، فطلب الديوان من منشكوف تأجيل المقابلة إلى يوم آخر ، ولكنه أصر على المقابلة في موعدها ، فاستاء السلطان كثيرا وأصدر في الحال أمرا باقالة الوزراء جميما ، وإسناد الصداررة العظمى إلى رشيد باشا ، وأدخل في الوزارة أشد السامة العثمانيين عداء لروسيا . وفي ١٧ مايو بلغ منشكوف قرارا من مجلس الوزراء الجديد وهيئة العلماء برفض المطالب الروسية ورد إنذار ٥ مايو ١٨٥٣ .

وهنا تدخل سفير النمسا ، وأشار على منشكوف أن يسحب إنذاره ويستعيض عن المطالبة بمعاهدة جديدة بطلب « مذكرة دبلوماسية لها صفة الإلزام » يتعهد فيها السلطان بمنع بعض الامتيازات للروس في الأماكن المقدسة . ونزوا على نصيحة السفير النمسوي ، قدم منشكوف مذكرة جديدة بهذا المعنى

ولكنه ختمها بقوله «أن رفض الباب العالى قبول هذا الطلب يعتبره جلالة القيصر عملاً عدائياً لروسيا ولدينها». ولكن سفيرى الجلترا وفرنسا شجعاً الباب العالى على رفض المذكرة الجديدة، فردها الباب العالى، فما كان من منشكوف إلا أن غادر الآستانة هو وأعضاء وفده وحاشيته والسفير الروسي ليلة ٢١ / ٢٢ مايو، وكان إخفاق مهم منشكوف نقطة تحول في السياسة الأوروبية في الشرق، ولطمة عنيفة لكبرياء نيكولا الأول.

كان انسحاب منشكوف من الآستانة خطوة خطيرة الشأن، فقرر القيصر أن يضع أوروبا أمام الأمر الواقع بعمل عسكري سريع فأذاع على شعبه في الكنائس في أواخر يونيو ١٨٥٣ نداء «للحرب الصليبية ضد الإمبراطورية العثمانية» ختمه بأن «على الروس أن يعتمدوا على الله في الدفاع عن الدين الأرثوذكسي» وفي يوليو ١٨٥٣ عبر جيش روسي نهر بروث واحتل مولدافيا وولاشيا (لاتي الدانوب)، وكانت أوساط البلاط الروسي مقتنعة بأن هذا العنف سيبلغ روسيا أهدافها في مدة قصيرة جداً بدون أن يكون له رد فعل دولي. وكان اقتناعها هذا قائماً على أن الجيش العثماني ضعيف وأن اتفاق الجلترا وفرنسا ضد روسيا من الأمور المستحيلة، وأن بروسيا والنمسا لن تخيداً عن واجب الولاء للقيصر الروسي لما بينهما وبينه من روابط القربي. ولكن هذه الأسس التي ركز عليها القيصر سياسته كانت وهمية، ولم يكن صحيحاً منها غير الأساس الأول، أي ضعف الجيش العثماني.

حاولت النمسا تهدئة الوضع، وجمع الكونت بول (Poul)، رئيس وزرائها، سفراء الدول الموقعة على معاهدة ١٣ يوليو ١٨٤١ لتسوية الخلافات بين روسيا والدولة العثمانية، وتم الاتفاق على وضع مذكرة مبهمة الصيغة وأرسلوها إلى روسيا والدولة العثمانية ليوقع عليها الطرفان. واشتملت المذكرة على فقرتين اعتقد المجتمعون أن فيهما حلاً للخلاف وهما:

١) أن أباطرة روسيا قد أضفوا في كل العهود والأزمان عطفهم على الكنيسة الأرثوذكسيّة، وكانوا دائمًا حريصين على استمرار ما لأتباعها من امتيازات وحصانات في الإمبراطورية العثمانية ، كما أن السلاطين لم يمتنعوا عن تثبيت هذه الحصانات والامتيازات في وثائق رسمية ، تدل على تمساكيهم بسياسة الحنون والعطف على رعاياهم المسيحيين .

٢) «أن حكومة جلالة السلطان ستبقى أمينة على روح ونص المواد الواردة في معاهدتي كوتتشك فيناوجه وأدرنة عن حماية الدين المسيحي ، وعلاوة على هذا فإنها تعهد بالسماح للمذهب الأرثوذكسي ، ضمن نطاق العدالة بأن يفيد من الامتيازات المعطاة للمذاهب المسيحية الأخرى في معاهدات أو في فرمانات خاصة .

و قبل القيصر نص المذكرة وأبدى استعداده للتوقيع محتفظاً بحق التفسير ، ولكن الباب العالي رفضها في ٢٠ أغسطس ١٨٥٣ ، وقدم مذكرة عثمانية رفضها الروس . وهكذا أخفق مؤتمر السفراء في ثينا ، وتدحرت الأوضاع وانتشر شبح الحرب ، وبدأت الدول إستعداداتها العسكرية . وفي ٢٠ سبتمبر أرسل الباب العالي إلى روسيا إنذاراً بالانسحاب من ولايتي الدانوب في مدة لا تزيد عن ١٥ يوماً ، وفي ٣٠ سبتمبر طلب الباب العالي من إنجلترا وفرنسا أن تأمران الأسطولين الإنجليزي والفرنسي الراسيين عند الدردنيل بالتقدم إلى مياه الآستانة ، فأجابته الحكومتان إلى طلبه الانسحاب وعبر الأسطولان الضيق . ورفض الروس الانسحاب من ولايتي الدانوب ، ولما انتهت مهلة الإنذار أعلن الباب العالي الحرب على روسيا في ٤ أكتوبر ١٨٥٣ واضطراً إنجلترا وفرنسا أمام الأمر الواقع وتاركاً لهما حرية الاختيار في ضوء مصالحهما بين أن تنصراه وتدافعاً عنه فيتم لهما القضاء على روسيا والتحرر من كابوسها ، أو أن يتركاه وحيداً في الميدان يلتهمه الجيش الروسي لقمة سائفة فيسيطر على الشرق سيطرة كاملة .

## قيام الحرب وتطوراتها :

لم يكن اذن بد من الحرب بعد أن هاجم عمر باشا قوات الروس في ولاتي الدانوب ، وبدأت الحرب فعلاً في ٢٣ أكتوبر . وفي هذا الشهر نفسه ، كانت الوزارة الإنجليزية منقسمة على نفسها ، فلقد كان الخوف شديداً من جانب بعض الوزراء ، من دخول الحرب ، أو إخراج القيسار الروسي ، وكان على رأس هؤلاء الخائفين الوزير أيردين (Aberdeen) وعلى رأس المطالبين بالحرب بامستون (Palmerston) ، وريل (Russel) ، وأخذ نفوذ أيردين يتضاعف بسرعة أمام نفوذ هذين الوزيرين . ولقد حاول استراتفورد دي ردكليف في الآستانة محاولة أخيره للمحافظة على السلام وذلك بناء على أوامر حكومته فلم يفلح ، وجاء الرفض من جانب العثمانيين ، فلم يكونوا مستعدين لقبول السلم بأى ثمن وخاصة بعد أن كسبت جيوشهم انتصارات على الجيوش الروسية في أواخر شهر نوفمبر .

وكان القيسار الروسي نيكولا قد أعلن أنه لن يهاجم العثمانيين إلا إذا هاجموا قواه ، ولكن قوة بحرية روسية كبيرة قابلت قوة بحرية تركية مغيرة عند سينوب ودمرتها ، فأثارت هذه الكارثة عاصفة من السخط في إنجلترا ضد روسيا . ففي إنجلترا أطلق على تلك الموقعة «مذبحة سينوب» (Massacre of Sinope) ، ورأى ستراتفورد دي ردكليف ضرورة دخول الأساطيل الإنجليزية والفرنسية البحر الأسود لوضع حد لاعتداءات وحركات الأسطول الروسي ، واستقال بامستون من الوزارة ، واضطربت إنجلترا أن تعلن للقيصر الروسي بأنه إذا عبرت جيوشه الدانوب ستدخل إنجلترا الحرب ضد روسيا . وأرسلت الحكومة الإنجليزية تعليمات واضحة إلى إسطولها في المياه التركية بمحصار الأسطول الروسي . ورأى نابليون الثالث أن لا مناص من تطهير البحر الأسود من السفن الروسية الحربية ، وأن فرنسا مستعدة للقيام بهذه المهمة وحدها ، فخشيت الحكومة الإنجليزية أن تنفصل عن فرنسا ،

خطة حاسمة في ٢٤ ديسمبر ١٨٥٣ عاد بامستون إلى الوزارة .

وحتى لا تقع كارثة الحرب ، أسرع بول ، رئيس وزراء النمسا ، إلى عقد مؤتمر في ثينا من سفراء الدول الكبرى ما عدا روسيا ، وقررها في ١٣ يناير ١٨٥٤ وضع مذكرة في شكل بروتوكول كان لستراتفورد رد كلف اليد الطولي في صياغتها ، تطلب انسحاب الجيوش الروسية من مواقعها ، وتعهد الباب العالي لقاء هذا الانسحاب بما يلى :

- ١) تبقى المعاهدات السابقة بين روسيا والدولة العثمانية سارية المفعول إلى أن يتم بين الفريقين اتفاق جديد على أساسها .
- ٢) يمنع النصارى في الإمبراطورية العثمانية امتيازات جديدة ، ويصدر السلطان قانوناً إصلاحياً فيما يتعلق بأوضاعهم .
- ٣) تجديد معاهدة ١٨٤١ .

وكلف المؤتمر الحكومة النمساوية تقديم هذه المذكرة إلى حكومتي روسيا والدولة العثمانية . قبل أن تصل المذكرة إلى الدولتين كان القيسير ، رداً على دخول الأسطولين إلى البحر الأسود ، قد أمر بسحب سفيرته من لندن وبارييس ، فردت حكومتا المخلترا وفرنسا على عمله بالمثل .

وفي ١٢ مارس ١٨٥٤ عقدت المخلترا وفرنسا معاهدة مع الباب العالي تعهدت فيها الحكومتان « بتقديم المساعدات العسكرية للباب العالي للمحافظة على استقلاله ووحدة بلاده ، ورد الجيوش الروسية التي اجتاحت بدون حق ممتلكاته البلقانية » . وتعهد السلطان من جهته « بأن لا يعقد أى صلح أو هدنة ، ولا يقوم بأى مفاوضة مباشرة أو غير مباشرة مع الجانب الروسي بدون علم الحكومتين وموافقتهما ، وعقب توقيع هذه المعاهدة أرسلت الدولتان إنذاراً إلى روسيا بإجلاء جيوشها عن ولايتها الدانوب قبل ٣٠ أبريل ١٨٥٤ . ورددت روسيا

برفض الإنذار ، فأعلنت إنجلترا وفرنسا الحرب على روسيا في ٢٧ مارس ١٨٥٤ ، وأتبعتا هذا الإعلان في ١٠ إبريل بتوقيع معاهدة ثنائية بينهما تحدد شروط وأساليب التعاون العسكري برا وبحرا لإرغام روسيا على الانسحاب من الأراضي العثمانية . وكان أهم ما في هذه المعاهدة من الناحية السياسية المادة السادسة التي تعطى الدول الأوروبية الأخرى حق الإنضمام إليها ، وقد أريد بها ترك الباب مفتوحا أمام النمسا وبروسيا للانضمام إلى الحلفاء ، ولكن هاتين الدولتين قررتا الوقوف على الحياد وعقدتا في ٢٠ إبريل معاهدة دفاع مشترك بينهما أكدتا فيها عزمهما على مقاومة كل جيش يقترب من الأراضي القرية من حدودهما في البلقان ، أو ينزل على السواحل المتاخمة لبلادهما .

واضطرت القيادة الإنجليزية - الفرنسية إلى تعديل بعض خططها ، فلم تنزل قواتها على السواحل البلقانية بل وجهت جيشا إلى شبه جزيرة غاليبولي لحماية الآستانة ، وأنزلت جيشا آخر في بيريه ، ميناء أثينا ، لتجميد اليونان . وقابل القيسar نزول الحملتين العسكريتين في غاليبولي وبيريye بهجوم شديد على خطوط العثمانيين ، فقطعت جيوشه نهر الدانوب وهزمت جيش عمر باشا في معركة دامية فتحت أمامها طريق الآستانة . وفي ٢ يونيو أرسلت النمسا إلى روسيا مذكرة تتيح فيها على دخول الجيش الروسي إلى قلب البلقان وقطعه نهر الدانوب وتطلب « بسحب الجيش فورا إلى موقعه السابق وإلا اضطررت إلى إخراجه بالقوة » . وهنا قرر القيسar معالجة الأمر حتى يفوت على إنجلترا وفرنسا فرصة انضمام النمسا إلى معاهديهما الثنائية ، وصدرت الأوامر إلى قائد الجيش بوقف التقدم نحو الآستانة والعودة إلى ما وراء نهر بروت .

وفي ٨ أغسطس ١٨٥٤ وضع إنجلترا وفرنسا والنمسا بناء على اقتراح من نابليون الثالث مذكرة عرفت باسم « مذكرة الضمانات الأربع » خلاصتها أن السلام لا يمكن أن يعود إلى أوروبا إلا إذا توافرت له الشروط التالية :

- ١) وضع ضمان أوروبي لولاياتي الدانوب محل حماية روسيا لهما .
- ٢) تقرير حرية الملاحة في نهر الدانوب .
- ٣) إعادة النظر في اتفاقية المضائق ( ١٣ يوليو ١٨٤١ ) لصالح توازن القرى في أوروبا .

٤) ترك الروس ادعائهم حق حماية الرعايا المسيحيين للدولة العثمانية ، وبدلًا من هذا تأخذ دول أوروبا وعداً من السلطان بتحسين حالة رعاياه المسيحيين .

وسلمت هذه المذكرة لجورتشاكوف ، سفير روسيا في ثينا ، ليرسلها إلى حكومته ، وأعطي ١٥ يوماً للموافقة عليها أو رفضها . ورد جورتشاكوف قائلًا : «إذا كنت قد قبلت فيما مضى معااهدة للصلح فيها أكثر من تضحيه في سبيل السلام ، فأئنني لن أقبل اليوم بأى شيء أجد فيه إنقاضاً من كرامة حكومتي وشرف وطني » . ونتيجة لهذا الموقف العازم أُنزل الحلفاء جيوشهم في شبه جزيرة القرم في ١٤ سبتمبر لمحاصرة سباستيوبول وتدميرها ، وإجبار القيسar على قبول الضمانات الأربع .

وبدأت المعارك عند سباستيوبول ، واستبسّل الروس في الدفاع عن معاقلهم ، وفي ٣٠ سبتمبر انتصر الفرنسيون على الروس في موقعة ألما ( Alma ) ، ولكنهم دفعوا ثمن النصر غالياً ، فقل عتادهم وزادهم وكثّر عدد مرضاهم ، فطلبت قيادتهم بتجدة سريعة من باريس ، فاتفقـت الحكومـتان الإنجـليـزـية والـفـرنـسيـة على الاستـعـانـةـ بالـنمـساـ واقتـرـحتـ عـلـيـهاـ الدـخـولـ فـيـ الـحـربـ إـلـىـ جـانـيهـماـ لـقاءـ اـعـتـرافـهـماـ لـهـاـ بـمـركـزـ مـتـازـ فـيـ الـبـلـقـانـ ، فـقـبـلتـ النـمـساـ وـقـرـرـتـ إـرـسـالـ فـرـقةـ مـنـ جـيشـهـاـ إـلـىـ الـجـبـهـةـ وـالـسـمـاحـ لـلـجـيـوشـ الـفـرنـسيـةـ بـعـبـورـ أـرـاضـيـهـاـ إـلـىـ الـحدـودـ الـرـوـسـيـةـ ، فـعـارـضـتـ بـرـوـسـيـاـ ، وـاحـتـجـتـ لـأـنـ هـذـاـ التـصـرـفـ مـخـالـفـ لـمـعـاهـدـةـ ٢٠ـ أـبـرـيلـ ١٨٥٤ـ الـثـانـيـةـ بـيـنـهـاـ وـبـيـنـ النـمـساـ . وـفـيـ هـذـاـ الـوقـتـ كـانـتـ حـكـومـةـ سـرـدـيـنـيـاـ تـرـقـبـ تـطـورـاتـ الـأـزـمـةـ ،

ورأى رئيس وزرائها كافور الفرصة سانحة لدخول بلده الصغير في « التضامن الأوروبي »، فيخطو الخطوة الأولى نحو طرد النمسا من مبارديا والبندقية وتحقيق الوحدة الإيطالية . وأخبر الجلترا وفرنسا أن بلاده مستعدة للاشتراك معهما في الحرب وإمداد جبهة القرم بما تحتاج إليه من رجال وعتاد . وعندما علمت النمسا بالمفاوضات الدائرة بين الجلترا وفرنسا وسردينيا اقترح بول على الجلترا وفرنسا في ٢ ديسمبر عقد معاهدة على أساس « مذكرة الضمانات الأربع »، تعهد فيها حكومته بعدم التفاوض منفردة مع الروس في كل ما يخالف هذا الأساس . وأدرك القيصر أن النصر في القرم لن يكون حلقة في النهاية ، فقرر قبول « مذكرة الضمانات الأربع » والتفاوض مع الحلفاء على تحديد مفاهيم هذه الضمانات .

ازدادت معارك القرم عنفاً وضراوة ، وعقدت الجلترا وفرنسا اتفاقاً مع سردينيا في ٢٦ يناير ١٨٥٥ أعلنت فيه الأخيرة انضمامها إلى المعاهدة الثانية ، وتعهدت بإرسال ١٥٠٠٠ جندي إلى ميادين القتال مقابل تعهد من فرنسا والجلترا بحماية ممتلكاتها من أي اعتداء طوال مدة الحرب . وفي ١٥ مارس عقدت سردينيا مع الدول العثمانية محالفه مستقلة قوت مركزها في البحر المتوسط . وكانت هذه التطورات قد أقلقت القيصر الروسي وتدهورت صحته وتوفي في ٢ مارس ، وخلفه ابنه إسكندر الثاني الذي كان أكثر اهتماماً بمصالح روسيا الحقيقة من اهتمامه بمكافحة الثورات ، ففضل إنهاء الحرب بالطرق الدبلوماسية ، وطلب من جورتشاكوف سفيره في النمسا إستئناف المفاوضات على أساس قبول روسيا البندين الأول والثاني من « مذكرة الضمانات الأربع » . وفهم الحلفاء أن روسيا قد غلت على أمرها ، فتشددوا في موقفهم وأصرروا على أن تكون المفاوضات حول تدويل البحر الأسود وتحديد القوة الروسية التي يجوز لها البقاء فيه وعلى سواحله ، وبالتالي تعديل معاهدة المضائق المعقودة عام ١٨٤١ ، ووضع

مندوبي المجلترا وفرنسا والنمسا مقتراحاتهم فيما يتعلق بمعاهدة المضائق في مذكرة قالوا فيها : « إن الغاية من تعديل معاهدة ١٣ يوليو ١٨٤١ هي ربط الوجود العثماني بالتوازن الأوروبي ووضع حد لسيطرة روسيا على البحر الأسود . أما تفاصيل هذا التعديل فتحديدها متصل اتصالاً وثيقاً بأحداث الحرب ، ولهذا فليس من المستطاع أن توضع أساسها الآن ، ويكتفى أن يقرر مبدئاًها » . وقال جورتشاكوف أن روسيا لا تقبل من هذه المذكرة إلا ما جاء فيها عن « ربط وجود الإمبراطورية العثمانية بالتوازن الأوروبي » ، أما إنهاء سيطرة روسيا على بحر مغلق يكاد يكون بحيرة بالنسبة لها فهو أمر تعتبره معارضاً لكل مفاهيم كرامتها الوطنية.

ولما تعقدت الأمور ، تدخل أميراطور النمسا وأفهم جورتشاكوف أن الدول الحليفة جادة في إذلال روسيا فعليه أن ينقد وطنه بأى وسيلة في متناول يده . فوافق جورتشاكوف على البحث في تعديل معاهدة ١٨٤١ والضمادات في البحر الأسود ، وعقدت الدول العظمى مؤتمراً فيينا استمر من مارس حتى مايو ١٨٥٥ ، ورفض الروس تدقيق قوتهم البحرية في البحر الأسود ، وأجل المؤتمر شهراً ثم عاد إلى الانعقاد ١٧ أبريل ، ووجد الحلفاء أن روسيا لن توافق على تفسيرهم ، وظهر أيضاً أن النمسا ليست مستعدة للدخول في حرب لفرض هذا التفسير على روسيا ، ولكنها ، أى النمسا ، وضعت مشروعًا جديداً بأن يسمح لروسيا بأسطول كبير في البحر الأسود ، وأن يسمح في نفس الوقت لأساطيل الحلفاء بدخول ذلك البحر . وفي ٤ يونيو رفض الروس في مؤتمر فيينا مقترنات الحلفاء في تحديد قوات روسيا البحرية في البحر الأسود . ولذا انفرط عقد المؤتمرات ، ولم تدخل النمسا الحرب انتصاراً لحلفائها .

فشل الدبلوماسية إذن ، واضطربت المجلترا وفرنسا إلى العودة إلى الحرب ، وهاجم الحلفاء سباستيوبول فسقطت في ٨ ديسمبر ، وبذل انتصرت الدولتان في حرب القرم ، ولكن الحلفاء كانوا في حيرة كيف يهاجمون روسيا بعد ذلك ،

ولم يكونوا يدرؤن مادا ستكون طلباتهم بعد كسب انتصارات أخرى . فكر الحلفاء في مهاجمة قواعد روسيا الأخرى في البحر الأسود والبحر البلطي ، وحرمان روسيا من شواطئها . وكان بامستون لا يرى أساسا من استمرار الحرب حتى تفهـر روسيا تماما ، ولكن نابليون الثالث كان قد ملـ الحرب وأراد استصلاح روسيا . فـ نابليـون في مبدأ الأمر في إثارة موضوع بولونيا ، ولكنه وجد أن إثارة هذا الموضوع سيضـمـ بـروسـيا والنـمسـا ، إلى جانب روسـيا ، ويعـيد إـحـيـاءـ الحـلـفـ المـقـدـسـ منـ جـديـدـ . وكان مورـني Morny ، أحدـ المـغـامـرـينـ الـخـيـطـينـ بـنـابـليـونـ ، يـرىـ استـصـلاحـ روـسـياـ وـعـقـدـ حـلـفـ معـهاـ ، فـحـلـفـ معـ روـسـياـ سـيـطـلـقـ يـدـ فـرنـسـاـ فـيـ أـورـوـبـاـ . ولـماـ عـلـمـ بـولـ رـئـيسـ وزـرـاءـ النـمسـاـ بـهـذـهـ الـحاـوـلـةـ ، مـحاـوـلـةـ التـفـكـيرـ فـيـ عـقـدـ حـلـفـ روـسـيـ فـرنـسـيـ ، أـسـرـعـ وـقـرـرـ أـنـ تـفـرـضـ النـقـطـ الـأـرـبـعـ كـمـاـ فـسـرـهـاـ الـحـلـفـاءـ عـلـىـ روـسـياـ ، وـقـدـ بـذـلـكـ اـنـذـارـاـ إـلـىـ روـسـياـ ، وـقـرـرـ اـشـتـراكـ الـدـوـلـ الـثـلـاثـ فـيـ ضـمـانـ سـلـامـةـ الـدـوـلـ الـعـشـمـانـيـةـ . وـقـبـلـ الإـنـجـلـيـزـ وـالـفـرـنـسـيـوـنـ ذـلـكـ الـمـوقـفـ ، وـفـسـرـ بـولـ النـقـطـ الـأـوـلـىـ فـيـ صـالـحـ النـمـسـاـ ، فـتـقـطـعـ بـسـارـايـاـ مـنـ روـسـياـ ، وـبـذـلـكـ تـبـعدـ روـسـياـ مـنـ مـصـبـ الدـاـنـوـبـ . وـفـسـرـتـ النـقـطـةـ الـثـالـثـةـ بـحـيـادـ الـبـحـرـ الـأـسـوـدـ ، فـلـقـدـ اـخـتـلـفـتـ الـقـوـةـ الـبـحـرـيـةـ روـسـيـةـ فـيـ الـبـحـرـ الـأـسـوـدـ ، وـقـرـرـ الـحـلـفـاءـ إـيـضاـ إـلـاـ تـكـونـ لـلـدـوـلـةـ الـعـشـمـانـيـةـ قـوـةـ بـحـرـيـةـ فـيـ الـبـحـرـ الـأـسـوـدـ . وـأـرـسـلـ إـلـاـنـذـارـ النـمـسـوـيـ إـلـىـ روـسـياـ فـيـ ١٥ـ دـيـسـمـبـرـ ، وـحـاـوـلـ روـسـيـةـ مـساـوـمـةـ فـرـفـضـ بـولـ فـيـ ٥ـ يـنـاـيـرـ ١٨٥٦ـ ، وـبـيـنـ مـلـكـ بـرـوسـياـ لـقـيـصـرـ روـسـيـةـ أـهـمـيـةـ التـسـلـيمـ . وـاقـتـرـحـ جـورـنـاشـاكـوفـ رـفـضـ إـلـاـنـذـارـ النـمـسـوـيـ ، وـلـكـنـ نـسـلـرـوـدـ ، رـئـيسـ وزـرـاءـ روـسـياـ ، رـأـىـ عـكـسـ ذـلـكـ وـضـرـورةـ قـبـولـ شـروـطـ النـمـسـاـ . كـانـ النـمـسـاـ تـخـشـيـ منـ اـنـفـاقـ روـسـياـ وـفـرـنسـاـ ، أـنـ يـصـبـحـ الفـرـنـسـيـوـنـ أـحـرـارـ التـصـرـفـ فـيـ إـيطـالـيـاـ ، وـكـانـ هـذـاـ الدـافـعـ وـرـاءـ إـلـاـنـذـارـ النـمـسـوـيـ الـذـيـ قـدـمـ لـ روـسـياـ .

وـقـرـرـتـ روـسـياـ التـسـلـيمـ وـأـمـضـيـتـ مـقـدـمـاتـ الـصلـحـ فـيـ أـلـىـ فـيـرـاـيـرـ عـاـمـ ١٨٥٦ـ ،

وبذلك انتهت حرب القرم . والواقع أن روسيا لم تخسر كثيرا بقبول « مذكرة الضمانات الأربع » ، فلقد دمر أسطولها بالفعل ولم تعد لها قوة بحرية في البحر الأسود حتى تعارض جديا في حياده ، وقبل طلبها في إنشاء سفن صغيرة للأعمال البوليسية في شواطئها . وبذا قبلت النقطة التي رفضتها ثينا ، أما مسألة الرعايا المسيحيين فهذه استدعت بعض المناقشة ، واتفق أخيرا على أن يصدر السلطان وعدا بالعمل على المساواة التامة بين رعاياه المسلمين والمسيحيين . وأصبحت الملاحة حرة في نهر الدانوب ، ومنتحت ولايتها الدانوب استقلالهما تحت سيادة (Suzerainty) السلطان ، وضم جزء من بساريابا إليها . وعادت الحدود بين الدولة العثمانية وروسيا في آسيا إلى ما كانت عليه قبل الحرب ، وأصبحت الدولة العثمانية تتمتع بكل الحقوق في ظل القانون الدولي ؛ كما اتفقت إنجلترا وفرنسا والنمسا على أن أي اعتداء على تركيا سيكون معناه دخولها الحرب .

بيّنت حرب القرم ما عليه روسيا من وهن ، فلقد كانت الدول تظن أن روسيا أقوى بكثير من حقيقتها . كانت هذه الحرب غزوا من جانب غرب أوروبا لروسيا ، ولم يعد لروسيا بعد حرب القرم قيمة كبيرة في مسائل أوروبا ، ولم تستعد مركزها في أوروبا إلا في عام ١٩٤٥ ، وتصرّف في مسائل أوروبا دول غرب أوروبا ووسطها .

### معاهدة باريس ١٨٥٦ :

وفي ٢٥ فبراير ١٨٥٦ انعقد مؤتمر الصلح في باريس ، وأمضيت معاهدة باريس في ٣٠ مارس ١٨٥٦ ، ولكن ظل الاجتماع المؤتمر إلى ١٦ أبريل ، فلقد تحول إلى اجتماع أوروبي ، وكان مؤتمر باريس أول مؤتمر أوروبي بعد مؤتمر فيروننا عام ١٨٢٢ ، فكل المجتمعات الدولية السابقة له كانت لحل مشكلة معينة ، وأما مؤتمر باريس فقد اجتمع لحل مشكلة الشرق الأدنى لا لحل

ال المشكلات الأوروبية العامة . وكانت معاهدة باريس أول معاهدة يوقعها السلطان لا يكون فيها أى انتقاص لممتلكاته أو أضعاف لقوته . لقد جعلت معاهدة باريس للدولة العثمانية مركزاً أكثر امتيازاً من ذي قبل ، وضمنت على الأقل نظرياً انضمام الدول الأوروبية الغربية إلى جانبها ضد روسيا لحين من الدهر ، وجعل أمر استقلالها في أمورها الداخلية جزءاً من القانون الدولي والدبلوماسية الأوروبية . كما دمرت قوة روسيا الحربية عدوة الدولة العثمانية لمدة عشرين عاماً . والغريب في معاهدة باريس أن الدول الأوروبية نسيت أو تناست أوضاع الأماكن المقدسة في فلسطين وحقوق الروم واللاتين ، وأكتفت بال المادة السابعة منها بالحافظة على وحدة الإمبراطورية العثمانية وقبولها عضواً معنواً في التضامن الأوروبي . ولما قام عالي باشا ، الصدر الأعظم ورئيس الوفد العثماني إلى المؤتمر ، يطالب بإلغاء الامتيازات الأجنبية في الإمبراطورية العثمانية لأنها أصبحت باعتراف المعاهدة الدولية عضواً في التضامن الأوروبي ، لأن هذه الامتيازات تعتبر خروجاً على القانون الدولي العام ، والسبب الأول في تطاحن الدول في الشرق وعنصرًا من أهم عناصر الضعف والانحلال في الدولة ، قيل له أن معاهدات الامتيازات يجب أن تبقى لأن الدولة العثمانية لم تقم بعد بتنفيذ إصلاحاتها ومنع المساواة الفعلية بين جميع رعاياها .

ولم تسجل معاهدة باريس انتصاراً سياسياً للدولة على أخرى ، ولم تضع حلولاً جذرية لأهم المشكلات الدولية . وسبب هذا أن الحرب لم تبدل شيئاً من أوضاع الدول الكبرى ، فظللت مصالحها وأهدافها متضاربة ، وانتهت مع الحرب تعاونها وتفاهمها ، وبقيت أحكام معاهدة باريس قائمة على علاقاتها ودستورها للعلاقات الدولية حتى عام 1878 . وقد نصت معاهدة باريس على بعض النقاط التالية :

١) احترام استقلال الدولة العثمانية وعدم المساس بممتلكاتها .

٢) إعلان حياد البحر الأسود ، فلم يعد لروسيا قوة بحرية في البحر الأسود تجعلها تعارض بشكل جدي في موضوع الحياد . ويتسلّم الروسيا بهذا المبدأ لم تعد تهتم كثيراً بالشئون الأوروبيّة ، وذلك لمدة خمسة عشر عاماً ، ويمكن القول بأنّها قد أهملتها إهمالاً يكاد يكون تاماً ، وذلك لشعورها بالماراة من موقف الدولتين الكبيرتين إنجلترا وفرنسا منها . فالبحر الأسود بصفة خاصة ، والمسألة الشرقيّة بصفة عامة ، هي حجر الزاوية بالنسبة للسياسة الروسيّة منذ القرن الثامن عشر ، فتحطّم المشروعات الروسيّة في هذه المنطقة قد دفع الروسيّا إلى الاهتمام بالشئون الأوروبيّة ، وترتب على ذلك توسيع الروسيّا في أواسط آسيا وتضخم حجم الإمبراطوريّة الروسيّة في ذلك الوقت .

٣) تعهد الدولة العثمانيّة بتحسين أحوال رعاياها المسيحيّين في البلقان على ألا تتدخل أية دولة خارجيّة في شؤونها الداخليّة . ولكن يبدو أنّ السلطان العثمانيّ لم يف بهذا التعهد ، وظلّت أحوال الرعايا المسيحيّين موضع شكوى بصفة مستمرة .

٤) الاعتراف بحرية الملاحة في نهر الدانوب ، وكان هذا بمحاجة للنمسا ، فاستطاعت بإبعاد الخطر الروسي عن مصب نهر الدانوب ، ولكنها في نفس الوقت خسرت صداقّة الروسيّا إلى الأبد .

٥) الاعتراف بحق الدولة العثمانيّة في إغلاق مضيق البوسفور والدردنيل في وجه السفن الحربيّة لسائر الدول . وهذا البند جزء متّم لحياد البحر الأسود ، ولبدأ احترام سيادة الدولة العثمانيّة واستقلالها .

٦) تعديل الحدود بين روسيا والدولة العثمانيّة .

٧) في حالة حدوث خلاف بين الدولة العثمانيّة وغيرها من الدول ، يجب قبول مبدأ التحكيم لفض الخلاف قبل أن يستفحّل خطره ويؤدي إلى نشوب حرب أوروبيّة .



## **الفصل السادس**

### **الوحدة الإيطالية ( Unification of Italy )**

- عوامل قيام الوحدة الإيطالية
- صعوبات ظهور القومية الإيطالية
- الثورات في إيطاليا وظهور ماتزيني
- حركة البعث أو الإحياء
- ثورة ١٨٤٨
- إنجاز الوحدة الإيطالية



يعتبر قيام الوحدة الإيطالية من أهم أحداث أوروبا في القرن التاسع عشر . فمنذ أن تداعت الإمبراطورية الرومانية في الغرب الأوروبي قامت التجزئة الإقطاعية في شبه الجزيرة ، وأخذ التنافس بين المدن والأسر ذات النفوذ والسيادة فيها . وفي العصور الحديثة ظهر التناقض جلياً بين أشراق الحضارة في إيطاليا وبين ضعف السلطة السياسية والركود الاقتصادي ، وأدى هذا الوضع إلى السيطرة الأجنبية من إسبانية ونمساوية . حتى إن العناصر الموحدة في إيطاليا كالكاثوليكية الرومانية ، والتراث الثقافي الروماني طفت عليهما قوى داخلية فرقت شبه الجزيرة . ومع هذا فقد عاشت إيطاليا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عهداً سعيداً يعتير بحق من أسعد وأهداً عهودها التاريخية .

لقد كان السلام يخيّم عليها منذ معاهدة أكس - لا شابيل ( ١٧٤٨ ) إذ قسمت إيطاليا آنذاك إلى عشر دول مختلفة النوع ، لا يوجد بينها أي رابطة سياسية ، ولكن هذه الدول وإن كانت تختلف في نظمها السياسي ، إلا أنها كانت تتفق في المفاهيم . لقد كانت كلها خاضعة للنظام الاستبدادي الذي يعتمد من الوجهة الاجتماعية على نظام الطبقات ، ومن الناحية الفكرية على الائتلاف الفكري الذي يحافظ عليه عن طريق الكنيسة والمدارس والجامعات والاكاديميات ، وعند الضرورة عن طريق السياسة . ولقد أوجد هذا الوضع في مختلف الدول الإيطالية الهدوء والنظام . وبذا أن عهد الفوضى التي عرفتها إيطاليا ، كما في عصر النهضة مثلاً ، قد مضت وانقضت لأن كل ما فيها سائر ضمن النظام السائد .

### عوامل قيام الوحدة الإيطالية :

وعموماً لم يكن من الصعب تحقيق الوحدة الوطنية في إيطاليا لأنها لم تكن « مصطلحاً جغرافياً » ، وهو التعبير الذي وصف به مترنيخ ( Metternich ) هذه البلاد ، إلا من الناحيتين السياسية والتاريخية ، وفيما عدا ذلك ، كانت هنالك

قومية إيطالية محددة المعالم تضافرت على إنشائها العوامل الآتية :

١) أن شبه الجزيرة الإيطالية ذات حدود جغرافية معينة .

٢) لم تكن شبه الجزيرة الإيطالية تتتألف من عناصر غريبة أو أجنبية عن الإيطالية، حقيقة وجدت اختلافات (إقليمية) محلية ، ولكنها لم تكن اختلافات عنصرية ناجمة عن اختلاف في الجنس والعنصر، فهناك قطعاً (جنس) إيطالي بمعنى أن التقاليد الجغرافية ، من جانب ، والحركات التاريخية والاقتصادية من جانب آخر ، فقد أوجدت جماعة متجانسة تشتراك في العقيدة واللغة ، وانعدم من إيطاليا وجود أدب إقليمي ينبيء بأن هناك اختلافات روحية .

٣) كان يربط أهل البلاد جميعهم شعور الزهو والافتخار بتراثهم المتختلف من أمجادهم الغابرة على أيام الإمبراطورية الرومانية في العصور القديمة ، والبابوية العتيدة خلال العصور الوسطى . ولقد كانت هذه الأمجاد السابقة الموضوع المفضل لدى دعاه القومية والوحدة الوطنية طوال القرن التاسع عشر ، يستشرون به حمية مواطنיהם وليدفعونهم نحو العمل .

وكان ينقص هذه العوامل العزيمة الصادقة ، والإرادة القوية ، التي تعمل على نقل هذه القومية والذاتية الإيطالية ، من عالم الفكر والروح إلى عالم الواقع وميدان السياسة .

وفي عام ١٨٣٠ فقط بدأت تشاهد في إيطاليا حركة تهدف إلى تحقيق الوحدة القومية ، وقبل ذلك كانت عوامل التفكك تتغلب على عوامل الترابط والاندماج بسبب الأحوال الاجتماعية والسياسية السائدة في شبه الجزيرة . لقد أدت تسوية ثينا عام ١٨١٥ إلى تقسيم إيطاليا ، فقامت سبع دول من حجوم جعلت لها قدرًا من الأهمية ، من ذلك مملكة الصقليتين وعدد سكانها سبعة

ملايين ونصف مليون نسمة ، ثم مملكة بيد مونت - سردينيا ، وعدد سكانها أربعة ملايين ، ثم مملكة لمبارديا - فينيسيا وعدد سكانها أربعة ملايين وربع مليون نسمة ، ثم الولايات البابوية من مليونين ونصف ؛ وفيما عدا ذلك ، فإن الدوقيات الثلاث بارما ، ومودينا ، وتسكانيا ، كانت أقل في حجمها كثيرا . وقام النظام السياسي الذي أرسى قواعده في مؤتمر فيينا على حقيقة واحدة هي إخضاع الحكومات التي أنشئت في إيطاليا لسلطان النمسا ، سواء كانت ، هذه تحكم أجزاءه من إيطاليا حكما مباشرا ، كما كان الحال في لمبارديا - فينيسيا ، أم أنه كان لها نفوذ وسلطان غير مباشر على سائر الدول والأمارات الإيطالية .

ولا شك في أن العمل بمبدأ إرجاع أصحاب الحقوق الشرعية إلى عروشهم في إيطاليا ، قد أيد سلطان النمسا وسيطرتها عندما رجعت الأسرات الحاكمة القديمة - قبل عهد الثورة ونابليون - مصممة على استئناف سيرة الحكم كما كان أيام النظام القديم . فتناهى الحكم العائدون قوة المبادئ التي نادت بها الثورة الفرنسية ثم تغللت في إيطاليا في عهد الامبراطورية النابليونية ، وبحيث صار أهل شبه الجزيرة الإيطالية ، والمفكرون والقادة خصوصا ، من الطبقة البرجوازية ، ومن فريق المتنورين من البلاط كذلك ، لا يتظرون إلى المبادئ التالية كأنها مجرد أوهام : المساواة أمام القانون ، حرية الضمير والعبادة ، حرية القول والرأي ، حرية التشر ، حق المواطنين في الالتحاق بالوظائف العامة دون تفرقه أو تمييز ، وقبل كل شيء حق المواطنين في تأسيس الحكومة الوطنية . وحكمت النمسا في إيطاليا حكما رجعيا مستبدا باعتبار أن هذا النوع من الحكومة ضروري لاستمرار سيطرتها ولدعم نفوذها في إيطاليا .

ولكن بعد عام ١٨١٥ ، وبعد عهد الثورة الفرنسية ونابليون ، لم يعد متيسرا في إيطاليا إغفال إرادة الشعوب أو إهانة الشعور القومي ، بل إن الاستهانة بمطلب الإيطاليين ، وبقوميتهم سرعان ما حرك الثورات في إيطاليا ، فلم تمض

ثلاثون سنة على المعاهدات التي أبرمت والتسويات التي حصلت في فينا ، حتى كانت قد بدأت في إيطاليا حركة إصلاح كانت متعارضة تماما مع المبادئ التي قالت عليها هذه المعاهدات ذاتها والتسويات التي تمت في فينا ، ولقد كانت هذه الحركة الإصلاحية موجهة في صميمها نحو غاية واحدة : التحرير من السيطرة النمساوية ، وهي الحركة التي أفضت إلى الثورات التي قامت في عامي ١٨٤٨ و ١٨٤٩ ، وكانت هجوما عنيفا على النمسا ، الدولة التي كان السياسيون في مؤتمر فينا قد أرادوا أن يمكّنوها من فرض سلطانها فرضا على شبه الجزيرة الإيطالية .

### صعوبات ظهور القومية الإيطالية :

تمثل الصعوبات التي واجهت قيام الحركة القومية في إيطاليا فيما يلى :

١) السيطرة النمساوية والأساليب التي اتبعتها النمسا في الحكم في إيطاليا ، فقد صمم مترنيخ على أن يسود الحكم المطلق والمستبد في إيطاليا بدعوى أن أيام تنازلات من جانب النمسا لإرضاء الأحرار ، سوف تؤدي حتما إلى توحيد إيطاليا في دولة ذات نظام جمهوري .

٢) لم تكن هناك حياة اقتصادية مشتركة ، فكان بكل جهة سوقها الخاص بها ، منعزلا عن الأسواق الأخرى ، ويفصل كل إقليم عن الآخر حاجز من الضرائب الجمركية المفروضة لحماية المصالح المحلية ، أو التي كان الغرض منها كذلك منع دخول منتجات الأقاليم الأخرى إطلاقا . ولم تكن في إيطاليا عملة مشتركة ، أو موازين ومقاييس واحدة معتمدة بها في كل الدولات والإمارات . وانعدم بسبب ذلك كله وجود الصناعات اللهم إلا إذا استثنى بعض صناعات نسج الحرير في مبارديا وبيد مونت ، ولم يكن لدى إيطاليا ما تصدره إلى الخارج سوى الحرير الخام من الشمال ، وزيت الزيتون من جنوة ولوقا ونابولي ، والكبريت من صقلية .

٣) كان للحياة الاجتماعية أثر في التفكك والعزلة الإقليمية في إيطاليا ، كان حوالي ٦٠ % على الأقل من الطليان يعملون في الزراعة ، ويعيشون في تأخر ملحوظ فلم يتبعوا نظاما زراعيا مدروسا . ولم تزد نسبة العمال الصناعيين على ١٥ % من عدد السكان في إيطاليا ، وكانت لا تزال الصناعة إما حرفية أو مهنية في المصانع والورش ، وإما منزلية . ولقد انعدم بينهم أي شعور طبقي ، ولذلك تذرع كسبهم إلى جانب النشاط السياسي إلا بعد عام ١٨٣٠ ، وذلك على يد جمعية إيطاليا الفتاة . ولم تسترع الأحوال التي عاش فيها هؤلاء (العمال والفلاحين) انتباه الطبقات الأخرى إلى إدراك أن هناك مشكلة اجتماعية تتطلب معالجة وحلا .

وإلى جانب تلك الكتلة الشعبية الكبيرة ، ضم المجتمع الإيطالي كتلة ضخمة من القساوسة ورجال الدين بلغ عدهم ١٥٠٠٠٠ ، وتمتعوا بفوذ عظيم على الأهالي . وتمتع الإكليروس في إيطاليا بكل الامتيازات ، ولم يكن بإيطاليا إرستقراطية عقارية تستطيع الهيمنة على سواد الشعب وتوجيهه . على أن أهم الطبقات إطلاقا التي تألف منها المجتمع الإيطالي ، والتي كانت بمثابة القوى الاحتياطية التي اعتمدت عليها إيطاليا في تحقيق وحدتها القومية والوطنية وتأيد المبادئ الحرة كانت الطبقة المتوسطة (البورجوازية) . وهكذا لم يكن المجتمع الإيطالي يضم إليه القوى التي تجعل منه مجتمعا واحدا ذات أغراض مشتركة واحدة ، ولكن هذا المجتمع ، كما سبق الإشارة ، كان يحتوى على عناصر قوى متفرقة مستمدة من الأحوال السائدة في مختلف جهات شبه الجزيرة الإيطالية ، وهي أحوال الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتشابهة . ولقد كان من الطبيعي أن تستثار الاعتبارات المحلية باهتمام الأهلين في مجتمع مثل الذي شهدناه ، كان موزعا في جماعات منعزلة عن بعضها بعضا ولم يكن يهتم بما يمكن تسميته بالمسائل العامة ، والتي كان من المعتذر تولد الشعور بها ، أي بأن هناك اعتبارات «عامة» تربطها تيارات عامة .

كانت المسألة الرئيسية التي شغلت الإيطاليين في عهد الحكومات الرجعية بعد عام ١٨١٥ ، هو النضال ضد المساوىء والاستبداد . وما تحدى ملاحظته أنه كان نضالا محليا ، فلم يكن هناك نضال في مجهد عام مشترك ، ومن أجل إنقاذ إيطاليا من هذه الكوارث التي حلت بها بسبب النظام القائم ، بل كان الغرض من هذا النضال ، إزالة المظالم الأخلاقية التي ناء تحت أعبائها الأهلون في كل إقليم . كما أن هذا النضال المحلي حدث متفرق ، أى في كل بلد أو جهة منعزلة عنه في البلدان والأقاليم الأخرى ، ولم يكن مستطاعا القيام بهذا النضال بواسطة الجمعيات السرية ، لأنه كان ممنوعا للجوء لغير ذلك من وسائل . وتعد اتصال هذه الجمعيات السرية بعضها ببعض ، فكان ذلك من أسباببقاء النضال محليا . ولا جدال في أن تفلغل روح الحزبية بين الإيطاليين ، كان من أهم الأسباب التي ساعدت على انتشار الجمعيات السرية .

### الثورات في إيطاليا وظهور ماتزيني :

أخذت الجمعيات السرية تنتشر في إيطاليا عندما بدأت تنهر السيطرة النابليونية في شبه الجزيرة فتألفت قبل سقوط نابليون جمعية راجي Raggi في بولونا ، وجمعية شينترى Centri في مانتوا Mantua وجمعية الكاربونى فى نابولي . وزاولت هذه الجمعيات نشاطها سرا ، وكان لكل واحدة من هذه الجمعيات أماناتها وغياثتها الخاصة بها ، ولكنها كانت متفقة على شيء واحد هو مقاومة السلطات الحكومية التي أقامها الفرنسيون في شبه الجزيرة ، ثم ما لبثت هذه الجمعيات أن تكاثرت بعد تسوية عام ١٨١٥ . وعلى أية حال كانت أهم هذه الجمعيات وأوسعها انتشارا جمعية الكاربونى في مملكة نابولي ، ويدو أنها تأسست حوالي عام ١٨٠٧ في جبال هذه البلاد ، وتألفت من المشغلين بحرق الخشب لانتاج الفحم في غابات كلابريا ، وكان الغرض من تشكيلها طرد الفرنسيين من البلاد . وبعد انتهاء السيطرة الفرنسية في إيطاليا أصبح هدف

الكاربوناى طرد النمسوين من شبه الجزيرة ، والعمل من أجل توحيد ايطاليا وتأسيس الحكومة الدستورية فيها .

وفي عام ١٨٢٠ قامت ثورة في نابولى أرغمت فرديناند على تأدية يمين الولاء للدستور ديمقراطى ، وتلتها ثورة في بيدمونت ( ١٨٢١ ) شارك فيها بمشاعره ولئ العهد ( الذى سيعرف فيما بعد باسم شارل البرت ) ولم تثبت أن أخمدت على الفور تقريرا ، وأن هى إلا فترة وجيزة حتى تمكן جيش نمسوي من الإجهاز على دستور نابولى ، فساد القمع الوحشى شتى أنحاء ايطاليا . وما تجدر ملاحظته أن العنصر العسكرى هو الذى قام على أكتاف الشورات فى ١٨٢٠ و ١٨٢١ . ولم يكن الشوار يتمتعون بأى تربية سياسية ، وانعدم لذلك وجود أى برنامج لهم . ولا جدال فى أن هذه الشورات لم تكن تستهدف أغراضًا وطنية أو قومية لأن مبعثها لم يكن العمل على طرد النمسا من ايطاليا أو تحقيق الوحدة الوطنية . كما افتقرت كل هذه الشورات إلى التنظيم والتنسيق فكان من السهل اخمادها . ولقد كانت تدابير القمع التى اتخذتها الحكومات فى غاية الشدة ، فعمدت الحكومات إلى تطهير الجيش ودواوين الحكومة من العناصر المشتبه فى ولائها للنظام الرجعى القائم . ومن ناحية أخرى إستطاع أكثر قادة الثورة ، سواء فى نابولى أو فى بيدمونت ، الهرب إلى الخارج ليتألف منهم الرعيل الأول من المهاجرين الإيطاليين فى سويسرا وفي إنجلترا ، وبعد حين فى فرنسا كذلك .

أما الشورات التى قامت فى ايطاليا فى غضون ، ١٨٢٠ و ١٨٢١ و ١٨٣١ فكانت إحدى نتائج الثورة التى قامت فى فرنسا فى يوليو ١٨٣٠ . فقد حدث بعد فشل الثورات الأولى فى ١٨٢٠ - ١٨٢١ ، أن صارت الحكومات تتعقب الجمعيات الثورية ، وقوى سلطان النمسا فى ايطاليا ، مما جعل شعور البغض والكراهية ضد النمسا يسود كل ايطاليا ، وهو الشعور الذى كانت قد ظلت تشعر به ايطاليا

الشمالية وحدها . وانتقلت الحركات الثورية من الجنوب ( نابولي ) أو من بيدمونت ، مسرح الحوادث في عامي ١٨٢٠ - ١٨٢١ ، إلى إقليم رومانا - القسم الشمالي من الولايات البابوية - والسبب في ذلك أن البابا بيوس السابع ووزيره كانا يتبعان سياسة هدوء وسلام في هذه الأصقاع ، لم تلبث أن حل محلها لوفاة البابا ووزيره في ١٨٢٣ - ١٨٢٤ سياسة قائمة على الرجعية والحكم الاستبدادي الشديد على أيدي البابا التالي ليو الثاني عشر ( ١٨٢٤ - ١٨٢٩ ) ووزيره الكاردينال ريفارولا Rivarola . فقد تعقب البابا ووزيره الكاريوناري ، وألقيا بالكثيرين في السجون ، وطلب من كل فرد التبليغ عن أعضاء الجمعيات السرية ، فإذا قصر أحد الناس في ذلك كان الليمان عقوبته .

وعلى ذلك فأنه سرعان ما صارت رومانا وبارما ومودينا مراكز للحركة الثورية الجديدة . وفي هذه المرة اتخذت الحركة طابعا مختلفا عن طابعها السابق في ١٨٢٠ - ١٨٢١ ، فقد صارت تضم إليها عناصر من الطبقة المتوسطة (البورجوازية) أكثر من العناصر العسكرية . وثمة فارق آخر هو أن الثورة في هذه المرة كانت تعتمد على عامل « خارجي » ، هو قيام ثورة يوليوب في باريس وإعلان حكومة باريس تمسكها بمبدأ عدم التدخل . ولكن النمسا سيرت جيوشها إلى بارما ومودينا ، وأوقعت الهزيمة بالأحرار والحكومة المؤقتة في كل منها في ٢٥ فبراير و ٦ مارس ١٨٣١ على التوالي ، وأرجع النمسويون حكومة البابا في الولايات البابوية .

والجديد في ثورة ١٨٣٠ / ١٨٣١ الذي يميزها عن الثورات السابقة ، كانت العناصر التي تألفت منها هذه الحركة . فقد كان هناك إلى جانب المشتغلين بالقانون فئات من التجار : الأمر الذي يدل على زيادة انتشار المبادئ الحرة ، وتغلغلها في أوساط جديدة في المجتمع . وزيادة على ذلك فإن هذه الثورة في عامي ١٨٣٠ / ١٨٣١ كانت على ما يبدو متحررة من المصالح الذاتية

والأغراض أو الأطماء الشخصية أكثر من الثورة السابقة في عامي ١٨٢٠ / ١٨٢١ و ١٨٢١ . فلم تكن العناصر العسكرية الداعمة التي قامت عليها الحركة ، ولم يكن تحقيق النفع الشخصي الغرض الذي أرادت تحقيقه . ومع ذلك فيجب القول أن هذه الثورات في ١٨٣١ / ١٨٣١ ، ومثلها في ذلك مثل الثورات السابقة في ١٨٢٠ / ١٨٢١ ، لم يفكر أصحابها إطلاقاً في التوجه بالدعوى إلى صفوف الشعب للاشتراك في الحركة ، بل على العكس من ذلك أزعجت هذه الثورات أهل القرى والمدن الصغيرة الذين شعروا بالخزي والعار من حركة أعلنت سقوط السلطة البابوية ، ودللت هذه الحقيقة ذاتها على أنهم كانوا معادين للثورة - وبالرغم من النداءات المتكررة التي صدرت عن القائمين بالثورة فقد ظلت بقية إيطاليا دون حراك ، فلم يسهم أحد في الثورة المشتعلة في إقليم رومانا .

وواقع الحال أن فشل الثورات التي حدثت في سنوات ١٨٢٠ ، ١٨٢١ ثم ١٨٣٠ و ١٨٣١ لم يكن معناه القضاء على الحركة الثورية وإنها عنها ، بل بقيت هذه الحركة ولم يقض عليها . ولكن بدأت الحركة الثورية تحول من المحلية إلى الإقليمية إلى الوطنية الإيطالية - أي التي تشمل كل إيطاليا . وكان من أسباب تحول الحركة الثورية ذلك الهوان الذي شعر به الطليان من جراء اخفاق جمعية الكاربوناري ، وكان طبيعياً أن يجعلهم الفشل الذي أصاب الكاربوناري ، والهوان الذي شعر به الإيطاليون ، يتحولون إلى الحياة الذهنية والفكيرية ليجدوا في هذا الحقل النظري منفذًا لنشاطهم . وتحت هذين المؤثرين : خيبة العمل الشوري ، والتأثير التربوي للحركة الرومانسية في الأدب ، شعر الإيطاليون بضرورة العمل من أجل تطهير الحركة الثورية وإعطائها معنى روحيًا يسمو بها عن مستواها النفعي والإقليمي المحدود ، وقد جسد ما تزيني هذه الحركة الجديدة.

ولد چوزيبي ماتزيني Mazzini في چنوة عام ١٨٠٥ من أسرة بورجوازية كبرى ، كان أبوه طبيباً مشهوراً وأمه امرأة عظيمة بقوتها ومفهومها الصارم

للدين. تربى ماتزيني في جامعة جنوة حيث درس الحقوق، وعندما حصل على الدكتوراة وقف نفسه لموهبة واستعداده السياسي ، فقد نشأ وتربى وتثقف في بيئة مثالية وفكرية . لقد بدأ حياته الأدبية عام ١٨٢٨ بكتابه سلسلة من المقالات التي نشرتها صحيفة تجارية كانت تصدر في جنوبي ( دليل جنوة ) . وفي غليان الأفكار الذي تلا ثورة ١٨٣٠ في إيطاليا أصبح ماتزيني مشبها ، فقد قبض عليه وسجن ستة أشهر في سافونا ، وحكم عليه بمعادرة جنوة ، ثم فر إلى كورسيكا ومنها إلى مرسيليا حيث أقام هناك . وكان أثناء سجنه في سافونا قد استطاع تحديد العناصر التي تألفت منها عقيدته السياسية . ولما كان ماتزيني قد وصل إلى مرسيليا في اللحظة تقريرا التي اعتلى فيها شارل البرت عرش بيد مونت في ٢٧ أبريل ١٨٣١ ، فقد بادر ماتزيني بإرسال كتاب باسم « الإيطاليين » يذكر فيه الملك الجديد أنه وهو ولی للعهد كان مقتضاها بفكرة تحرير إيطاليا ويهيب به أن يصغي لصوت إيطاليا الذي لا يتنتظر غير كلمة واحدة ، ولكن ماتزيني لم يظفر برد على رسالته إلى شارل البرت ، بل كان من أثر هذه الرسالة أن صدر الأمر بإلقاء القبض عليه اذا هو حاول العودة إلى إيطاليا ، فكان ذلك انفصام كل علاقة بين ملكيه بيد مونت وماتزيني .

وأسس ماتزيني في مارسيليا جمعية وجريدة باسم « إيطاليا الفتاة » في عام ١٨٣٢ ، وكانت هذه الجمعية لا تضم سوى رجال سنه دون الأربعين عاما . وتألف أعضاؤها من رجال القانون والأطباء والأساتذة من أهل الطبقة المتوسطة بصفة عامة ، والذين كان من بينهم جوزيبي غاريبالدي ( Garibaldi ) ، أحد ضباط البحرية التجارية . وكانت إيطاليا الفتاة جمعية سرية ترمي إلى العمل الشوري ، وتهدف في الوقت نفسه إلى « تربية » الشعب وتلقينه المبادئ الحرة والوطنية . وعلى ذلك لم تمض سنة واحدة على تأسيسها حتى كانت قد بدأت حياتها ١٨٣٣ بالنزول إلى ميدان العمل وتدبير المؤامرات في إيطاليا استعداد

للحورة . ولقد أثر ما تزينى على الناس بكتاباته وجاذبيته وجماله وتعصبه المثالى ، كان بعيدا عن المنفعة ، يعيش عيشة خشنة ، وكل من لازمه أو عاشره كان يشعر بأن فيه سحرا فاتنا ، فقد كان عظيم التأثير بفضله ومراسلاتة الأولية الجسيمة . وعمَّ تأثيره حتى أصبح زعيم الحركة الثورية في إيطاليا والمحرك الأساسي للحركة الثورية الدولية بما أعطاها من برنامج ومذاهب .

لقد نظر ما تزينى إلى الشعب الأسباني الذي ثار على ثالبليون ، ونجح في طرد الأجنبي ، واستخلص من ذلك نتيجة وهى إن المتطوعين ، الذين يحركهم الإيمان أعلى من الجيوش المنظمة ، وأن الجيوش النظامية تمنى بالإخفاق أمام الحركة الشعبية . ولكن لإثارة الجماهير يجب أن يقدم لها مثل أعلى ، وهذا المثل الأعلى هو الأمة . لقد كان ماتزينى أول من أعطى للحركة الثورية الإيطالية برنامجا قوميا ، فحتى ذلك الحين كانت الحركة الثورية حركة محلية ، ولكنها بما تزينى أصبحت قومية . ومفهومه عن القومية مفهوم طاهر نقى ، سام متضاد إلى عناصر روحانية تماما . ويقصد بالأمة عموم المواطنين الناطقين بلغة واحدة ، والمشتركين بالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية في نية مشتركة وهي إيقاظ القوى الاجتماعية وتحسينها بالتدرج . وهو يعرف القومية أيضا بهذا الشكل : «القومية فكرة مشتركة ، مبدأ مشترك ، هدف مشترك . الأمة هي تجمع كل الناس الذين يجمعهم اللغة ، أو بعض الظروف الجغرافية ، أو الدور الذى فرضه التاريخ عليهم ، ويعرفون بمبدأ واحد ، ويسيرون تحت تأثير حق واحد لكسب هدف معين واحد . إن النشاط المنسجم ، وأعمال جميع القوى الفردية التى يحتويها التجمع نحو هذا الهدف الوحيد ، تؤلف الحياة القومية » . واضح أن هذه العبارات التى عرف بها ماتزينى القومية ، إنما كانت تفسر معنى وفكرة يقطنه الشعور القومى ، وببداية ظهور المبدأ القومى . وعلاوة على ذلك ، فقد أرتفع ماتزينى بفكرة القومية بدرجة تجاوز بها المعنى ليسمو بها إلى المعنى الإنساني

فيقول : « القومية هي القسط الذي صنعه الله للشعب في عمل الإنسانية ، هي رسالته ، هي العمل الذي يجب أداوه على الأرض لتحقق فكرة الله على هذه الأرض ، هي الأثر الذي يخوله طبعه ويعيد له مكانته بين الشعوب ، أخوته » .

كان من المنتظر أن يتوجب ماتزيني السير في الطريق الذي سارت عليه الكاربوناري من قبل ، ولكن ماتزيني لم يلبث أن سلك نفس الطريق . فلم يمض عام واحد من تشكيل « إيطاليا الفتاة » حتى شرعت هذه الجمعية في عام ١٨٣٣ تهيء لتحريك الثورة في مودينا ، وفي مملكة سardinia ( بيدمونت ) ، ولكن سرعان ما اكتشفت المؤامرة ، وألقى القبض على عديدين ، ونفذ حكم الإعدام في طائفة منهم . وقد صدر الحكم بإعدام ماتزيني لرفضه الحضور أمام المحكمة . وفي عام ١٨٣٧ انتهز ماتزيني انتشار وباء الكولييرا في صقلية وحصول الماجاعة في شمال شرقى نابولى لتحريك الاضطرابات في المملكة ؛ فاتخذ الملك فرديناند الثاني ( ١٨٣٠ – ١٨٥٩ ) من هذه الاضطرابات ذريعة لإلغاء ما كان متبقيا من حقوق وحريات لأهل صقلية . وعلى العموم أثارت هذه المحاولات الفاشلة خيبة الأمل حتى أن ماتزيني لم يلبث أن اعترف أن هذه الحركات العسكرية المنعزلة عن بعضها بعضا إنما هي جهود عديمة الفائدة ، وأن من الواجب الانتظار حتى يتم امتزاج أكبر بين مختلف الجماعات في كل الأقاليم الإيطالية ، لمحاولة القيام حينئذ بحركة واسعة وعظيمة . وعلى العموم دبرت ثورات متعددة في شمال إيطاليا وجنوبها ، ومؤامرات كثيرة ، ولكنها باءت بالفشل . بيد أن الفائدة الوحيدة لكل هذه المؤامرات الماتزينية هي إطالة قائمة شهداء الحرية الإيطالية . وذكرى هؤلاء الشهداء غدت ووسيط الإيمان بالوطن .

### حركة البعث أو الإحياء :

ومنذ عام ١٨٤٠ طرأ تعديل على الأفكار وأسلوب العمل في إيطاليا ، وجرى هذا التعديل بمحاذاة الحركة الثورية الماتزينية ، ثم اتخد الشكل الذى

صارت تعرف به الحركة القومية بعد ذلك، وهو البعث أو الإحياء (Risorgimen- to) لقد تحولت ظروف الحياة الاجتماعية ، ولكن هذا التحول لم يكن في كل الميادين تماماً وعاماً في إيطاليا كلها ، بيد أنه يمكن القول إجمالاً ، بأن إيطاليا التي ظلت حتى الآن مختلفة ، أخذت تتجدد . ولوحظ التقدم المادي وخاصة في الحياة الزراعية التي ظلت أساس الحياة الإيطالية : لقد تحسنت الطرق الزراعية ، وأفادت إيطاليا الشمالية من النظام الإداري الفرنسي والنمساوي ، وأهتم البلاط باستغلال أراضيهم ، وشكلوا جمعيات زراعية ، وحاولوا تنمية التعليم الفني والزراعي ، وفتحت مزارع مدرسية وصناديق ريفية لتنمية الرأسمالية القروية . وتمت زراعة الأرز والذرة ، وبديء بتربية الحيوانات بطريقة علمية لانتاج الحليب والجبن . وأضيفت معامل لتكريير السكر إلى الصناعات الفاخرة النامية ، وخاصة صناعة نسيج القطن والحرير ، كما بدأ باستصلاح المناطق المغمورة بالماء والموبوءة بالملاريا على الشاطئ . ونمط المدن الكبير . وفي الجنوب نمت حياة البذخ والشراء في نابولي على حساب الأرياف ، وجاء هذا الشراء من الإيجارات الباهظة التي كانت تقطع من الفلاحين ، هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدولات البابوية ظلت مختلفة ، دون تقدم ، وفي فوضى بسبب اضطراب الإدارة .

ولم يقتصر هذا التقدم على الميدان المادي والعملي والتطبيقي ، بل كانت تناقش الأفكار التي كانت في أساس هذا التقدم . لقد تمت مفاهيم الاقتصاد السياسي الواسعة ، وببدأ الكلام عن تشكيل خطوط جمركية ، وتخفيض التعريفات بين الدول . كما بدأت الحركة العلمية بمناقشات عامة بين العلماء الإيطاليين من مختلف البلاد ، وافتتحت المؤتمرات العلمية ، وكان الحراك لها شارل بونابرت بن لوسيان ، أخي نابليون ، وإنجليزي مقيم في إيطاليا وهو السير جون بورنج (Bowring) . وجرت العادة أن تكون المؤتمرات سنوية وفي مدينة جديدة في كل مرة ، وعلمية تقنية بحثة . ولكن المشاكل التي كانت تعالج فيها

كانت تتجاوز بسرعة وبسهولة قضايا البرنامج وتصبح عامة أكثر منها محلية ، إذ من المستحيل أن يحدد العلم أو الاقتصاد السياسي في إطار الدول الصغيرة . وكان سياق البحث يقتضي النقاش بمشاكل تهم إيطاليا كلها ، وكان يلتقي في هذه المؤتمرات أناس وعلماء من جميع الدول الإيطالية وبالتالي كانت تنمو فيها روح عامة . وكان التقدم الفني يقوى وضع البورجوازية الاجتماعية والسياسي وخاصة في إيطاليا الشمالية، أي في لومبارديا وبيمونت وتoscانيا .

لقد أدت نتيجة هذا التقدم الفني ، وببداية هذا الاقتصاد القومي والاخفاق الذي لقاء أعضاء جمعية الكاربوناري في الطريق الثوري إلى توسيع وتحويل في العقيدة السياسية ، وتفوقت الفكرة القومية على الفكرة الثورية . وأصبحت الحركة السياسية تهم أناسا آخرين من غير الديمقراطيين ، لأن الحركة السياسية تعممت في المجتمع ، ولم تبق مقصورة على فئة صغيرة من العسكريين المستائين أو البورجوازيين الذين ليس لهم وضع في المجتمع ، كذلك لم يعد نفوذ الفكرة القومية مرتبطا بالبرنامج الليبرالي وحده .

لقد ظهرت الأفكار الجديدة بعدة أشكال ، وأدت بادئ ذي بدء من المهاجرين الإيطاليين : ففي ١٨٣٦ صدر في باريس كتيب ألفه نيقولا توماسيو تحت هذا العنوان : « آمال إيطاليا الجديدة » ، وهو نداء إلى الأقاليم والأكليروس للتعاون في التجديد القومي ، وتجدد في هذا الكتاب أول فكرة لبابا مصلح يتزعم التجديد البلاد . وفي ١٨٣٥ و ١٨٣٦ نشر القانوني الفيلسوف ماميانى كتاب فلسفة بعنوان « تجديد الفلسفة القديمة الإيطالية » ، وفي ١٨٤٣ نشر « تاريخ الأدب » خاصا بشعراء العصر الوسيط ، ولكن الذي يهمنا أنه نشر في عام ١٨٤١ كتابا فضل فيه ، قبل كل شيء استقلال إيطاليا : فهو يرى في المستقبل إيطاليا فاتحة لاستقلالها بحرب يقودها أمير قومي . ولكنه يرى لهذا الاستقلال شروطا مبدئية : ذلك بأن تطرح النمسا في مشاكل دبلوماسية تمنعها

من الدفاع عملياً عن الملكية اللومباردية - البندقية التابعة لها ، وأن يربى الشعب تربيته السياسية التي لم يحصل عليها بعد ، وان تشارك الطبقات العليا في حزب الاستقلال هذا ، ويضيف ماميانى إلى فكرة الاستقلال برنامجاً كاماً لـ الإصلاحات الاجتماعية ليعيد إلى الشعب كرامته .

إن كراسى توماسيو وماميانى لم يتلقيا الذيع والانتشار الواسع ، وتنحصر أهميتهما في أنهما ينهضان ليلاً على ذلك التغيير الذى طرأ على الفكر . ولكن الرأى العام تهياً بسبب هذه الحركات أو التيارات الفكرية ، التى كانت سباقاً في ظهورها ، لقبول البرنامج الذى أتى به چيوبيرتى ، والتوجه للأراء التى احتواها كتابه عن المكانة الرفيعة التى يتمتع بها الطليان خلقياً وحضارياً بين شعوب العالم .

كان چيوبيرتى *Abate Vincenzo Gioberti* ( ١٨٠١ - ١٨٥٢ ) من رجال الدين البيدمونتينيين من تورين ، واشتغل كاهناً في خدمة كنيسة البلاط وأشترك في حركة إيطاليا الفتاة ، فأوقف وحكم عليه عام ١٨٣٣ ، ولجاً إلى باريس وبروكسل . كان چيوبيرتى يشتغل أصلاً بالفلسفة ، ويعمل لوضع نظام ميتافيزيقي ( مختص بالتفكير فيما وراء المادة ) ، ومع ذلك فقد كان چيوبيرتى صاحب فلسفة كاثوليكية واسعة . ومن هذه الفلسفة نرى أن چيوبيرتى يؤمن بفضيلة الأفكار ، وقوة الخبرة للتقرير بين الناس ، وينكر العمل الشورى ، غير أن ما ينقصه هو الثبات ، لأن الملاحظ عليه تردد وتغير اهتمامه وأفكاره . فقد شارك في حركات إيطاليا الفتاة الثورية واستهواه الفلسفة ، وجذبه الفكرة القومية ، حتى أنه نشر في عام ١٨٤٣ كتاباً مؤثراً في بروكسل بهذا العنوان « تفوق الإيطاليين المدنى والأخلاقي » .

إن أساس مذهب چيوبيرتى ومشاغله واهتمامه هو وطنيته الإيطالية وكبرياته ، وفكرة المحافظ ، ووضعه كاهناً ، هذه هي العناصر التى توضح لنا اتجاه أفكاره . إن

نقطة انطلاق مذهبه هي حب إيطاليا والارادة في رؤيتها عظيمة . فهو يرى « أن الأمة لا تستطيع أن تختل في العالم المكان الذي يلائمها إلا إذا أعتقدت بأنها أهل لاحتلاله » ونراه يبحث عن رسالة إيطاليا التي يجب أن تفخر بها لأن الرومانين نشروا في العالم فكرة العدل والحق ، ولأن روما المسيحية علمت العالم السلام والحب . أن عظمة ماضي إيطاليا وتفوقها يجب أن يوحيا بالتفاؤل والأمل . ولكن تجد إيطاليا تفوقها في العالم الحديث يجب أن يتحد الإيطاليون اتحادا سلريا لا اتحادا مبنيا على القوة ، ويجب استقلال إيطاليا ولكن على أي أساس يجب أن يتم الاتحاد ؟ على أساس تقاليدها ، وتقالييد إيطاليا كما يقول جيوبيرتي ، هي اتحاد إيطاليا والبابوية إذ لا يمكن للأيطالي أن يكون إيطاليا تماما إذا لم يكن كاثوليكيا . وقال جيوبيرتي إذا ما اتحد الإيطاليون وتعاونت الطبقات أمكن تحقيق إيطاليا في شكل اتحاد كونفدرالي تحت زعامة البابا ، لأن الكنيسة لها توجيه إيطاليا حسب التقاليد ، وهذا الاتحاد يحقق العبرية الإيطالية التي هي ملكية وارستقراطية واتحادية معا ، وعندئذ تستطيع إيطاليا أن تستعيد دور القائد للإنسانية وبتجدد العالم كما فعلت في القديم .

وتقرب نظريات جيوبيرتي من نظريات ماتزيني بالتبشير الذي يقوم به للعمل والرخاء والأمل في رفع جيل الإيطاليين المتعب إلى عظمتهم القديمة . ويقرب من ماتزيني أيضا بفكرة رسالة إيطاليا والاستقلال القومي الذي يجب كسبه ولكنه يختلف عن ماتزيني في عدة نقاط : أولاً ، باكيليريته لأنه يعتمد في مذهبه على الكنيسة ، على حين أن ماتزيني مناوئ للاكيليريكية ، ثانياً ، لأنه ينكر الثورة ، بينما يجعلها ما تزيني عنصرا أساسا لعمله ، ثالثاً ، لأنه يرى اتحاد إيطاليا ، لا وحدة إيطالية ، وبالتالي ينفي الجمهورية التي يريد ماتزيني تنظيمها ، ويقيى على الأمراء والدول القائمة .

لقد كان تأثير جيوبيرتي عظيما ، وكسب شعبية واسعة وقبلته الأوساط

المختلفة من دينية وعلمانية ، باستثناء اليسوعيين . ولكن آراء جيوبورتي أثارت من جهة أخرى انتقادات متعددة ، ونخص بالذكر انتقادات أعداء النمسا ، وانتقادات أعداء الحكومة الزمنية للبابا . على أن الناقد الأساسي الذي انتقد جيوبورتي كان سizar بالبو ( ١٧٨٩ - ١٨٥٣ ) وهو كاتب إيطالي عمل ضابطا ثم انصرف للدراسات التاريخية ، ونشر عام ١٨٣٠ « تاريخ إيطاليا في ظل البربرة » وفي ١٨٤٣ ألف كتابا تحت عنوان : « أعمال إيطاليا ». ولم يوافق جيوبورتي على تفوق إيطاليا في الماضي والحاضر ، واعتراض عليه بأنه لم يقدم شرطا مبدئيا في تحويل إيطاليا وهو الاستقلال ، وقال بدون استقلال قومي تكون الأمور الأخرى الصالحة عدما ، ولا شيء يمكن قبل طرد النمسوين . غير أن بالبو أدرك أن الإيطاليين ليسوا على درجة من القوة تمكنهم في الوقت الحاضر من طرد النمسوين ، وبأنه لا دعم يرجى من الخارج لا سيما وأن موقف الملك لويس - فيليب ملك فرنسا ، قد دل على ذلك ؛ ويرى أن يتظظر حدوث حادث سعيد في الخارج يساعد على طرد النمسوين ، وقد يكون ذلك في تفتت الإمبراطورية العثمانية القريب ، وهو ما يشغل اهتمام النمسا التي تتطلع إلى الحصول على إرث في البلقان قد يضطرها إلى التنازل عن المنطقة اللومباردية - البندقية .

ولقد وجه بالبو الأفكار لصالح ملكية بيدمونت ، وهذا التوجيه الفكري الجديد سرعان ما وجد تربة خصبة في إيطاليا الشمالية ، حتى أنه لم تلبث أن تشكلت عقيدة جديدة سوف يكون لها أثراها البالغ في المستقبل حول الزعامة التي سوف تقوم بها الملكية البيدمونتية لتحرير إيطاليا ، وبناء وحدتها القومية . وفي ذلك الوقت ، كان ملك بيدمونت هو شارل ألبرت الذي اعتلى العرش في أبريل ١٨٣١ ، وكان يعتقد مبادئ الأحرار عندما كان أميرا ، غير أنه لم يلبث أن تنكر لها عند اعتلائه العرش ، وربط نفسه بسياسة القمع العنيفة التي اتبعتها النمسا لإخماد الحركات الثورية في إيطاليا ، فتعقب ، على وجه الخصوص ، جماعات

«إيطاليا الفتاة» في عام ١٨٣٣ ، وتخلى منذ ذلك الوقت عن المبادئ الحرة التي كان يدين بها . ومع ذلك فقد كان يشعر بتأييد الضمير ، بسبب اعمال القسوة التي ارتكبها وسياسة القمع والتشريد التي اتبعها ، وتحركت في نفسه الرغبة في نيل محبة الشعب ، ولكن سياسته ارتكزت على دعامتين من شأنهما جلب محبة الشعب : الأولى إصلاحاته ، والثانية موقفه المعادي للنمسا . وقد أظهرت هذه الاصلاحات يد مونت بمظهر الدولة «الحداثة» للدرجة معينة ، كما أضفت على سياسة الملك مظاهر السياسة «الحرة» . وأصحاب شارل البرت في ميدان آخر قدواً أو في من المحبة الشعبية وذلك ، علاقاته مع النمسا ، فلم تكن يوماً صلاته طيبة مع هذه الدولة ، ولم تثبت أن ساءت ثم زادت توبراً ، وأكسبته احتكاً كاً أنه المتكررة مع النمسا قدراً معيناً من عطف الشعب ومحبته . وقد تشكل في يد مونت حزب حقيقي ييد مونتي - إيطالي ، وكانت الطبقة النبيلة على رأس الدولة في يد مونت ، وقد اعتبرت هذه الطبقة ب الماضيها وعدائتها للنمسا ، ولعبت دوراً هاماً في الأدارة ، وكانت تحب الحكم الصالح وتحتقر النظريات . وكان بعض هؤلاء البلاء مصطبغاً بصبغة الحرية الليبرالية نظراً لاتصالهم بالأجانب وزياراتهم المتكررة لفرنسا وإنجلترا . وقد مثل الكونت كافور هذه الفئة خير تمثيل .

وهكذا تميز تفكير هؤلاء البلاء البالد مونتين ، لدرجة معينة بالصبغة القومية الإيطالية ، بل إن بعضهم وإن كان عددهم ضئيلاً ، قد ارتقى تفكيرهم إلى مستوى المناداة بالوحدة الإيطالية من طراز يشرب قليلاً من الفكرة التي أتى بها جيوبيرتي ، ولو إنهم اتجهوا بفكريتهم الجاهماً آخر من حيث أنهم أرادوا بيد مونت وليس الباباوية أن تقود الحركة القومية ، وأن تزعزع الاتحاد الإيطالي ، فكانوا علمانيين في اتجاهاتهم الفكرية والسياسية وليسوا كنسين . وكان ماسيمو دازيجليو أهم هؤلاء البلاء الذين نادوا بزعامة ييد مونت .

وكان دازيجليو Massimo D'azeglio ( ١٧٩٨ - ١٨٦٦ ) من عائلة

بيدمونتية كبيرة ، أشتهر بقصصه ثم اشتغل بالسياسة ، وألف عددا من الكرايس والمقالات وتأثر بالأفكار التقدمية ، وهاجم السياسة الكنسية وكشف عن الفرضي والفساد ونصح الأحرار ، وطلب إليهم أن يتخلوا عن الثورات الخلية التي تفسد مستقبل الأمة دون نتيجة ، وطلب إليهم أن يتجهوا صوب القوة الوحيدة الممكنة التي تستطيع أن تصنع إيطاليا ، أي نحو دولة بيد مونت . وعلى أثر ذلك تألف حزب باسم حزب « الألبرتين » ، وتعلق الشبيبة الجمهورية بهذا الحزب الجديد بعد أن خاب رجاؤها من الثورات المتواالية . وفي بيد مونت ألف الحزب جماعة منظمة على رأسها دازيلخيو وماميانى ، وكافور ، وألفوا في عام ١٨٤٧ جريدة جديدة هي جريدة البعث ، ودعوا شارل ألبرت علينا ليكون على رأس الحركة القومية . وكان على يد هذه المدرسة البيدمونتية تشكّل مستقبل إيطاليا ، بعد سنوات الثورة التي قامت في عام ١٨٤٨ . وهكذا كانت الحركة القومية عشية أحداث ثورة ١٨٤٨ مزيجا من الأهداف والتيرارات المختلفة والمتضاربة ، ولكن الذي لا شك فيه أن الشعور القومي قد صار متيقظا ، وعم كل إيطاليا ، وتغلغل في كل الأوساط والطبقات .

كان ذلك هو الموقف في إيطاليا ، عندما اختير الكاردinal ماستاي فريتي Mastai - Ferretti في يونيو ١٨٤٦ بابا ، فاتخذ لنفسه لقب بيوس التاسع ؛ ورغم أنه لم يكن معروفا وقت اختياره إلا في دائرة محدودة ، فقد أصبح طوال العامين التاليين أبرز زعماء أوروبا ، ومحط آمال أحرارها ولقى من ضروب التقرير والثناء ما لم يلقه إلا القليلون من الساسة في العصور الحديثة . ففي ١٦ يوليو ١٨٤٦ ، صدر عن بيوس إعلان العفو العام ، وشمل هذا العفو كل المذنبين سياسيا والمشبوهين ، ولقد جعله ذلك الإجراء من الناحية السياسية باعث النهضة السياسية في إيطاليا . وكان لإعلان العفو العام أعمق الأثر ، وليس في روما وحدها ، أو في سائر الأماكن البابوية وحسب ، أو حتى في إيطاليا بأجمعها ، بل

يكف الأهالى قط عن اعتباره أجنبيا وجائرا . كانت سردينيا بين الدول الإيطالية أقلها إيطالية ، فملكها شارل ألبرت كان يؤثر التحدث بالفرنسية على الإيطالية ، وكانت الألفة العنصرية ما بين أهلها وسكان جنوب الجزيرة ضعيفة . ورغم أن هذه المملكة كانت نصف إيطالية فإن سكانها كانوا أكثر تشربا للروح العسكرية من أقرانهم فيسائر جهات إيطاليا ، وأسرتها المالكة كانت على حظ وافر من الهمة والطموح . وقد أدت بعض المقومات التالية إلى الاعتراف ببيت سافوى مثلا لأمني إيطاليا القومية :

(١) كان شارل ألبرت يتمتع بسمعة طيبة لما عرف من مناؤاته الصريحة للنمسا ورغبته الأكيدة في قيام وحدة إيطالية تحت زعامته . ولكنه لم يكن يميل إلى الشورين ، ويخشى من اتجاهاتهم على سلامته مملكته . وكان يؤثر أن يحكم إيطاليا كملك مستبد وأن يقوم بالوحدة دون معاونة القوميين التحرريين .

(٢) كان في مملكة يد مونت صحافة قومية لها خطرها وتتمتع بشئ من الحرية، وتؤمن بقضية الوحدة ، وتضعها في المقام الأول .

(٣) وجود الكونت كافور Count Cavour وكان يرأس تحرير صحيفة البعث Risorgimento ، ومن يؤمنون بالوحدة ويكرسون لها جهودهم ، ودوره في قيام الوحدة الإيطالية يفوق دور ما تربى وغاريبالدى والبابا بيوس التاسع .

وأمام هذه الموجة العارمة من الثورات التي اجتاحت إيطاليا في مطلع عام ١٨٤٨ متأثرة بثورة فرنسا ، كان لابد أن يتزعزع النظام الاستبدادي النمسوي الذي يسيطر على شمال إيطاليا ، وعلى دوقيتى بارما ومودينا والبندقية ، لاسيما بعد قيام الثورة في النمسا ، وفار مترنيخ ( مارس ١٨٤٨ ) حامي الاستبداد وعدو الحركات التحريرية الأول . فقامت الثورة في ميلان وأطاحت بحكم النمسا ، وكذلك فعلت بحكومات البندقية وبارما ومودينا . وهكذا انقسمت إيطاليا إلى

من كان ألمع منه ذهنا وأقوى إرادة . ومن الواضح أن القومية الإيطالية لم تكن لترضى آخر الأمر ، بأى شىء يقل عن تنازل البابوية الكامل عن سلطتها الزمنية ، الأمر الذى لم يخطر بباليوس على بال .

لم يكن بباليوس مستعدا لأن يذهب مع الشوار إلى الحد الذى يريدونه ، ولكن اندفاع الجماهير وراءه جعل من الصعب عليه الانسحاب أو التراجع دفعة واحدة ، فالخوف من عواقب التراجع هو الذى دفعه إلى المضى قدما نحو الأمام على طريق الثوار . ففى عام ١٨٤٨ أُعلن إصدار الدستور الجديد ، على أن تكون الهيئة التشريعية فى يد مجلسين ، ولكنه أبقى سلطات مجلس الكرادلة المقدس كجزء من النظام السياسى الجديد ، ولم يكن للهيئة التشريعية الحق فى إصدار قوانين تتعارض مع قوانين الكنيسة . فهذا القيد قلل إلى حد كبير من سلطة البرلمان فى التشريع ، وجعل سلطة الكنيسة فوق متناول البرلمان . ولكن حدثت فى ذلك الوقت حادثة وضعفت البابا فى مكانه الصحيح من القضية الإيطالية ، وذلك لقيام الحرب بين إيطاليا الشمالية والنمسا ، ومعارضة البابا لاشتراك روما فى تلك الحرب . ولما كانت الحرب تمثل صراع القوى التحررية فى إيطاليا ضد قوى الاستبداد مثلة فى النمسا كقوة أجنبية ، فقد فسر موقف البابا على أنه قد تخلى عن ركب الأحرار . وسرعان ما بدأت ردود الفعل قوية فى روما ، فاغتيل وزير البابا الأول Rossi ، وأخذت تسيطر على مجريات الأمور فى روما العناصر المتطرفة الميالة إلى الشدة والعنف . وأمام هذا التيار الجارف الذى لا قبل للبابا به ، فرّ من روما متوجها إلى جاييتا Gaeta فى أراضى نابولى مخافة أن يضطر إلى الأقدام على مزيد من التنازلات .

ثورة ١٨٤٨ :

كانت إيطاليا مهيئة تماما لانتشار الحركة الثورية ، ذلك أن جماعات إيطاليا الفتاة السرية كانت قد اكتسبت إلى صفوفها أعضاء كثيرين فى شتى

أنحاء البلاد ، وكان أبناء الطبقات الوسطى عموماً مجتمعين تقريراً على تأييد مبدأ الوحدة القومية الإيطالية ، فما أن سنت الفرصة حتى اتّخذت الحركة مظهراً شاملًا وتلقائياً . وحاول حكام إيطاليا الآخرين محاكاة البابا بيوس التاسع في خطوطه التحررية لأسباب متعددة ، منها محاولتهم منافسة البابا في ذيوع الصيت وتحويم الأنطوار القوى التحررية في إيطاليا إليهم ، أو خوفاً من عصبة الجماهير ومطالبتها بتطبيق نظم أكثر تحرراً مما هم خاضعين له ، أو كسباً للقوت ومداراة الجماهير حيثما يتم ضرب الحركة التحررية في وقت ملائم . وعلى أي حال سار فردیناند ملك نابولي وصقلية ، في نفس الاتجاه الذي سلكه البابا ، بل لقد سبق البابا في منع مملكته دستوراً ، مما دفع البابا إلى محاکاته . وخلاصة الحركة التي قامت في نابولي أن انتشار المبادئ الشورية في الجنوب دعا سكان مدينة بالرمو بجزيرة صقلية أن يوحدوا صفوفهم ، وأن يطالبوا الحكومة في بيان أصدروه في يناير ١٨٤٨ بتطبيق نظم جديدة تتمشى وروح العصر الحديث . وقد عزّزوا تلك المطالب بالثورة والاستيلاء على المدينة ، ودحر قوات الملك الذي وجد ألا قبل له على مواجهة الثورة ، فوافق على الاستجابة لمطالب الجماهير وعلى منحهم دستوراً، بعد أن أصدر عفواً عن المعتقلين السياسيين . كذلك انتقلت دعوة القومية إلى دوقية تسكانيا ، وطالب الأهالي الدوق الأعظم ليوبولد الثاني بحكم البلاد حكماً تحررياً ، فتظاهر بالموافقة ، وقام بعض تنازلات زائفة لم ترض أهالي البلاد، فاضطر إلى منحهم دستوراً شبهاً بـ دستور نابولي .

ولم يكن الذي حدث في تسكانيا له أهمية كبيرة ، إذ أنها لم تكن ل تستطيع أن تنتهج سياسة مستقلة إلا في أضيق الحدود . فان مستقبل إيطاليا بات مرهوناً أساساً بنقطة واحدة ، هل يمكن أن تزعزع سلطة النمسا في شمال شبه الجزيرة ؟ ومن هنا نجد أن مصير إيطاليا قد تقرر في بيد مونت ( وهي القاعدة الحقيقة لمملكة سردينيا ) ، وفي لومبارديا حيث كانت النمسا تمارس سلطاناً لم

يكف الأهالى قط عن اعتباره أجنبيا وجائرا . كانت سردينيا بين الدول الإيطالية أقلها إيطالية ، فملكها شارل البرت كان يؤثر التحدث بالفرنسية على الإيطالية ، وكانت الألفة العنصرية ما بين أهلها وسكان جنوب الجزيرة ضعيفة . ورغم أن هذه المملكة كانت نصف إيطالية فإن سكانها كانوا أكثر تشربا للروح العسكرية من أقرانهم فىسائر جهات إيطاليا ، وأسرتها المالكة كانت على حظ وافر من الهمة والطموح . وقد أدت بعض المقومات التالية إلى الاعتراف ببيت سافوى ممثلا لأمانى إيطاليا القومية :

(١) كان شارل البرت يتمتع بسمعة طيبة لما عرف من مناؤه الصريحة للنمسا ورغبته الأكيدة في قيام وحدة إيطالية تحت زمامته . ولكنه لم يكن يميل إلى الشوريين ، ويخشى من اتجاهاتهم على سلامته مملكته . وكان يؤثر أن يحكم إيطاليا كملك مستبد وأن يقوم بالوحدة دون معاونة القوميين التحرريين .

(٢) كان في مملكة بيد مونت صحفة قومية لها خططها وتتمتع بشئ من الحرية، وتؤمن بقضية الوحدة ، وتضعها في المقام الأول .

(٣) وجود الكونت كافور Count Cavour وكان يرأس تحرير صحيفة البعث Risorgimento ، ومن يؤمنون بالوحدة ويكرسون لها جهودهم ، ودوره في قيام الوحدة الإيطالية يفوق دور ما تزبني وغاريبالدى والبابا بيوس التاسع .

وأمام هذه الموجة العارمة من الثورات التي اجتاحت إيطاليا في مطلع عام ١٨٤٨ متأثرة بشورة فرنسا ، كان لابد أن يتزعزع النظام الاستبدادي النمسوي الذي يسيطر على شمال إيطاليا ، وعلى دوقيتى بارما ومودينا والبندقية ، لاسيما بعد قيام الثورة في النمسا ، وفار مترنيخ (مارس ١٨٤٨) حامي الاستبداد وعدو الحركات التحريرية الأولى . فقامت الثورة في ميلان وأطاحت بحكم النمسا ، وكذلك فعلت بحكومات البندقية وبارما ومودينا . وهكذا انقسمت إيطاليا إلى

قوتين متصارعتين : قوة النمسا المعادية لحركة التحرر والوحدة ، وقوة الثوار في مختلف أجزاء إيطاليا تؤيدهم وتؤازرهم قوة مملكة سardinia . وكان الاحتكام إلى السلاح هو الوسيلة الوحيدة لحماية الحرية من أعدائها ، كما أن النمسا لم يكن من السهل عليها أن تقبل الهزيمة صاغرة ، وأن تستسلم لأنصار الحرية وهي التي لم تدخر وسعاً منذ هزيمة نابليون على إقرار الأوضاع الاستبدادية في أوروبا بمختلف السبل .

وإذا عقدت مقارنة بين المعسكرين المتصارعين قبل خوض المعركة يمكن ملاحظة الآتي :

(١) أن معسكر النمسا كان يفوق معسكر الوطنيين الإيطاليين بعدة أشياء ، منها حسن تنظيم الجيش النمسوي واستعداده إذا ما قورن بجيش الولايات الإيطالية ؛ وكان لا يزال على رأس الجيش النمسوي القائد الكبير Radetsky وهو من أكبر قواد ذلك العصر ، ولم يقابله أحد في المعسكر الإيطالي .

(٢) لم يكن تضامن الولايات الإيطالية قويا ، فالحرازات القديمة التي كانت بينها أخذت تعكس على تصرفاتها خلال المعركة ، وكان لهذا أسوأ الأثر على المعسكر الإيطالي .

(٣) الاختلاف الواضح بين الولايات الإيطالية حول شكل الحكم في إيطاليا بعد اتمام الوحدة ، فكل من الملكيين والجمهوريين كان يريد أن تكون له القلبة في النهاية ، وكان الفوضويون يقفون محاولة الطرفين بالمرصاد ، وفي ذلك الوقت ظهر ماتزيني على مسرح الأحداث في ميلان ، وحاول أن يبعيء أنصار الجمهورية للاستفادة من الموقف والإطاحة بأتباع الملكية .

(٤) لم يكن كل حكام الولايات الإيطالية تقريباً مخلصين فيما اتخذوه من خطوات دستورية تحت ضغط الأهالي ، ولذا ما أن منى المعسكر الإيطالي

بالهزيمة إلا وتنكر كل حاكم للدستور وانقلب عليه وانضم للمعسكر الرجعى ، وكان معلولاً لهدم مكاسب الشعب .

(٥) استنكار البابا للحرب قد شجع الحكام الإيطاليون على عدم الاستمرار فيها ، وكان هذا الموقف من قبل البابا بيوس التاسع فيه نهايته كشخصية مؤثرة في مجريات الأحداث في إيطاليا ، خصوصاً وأن فراره إلى جايتا قد أخرج الأمر من يده ووضعه في أيدي الجمهوريين .

ومن هنا يتضح أن النمسا سيكون لها الغلبة في النهاية رغم ما أصابها من هزائم في أول الأمر ، إذا اكتمل استعداد رادتسكي لشن هجوم مضاد ، والتحم بالإيطاليين في ٢٥ يوليو ١٨٤٨ في كستوزا Custoza ، فأنزل بهم هزيمة فادحة مما اضطر شارل البرت إلى الانسحاب إلى ميلان . وقد حقق الميلانيون لانهيار آمالهم ، وزادت الهزيمة من شدة احتكاكهم البيدمونتيين ، بل إنهم اتهموا شارل البرت بخيانة القضية الوطنية . ودخل النمساويون ميلان من جديد ، وسمحوا لشارل البرت والجيش السرديني بالانسحاب إلى ما وراء الحدود ، فأعلن ماتزيني أن الحرب الملكية قد انتهت ، وأن الأوان قد آن لحرب الشعب أن تبدأ ، ورفع علماً نقش عليه شعاره المفضل « الله والشعب ». وانسحب غاريبالدى إلى الجبال حيث راح يحلم بمواصلة القتال عن طريق حرب العصابات ، ولكن أصبح جلياً لمعظم الناس أن فرص نجاح مقاومة العدو قد ولت . ومن ناحية أخرى كانت الهزيمة بمثابة إشارة البدء للحكام المستبددين في الولايات الإيطالية ، فيما عدا مملكة سardinia ، لتقويض النظم الدستورية التي منحوها لشعوبهم .

وسادت إيطاليا موجة من الحكم الرجعى الاستبدادى بعد موجة من البطش والتكميل والاعتقال . وأعلنت الهدنة بين الطرفين المتحاربين توطة لوضع التسوية النهائية ، وعندما رفضت سardinia قبول شروط الصلح النمساوية ، استأنفت القتال من جديد ، وحدثت بين الجانبين معركة نوفارا Novara في ٢٣ مارس ١٨٤٩ ،

انهزم فيها شارل ألبرت ، واضطرب في النهاية إلى التنازل عن العرش لابنه فيكتور عما توسل الذي ستم على يديه الوحدة الإيطالية .

وهكذا بدأت محل الكارثة بكل مكان لإنتهاء هذا العهد الشوري في تاريخ الحركة القومية الاستقلالية في إيطاليا . فطلب البابا والكرادلة تدخل الدول الكاثوليكية ( ٦ فبراير ١٨٤٩ ) ، في حين قصد ماتزيني والشوريون إلى روما وكذلك غاريبالدى ، وأسس هؤلاء جمهورية برئاسة ماتزيني الفعلية . ولكن فرنسا التي خشي من استرجاع النمسا لمكانتها السابقة وسيطرتها الكاملة في إيطاليا بعد انتصارها في موقعة نوڤارا ، لم تلبث أن قررت التدخل لنجدة إيطاليا ؛ كما كان يعنيها كسب عطف الكاثوليك في فرنسا ، والمحافظة على بيدمونت المهددة بالخطر من جانب النمسا ، إذا تدخلت هذه لارجاع البابا إلى عرشه ، واسترداد نفوذها في كل أنحاء إيطاليا . فدخلت القوات الفرنسية بقيادة أودينو Oudino ، ابن أحد مارشالات نابليون القдامي ، إلى روما وسقطت الجمهورية بعد دفاع مجيد على أيدي ماتزيني وغاريبالدى ( ٣٠ يونيو ١٨٤٩ ) ، حيث هربا إلى الجبال . وفي اليوم الذي سقطت فيه روما ، كان النمسويون قد بدأوا غزوهم لتسكانيا ، وفي ٢٥ مايو دخلوا فلورنسة ، وفي ٢٤ أغسطس سلمت البندقية وانتهت الحرب والثورة في كل إيطاليا . وأعيد البابا إلى عاصمته بالولايات البايسية ، واستعاد الملك فرديناند سلطانه الكامل في نابولي وصقلية ، واسترجع الأمراء عروشهم في الدوقيات الإيطالية الشمالية ، وانتصرت في كل مكان قوى الرجعية .

### إنجاز الوحدة الإيطالية :

لم يؤد فشل الثورة في إيطاليا في عام ١٨٤٨ إلى إخماد الإحساس القومي ، بل لعله قد عززه وأحياه . حقيقة كانت هناك فروق ضخمة بين سكان شبه الجزيرة من حيث العنصر والطبع وغيرها ، إلا أن القومية هي مسألة شعور

أكثر منها مسألة حقيقة موضوعية . ولكن في منتصف القرن التاسع عشر ، بدت أحلام قيام الوحدة الإيطالية أبعد ما تكون عن التحقيق ، فقد عادت النمسا لتحكم من جديد بعناد وحماقة وقسوة ، ولم يقتصر حكمها على أملاكها الخاصة في سهل مبارديا ، فدوقيات الوسط باتت خاضعة هي الأخرى لنفوذها ، وببدأ البابا يتطلع الآن إليها بحثاً عن العطف الصادق بـ من فرنسا . ووجد ملوك وحكام تلك الولايات في النمسا السند الطبيعي لحكمهم الاستبدادي . ولم يكن هناك في حقيقة الأمر في كل إيطاليا مكان يرفرف عليه علم الحرية المثلث الألوان ، ويلجأ إليه الأحرار الفارين من بطش الطغاة المستبددين سوى مملكة سردينيا ، التي ولدت منها إيطاليا الحرة المتحدة . فعندما تولى فيكتور عما نوبيل عرشهما بعد شارل ألبرت ، بذلت المحاولات الضخمة لإغرائه بسحب الدستور وحكم الولاية حكماً مستبداً ، فأجاب عليها بقوله « لسوف أرفع العلم المثلث الألوان عالياً وبيد ثابتة » ، وإلى هذا التصميم يرجع الفضل في فوزه بعرش إيطاليا المتحدة .

وسيظل اسم فيكتور عما نوبيل مقترناً أوثيقاً الاقتران باسم كافور الذي دخل الحكومة في أكتوبر ١٨٥٠ وزيراً للزراعة والتجارة ، ثم أصبح في ٤ نوفمبر ١٨٥٢ رئيساً للوزراء ، وتوصل إلى تشكيل أكثريّة حكومية بعقد ائتلاف بين حزبة الخاص ، حزب الوسط اليميني ، وحزب اليسار المعتدل ؛ وهذا التحالف بين الوسط اليميني واليسار المعتدل كان أهم عمل في حياته السياسية . وكانت غاية كافور « أن يربى البلد على الحرية » ، وأن يرى أن مملكة سردينيا قادرة على إحياء نظمها الليبرالية . وقد قام كافور بجهد كبير في تنظيم الجيش ، والتنظيم الاقتصادي والأشغال العامة وغيرها . كما وقف كافور مناوئاً للكنيسة ، وكان رد الفعل الرجعي في الدول الإيطالية ، وفي روما وفي غيرها ، مطبوعاً بالتجاه « إكليريكى » . فأراد كافور أن يعدله ، وهذه هي سياسة كافور في القضية الدينية

التي اعتمدت على ثلاثة مبادئ :

أولاً : كان كافور يريد أن تكون الدولة كاملة السيادة ، ولذلك ينبغي ألا تدع للكنيسة ممارسة وظائف التعليم ، ووظائف الأحوال المدنية وغيرها . ولذا استصدر قانون الزواج المدني ، والقانون الذي ألغى فيه امتيازات الإكليلوس في القضاء .

ثانياً : أنه يجب على الدولة مراقبة الكنيسة مادامت الكنيسة لا تتفق مع النظم الليبرالية ، ولذا صدر قانون شرطة العبادات ، وقانون ثان عام ١٨٥٤ يعاقب كل كاهن يهاجم نظم مملكة سardinia أثناء ممارسة وظائفه .

ثالثاً : أراد كافور أن يمنع نمو أموال الوقف ، لأن امتلاك هذه الأموال يخول الإكليلوس ، في رأيه ، كثيراً من التفوذ ، ولهذا السبب استصدر قانون أبريل ١٨٥٥ حيث ألغى بموجبه جميع الجمعيات الرهبانية عدا الجمعيات التعليمية ، أو ليستخدمةها في زيادة مرتبات الإكليلوس الأدنى.

وفي الوقت الذي كان كافور يطبق هذه السياسة المناوئة للإكليلوس ، وضع نفسه حامياً للأحرار في كل أجزاء إيطاليا ، ففي عام ١٨٥١ استقبل في تورينو أحراراً كانوا مضطربين إلى الهجرة إلى دول إيطالية أخرى ، مثل غاريزى ، زعيم الحركة الجمهورية في تسكانيا ، وماميانى وهو وزير سابق للبابا بيوس التاسع ، وقد أعطاهم كافور مرتبات من مملكة سardinia تساعدهم على العيش عندما صادرت أموالهم النمسا وحكومات الدول الإيطالية الأخرى . كما أن كافور لم يتردد في عام ١٨٥٦ في أن يغتنم الفرصة ويكشف أمام العالم النظم السياسية الإيطالية ، واتخذ هذا الموقف بمناسبة انعقاد مؤتمر باريس عام ١٨٥٦ بعد حرب القرم . وكانت مملكة سardinia حليفة فرنسا والإنجليز في هذه الحرب ضد روسيا . وقد عقد كافور هذا الحلف ليدل على أن مملكة سardinia جيشاً يساعدها على

تبوء مقعدها في مؤتمر السلام . وفي مؤتمر باريس ١٨٥٦ قدم لممثلي الدول الكبرى مذكرة يروى فيها الحالة البائسة التي وجدت فيها الدول البابوية وملكة الصقليتين . وقبل رئيس وفد فرنسا والوسيكي ( Walowski ) ، ورئيس الوفد الإنجليزي كلارندون أن يدعى كافور ، ولكن مثل النمسا بول ( Buol ) عارض صراحة ، وصرح بأن ليس للمؤتمر الحق في مناقشة هذه القضايا الإيطالية لأنه انعقد فقط لتسوية السلام بين فرنسا وإنجلترا وروسيا . ولذا اقتصر المؤتمر على التصويت على صيغة غامضة جداً يوصي بها حكومات الدول الإيطالية باتخاذ «إجراءات رحيمة» . وهكذا وضع كافور نفسه حامياً للإيطاليين ، ورفع صوته باسم إيطاليا ، وأصبحت مملكة سardinia يوماً فيما مرّ تتجه إليه تطلعات كل من كانوا يرجون تجديداً في إيطاليا . واستخدم كافور هذا الوضع الخاص لمملكة سardinia ليجعل من هذه الدولة نقطة تجمع لكل من كانوا يتطلعون لحياة الحركة القومية . وبعد عام ١٨٥٦ تطورت أفكاره بسرعة : فقد اتجه نحو فكرة الوحدة الإيطالية ، على أن تكون مملكة سardinia بزعامة بيت آل سافوي ، على رأس إيطاليا المستقبل ، والدليل على هذا التطور هو إنشاء «الجمعية القومية» .

وكانت مبادئ الجمعية القومية الإيطالية تتلخص فيما يلى :

- (١) أن توضع جانباً ، في هذه الأونة ، كل مناقشة في السياسة الداخلية ، وبالتالي أيضاً كل مناقشة في الأشكال السياسية القادمة .
  - (٢) القيام بدعاية لصالح فكرة الاستقلال والوحدة وتنمية هذه الدعاية في الأوساط الشعبية التي لم تكن حتى الآن أوساطاً نشيطة في الحركة القومية.
  - (٣) الاعتماد على بيت سافوي الوفي للقضية الإيطالية ، وكان موجهو «الجمعية القومية» يرون بأن معاونة مملكة سardinia ضرورية لها .
- ونشر برنامج «الجمعية القومية» حسب هذه الأسس في أول سبتمبر ١٨٥٧ ،

ونظمت الجمعية مباشرة تجمعات في كل أجزاء إيطاليا ، وكان ذلك سهلا في مملكة سardinia لأن القانون ينص على إمكان تشكيل جمعيات سياسية . ولكن « الجمعية القومية » لم تستطع أن تتشكل علينا في البلاد الأخرى ، فقد اضطرت أن تنظم سرا ، وكان للجمعية فروع سرية في لومبارديا - البندقية ، وفي تسكانيا ، وفي دوقية بارما ومودينا ، حيث كانت الborجوازية نشيطة جدا في هذا الاتجاه ، وفي القسم الشمالي من الدولة البابوية . وكان عمل هذه الجمعية نافذا لأنها ضمت جموعاً كانت حتى ذلك الحين متفرقة وبمعشرة ، وما كانت هذه الجمعية القومية لتعمل شيئا دون الرجوع سرا إلى كافور ، ولكن كافور لم يشأ أن يشارك ويزج فيها اسمه علينا ، لأنه لم يكن مطمئناً من نضج الإيطاليين للوحدة .

هذه هي حال الحركة القومية الإيطالية في عام ١٨٥٨ ، وتعتبر الفترة من ١٨٥٩ ، إلى ١٨٦٠ مرحلة حاسمة في تاريخ تلك الحركة ، إذ تشكلت خلالها مملكة إيطاليا تحت رعاية بيت سافوي . ولكن كيف تم ذلك ؟ قرر كافور العمل في عام ١٨٥٨ ولكن أحاطت به بعض الظروف ؛ كان كافور متأكداً بأنه سيصطدم بمقاومة النمسا ، فقد أرادت النمسا بالطبع أن تحيط بالمنطقة اللومباردية - البندقية ، وأن تحافظ على النفوذ الذي كان لها على جزء من الدول الإيطالية . وللقضاء على مقاومة النمسا ، رأى كافور أن من الضروري لملكية سardinia الحصول على مساعدة دولة أجنبية ، آخذًا في الاعتبار تجربة عام ١٨٤٨ . وكان يعرف جيداً أنه من النادر في السياسة الدولية أن يعطي شيء في سبيل لا شيء ، فالدولة التي تدعم دولة أخرى تطلب دوماً تعويضاً ، وقد قرر كافور الذهاب إلى هذا الحد . ولكن من يطلب هذا العنوان ؟ لا يوجد إلا دولتان يمكن التوجه إليهما : فرنسا وإنجلترا ولكن عون فرنسا يمكن أن يكون حاسماً ، لأن إنجلترا تملك أسطولاً بحرياً ولا تملك جيشاً ، ولقد النمسا لا بد من وجود جيش .

مسقط رأس غاريبالدى ) ، وموافقة فيكتور عما نوبيل على تزويع ابنته البالغة من العمر ستة عشر عاما إلى ابن عمها الإمبراطور نابليون . وفي الواقع كان نابليون الثالث يهدف من وراء تلك الصفقة إلى تحقيق أهداف أربعة هي :

- (١) القضاء على نفوذ عدوه النمسا في إيطاليا .
- (٢) كسب أراضي جديدة في إيطاليا بضم نيس وسافوى .
- (٣) إرضاء الكاثوليك في فرنسا بتعيين البابا رئيسا للاتحاد الجديد .
- (٤) أن الدولة الإيطالية الجديدة ستكون على علاقة طيبة مع فرنسا اعترافا بفضلها في قيام الوحدة .

وفي نهاية عام ١٨٥٨ وقع الطرفان الفرنسي والسرديني معاهادة سرية تنص على تعهد فرنسا بإمداد سردينيا بمئتي ألف رجل في حالة دخولها الحرب ضد النمسا. وبعد أن اطمأن كافور إلى حليفه ، أخذ في تلمس الأسباب والمبررات لشن حرب على النمسا . ولكن بعد أن أعيته الحيل قدمت النمسا له تلك الفرصة بنفسها عندما وجهت إنذارا إلى مدينة تورين بنزع سلاحها ، وعززت هذا المطلب بإرسال قواتها إلى بيدمونت في ١٩ أبريل ١٨٥٩ . وتكللت معظم قوات حكام الولايات الإيطالية خلف بيد مونت فيما عدا البابا بيوس التاسع الذي رفض الانضمام إلى المعسكر الإيطالي ، وكذلك ملك نابولي . وكانت أبرز شخصيات هذا المعسكر الحرية غاريبالدى الذى كان يقود جماعة « صيادى الألب » ، وهم من المغامرين الإيطاليين شديدى الأساس والقوة . وفي ساحة القتال الشهيرة بشمال إيطاليا التقت قوات بيد مونت تؤازرها قوات فرنسيـا بالجيش النمسوي فى معركة ماجنـta في ٤ يونيو ١٨٥٩ ، انتصرت فيها القوات الفرنسية – الإيطالية ، وتقهـرت أمامها قوات النمسا حيث التقى الطرفان مرة ثانية فى سولفريـno Selferino في ٢٤ يونيو ١٨٥٩ ، انتصر فيها الجانب الفرنسي الإيطالى بفضل

قوة فرنسا .

وفي الوقت الذي وصلت فيه القوات الفرنسية - الإيطالية المتحالفة إلى ذروة انتصارها ، ولاح لليطاليين أن الوحدة أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الظهور ، انقلب موقف император نابليون الثالث فجأة من التحمس الشديد إلى الرغبة في إنهاء الحرب والشمرة على وشك النضوج . ومن الواضح أن الأسباب التي دفعت الإمبراطور الفرنسي إلى اتخاذ هذا الموقف المفاجئ تتلخص فيما يلى :

أولاً : حقق نابليون الثالث بعد انتصاره على النمسا ما كان يصبو اليه من القضاء على نفوذ النمسا في إيطاليا ، وفي نفس الوقت قام بالتزاماته كاملة إزاء بيدمونت ، ووجد إن الاستمرار في الحرب ليس من مصلحة فرنسا في شيء ، فمواصلة عدائه للنمسا سيجر عليه سخط بروسيا التي كانت تقف قواتها على أهبة الاستعداد لنصرة الألمان النمساويين ، خصوصا وأنها دخلت في مفاوضات سياسية مع إنجلترا وروسيا بشأن التدخل في التزاع القائم بين النمسا وفرنسا .

ثانياً : شعور نابليون الثالث بعد انتصار الإيطاليين أن قيام وحدة إيطالية على حدود فرنسا الشرقية ليس من مصلحتها في شيء ، فمهما كان عداوه للسياسة النمساوية في إيطاليا ، فهذا العداء أهون عليه من قيام دولة موحدة فية إلى جوار فرنسا .

ثالثاً : إن انتهاء الحرب على هذه الصورة - رغم انتصار فرنسا - فيه خدمة كبيرة للنمسا التي كانت حريصة على إنهاء الحرب بأى ثمن كى تستطيع تضميد جراحها . فاتمام صلح بين الدولتين يمنع النمسا امتيازات قليلة في إيطاليا فيه ترضية كبيرة للنمسا . وكان نابليون حريضا على رضائهما ليتخذ منها حلينا في المستقبل إذا ما ساءت العلاقات بينه وبين بروسيا ،

مستغلاً التناقض الموجود بين الدولتين الألمانيتين النمسا وروسيا ، لذلك كله رأى نابليون الثالث الدخول في مفاوضات مع النمسا دون علم بيد مونت أو موافقتها ، فأرسل مبعوثة الجنرال فليري Fleury إلى عاهل النمسا فرنسيس جوزيف يعرض عليه الهدنة توطئة لعقد صلح بين الطرفين .

رحب إمبراطور النمسا بهذا العرض لأن الخسائر التي تكبدتها جيشه كانت فادحة ، ولكن هذه لم تكن السبب الوحيد ، فالجسر كانت تذر بالثورة وال الحاجة تدعو إلى توفير القوات اللازمة لقمعها . ثم إن احتمال تدخل بروسيا لم يكن ملائماً بالمرة للدبلوماسية النمساوية لما سيصاحبه حتماً من تنازلات لبروسيا في المانيا لم يكن فرنسيس جوزيف راغباً في القيام بها بحال . وعلى هذا التقى الإمبراطور النمساوي بنابليون في فيلافرانكا Villafranca حيث وقعا الهدنة في ٨ يوليو ١٨٥٩ ، وبعد ذلك تم التصديق على مقدمات الصلح في ١١ يوليو ١٨٥٩ ، وتنص على اعتراف الدولتين بقيام الاتحاد إيطالي برئاسة البابا من الناحية الإسمية ، مع حثه على ضرورة إدخال إصلاحات في ممتلكاته ، وأن تتنازل النمسا عن لومبارديا لبيدمونت ، وأن تستمر سيطرة النمسا على البندقية مع دخولها الاتحاد الإيطالي ، وكذلك عودة حكم مودينا وتسكания وبارما إلى مناصبهم من جديد ، على أن تعرض تلك القرارات على مؤتمر للدول المعنية بالأمر للعمل على إقراره .

ولكن الأمور لم تسر وفق ما أراد نابليون ، فقد عارضت ولايات رومانيا وبارما وتسكانيا مودينا عودة الحكم السابقين ، وقامت بثورة مطالبة الانضمام في واحدة تحت حكم الملك فيكتور عمانويل . كما وقف البابا من تشكيل الاتحاد الإيطالي موقفاً سلبياً ، بل هو أقرب إلى المعارضة منه إلى السلبية . وأدرك كافور أنه لن يستطيع حل مشكلة وسط إيطاليا إلا بالتعاون مع نابليون الثالث ، وكان مستعداً لدفع الثمن الذي تعهد به لنبليون من قبل ثمناً لتحالفه ، أى إعطاء نيس

وسافوى لفرنسا ، ولكن كافور رأى أن يتبع في ذلك أسلوبا يرضى عنه الإيطاليون ، ألا وهو إجراء استفتاء عام في كل ولايات وسط إيطاليا بما فيها نيس وسافوى . فأسفر الاستفتاء عن فوز فرنسا بنيس وسافوى بأغلبية كبيرة ، أما باقى الولايات فقد طالبت بالدخول في وحدة مع مملكة سardinia أو ما أصبح يطلق عليهما في ذلك الوقت اسم « إيطاليا » .

تكونت إيطاليا الجديدة بما يزيد قليلا في مساحته عن نصف حجم إيطاليا ، وبقيت الممتلكات البابوية ومملكة نابولى والبنديقية خارجة عن الوحدة . وقد لقيت الوحدة مقاومة شديدة من البابا بيوس التاسع ، الذى انقلب رجعيا متطرفا ، ومن فرنسيس الثانى ملك نابولى ؛ فكان على كافور أن يبذل المزيد من الجهد للتغلب على هؤلاء المعارضين واتمام الوحدة الكاملة . فمن ناحية مملكة نابولى تجد أن الملك فرنسيس الثانى ما كان ليقبل ضياع ملكه من أجل قيام الوحدة فى ظل الملك فيكتور عمانويل . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن أهالى نابولى كانوا أكثر سكان إيطاليا تخلفا وتأنرا ، وأكثرهم خضوعا لسلطان الكنيسة ، وأقلهم اهتماما بقضية الوحدة ، وفهموا لمضمون الحرية والوحدة . وليس معنى هذا أن نابولى قد حرمت كلية من وجود عناصر تؤمن بالحرية ، وتومن بالوحدة عن فهم وعمق . وبذا لكافور أن إدخال نابولى فى نطاق الوحدة لن يتم إلا بالقوة مع استخدام الأساليب الدبلوماسية ، وووجد فى نفسه الرئيس المفكر والدبلوماسي الذى لا يشق له غبار ، ووجد فى غاريبالدى القوة الحربية المتشودة . فالتقى الرجلان حول هدف واحد رغم اختلاف كل منهما عن الآخر ، ورغم شك غاريبالدى وريته فى كافور ، لكن الظروف أجبرته على التعاون معه ، لأنه كان فى حاجة ماسة إلى التأيد السياسى لمشروعاته الحربية .

أعد غاريبالدى قواته غير النظامية « ذوى القمصان الحمراء » ، وكان عددهم 1136 متطوعا خاض بهم البحر - رغم قلة عددهم - من جنوة إلى

جزيرة صقلية . وفي ١١ مايو ١٨٦٠ ، نزل مع رجاله إلى البر في مارسالا Marsala لهاجمة مقر حكومة نابولي في مدينة بالرمو ، واستطاع بقواته الضئيلة العدد التي أبلت بلاءً مشهوداً الاستيلاء على المدينة ودحر قوات الملك . وأحدث هذا النصر هزة عنيفة في كل إيطاليا ولاسيما في نابولي ، فاضطررت الأمور هناك ، وساعدته ذلك على عبور مضيق مسينا والتزول في الطرف الجنوبي من شبه الجزيرة الإيطالية لمواصلة ضرباته وانتصاراته على القوى المعادية للوحدة ، ويضم غاريبالدي وجهه شطر نابولي حيث دخلها في ٧ سبتمبر بعد أن غادرها الملك فرنسيس بيوم واحد . وكان سقوط نابولي في يد غاريبالدي نقطة تحول في تاريخ الوحدة الإيطالية ، فكافور وجد أن الوقت قد حان لتسليم زمام المبادرة من غاريبالدي ، وأن الدور العسكري يجب أن يتزوي ليفسح الطريق للدور дипломاسي ، خصوصاً وأن مقدرة غاريبالدي السياسية كانت محدودة جداً ، وكان كافور يعلم بذلك تمام العلم . كذلك مما حدا بكافور لتولى زمام المبادرة تردد غاريبالدي بعد دخوله نابولي في إعلان انضمامها إلى مملكة سardinia ، فهذا التردد كان مدعاه للشك في نوايا غاريبالدي في المستقبل . وبيدو أن غاريبالدي قد أحجم عن البت في هذا الموضوع لأن الأمور لم تكن قد تبلورت بعد ، فالمملك فرنسيس رغم تركه نابولي مازال مقيناً في جايينا ، فالمسألة بالنسبة إليه لم تنته بعد ، هذا فضلاً عن وجود قوتين آخرتين معارضتين للوحدة التامة داخل نابولي : الأولى وجود حزب قوى كان ينادي بدخول نابولي الاتحاد الإيطالي مع احتفاظها بنوع من الاستقلال الذاتي ، والثانية تمثل في مطالبة أنصار ماتزيني بوحدة إيطاليا في ظل النظام الجمهوري .

أما في ممتلكات البابا فقد طالبت الحركات الشعبية بالوحدة وقامت الثورات في مارش Marches ، وأومبريا Umbria ، وأعد البابا قواته لاخمد الثورة ، ولكن كافور منعه من ذلك ، ودخلت قوات إيطاليا الممتلكات البابوية لتفرضي

على جيش البابا في كاستلفيداردو Castelfidardo ، وبعدها اتجهت صوب نابولي حيث توجد قوات غاريسالدى . وهناك أُعلن غاريسالدى ضم نابولي إلى مملكة فيكتور عمانويل ، وحظى بمقابلة الملك الذي أثني عليه لما قدمه من جهود وطنية صادقة من أجل تحقيق الوحدة . وبعد أن أدى غاريسالدى ما عليه من واجب رفض أي مظاهر من مظاهر السلطان ، وأثر الخلود إلى السكينة في مسكنه بجزيرة كابريرا Caprera ثم أجريت الاستفتاءات في نابولي وصقلية والأراضي البابوية ، فأُعلن الأهالي بالأغلبيات الساحقة رغبتهم في الانضمام فوراً إلى « مملكة فيكتور عمانويل الدستورية » . وبذلك تتحقق الوحدة الإيطالية ويلقب فيكتور عمانويل بملك إيطاليا . وفي عام ١٨٦٦ ضمت البندقية بعد الحرب النمساوية البروسية . أما روما فضمتها إيطاليا نتيجة للحرب الفرنسية البروسية ، إذ اضطررت فرنسا إلى سحب قواتها منها ، فدخلها الإيطاليون في ٢٠ سبتمبر ١٨٧٠ ، وكان على يد مونت طبيق دستورها على الولايات الإيطالية ، والعمل على تحسين أحوالها المالية ، وتنمية جيشه ، وتدعم им الاستقرار السياسي .

وكان نجاح الملكية الدستورية في بيدمونت في تكوين وحدة إيطالية عملاً على إضعاف قوة الملكيين المستبددين والجمهوريين المتطرفين . وكانت الحكومة الجديدة حائرة ، هل تمنع الولايات الإيطالية نوعاً من الاستقلال الداخلي أم تتبع نظاماً مركزياً ؟ ولكن هذه الحيرة لم تطل ، فقد فضلت الإمارات الإيطالية النظام المركزي ، وكان على الحكومة الجديدة القضاء على التشرد والجهل في الجنوب ، ومعالجة مسألة الكنيسة ، وذلك لرفض البابا الاعتراف بالدولة الجديدة ، وكذلك السير في حركة إصلاح الجيش ، والتعليم ، والبحرية ، والشؤون المالية . وفي عام ١٨٧١ أصدرت الحكومة قانون الضمانات وبه أصبح البابا سيداً مستقلاً في الفاتيكان ، ولكن البابا رفض الاعتراف بهذا القانون ، وظللت معارضة البابا للوضع الجديد في إيطاليا من مصادر الضعف في الحكومة الجديدة إلى أن تم للحكومة الاعتراف باستقلال الفاتيكان بمقتضى معاهدة لاتران في ١١ فبراير ١٩٢٩ .

## **الفصل السابع**

### **الوحدة الألمانية**

**(The Unification of Germany )**

- ألمانيا في مطلع القرن التاسع عشر
- ألمانيا من مؤتمر فيينا حتى ظهور بسمارك
- بسمارك والوحدة الألمانية :
  - \* الحرب البروسية - النمساوية
  - \* الحرب البروسية - الفرنسية



## ألمانيا في مطلع القرن التاسع عشر

يوضح تطور ألمانيا التاريخي أنها لم تكن هيئة سياسية قومية . فلقد كانت إمبراطورية تتالف من ٣٦ دولة حتى أن وسط ألمانيا وغربها كانا عبارة عن فسيفساء سياسية تضم دولاً صغيرة جداً تتالف من دوقية ، أو قصر ، أو مدينة ، أو إمارة كنسية ، وإذا كانت بروسيا تضم ٢٥ مليون من السكان وهي أكبر الدول ففى الإمكان تصور الدول الأخرى . وكانت هذه الـ ٣٦ دولة موزعة على عشر دوائر ولكل منها رايتها ، وعليها تلقى تبعة الدفاع المشترك وتنفيذ قوانين الإمبراطورية . أما القضايا العامة فتعرض على دايت ( Diet ) الإمبراطورية . ولم يكن هذا لينعقد إلا مؤقتاً بدعة من الإمبراطور . ويتألف من ثلاث هيئات : الناخبون ، والأمراء والمدن ، ولا تخاذ قرار فيه بحسب أكثريه هيئتين . ولم تكن هناك حكومة ولا جيش ألماني ولا يكون ذلك إلا إذا قرر الدايت ، ولا يمكن لهذا الجيش أن يعمل إلا إذا أمر دايتها الدوائر بالتنفيذ . وعلى هذا نرى أنه ليس هناك دولة ألمانية ، ولا فكرة سياسية ألمانية . لقد كانت ألمانيا منقسمة إلى عدة أقسام لكل منها نعرتها الخاصة . وكان كل نقاش أو جدل في سبيل التغيير أو الإصلاح في الدولة ، وكان يدعو إلى الخوف من الوحدة . لقد كانت الترة الانفصالية سائدة في كل دولة من دول ألمانيا ولم يكن بين هذه الدول وحدة في النقد ، أو القوانين ، أو المقاييس ، حتى ولا أى وحدة معنوية .

ولقد تأثرت ألمانيا بالأراء والمبادئ التي نادت وأدت بها الثورة الفرنسية ، وتضافرت عوامل هامة على تهيئه ألمانيا لتقبل تلك الأراء ، وخصوصاً الآراء

والمبادئ السياسية . فعرف الألمان النظريات التي نادى بها جان چاك روسو في التربية ، وظفر مونتسكيو إلى جانب زميله بالحظوظة لدى مفكري الألمان . فكان عمانويل كنط ( ١٧٢٤ - ١٨٠٤ ) ، فيلسوف كوبنهاجن العظيم ، من كبار المعجبين بكل من روسو وMontesquieu ، وتأثر بدرجة كبيرة بكتاباتهما وأرائهم . ولقد كان من المعجبين بآراء روسو وال فلاسفة الفرنسيين كذلك جوهان جوتليب فيخته وهو من تلامذة كنط ، ويحتل فيختة مكانة عظيمة في تاريخ الفكر الألماني السياسي . ولقد جعل فيخته الاهتمام بالشعب والأمة يغلب على الاهتمام بالفرد ، فابتدع ذلك النظام الاجتماعي الذي اتخذه أساساً لنشوء الدولة باعتبار أسبقية حرية المجتمع بأسره على حرية الفرد وحده . ولذلك كان طبيعياً أن يأتي تفسير فيخته لنظرية العقد الاجتماعي مغايراً لما أخذ به روسو ، وإن كان كلاهما اعتمد في تفسيره على وجود إرادة عامة هي مصدر السيادة العليا وموئلها في الدولة ، فجعلها روسو نتيجة تنازل الأفراد عن إرادتهم الفردية ، واندماج هذه في إرادة عامة ، في حين افترض فيختة وجود الإرادة العامة أصلاً في المجتمع ، وبالتالي في الدولة التي جعل من حقها ونصيبها وحدها السهر على حريات الأفراد وضمانها في المجتمع . وعلى ذلك فقد كانت ألمانيا وقت اندلاع الثورة الفرنسية في مقدمة البلدان التي قطعت شوطاً لا يستهان به في ميدان الفكر ، وبدأ الألمان يستيقظون رويداً رويداً من سباتهم السياسي ، ولعل نجاح الفرنسيين في تأسيس الجمهورية في فرنسا كان أعظم العوامل أثراً في هذه اليقظة السياسية التي جعلت الألمان ينفضون عنهم غبار ذلك الخمول السياسي الذي أبعدهم عن العمل والنشاط في هذا الميدان أزماناً طويلة .

وما هي ألمانيا لقبول الأراء التي نادت بها الثورة الفرنسية أن الحكومة في بافاريا عمدة منذ عام ١٧٨٤ إلى حل جماعة المتصوريين Illuminati إلغاها منظماتهم أو هيئاتهم ، فانتشر هؤلاء في ألمانيا يحملون آراءهم الخطيرة إلى كل

مكان ذهبوا إليه ، ومن أخطر هذه الآراء قولهم أن الوقت قد مضى الآن للتمسك بالنظام الملكي ، ولم تعد هناك حاجة لوجود الملكية أو الملوك . وهناك سبب آخر لقبول تلك الأراء هو أن الفلاسفة والمفكرين السياسيين من طراز كنط وفيختة لم يكونوا وحدهم الذين أعجبوا بآراء الفلسفه الفرنسيين وكتاباتهم . فقد أعجب بآراء وكتابات فلاسفة الثورة طائفة من فحول الكتاب والشعراء الألمان المعاصرین مقل فرديريك شيلر Schiller ( ١٧٥٩ - ١٨٠٥ ) ، الكاتب والشاعر ومؤرخ « حرب الثلاثين سنة » في ألمانيا ؛ وهذا حذوه جيتيه Goethe ( ١٧٤٩ - ١٨٣٢ ) أعظم شعراء ألمانيا شهرة . وما ساعد كذلك على تغلل الأراء الفرنسية في ألمانيا بهذه السرعة والسهولة ، أن هذه البلاد الواسعة لم تكن تعرف وقتئذ شعوراً قومياً أو وطنياً يحول دون انتشار الآراء الأجنبية بها .

ولكن هذا الحماس العظيم الذي قوبلت به الثورة الفرنسية ، لم يكن معناه أن ألمانيا بأسها كانت ترحب بها ، أو أن جميع قادة الرأي وأهل الفكر في ألمانيا كانوا يقبلون الأراء والمبادئ التي تم خضت عنها والتي عمل رجال الثورة الفرنسيون على إذاعتها في أوروبا ، فقد وجدت طائفة من الكتاب والمفكرين الألمان ، نذكر منهم جوهان ولهمن چلايم Gleim الشاعر ، وفرديريك چاكوبى Jacobi الفيلسوف ، وبارتولد چورج نيبور Niebuhr المؤرخ ، وغيرهم ، نظروا جميعاً بخوف وحذر شديدين للثورة منذ بدايتها . ثم إن الثورة فشلت في أن تستميل إلى تأييدها هنري شتين Stein ( ١٧٥٦ - ١٨٣١ ) صاحب الإصلاحات الكثيرة التي مكنت بروسيا من النهوض والانتعاش بعد صلح تلست Tilst بين روسيا وفرنسا عام ١٨٠٧ - لتتزعم النضال ضد السيطرة الفرنسية . كما لم يمنع إعجاب شيلر بآراء روسو وكتاباته من إظهار تبرمه بأعمال الثوار الفرنسيين الذين هم من طبقات العامة ، لأن فرنسا في رأيه لم يكن أبناءها قد وصلوا بعد إلى درجة من التربية والتعليم تجعلهم قادرين على فهم معنى تلك

المساواة التي يطالبون بها وأدراك قيمتها . والواقع أن موجة من الذعر سادت ألمانيا عموماً بسبب انفظائع التي ارتكبها العاقبة ، حينما حطموا قواعد النظام القديم في فرنسا ، وراحوا يبذلون – علاوة على ذلك – كل ما أوسعهم من جهد وحيلة لنشر آراء الثورة فيسائر ريوغ أوروبا . وأخذت الحكومات الألمانية على عاتقها مقاومة الأراء التي نادت بها الثورة ، بعد أن أدركت هذه الحكومات جسامته الأخطر التي تهددها نتيجة لذيوع الآراء والمبادئ التي جاءت بها الثورة الفرنسية من حيث تهديدها لذللك السلطان الذي تمنت به هذه الحكومات في داخل الدوليات أو الإمارات المتشرة في أرجاء المانيا ؛ ومن ثم عظم عداء الحكومات للثورة ، واتخذت الوسائل والتدابير التي تكفل مكافحة هذه الآراء الجديدة وتعطيل ذيوعها والقضاء عليها .

وفي خارج دائرة هؤلاء المفكرين ، فإن الحماس للأراء الفرنسية كان عظيماً ، خصوصاً بين الشباب والنساء ، فلقد انكب سواد الشعب الألماني على قراءة الصحف بينهم وشفف عظيمين ، ولم يترك الذين قرأوا الصحف الأنباء التي جاءت بها دون مناقشتها بجد واهتمام وحماس كبير ، وأفصحت الجماهير عن حماسها للثورة بشتى الوسائل ، فانتشرت في أسواق فرانكفورت المناديل التي طبعت عليها حقوق الإنسان ، ولقيت هذه المناديل رواجاً عظيماً . ولكن بعد أن اجتاحت فرنسا المذابح والإرهاب حصل حصل في الرأي الألماني شيء من التردد ، إذ شعر الناس وكأن الثورة حادت عن طريقها وقد طابعها ، وانقسمت الآراء . وبعضها تحول عن الثورة لأنها أصبحت سفاحاً ، كما آخذ الكثيرون ييددون أوهامهم ، وزوّدت كراسات تمدح في الثورة الفرنسية ورجالها ، حتى أن بعض أحمر المانيا أمام رد الفعل قد فروا إلى باريس . لقد ظل الرأي العام الألماني مشتتاً حيال الثورة الفرنسية التي لم تولد الوطنية الألمانية ، وهكذا بقيت «الأمة» الألمانية شيئاً مثالياً محضآً لم تغيره الثورة الفرنسية لا عن طريق الدعاية وانتشار الأفكار ، ولا عن

طريق الاحتلال الفرنسي . ومع هذا فقد تدخل عنصر جديد وهو الحرب بين فرنسا والدول الألمانية وخاصة بروسيا والنمسا ، بيد أن هذه الحرب لم تبدل وجهة نظر الألمان الذين تشيعوا لأفكار الجمهورية الفرنسية ، وبقيت ألمانيا محيدة أمام انكسار النمساويين والروس . ومن الوجهة الفكرية والسياسية كانت مصلحة الشعوب في الوقوف إلى جانب الثورة الفرنسية التي تمثل الإصلاح والحرية السياسية ، لا إلى جانب الحكومات التي تمثل الضغط والعنف والسلطة ؛ هذا بالإضافة إلى أن الرأي العام الألماني ألقى مسؤولية الحرب على النساء الألمان أنفسهم لا على فرنسا . ولكن عندما تشكلت الحركة القومية في ألمانيا ، وذلك في وقت متاخر ، أخذ المؤرخون الألمان ، إما عن إرادة أو عن خطأ في النظر ، يلقون تبعة حرب ١٧٩٢ - ١٧٩٣ على الفرنسيين ، بيد أن الألمان المعاصرین كانوا متتفقين على أن المسئولية تقع على كاهل الحكومات الألمانية نفسها .

وهذه اللامبالاة التي نجدها حيال الحرب نجدها أيضاً في عواقب الحرب وفي التبدلات التي طرأت في الإمبراطورية الגרמנية عام ١٨٠٣ ، فضياع أملاك الكنيسة وإدخالها في أملاك الدولة ، ونزع الملكيات من أيدي أصحابها كما حدث في الأعوام ١٧٩٧ و ١٧٩٨ و ١٨٠٣ ، لم يثر أي معارضة في ألمانيا ، بل على العكس ، لاقى تأييداً وسب ذلك يرجع في الغالب إلى حكم النساء السيء الذي كان لا يهمهم إلا مصالحهم ورفاهيتهم وراحتهم دون أن يحيثوا عن تعاون بينهم وبين مواطنיהם . وعموماً بقيت « الأمة » الألمانية شيئاً مثالياً محضاً ، لم تغيره الثورة الفرنسية لا عن طريق الدعاية وانتشار الأفكار ، ولا عن طريق الاحتلال الفرنسي .

إن التغييرات التي أجريت في ألمانيا خلال عهد نابليون ، والتحول السياسي الذي تمثل في زوال الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، قد تمت دون أن يؤدى ذلك إلى حركة في الرأي العام ، الذي ظلَّ إلى حدٍ ما محيداً غير مبالٍ لكل ما

يجرى . فقد عدلت الإمبراطورية الגרמנية باتفاق بين روسيا وفرنسا ضد النمسا ، وحدث معظم التعديل في ألمانيا الغربية خاصة ، أي في أكثر المناطق تجزئة وانقساما حيث توجد دول صغيرة عديدة من دول باironات الإمبراطورية وامارات كنسية . وكان من نتيجة هذه التعديلات الإقليمية تمثيل الدول الصغيرة . ومن ثم هبط عدد الدول الألمانية من ٣٦٠ إلى ما يقارب الشهرين . كما ساعد تنظيم الإمبراطورية المقدسة على اخراج النمسا من ألمانيا ، فقدت ممتلكاتها الشخصية التي كانت موزعة في نقاط مختلفة في الإمبراطورية . وأضاعت النمسا نفوذها الشخصي وتحولت إلى إمبراطورية النمسا وأخذت تبتعد عن ألمانيا وتكون لنفسها حياة خاصة ، وستضطر مع مرور الزمن إلى التخلص عن ألمانيا لبروسيا .

ومن الجدير بالذكر أن هذا التحول أو التغير العظيم الذي طرأ على ألمانيا لم يكن من المتظر بقاوه طويلا ، لا في شكله الإقليمي ، ولا في صورته السياسية . فمن الناحية الإقليمية اتّخذ نابليون إجراءات تلو الأخرى هدف من ورائها إعادة رسم خريطة ألمانيا وذلك بالقضاء على بعض الدول الجديدة التي أوجدها هو نفسه ، ثم أنه قضى على دول قديمة كانت قائمة في الماضي . وأحل نابليون محل الإمبراطورية الرمانية الגרמנية المقدسة اتحاد الراين الذي تأسس في ١٢ يوليو ١٨٠٧ ، وضم إليه ١٦ أميرا من ألمانيا الغربية والجنوبية . ولم يلبث أن اتسع نطاق هذا الترتيب ، أو هذه المجموعة السياسية ، فأصبح يشمل ٣٧ عضواً أي ما يقارب جميع الدول الألمانية فيما عدا بروسيا والنمسا . ولقد حصل هذا الاتحاد على دستور تحدّدت فيه حقوق وواجبات الدول التي يتّألف منها بالنسبة لبعضها بعضا ، فصار لهذه الدول مجلس أو دايت يتولى توجيه الإدارة المشتركة بينهما . غير أن هذا الدستور بقي دون تنفيذ ، لأن نابليون سمي نفسه حامي اتحاد الراين ، فتركز في يديه توجيه وإدارة شؤون السياسة الخارجية من ناحية ، وتجنيد الجيوش من أهل الاتحاد الصالحين للخدمة العسكرية من ناحية أخرى . وعلى ذلك فإنه

من المتعذر اعتبار الاتحاد الراين دولة المانية تأسست في هذه البلاد ، وإن كان الاتحاد ، ولا شك ، نوعا من التكتل الذي حصل في ألمانيا ، ويعتبر من وجهة النظر هذه إجراءا « جديدا » بالنسبة لحالة التشتت والتفكك التي كانت سائدة في ألمانيا قبل إنشائه .

وبالرغم من أن نابليون لم تكن لديه أية فكرة عن خلق قومية ألمانية ، فإن العمل الذي أتمه في ألمانيا قد أدى إلى تكوين القومية الألمانية ، وخلق شعوراً قومياً ألمانياً . فالتركيز الإقليمي الذي انقص عدد الدوليات الألمانية من ٣٦٠ إلى ٣٨ فقط كان إجراء لا يمكن الرجوع فيه ، ويتعذر بعدها إطلاقا عودة ألمانيا إلى ذلك التشتت ، وتلك التجزئة التي كانت عليها في الأزمان السالفة ، ولن تكون بألمانيا بعدئذ دولة كنسية أو مدن حرة . ففي ألمانيا النابليونية لم يكن يوجد بها من الدوليات الضئيلة ( أى أقل من خمسة آلاف نسمة ) سوى ثلاث فقط ، نجت لأسباب شخصية ، أى لارتباطها بأشقاء نابليون نفسه . ومن ناحية أخرى فإن هذه التعديلات التي أدخلها نابليون في ألمانيا جعلت التمهيد لوحدة البلاد ممكنا ، فقضى عدم الاستقرار الإقليمي والسياسي على كل هذه التقاليد التاريخية الموضعية والقوميات أو الوطنية المحلية التي كانت تستند عليها . ومن نتائج هذه السياسة أنها استأصلت شأفة قسم من الطبقة النبيلة الألمانية من بارونات الامبراطورية والفرسان . وكان هؤلاء تابعين للإمبراطورية مباشرة . أما الأن فليس لهم قومية ممكنة إلا الألمانية بعد أن انتزعوا أراضيهم منهم . ولذا فإن هذه الطبقة النبيلة التي رفعت عنها تبعية الإمبراطورية الجermanية ، لم يعد لها حياة سياسية .

وعلى أية حال أضرت الإصلاحات الفرنسية بكثير من المصالح ، واستيقظت عاطفة الحقد الوطني إما من نفسها تلقائيا ، أو تحت تأثير هذه المنافع المتضررة . ولذلك قاوم الالمان الحكم الفرنسي ، غير أن حركة المقاومة لم تتغلغل بالدرجة الكافية ليتأثر بها المجتمع الألماني بأكمله ، ولم تكن عامة في كل أنحاء

ألمانيا ، ومن ثم لا يجب المغالاة في تقدير قيمتها . ووقفت الحكومات الألمانية موقفا في غاية التحفظ ، ولم تنشأ الورق ضد نابليون إلا في عام ١٨١٣ ، أي بعد أن تأكد لديها أن سقوط نابليون وهزيمته قد صار أمراً محققاً . وعلى أية حال فإن حركة المقاومة أو الثورة لم تمتد إلى ألمانيا الغربية ، بل بقيت لا تتعذر ألمانيا الشرقية والشمالية . وهكذا لم تكن هذه الحركة – كما سبق – ثورة عارمة عممت ألمانيا بأسرها ضد السيطرة الفرنسية ، إنما كان شعوراً بالكراهية لفرنسا واحتلالها للبلاد أرتكزت على أساسه نهائياً وبصورة حاسمة العاطفة أو الشعور القومي في ألمانيا .

### ألمانيا من مؤتمر فيينا حتى ظهور بسمارك :

وبعد عام ١٨١٥ تمت تصفيية الجماعة الوطنية في ألمانيا التي كانت قد نشأت منذ عام ١٨١٣ لمقاومة السطرة الفرنسية النابليونية وخوض غمار الحرب لتحرير ألمانيا . وهناك أسباب عدة لتصفيية هذه الجماعة الوطنية ، لعل أهمها الشعور بخيبة الأمل عندما صدم الوطنيون في معاهدات الصلح التي أنهت الصراع في أوروبا ضد نابليون وأخرجت فرنسا من الحرب بشروط أفضل كثيراً مما كان ينبغي . وثمة خيبة أمل كبيرة أخرى هي أن الوطنيين الألمان لم يظفروا باعادة الإمبراطورية الألمانية . فقد كان حلمهم الكبير أن تتأسس وحدة بألمانيا مرة ثانية ، بإعتبار أن هذه الوحدة كانت موجودة في القرن العاشر الميلادي في عهد الإمبراطور أوتو الأول ( Otto I ) ، وعقد الوطنيون الألمان آمالاً كبيرة على إنشاء هذه الوحدة بعد الحروب النابليونية .

غير أن الذي حدث في تسويات الصلح في فيينا لم يكن ما أراده هؤلاء الوطنيون الألمان ، فتعذر تأسيس الإمبراطورية الألمانية من جديد عندما لم تنشأ النمسا أن يكون تاج الإمبراطورية الألماني من نصيبها ، ورفضت بروسيا أن تقوم سلطة أعلى تدين لها المملكة البروسية بالطاعة ، ولذلك وجد المؤتمر أنه بدلاً من

إعادة تأسيس الوحدة أو الإمبراطورية الألمانية ، قد أخرج إلى عالم الوجود ذلك الإتحاد الألماني الكونفدرالي - الذي لم يكن حتى دولة إتحادية فدرالية بل انشأ نوعا من الدولة المتوازنة ، أي التي تقوم في الأعتبار الأول على توزيع القوى بين وحدات سياسية متعددة بها بصورة تحفظ التوازن بين هذه القوى الجزاء جمیعها ، وذلك لضمان أن يسود السلم ألمانيا فلا تكون مصدر أخطار على جيرانها في أوروبا . حقيقة لقد ساد السلم ألمانيا ، ولم تكن حتى منتصف القرن التاسع عشر مصدر خطر على جيرانها ، وكان السبب الرئيسي في ذلك الجمود الذي أصاب ألمانيا ، وعدم الحركة الذي أفقدتها نشاطها عقب تسويات الصلح في فيينا . وإذاء هذا الفشل في إعادة الوحدة الإمبراطورية الألمانية ، لم يحرك سواد الشعب الألماني ساكنا ، إذ كانت المحلية أو الإقليمية مانزال مسلطة على أفكار الناس عموما ، وما زالت الشعوب متعلقة بحكامها وأمرائها القدامي في شتى الدولات والإمارات التي تألفت منها ألمانيا .

وشغل الألمان بصعوبات الحياة المادية عقب الحرب ، ونفذت قوى ألمانيا بعد أن ظلت ساحة قتال خلال سنوات ، يضاف إلى ذلك رداءة المحصول عام ١٨١٦ ، والمجاعة في شتاء وربيع ١٨١٧ ، وعصابات المسؤولين التي تجوب البلاد ، والأضرار التي لحقت بالصناعة الألمانية بعد أن أغرقتها المنتجات الصناعية الإنجليزية ، ولم تستطع مع منتجاتها بسبب التعريةة الجمركية العالية التي وضعتها فرنسا على الحدود من جهة روسيا من جهة أخرى . وهذه الأوضاع القهريّة جعلت البورجوaziين والفلاحين يفكرون في حالتهم المادية دون أن تتعدى نظرتهم حدود ذلك . كما تبددت آمال الوطنيين الالمان عندما لم يظفروا بالحرية الداخلية التي أرادوها والتي بذل المسؤولون في بروسيا مثل ستين وفرديريك ولهم الوعود بتحقيقها في النداءات العديدة التي وجهها هؤلاء للشعب اثناء النضال ضد نابليون والسيطرة الفرنسية .

ومع ذلك فقد أمكن أن تعیش الحركة القومية بين شباب الجامعات ، وقد

كان من بين الطلاب أن جاءت العناصر الوطنية الأولى ، التي حملت السلاح في عام ١٨١٣ رطلت تحفظ بروح النضال القديمة ، وكان لهم زعماء يعتمدون عليهم مثل الضابط القديم چاهن Jahn الذي جعل نفسه داعياً للتربية البدنية ، وألف في ألمانيا جمعيات رياضية بعد أن تعلم أصول هذه التربية في الدانمرك ، وكان يكره كل ما هو فرنسي ، أو يمت بصلة لفرنسا وكانت هذه الشبيبة التي التفت حوله تظهر عواطفها بخفة وطفولة ، ولكن من العبث أن نقول أنه كان لديهم أي نظرية في السياسة . أن كل ما يريدونه هو تأمين عظمة المانيا بتحريرها من كل نفوذ أجنبي . على أن نوعاً من عمليات التطهير لم يلبث أن حدث في هذا الوسط الشديد الغليان تحت نفوذ المؤرخ لودن (Luden ) ، أحد أساتذة جامعةينا ، الذي جمع الطلاب في رابطة أو اتحاد يسمى برشنشافت (Bur- chenschaft ) ، أي اتحاد الرفقاء ، تسوده روح أسمى أو أكثر وطنية وقومية . وقد اتخذ هؤلاء الطلاب العلم المثلث الألوان : الأسود والأحمر والذهبي . وكانوا طلاباً جادين نظموا فروعاً لهذا الإتحاد في جميع الجامعات أو على الأقل في مختلف أنحاء ألمانيا . وفي مايو ١٨١٨ اجتمع مندوبون عن أربع عشر جامعة لتأليف اتحاد ألماني للبرشنشافت .

وفي هذا الوسط الجامعي وجدت جامعة قوية بروحها وهي جامعة جيسين (Giessen ) الصغيرة في إمارة هس - كاسل وقد وجد فيها جمهورى راديكالي له مذهب خاص ، ويعتبر مبشرًا بالقضاء على الظلم والطغيان ، ويسمى كارل فولن (Follen ) التف حوله الطلاب وتبعوه في مذهبهم وأطلقوا على انفسهم المتصلبين الذين لا يقبلون اتفاقاً أو تفاهماً . وشعر هؤلاء الشبان بالكراهية الشديدة للشاعر والروائي كوتزييو (Cotzebue ) صديق القيصر ، والذي كان يبعث إليه بتقرير كل شهر عن التيارات الفكرية والحوادث في ألمانيا . وأقام كوتزييو دعوى على فولن الأمر الذي أثار حفيظة الطلاب وسخطهم لدرجة أن أحد هؤلاء قتله

في مارس ١٨١٩ . ولقد أثار مقتل كوتزبيو عاصفة من الشعور الجامع ، وعلى ذلك اقتربت ساكسفایمر وبروسيا أن يتخذ الدايت المتعقد في فرانكفورت الإجراءات الكفيلة بوقف هذه الحركات في الجامعات ، وقابل ملك بروسيا فرديك وليم الثالث ، مترنيخ ، ثم اجتمع في كارلسbad برئاسة مترنيخ مثلاً تسع حكومات واتخذوا طائفة من القرارات الرجعية سميت بمرسومات كارلسbad ، أجازها دايت الاتحاد الألماني في فرانكفورت في ٢٠ سبتمبر ١٨١٩ . فالغت جمعيات أو الاتحادات الطلبة ، وحلت جمعيات البرنشافت ، وأنشئت في كل جامعة لجنة لم تكن مهمتها مقصورة وحسب على مراقبة نشاط الأساتذة ومحاضراتهم ، بل كان من حق اللجنة إبطال محاضرات الأساتذة وابعاد هؤلاء عند الضرورة من الكليات التي يعملون بها . وخضع الطلاب لنفس الرقابة ، وزيادة على ذلك ، وأنشئت الرقابة على الصحف لمدة خمس سنوات وأقيمت لجنة تحقيق في ماينز للبحث عن أصول الحركات الثورية وبلغ نشاطها ، وألقى القبض في بروسيا مثلاً على عدد كبير من الطلاب ، ووقعت عليهم عقوبة السجن مدة تتراوح بين التسعة وخمس عشرة سنة .

على أن كل تلك المحاولات لكم صوت المطالبة بالحرية والوحدة الألمانية ، لم تمنع كثيراً من الإمارات الألمانية من إصدار دساتير لها في الأعوام ١٨١٤ إلى ١٨١٩ ، وبمقتضاهما أصبح لكل إمارة ، من أخذت بذلك النظام ، برلمان محل ينكون من مجلسين : مجلس للإشراف ، ومجلس لل العامة . وبدأت رغبة الجماهير الألمانية في الاتحاد تظهر في الأغانى والحفلات العامة ، إلا أنها لم تكن أكثر من مشاعر لم تنظم على وجه يسمح للوحدة بالتحقق . ذلك أن الإمارات سارت كل في طريقها لها عملتها الخاصة وموازينها ومقاييسها ، مما حد من الوحدة الاقتصادية بينها . بيد أن الإدارة البروسية كانت صاحبة الفضل في خلق أو صنع ذلك الاتحاد الجمركي الذي انتهى الأمر بامتداده حتى شمل القسم الأعظم من

ألمانيا وعني بذلك الزولفريين Zollverein ، الذى كان له أكبر الأثر فى صنع الاتحاد الألماني في النهاية . وكان فرديريك ليست ( 1789 - 1846 ) ، أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة توبنegen قد روج لفكرة إنشاء اتحاد كونفدرالي لإزالة الحواجز الجمركية بين مختلف الإمارات الألمانية ووضع تعريفه موحدة ، وإنشاء الوحدة الاقتصادية ؛ على أن مشروعات فرديريك ليست كان يغلب عليها الخيال . وكان فرديريك نبينوس وزير مالية بادن ، صاحب فضل في قيام الزولفريين . والحقيقة في رأى الكثيرين ، أن الزولفريين لم يكن في فكرته الأساسية وبالطريقة التي تم صنعها بها من خلق فرديريك ليست أو كارل نبينوس ، فقد كان كلاهما يدين بوجهة نظر ألمانية وليس بوجهة نظر بروسية ، بل أن مشروعاتهما كانت ترتيبات مبعثها المعارضة ضد بروسيا ، وكرد فعل لنشاط بروسيا ومحاولاتها من أجل اصلاح نظمها الجمركية .

والجدير بالذكر أن الزولفريين كان إجراءً اقتصادياً ، وليس عملاً سياسياً ، ولم يكن من صنع رجال السياسة القوميين ، بل كان من تنفيذ الأداريين البروسيين : فون ماشن ( Maassen ) من رجال الاقتصاد المعدودين ، ومن إنصار حرية التجارة ، ثم فون موتنز ( Motz ) ، والذي يعنيانا على وجه الخصوص في تاريخ الزولفريين ، هو معرفة الصلة بين هذا الاتحاد الجمركي وفكرة القومية الألمانية وما يتجذر ملاحظته في هذه المسألة أولاً أن الزولفريين لم يكن يشمل كل ألمانيا ، بل بقيت خارجة عن هذا الاتحاد الجمركي ثلاثة عشرة دولة كانت على نوعين مختلفين ، أنشأت جماعة منها نوعاً من الاتحاد الجمركي عرف باسم ستورفريين ( Steuerverein ) أي الاتحاد الضريبي وتكون من خمس دول . أما بقية الدول الثمان فقد احتفظت بوضعها المستقل عن كلا الاتحادين : الزولفريين والستورفريين . وفيما يتعلق بالدول أو الحكومات التي تألف منها الزولفريين فمع أنه كان يربط بينها جميعاً الاتحاد الجمركي ، فقد احتفظت كل منها بأنظمتها

الخاصة في مسائل الضرائب غير المباشرة والموازين والمقاييس ، والعملة المتداولة ، والمكوس الداخلية ، وغير ذلك . وهكذا لم يكن يتشكل من كل ألمانيا ولا من الزولفريين نفسه ما يمكن تسميته من وجهه النظر الاقتصادية والتجارية ، بدولة موحدة ، كما لم يظهر الزولفريين إلى عالم الوجود نتيجة لحركة مبعثها يقظة الشعور أو الضمير العام الألماني إلى الحاجة له .

وثمة مسألة أخرى يجب مناقشتها ، هي تحديد الأثر الذي كان للزولفريين في إنشاء وحدة ألمانيا السياسية . فمن الآراء المслم بها عند جمهرة الكتاب والمؤرخين أن الزولفريين قد مهدوا لوحدة ألمانيا ، وإن الألمان منذ أن تأسى لهم تحقيق هذا الاتحاد الجمركي قد بدأوا يعملون لتأسيس وحدتهم السياسية . حقيقة أن عددا من الألمان عقدوا آمالا كبيرة على الاتحاد الجمركي كوسيلة مؤدية للاتحاد السياسي ولكن النتائج السياسية التي انجلى عنها الزولفريين من ناحية صنع واتمام الوحدة الألمانية ، فقد اقتضى مرور زمن طويل قبل تحقيقها ، في عام ١٨٦٧ فقط ، أي بعد مضي ثلاثين سنة ونيف ، عندما تأسس الاتحاد الألماني الكونفدرالي الجديد بزعامة بروسيا ، وخلال هذه السنوات الثلاثين لم يخدم الزولفريين شعور الأقلية أو الخلية . ولم يكن له أي أثر إيجابي في ثورة ١٨٤٨ ، ثم أن الزولفريين لم يستطع منع الدول الألمانية في عام ١٨٦٦ من إعلان إنضمامها إلى النمسا في الحرب الدائرة بين هذه الأخيرة وبين بروسيا ، والانحياز إلى جانب النمسا ضد بروسيا . وتلك جميعها حقائق تنهض دليلا في نظر الكثيرين على أن الزولفريين لم يمهدوا لوحدة السياسية في ألمانيا ، ولم يكن الأداة التي جعلت ألمانيا تسير مسرعة في طريقها .

وكان لثورة عام ١٨٣٠ في فرنسا صدى في الولايات الألمانية المختلفة ، ولكن تبين من أحداث هذه الثورة أن الشعب الألماني كانت تعوزه التربية السياسية ، وأن الروح القومية كانت محدودة وضئيلة الأهمية . فلم تتعد هذه

الشورة مجرد القيام بمظاهرات ذات صخب وضوضاء وحسب ، ولم تكن ترقى بحال حتى إلى مرتبة محاولة ثورية على خلاف ما شهدناه تماما في ثورات عام ١٨٣٠ التي حدثت في إيطاليا . وعلى أية حال كانت الفكرة الحرة في ثورة ١٨٣٠ تفوق كثيراً الفكرة القومية وتعلو عليها . ويؤيد هذا القول أن كارل فون روتيك ، زعيم الأحرار في جنوب ألمانيا ، ذكر في خطاب له في عام ١٨٣٢ أنه منحاز لوحدة ألمانيا ويرجوها ويريدوها ويتمناها ، ويطالب بها ويصر عليها ، لأن الوحدة وحدها فقط في حقل الشؤون أو العلاقات الخارجية هي التي تجعل من ألمانيا دولة قوية توحى بالإحترام ، وأن الوحدة وحدها فقط هي التي تمنع عن ألمانيا وقاحة الاجانب ( أي الدولة الأجنبية ) وتحول دون اعتدائهم على حقوق ألمانيا القومية . واضح أن روتيك كان يربط في تفكيره ربطاً وثيقاً بين مطلب الوحدة الألمانية وبين عظمة ألمانيا الخارجية أكثر مما كان يدعوه لحصول تغيير جوهري يشمل بلاده . ولقد استمر روتيك يقول : « أني أريد الوحدة ، ولكن على أن تتم هذه الوحدة مقتنة بالحرية ، بل أني أؤثر كثيراً الحرية بدون الوحدة ، على مجرد الظفر بالوحدة من غير الحرية » . وكانت نتيجة حركة الأحرار هذه ثورة ١٨٣٠ انتصار الرجعية ودعم أركان الحكم التعسفي ، وسد الركود المانيا ، وخيم عليها الفتور سريعاً ، واستمر هذا الخمول عدة سنوات ، لم تنفض ألمانيا عنها هذا الركود إلا عشية عام ١٨٤٨ ، إذ بقيت حتى عام ١٨٤٧ تخضع لنفس النظام ، وتسود بها الحال التي كانت عليه في عام ١٨١٥ .

تولى فردرريك وليم الرابع ( ١٨٤٠ - ١٨٦١ ) عرش بروسيا عام ١٨٤٠ وبدأ سلسلة من الإجراءات التحررية فأطلق سراح كثير من المسجونين السياسيين وأعضاء جمعيات فتیان ألمانيا . وببدأ الفرنسيون في تلك الآونة يفكرون في استعادة الأرضي الالمانية على مسار نهر الراين ، مما أثار مشاعر ألمانيا نحو قوميتهم ، وتعالت الصيحات بحرية ألمانيا على أن فردرريك وليم الرابع لم يكن مستعداً

لسماع صوت الشعب على حقيقته ، فدعا عام ١٨٤٧ إلى اجتماع في برلين حضره ممثلو الطبقات في المقاطعات البروسية الثمانية ، وهم مثلوا الأشراف وكبار الملوك والمدن ، وغابت على الاجتماع روح تحريرية إلا أن الأقلية المحافظة وقفت في صف الملك . ولما رفض ذلك البرلمان الموافقة على جمع الأموال الازمة للملك لبناء خطوط جديدة من السكك الحديدية ، ثارت ثائر الملك وأرجعهم من حيث أتوا ، وأثار هذا التصرف من الملك روح الاستياء بين الناس وعمت المظاهرات والاشتباكات برلين مما اضطر الملك إلى الاستجابة لمطالب الشعب .

ففي ١٧ مارس ١٨٤٨ وعد الملك شعبه بالدستور والحياة النيابية في بروسيا مع إلغاء الرقابة على الصحف . وتجمعت جموع الشعب أمام قصر الملك في برلين ، محبيه ولكن سوء التفاهم الذي وقع بين الجنود وال العامة أدى إلى اشتباكات دموية ، دفع فيها العمال والطلبة والمواطنون عن أنفسهم وهم عزل دفاعاً مجدياً وسقط ١٨٣ شهيداً وسحب الملك جيشه أزاء تأزم الموقف وسيطرت لجنة دفاع من الشعب على الموقف في برلين وخرج الملك البروسي يوم ٢١ مارس ١٨٤٨ في موكب شعبي يرفع الأعلام بألوانها الثلاثة ، السوداء الحمراء الذهبية ، شارة الوحدة الألمانية وخطب الملك في الجماهير معلناً أن هدفة هو حرية ألمانيا ووحدتها .

وعلى أثر انتصار الثورة في برلين افتح الملك يوم ٢٢ مايو ١٨٤٨ الجمعية الوطنية المنتخبة التي كان عليها أن تعد دستوراً للبلاد ، وكانت الأغلبية بها للأعضاء الديمقراطيين ، ولكن الملك بعد أن هدأ الموقف وتأكد من وقوف الجيش إلى جواره أهمل تلك الجمعية الوطنية ، ثم حلها وأعطى البلاد دستوراً حسب مشيئته وأعطى للمحافظين كل السلطة ، وظل هذا الدستور المفروض قائماً حتى نهاية الحرب العالمية الأولى برغم أنه قد رفض من أغلب الجهات على أنه كان خطوة أفضل من لا شيء . لقد أقر ذلك الدستور برلن من مجلسين :

المجلس الأول وهو مجلس السادة ويكون من مثلي الأمراء وكبار الملوك وممثلى المدن والجامعات من المؤيدين للملك ، والثانى وهو مجلس التواب ينتخب أعضاؤه على مرحلتين . وقسم الناخبون في كل إقليم إلى ثلاثة أقسام حسب ما يدفعونه منضرائب ، فكان القسم الأول يضم الأثرياء ، وكان القسم الثانى يضم ذوى الدخل المتوسط ، والقسم الثالث الوفير العدد يضم الفقراء من دافعى الضرائب . وكان كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة يختار علينا عددا مساويا للقسمين الآخرين ، ويجتمع الأفراد المنتخبون من الأقسام الثلاثة ثم يختارون بالاقتراع السرى نواب المجلس .

في يوم ٣١ مارس ١٨٤٨ اجتمع في مدينة فرانكفورت ٦٠٠ شخص من مختلف طبقات الشعب ليضعوا أساسا لبناء ألمانيا من جديد . ولم يكن هؤلاء الأشخاص يمثلون الاتحاد الألماني أو مختارين من الإمارات الألمانية أو منتخبين بأية طريقة من الطرق ، وكونوا فيما بينهم ما أسموه بالبرلمان المؤقت وقررها إجراء انتخابات عامة للمؤتمر الوطني التي كان عليها أن تضع دستورا لألمانيا . واعترفت الولايات الألمانية كلها بهذه القرارات ، وأجريت الانتخابات وأجتمع المؤتمر الوطني يوم ١٨ مايو ١٨٤٨ في فرانكفورت ، وانتخب المؤتمرون رئيسا ونائبا للرئيس ثم تقدموا في مظاهرة ضخمة خلال المدينة إلى كنيسة القديس باول وحيث الجماهير الأعضاء تحية رائعة . وكان بين الأعضاء المنتخبين حوالي ٢٢٣ قانونيا و ١١٨ موظفا و ١٠ من رجال الجامعات وعدد قليل من الفلاحين ولم يمثل العمال . وبرزت منذ المناقشات الأولى للمؤتمر المجاهات ثلاث :

- ١) مجموعة من الأعضاء لا ترى سحب الكثير من امتيازات وحقوق الأمراء في الأقاليم ، ومثل هؤلاء المحافظون المجاهها يمينيا في المؤتمر .
- ٢) مجموعة راديكالية مثلت اليسار ، وكانت ترغب في دولة ألمانية بلا أمراء وبلا قيصر تحكمها حكومة ينتخبها الشعب ، أي جمهورية ، وسمى هؤلاء

بالديمقراطيين أو المركزيين ، لأنهم نادوا بدولة مركبة بلا أقاليم .

٣) وكانت الغالبية ممثلة في المجموعة الثالثة من الأحرار الذين رفضوا الحل الراديكالي الذي نادى به اليساريون . وكان أغلبهم يرغبون في قيام دولة ألمانية اتحادية تكون للأقاليم فيها حقوقاً وتمثيل في الحكومة الاتحادية ، وسمى هؤلاء بالاتحاديين أو الفيدراليين . وكانوا يرون أن يقوم على رأس الدولة الاتحادية قيسراً يحد من سلطاته برلمان منتخب ، ومثل هؤلاء اتجاه الوسط وكانوا فعلاً يجلسون في وسط المجلس ، بينما كان المحافظون يجلسون إلى يمين الرئيس ، والراديكاليون يجلسون إلى يساره .

وقرر المؤتمر قبل بحث مسألة الدستور وضع السلطة مؤقتاً في يد شخص يكون ما يشبه الوزارة المؤقتة للرایخ الألماني ، واختير الدوق النمساوي يوحنا . واعترفت الإمارات الألمانية به ، ولكن بروسيا والنمسا عارضتا خضوع جيوشهما لسلطته وبدأ للمجلس واضحًا أن كلاً من الدولتين لا ترغب في التنازل عن شيء من سلطاتها ، وزاد من شكوكها أن النمسا نفذت حكم الاعدام في بعض المطالبين بالحرية في الثورات التي عممت فيينا قبل ذلك ببضع شهور . وتأمرت إنجلترا وروسيا كذلك في الخارج ضد بروسيا وأرغماها في أغسطس ١٨٤٨ على عقد الصلح مع الدانمارك بشروط مجحفة ، وأضطر المؤتمر القومي على التصديق على تلك الاتفاقية برغم أنه ، لأنه لم يكن يملك أية قوة يستطيع بها الصمود في وجه إنجلترا وروسيا .

واستمرت المناقشات عدة أشهر في المؤتمر الوطني واخيراً استقر رأى الأغلبية على أن تقوم في ألمانيا كلها عدا النمسا ، لوجود أجناس مختلفة بها ، دولة اتحادية على رأسها قيسراً روثاً ، وأن يعهد بذلك ملك بروسيا فرديريك وليم الرابع . وسافر ٣٢ عضواً ومعهم رئيس المؤتمر إلى برلين ليقدموا تاج القيصرية الألمانية لفرديريك وليم الرابع ملك بروسيا . وكانت المفاجأة التي حطمت أعمال

المؤتمر وجهوده كلها أن ملك بروسيا فريديريك وليم الرابع رفض في مارس ١٨٤٩ قبول التاج ، وذلك للأسباب التالية :

أولاً : لأنه جاء من قبل نواب الشعب ، لا من قبل الأمراء أنفسهم .

ثانياً : لأن أمراء سكسونيا وورتمبرج وهانوفر رفضوا أن يعترفوا لأمير مثلهم بالزعامة عليهم .

ثالثاً : لأن النمسا التي شغلتها حوادث عام ١٨٤٨ وصرفتها عن البحث في شؤون ألمانيا بدأت تنهض من كبوتها وتدخل ميدان السياسة الألمانية من جديد بقيادة وزيرها الحنلث شفارتزنبيرج وتحتاج على قرار إخراج النمسا من الاتحاد الألماني وعلى أساس إمبراطورية لبروسيا . ولما كانت النمسا قد عزمت على تأييد احتجاجها بالقوة ، وكانت بروسيا على غير استعداد لمقابلة القوة بمثلها ، فقد رفض ملكها قبول التاج . وعمت المظاهرات والاشتباكات أنحاء الولايات الألمانية ، ولكن الأمراء استطاعوا بالقوة وسفك الدماء تكميم الأفواه ، بل أن روسيا أرسلت جيوشها لتفرضى على الثورة في بادن . وضاعت فرصة الوحدة الألمانية على الشعب الألماني بسبب رفض فريديريك وليم الرابع التاج . على أن ذلك المؤتمر الوطني في الواقع قد وضع الأساس الفعلى لكل ما كتب لألمانيا أن تشاهده في السنوات المقبلة .

وإذا كانت ثورة ألمانيا عام ١٨٤٨ قد فشلت في تحقيق الوحدة الألمانية ، إلا أنها حققت بعض أهدافها في الحرية والمشاركة الشعبية في الحكم ولو بصورة جزئية . على أن الرغبة في توحيد ألمانيا ظلت حية في ضمير الشعب ، وحاول الملك فريديريك وليم الرابع ملك بروسيا بعد رفضه لتاج ألمانيا عام ١٨٤٨ أن يعمل بطريقته الخاصة في سبيل تحقيق الوحدة الألمانية . فحاول عن طريق عقد اتفاقيات مع الأمراء الألمان تأسيس دولة اتحادية ، لا تشمل النمسا ولكن تحوز موافقتها

على أن تعقد تلك الدولة الاتحادية الألمانية معاهدة دائمة مع مملكة الدانوب النمساوية . ولكن شفارتسنبرج رئيس وزراء النمسا ، حارب فكرة قيام دولة ألمانية تحت زعامة بروسيا . ويرغم ذلك سار فرديك وليم الرابع في تنفيذ مخططه ، إلا أنه اضطر إلى التخلص من فكرته عندما هدد شفارتسنبرج بالحرب وخاصة بعد أن حصل على تأييد الروسيا له . كان شفارتسنبرج مصمما على إعادة البووند ( Bund ) القديم وتوكيد سيادة النمسا في ألمانيا من جديد ، ولم يكن بوسعه أن يتحقق هذه الغاية دون أن يتزل ببروسيا مهانة تخطف الأ بصار . وفي أواخر ١٨٥٠ أشعلت الاضطرابات التي قامت في هس - كاسل ( Hesse - Cassel ) عود الش CAB في برميل البارود ، ولكن شفارتسنبرج لم يكن ليرضى بأن تكسب بروسيا المزيد من الهيبة بإعادة النظام هناك . لقد عزم على أن تلعب النمسا ذلك الدور وتأهب لدخول هس - كاسل بجيشه نمسوي قوامه ٢٠٠٠٠ رجل . فأعلنت بروسيا التعبئة ردا على ذلك ، ووقع الصدام فعلا بين القوات البروسية والبافارية . لقد كان شفارتسنبرج يعتقد تماما في قدرته العسكرية على كسر شوكيه بروسيا بعكس فرديك وليم الرابع الذي كان يشك في مقدرة جيشه . ولذلك قبل الشروط التي قدمها شفارتسنبرج فكانت إذلا عرف باسم أولمتس ( Olmuz ) في ٢٨ نوفمبر ١٨٥٠ ، وتلخصت مطالب شفارتسنبرج فيما يلى :

أولا : عودة الديات الألماني القديم تحت زعامة النمسا .

ثانيا : تخلص بروسيا عن العصبة التي كونتها من الأمراء الألمان تحت إدارتها .

ثالثا : قبول بروسيا عقد اجتماع للدول الأعضاء في الاتحاد الألماني الذي سيشهد إليه إعادة بناء ذلك الاتحاد .

وهكذا كانت المهمة المؤسفة التي حاقت ببروسيا في أولمتس تمثل أسلف درك بلغته في هاوية الجبن والاستسلام ؛ لقد أتيحت لبروسيا الفرصة كى تصبح

الدولة الأولى في، المانيا ، وأتيحت لملوكها الفرصة لأن يضع فوق رأسه التاج الإمبراطوري ، فكان كل ما فعلته أن زادت الأغلال التي تقييد المانيا وهي راقدة تحت اقدام شفارتنبرج . وبما أن مهانة أولتزر سوف يجعل الوحدة الألمانية أبعد منala من أي وقت مضى ، وتجزرت بروسيا نهايًّا من أهليتها لتحمل لواء هذه الوحدة . على أن بسمارك دافع عن تلك الاتفاقية قائلًا أنه لم يكن امام بروسيا من حل سواها وخاصة وهي على غير استعداد لخوض الحرب . وهكذا عاد الديات (البوندستاج) الألماني القديم للانعقاد ، وأرسلت بروسيا مندوبيا عنها إليه في فرانكفورت ، وكان أول مندوب لها هو أوتو فون بسمارك ( Prince Otto Von Bismarck ) .

### بسمارك والوحدة الألمانية :

كان بسمارك ينتمي إلى عائلة من الأشراف ، وكان أبوه ضابطا بالجيش ولكنها تقاعد لخلاف بينه وبين الملك ، ومضى إلى ضيعته في شينهاوزن يصرف شؤونها . أما أمه فتنتسب لعائلة من المتعلمين المشغلين بوظائف الدولة ، وعنها ورث حب الأدب ، وتلقى بسمارك تعليمه الثانوي في برلين ، ثم درس القانون في جوتينجن وبرلين ، ثم دخل في خدمة الدولة البروسية ، ولكنه لم يلبث أن مل الوظيفة وعاد ليرعى أملاك الأسرة في يوميرانيا ، حيث عكف على القراءة الطويلة والخروج للصيد . وببدأ بسمارك حياته السياسية كعضو في البرلمان المحلي لبروسيا ، ثم اختاره الملك فردرريك وليم الرابع مندوبيا عن بروسيا في البوندستاج الألماني المنعقد في فرانكفورت عام ١٨٥١ ، وكان رضاء الملك عنه منبعثا من آرائه المحافظة والمؤيدة لحقوق الملك ضد المنادين بتمثيل الشعب في الحكم . وفي فرانكفورت أيقن بسمارك من جلسات البوندستاج الذي ترأسه مندوب النمسا ، أن المشكلة الألمانية لن تخل بسهولة وأنه لا بد من استخدام القوة ، ولقد أيقن أن الاتفاق مستحيل بين النمسا وبروسيا ، وتأكدت نظرية بسمارك للأمور بعد عمله سفيرا للبلاد في بطرسبرج بروسيا ثم في باريس .

وفي عام ١٨٥٨ اضطر فردريلك وليم الرابع إلى التنازل عن عرش بروسيا بسبب مرض عقلي ألم به ، وأنحدر أخوه وليم الوصاية على العرش . ولم يكن وليم محبوبا من جماهير الشعب في بروسيا ، لأن البرلينيين رأوا فيه المحرض ضد مظاهرات ١٨٤٨ والمتسبب الأول في مصرع الشهداء آنذاك ، مما اضطره حينئذ للهرب إلى إنجلترا . على أن تلك السنوات التي مضت قد أظهرته كما لو كان قد أصبح أكثر إيمانا بالمبادئ التحررية السائدة وكان إسناده الوزارة عند توليه الوصاية لوزراء من الأحرار خير دليل على بداية عهد جديد . وكان ذلك الوصي الكهل جنديا بمعنى الكلمة ، يحرس على تقوية الجيش البروسى كل الحرث حتى لا تتعرض كرامة بروسيا للمهانة مرة أخرى . وببدأ الوصى وزير الحرب رون ( Roon ) أن يعد مشروع لإصلاح الجيش ، تكون مدة الخدمة بمقدضاه لكل الشبان الصالحين للخدمة ثلاث سنوات بدلا من سنتين ، مع زيادة الاعتمادات المالية للجيش لتتمكن الدولة من تجنيد كل الشبان الصالحين للخدمة بدلا من تجنيدها لحوالي ٦٠ % من العدد المتقدم لضائلة الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الغرض . ووافق مجلس النواب البروسى ، حيث الأغلبية للأحرار على المشروع إجمالا ، ولكنه طالب بتحفظ مدة الخدمة إلى سنتين فقط توفيرًا للمصاروفات . وتأزم الموقف بين المجلس والوصى وزير حربته وأصر كل من الجانبين على رأيه معتبراً كلامته هي الفاصلة في هذا الموضوع . ومات فردريلك وليم الرابع وأصبح وليم الوصى ملكا باسم وليم الأول عام ١٨٦١ .

وسارع وليم الأول بحل مجلس النواب المعارض له ، ولكن الانتخابات أتت بمجلس عدد النواب الأحرار فيه أكثر من المجلس المنحل . ولم يكن المجلس الجديد بأقل صلابة من المجلس القديم فيما يتعلق بموضوع الجيش ومدة الخدمة ، ولم يجد الملك أمامه وسيلة لحل ذلك الأشكال وقرر التنازل عن العرش ، وهنا نصحه رون وزير حربته باستدعاء بسمارك سفير بروسيا في باريس ليتولى رئاسة

الوزراء ، ولি�تمكن بما عرف عنه من كياسة من إيجاد حل للموقف . واستدعي بسمارك في سبتمبر ١٨٦٢ وكلفه برئاسة الوزارة البروسية ومحاولة حل المشكلة ، واستطاع بسمارك أن يكسب عدداً من الأنصار من أعضاء المجلس النيابي ، بل أنه بدأ بالاتصال بفردريند لاسال مؤسس الاشتاد العام لعمال ألمانيا ، وبذا كما لو كان بسمارك قد بدأ يميل للتعاون مع العناصر الاشتراكية . على أن تلك الاتصالات لم تؤد إلى نتيجة وإن كانت قد حدثت من الموجة المعادية لبسمارك ، الذي سار في طريقة بحزم وصلابة ، فوفر النقود الازمة لإصلاح الجيش دون الحصول على موافقة البرلمان أو الاكترااث به ، واحتفظ بوجهة نظره بأن الجيش في بروسيا أمر مقدس يجب لا يخضع لأى سيطرة برلمانية .

### **مشكلة شلزفيج وهولشتين وال الحرب البروسية - النمساوية :**

وزادت سياسة بسمارك من شكوك الأحرار في مسلكة ، ذلك أن اتحاد إيطاليا قوى من رغبة الشعب البولندي في قيام دولة له ، وثار البولنديون ضد روسيا عام ١٨٦٣ ، وتدخلت إنجلترا وفرنسا في الموقف ودعى لعقد مؤتمر لحل المشكلة البولندية . ولكن بسمارك رفض ذلك الاقتراح وأيد روسيا في موقفها حين أسرعت وقمعت الثورة البولندية بعنف . وهكذا كسب بسمارك صداقته روسيا في وقت وقفت فيه أغلب الدول الأوروبية ضدها ، وظهر بسمارك مرة أخرى كرجل محافظ عدو للحربيات ، إلى أن برزت مشكلة دوقية شلزفيج وهولشتين ( Schleswig - Holstein ) . كانت شلزفيج دوقية يغلب فيها العنصر الدانمركي ، وهو لشتين دوقية كشرتها من الألمان ، وكان ملوك الدانمرك يحكمونها منذ عام ١٤٩٠ ، لكنهما لم تؤلفا جزءاً من مملكة الدانمرك وانتهت الدانمرك فرصة الثورة الألمانية عام ١٨٤٨ وقررتضم شلزفيج إليها . وأعلن الاتحاد الألماني الحرب على الدانوب وكلف بروسيا بذلك . وتدخلت إنجلترا وفرنسا وأجبرتا بروسيا على قبول الصلح ، ووضعت شلزفيج موضع التزاع تحت

إدارة هيئة بروسية - دانمركية وفي عام ١٨٥٢ عقد مؤتمر في لندن ضمّ بريطانيا وفرنسا وبروسيا والنمسا وروسيا ، وتقرر في هذا المؤتمر وضع شلزفيج وهولشتين في اتحاد شخص مع الدانمرك بشرط الا تضمّهما دولتها ، ولقد نصّت تلك المعاهدة على أن يخلف ملك الدانمرك الحالي - الذي لم ينجُبوريثا - زوج ابنته شقيقه كريستيان أمير جلوكمبرج Christian Prince of Glucksburg ، في جميع ممتلكاته بما فيها الدوقيتين . ونصّت مادة أخرى على ألا تؤثر المعاهدة بحال في علاقة هولشتين بالاتحاد الألماني . ولكن دايت فرانكفورت رفض إقرارها بوصفه الجهاز « الناطق بلسان » الاتحاد الألماني ، كما رفضها فرديريك أوف أوغستبورج Frederick of Augustenburg المطالب الآخر بعرش الدانمرك .

ولم تراع الدانمرك شروط معاهدة لندن ، فعندما تولى الملك الجديد كريستيان التاسع العرش الدانمركي في عام ١٨٦٣ كان من أول أعماله التصديق على الترتيبات التي اتخذها سلفة لإصدار دستور جديد يوحد ممتلكاته متوجهًا للاستقلال الذاتي التقليدي للدوقيتين . وقد كانت عضوية هولشتين في الاتحاد الألماني من العوامل التي أدت إلى النتائج المشوّمة لهذا الإجراء . فقد زود ألمانيا ، التي كانت حساسة بصفة خاصة لما يحدث في الدوقيتين ، بالسبب الذي تحتاجه لإشعال الحرب . فكان أن أعلن فرديريك أوف أوغستبورج مطالبته بعرش الدانمرك ، وأيدّه في ذلك دايت فرانكفورت ؛ الدايت ودعّم قراره بالقوات الهزيلة التي كانت تحت أمرته ؛ وكانت الدانمرك تستطيع الصمود في وجه هذه القوات لولا أن محاربين أشدّ بأسا قد دخلوا الحلبة ، ذلك أن بروسيا والنمسا ما كانتا لتتفانى موقف المتفرج وتترکان هذه القرارات الكبرى بين يدي الدول الصغرى . واستطاع بسمارك إقناع النمسا بمشاركة في الحرب ضد الدانمرك من أجل الدوقيتين . ولم تتأخر النمسا حتى لا تهتم بإهمالها للمصالح الألمانية ، وتقدم جيشاً النمسا وبروسيا ، وغزتا الدوقيتين في يناير ١٨٦٤ . ونظرت أوروبا إلى هذه

الخطوة بعين الإنزعاج والعطف العام على تلك الدولة المغري التي تعرضت لهجوم دولتين كبريين ، ولكن لم تكن هناك دولة بذاتها أو مجموعة من الدول على استعداد للتدخل . فالنرويج والسويد تابعتا الموقف بعين العطف على الدانمرك إلا إنهما لم تخركا ساكنا ؛ واستخدم بامستون عبارات يفهم منها أن الجلترا لن تقف مكتوفة الأيدي حيال غزو الدانمرك ، ولكنه لم يتجاوز حد الكلام ، فعندما حان وقت الجد لم تؤيده المعارضة ولا الملكة وانقلبت عليهأغلبية أعضاء وزارته إما نابليون الثالث فكان مشغولا بالمسألة المكسيكية الشائكة ، ولم يكن في تلك اللحظة على علاقة طيبة بالجلترا ، ثم أنه كان قد نصب نفسه مدافعا عن مبدأ القومية ، والأعذار كانت وتلتزم للدولتين الألمانيتين باعتبار تصرفهما خطوة نحو الوحدة القومية الألمانية . وهكذا حالت أقواله وأفعاله بالنسبة لإيطاليا دون تصدّيه لبروسيا والنمسا في المانيا . ولم يبق إذن إلا روسيا ، ولكن بسمارك كان قد ضمن حيادها بموقفه من الثورة البولندية .

ولما أصبحت هزيمة الدانمرك محققة دعى مؤتمر للاعتماد في لندن ، ولكن الشروط التي عرضها المنتصرون كانت أقسى من أن تسمح بتسوية الموقف ، فأستمرت الحرب حتى تم طرد الحكومة الدانمركية من أراضيها الأصلية مما اضطرها إلى قبول الشروط التي أملأها العدو الظافر ، وهي شروط تشير الدهشة والعجب . فالمفروض أن بروسيا والنمسا كانتا تتصرفان بوصفهما منفذتين لشيء الاتحاد الألماني ومصلحة فرديك أوف أوستبرج ، ولكن موكلיהם خرجوا من الأمر صفر اليدين ، بينما استأثرتا بما بكل شيء . فقد أعلنت معاهدة الصلح التي تعجل عقدها بسمارك إذ كان أخشى ما يخشاه دائمًا هو تدخل مؤتمر أوروبى أعلنت تخلى ملك الدانمرك <sup>١</sup> عن جميع حقوقه على دوقيات شلزفيج وهولشتين ولاونبرج ( Lauenburg ) لصالح صاحبى الجلالة ملك بروسيا وأمبراطور النمسا . لقد أغفل الإتحاد الألماني إغفالاً تاما ، وأهملت مساعى الجلترا وفرنسا

للتدخل في التسوية ، وعوامل دوق أوجستنبرج الذي تدخلت بروسيا والنمسا نيابة عنه فيما بدا ، بازدراء تم . وقد أجرى في برلين بحث في الوضع القانوني لوراثة عرش الدانمرك ، أعلن على أثره أن كريستيان التاسع هو الوريث الشرعي الوحيد للناتج الدانمركي والدوقيتين جمِيعاً ، وأن له بناء على ذلك مطلق الحق في التنازل عنهما في المعاهدة . وهكذا لم يبق على النمسا وبروسيا أن تقدما حساباً لأحد عن احتلالهما للدوقيتين ؛ ومن ثم وقعت شلزفيف وهولشتين بين يدي النمسا وبروسيا ، ونظر كل من الشريكين منذ البداية إلى الآخر بعين الريبة والعداء . ولم يحمل احتلالهما المشترك للدوقيتين بين طياته عنصر الدوام ، ولن يليث أن يؤدي قبل أن يمضى عليه عامان إلى قيام حرب كبرى بينهما .

اشتركت النمسا وبروسيا في حكم الدوقيات الثلاث ، ولكن النزاع ما لبث أن دب بينهما ، وأبرمت بينهما اتفاقية جاشتين (Gastein Convention) في ١٤ أغسطس ١٨٦٥ ، اتفقتا فيها على أن تحكم النمسا هولشتين ، وأن تحكم بروسيا شلزفيف ، وأن تمنع دوقية لاونبرج الصغيرة ملك بروسيا . ولكن الخلافات القديمة بين النمسا وبروسيا لم تلبث أن ظهرت من جديد ، وكان بسمارك واثقاً أن النمسا لن تتنازل أبداً عن الزعامة للإمارات الألمانية ، ولهذا قرر أن يستخدم لغة القوة وأن كان يفضل حل الموضوع سلمياً . وساعدت الظروف الداخلية في بروسيا على نشوب الحرب بين الدولتين ، إذ كان بسمارك يواجه متاعب داخلية نتيجة لمعارضة البرلمان لسياسته وكان لابد لبقاءه في الحكم أن يوجه انتظار الألمان إلى معركة خارجية . وقد وصفت تلك الحرب في ألمانيا بأنها حرب تطلع إليها الأ بصار قبل وقوعها ، لا لتحقيق ت accusé ، وإنما لضمان « زعامة بروسيا في ألمانيا » . هذا بالإضافة إلى أن الموقف الدولي كان في صالحه إلى حد كبير . فلقد استغل تطلع إيطاليا إلى ضم البندقية الخاضعة لحكم النمسا إلى الحكومة الإيطالية الجديدة ، ورأى كسب إيطاليا إلى جانبه في

الصراع المرتقب بينه وبين النمسا ، فاتفق معها على الوقف إلى جانبيها في أي حرب تقع بينها وبين النمسا ، وألا تقدر صلحًا مع النمسا قبل أن تحصل إيطاليا على البنديقية . كما استطاع بسمارك كذلك شراء حياد فرنسا في مقابلة بياريتز . ( Biarritz )

قامت الحرب بين النمسا وبروسيا في 14 يونيو عام 1866 وكانت سريعة وخاطفة ، انتهت بعد ثلاثة أسابيع من قيامها في موقعة سادوفا ( Sadova ) ويسمى بها الألمان كونيجراتز ( Königgratz ) في 3 يوليو عام 1866 . ولم يكن لتحالف الإيطاليين أية فائدة سوى إرغامهم النمسوين على حجز قوات كبيرة العدد في إيطاليا ، بينما قواتهم قد انهزمت هزيمة منكرة في موقعة كستوزا ( Custozza ) في 24 يوليو عام 1866 أمام قوات النمسا ، وكذلك انهزم الأسطول الإيطالي أمام أسطول النمسا في معركة ليزا ( Lissa ) . ورغم انتصار قوات بروسيا لم ير بسمارك الذهاب في الحرب إلى أبعد من هذا الحد ، ولذلك رأى من الحكمة عقد صلح لا يغصب النمسا حتى لا يتبع لنابليون الثالث فرصة التدخل . فالنمسا دولة ألمانية وبسمارك في حاجة إليها في صراعه المقبل مع فرنسا . وفي 23 أغسطس عام 1866 ، وقع الصلح في معاهدة براج بين بروسيا والنمسا ، ولقد قال بسمارك في ذلك الوقت « أن علينا أن نفرغ بسرعة قبل أن يجد فرنسا وقتاً لممارسة الضغط الدبلوماسي على النمسا » ، وهكذا كان بسمارك معتمداً إلى حد كبير في معاملة النمسا . وقد نصت المعاهدة على ما يلى :

١) تشكيل اتحاد ألمانيا الشمالية ( شمال المين Main ) ووضع دستور له .

٢) تكوين كيان مستقل من دوليات ألمانيا الجنوبية .

٣) ضم شلزفيج وهولشتاين لبروسيا مع اجراء استفتاء في الجزء الدانمركي من شلزفيج لتحديد مصيرها لبروسيا أو الدانمرك <sup>(١)</sup> .

(١) لم يتم هذا الاستفتاء ، وظلت بروسيا محفوظة بتلك المناطق حتى عام 1919 .

٤) ضم البندقية إلى إيطاليا .

٥) ضم هانوفر إلى بروسيا بسبب تناقضها مع النمسا .

### الحرب البروسية - الفرنسية :

كان انتصار بسمارك في سادوفا خطوة هامة على طريق الوحدة ، وكان في نفس الوقت هزيمة غير مباشرة لفرنسا ، وترتب على ذلك أن اختفاء النمسا كمنافس لبروسيا أفسح المجال أمام بروسيا لمواجهة فرنسا وتحقيق الخطوة الثانية والأخيرة للوحدة . وكان بسمارك لا يقتصر على سياسة القوة ووحدتها ، بل استعمل الدبلوماسية أيضا ، فقام بتقوية الجيش ولو على حساب الدستور . وكما نجح في ميدان الحرب ، نجح كذلك في ميدان السياسة ، ولذلك كان بسمارك يعتبر من أهم العوامل التي ساعدت على نجاح الوحدة الألمانية . ولكي يقوى بروسيا داخليا وخارجيا اتبع بسمارك الخطوات التالية :

١) تقوية الجيش رغم معارضة البرلمان .

٢) توطيد مركز بروسيا الخارجي والعمل على ألا تخاب في جبهتين في آن واحد .

٣) توثيق الروابط بين عائلة رومانوف وعائلة الهوهنتزلن ، فكسب عطف الروسيا في حربه مع الدانمرك ، كما وعدها بحيد البحر الأسود .

٤) عزل النمسا سياسيا ، واتفق مع نابليون الثالث على الورف على العياد في نظير أن تأخذ فرنسا بلجيكا أو لكسمبرغ . وكان نابليون الثالث يرغب في قيام الحرب لإضعاف كل من الدولتين ( النمسا وبروسيا ) حتى يستطيع التدخل بينهما وإملاء شروطه عليهما ، ويعدّل حدود فرنسا الشمالية . غير

أن بسمارك كان يعرف أن بروسيا ستنتصر بسرعة ولن تعطى الفرصة لفرنسا، فكانت دبلوماسية بسمارك تسبق حروبه . وهكذا نجح في سياسته ضد النمسا التي اتجهت اتجاهها شرقيا ( البلقان والبحر المتوسط ) وأصبح عدوها الرئيسى روسيا وليس بروسيا ، وانفردت بروسيا بالزعامة . ولم يَقْس بسمارك على النمسا فى شروط الصلح كى لا تنضم إلى فرنسا اذا ما حاربها .

وبذلك لم يصبح هناك مناوى للوحدة سوى فرنسا ، وانتظر بسمارك حدوث أزمة دولية ، أو أزمة داخلية في فرنسا تمكنه من إتمام الوحدة الألمانية . ووجد بسمارك فرصة الكجرى بعد أن فقد نابليون الثالث الكثير من الأصدقاء في الداخل وفي الخارج ، وأدت مشكلة العرش الأسباني إلى قيام الحرب بين بروسيا وفرنسا . فلقد قامت الثورة في إسبانيا ضد الملكة إيزابيلا التي لم تظهر شيئاً من الوطنية الصادقة أو البصيرة السياسية . ويرز في ميدان السياسة في ذلك الوقت بريم ( Prim ) ، رئيس الوزراء ، الذي كان يرى أن الملكة إيزابيلا يجب أن تذهب . ووقف الأسطول والجيش ضد الملكة التي لاذت بالفرار في ٣٠ سبتمبر عام ١٨٦٨ ، وأعلن الشوارء إنهاء حكمها في إسبانيا . وقد رأى الجميع ضرورة استمرار الحكم الملكي حتى يمكن تجنب استفزاز الدول الأوروبية ، ووقع الاختيار على الأمير ليوبولد أوف هو هنزلرن سيمارينجن Prince Leopold of Hohen-zollern Sigmaringen بسمارك هذا الترشيح ، لأن وجود ملك المانى على عرش إسبانيا يجعل فرنسا بين شقى الرحم ( بروسيا وإسبانيا ) ، وستجد فرنسا نفسها مضطرة للاحتفاظ بقوات كبيرة على الحدود الفرنسية الإسبانية . ولكن فرنسا عارضت ترشيح الأمير ليوبولد . وظلت مشكلة العرش الإسباني دون حل حتى عام ١٨٧٠ عندما نجح بسمارك بعد جهود مضنية من إقناع ملك بروسيا والأمير ليوبولد بالموافقة على قبول العرش الإسباني ، وهنا أصر دى جرامون ( De Gramont ) وزير خارجية

فرنسا ، على مقاومة ذلك بكل وسيلة ، وأعلن منذ البداية أن إصرار بروسيا على الترشيح سوف يعني الحرب . ونتيجة للواسطات ، أعلن في ١٢ يوليو موافقة الأمير ليوبولد على سحب ترشيحه ، وبدا أن بروسيا تراجعت إزاء التهديد الفرنسي ، فقال تiber أن الانتقام لسادوا قد تحقق ، وقال جيزو أن ذاكرته لا تعي نصرا دبلوماسيا أعظم من ذلك النصر .

ولم تكتف فرنسا بترك الموضوع عند هذا الحد ، بل كلفت سفيرها في برلين أن يطلب من ملك بروسيا مباشرة أن يقرن سحب الترشيح باسمه أولا ، وأن يتعهد ثانيا بالامتناع عن تأييد ترشيح الأمير الهاوهنزلرنى إذا ما أثير من جديد وقدم السفير هذين المطلبين في إمز (Ems) في ١٣ يوليو . وعندما تلقى ملك بروسيا عصر اليوم نفسه أنباء رسمية عن انسحاب ليوبولد عن ترشيح نفسه ، أرسل إلى السفير يخبره بأن المسألة تعتبر منتهية . وهنا لاحت من جديد فرصة السلام ، لكن بسمارك كان يريد الحرب ، ورأى أن الفرصة مناسبة لذلك . اذ وردت لبسمارك برقية من الملك في إمز تخبره بمطالب السفير الفرنسي ، وبموقف الملك واعتباره أن المسألة منتهية . واعتبر بسمارك أن ما حدث يعتبر استسلاما مهينا لفرنسا ، ولكن البرقية تضمنت التصريح لبسمارك بإبلاغ الحادث إلى الصحافة فأعد نصا انطوى على تحريف للأصل . وقد عزا النص رفض الملك مقابلة السفير الفرنسي ثانية لا إلى تلقيه أنباء قاطعة بسحب ترشيح ليوبولد وإنما إلى طبيعة مطالب السفير .

وقد أحدثت رسالة بسمارك انفعالا وازعاجا في الرأي العام في كل من ألمانيا وفرنسا . فلقد أهينت فرنسا وتلقت صفة على وجهها ، والشرف يقتضي إعلان الحرب فورا ، وفي ١٩ يوليو أعلنت فرنسا الحرب على بروسيا ، تلك الحرب التي ستفضي بلا شك إلى حرب عام ١٩١٤ . تولى الإمبراطور نابليون الثالث القيادة بنفسه وأسندت القيادة في الإلزاس لمكماهون (Mac Mahon) ،

وفي اللورين إلى بازين ( Bazaine ) الذي كان يعتبر بطلاً قومياً . ولكن في ٦ أغسطس لحقت بهم مكماهون هزيمة في وورث ( Worth ) على يد الألمان أدت إلى فتح الألزاس للغزو الألماني ، وفي نفس اليوم هزم بازين وجيش اللورين ، وتقرر التقهقر صوب العاصمة باريس . ولكن تالت ضربات الألمان ، فقد طرد الجنود الفرنسيون أولاً إلى شرق متز ، ثم قامت الجيوش الألمانية بعملية التفاف جنوب متز بهدف تطويقها وعزل بازين وجنوده . وفعلاً حوصل بازين مع جيش يربو عدده على ٢٠٠٠٠ رجل ، وحاول مكماهون التقدم بجيشه لفك حصار جيش بازين ، ولكن الألمان طوقوا جيش مكماهون وحاصره في سيدان في ٢ سبتمبر عام ١٨٧٠ . وفي نفس اليوم استسلم مكماهون والجيش بأكمله والإمبراطور ملك بروسيا ، وبلغ عدد الأسرى ١٠٤٠٠٠ أسيراً . ولما حلّت الهزيمة بفرنسا ، أصبح نشوب الثورة أمراً محققاً ، وأعلن قيام « حكومة الدفاع الوطني » ، وسقطت الإمبراطورية الثانية . وفي ٢٧ أكتوبر عام ١٨٧٠ سلم بازين نفسه وجيشه البالغ ١٧٣٠٠٠ رجلاً للألمان . وفي ٢٨ يناير عام ١٨٧١ وقع الفرنسيون الهدنة مع بسمارك في فرساي ، وقد رفض بسمارك الاعتراف بأهلية « حكومة الدفاع الوطني » للتتحدث باسم فرنسا ، وتقرر إجراء انتخابات على الفور لتشكيل جمعية جديدة تجتمع في بوردو للنظر في قبول شروط الصلح أو رفضها .

لقد وجد الانتصار الساحق الذي أحرزه الألمان شمال ألمانيا وجنوبها . وتم المشهد النهائي في قاعة المرايا بفرساي في ١٨ يناير عام ١٨٧١ حيث نودي بوليم إمبراطوراً علىmania . وهكذا تأسست الإمبراطورية الألمانية نتيجة لجهود بسمارك الذي يستطيع أن يقود بروسيا في حروب ناجحة ويضم الولايات الألمانية إليها . فكانت الإمبراطورية الجديدة بحق إمبراطورية بسمارك لا لأنه هو الذي أسسها فحسب ، بل لأنه سيطر عليها وحكمها حكماً لا ينافسه فيه أحد حتى سقوطه عام ١٨٩٠ . ولم يكن دستور الإمبراطورية الألمانية من وضع البرلمان ،

انما كان من وضع بسمارك نفسه ، وهو نفس دستور اتحاد الولايات الشمالية لعام ١٨٦٧ مضافاً إليه الولايات الجنوبية وهي بافاريا وهس وبادن وفورتمبرج والألزاس واللورين . وقد وافق الرايخ الألماني على الدستور الجديد في مارس عام ١٨٧١ ، وكانت الإمبراطورية الألمانية مكونة في عام ١٨٧١ من ٢٥ ولاية . وكانت هناك قوانين اتحادية عامة وضعت لكافة الولايات ، كما كانت هناك بعض الامتيازات الدستورية التي تركت إلى كل ولاية على حدة . فمثلاً كانت الحكومة الاتحادية لها السيطرة التامة على الجمارك والضرائب والمالية والجيش والأسطول وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية ومصلحة البريد والبرق والسكك الحديدية والعملة والأوزان والمقاييس والنظام المصرفى وإصدار القوانين إلى الولايات .

وكانت السلطة التشريعية عبارة عن مجلسين هما :-

أولاً : مجلس الولايات (Bundesrat) وكان أعضاؤه عبارة عن ممثلين حكومات الولايات ويعينون تعيناً من قبل حكامهم . وقد كان لبروسيا أكبر عدد من الممثلين ١٧ من مجموع ٦٤ . ولما كان ١٤ صوتاً كافياً لرفض أي لائحة ، فإن بروسيا كانت في وضع قوى للسيطرة على المجلس وتعديل الدستور حسب أهوائها ، وكان المستشار الألماني بسمارك هو رئيس هذا المجلس .

ثانياً : كان المجلس الثاني يسمى رايخشتاغ (Reichstag) وكان أعضاؤه ينتخبون لمدة خمس سنوات بالتصويت السري العام لكل من بلغ ٢٥ عاماً فما فوق . ولم يمارس هذا المجلس سلطة باستثناء ضرورة الحصول على موافقته في إقرار الميزانية ، ولم يكن له صوت في تقرير السياسة الخارجية والعسكرية، بل كان كل ما يستطيع عمله هو رفض الموافقة على الميزانية .

أما السلطة التنفيذية فكانت عبارة عن وزارة مسؤولة أمام الإمبراطور الذي كان يسمى بالقيصر ، ولم يكن المستشار الألماني ( رئيس الوزراء ) مسؤولاً أمام المجلسين ، إنما كان مسؤولاً أمام الإمبراطور ، ولهذا فلم يكن للرايخ الألماني صلاحية إسقاط الوزارة الأمر الذي جعل نظام الحكم في ألمانيا أوتوقراطيا وليس ديمقراطيا . وظل بسمارك هو المستشار والحاكم المطلق لألمانيا فيما بين عامي ١٨٧٠ و ١٨٩٠ يدير السياسة الداخلية والخارجية .

لقد حق بسمارك لحظة انتصاره على فرنسا هدفاً من أعز أهداف حياته ، وهو تكوين الإمبراطورية الألمانية التي احتلت فيها بروسيا مكان الصدارة . وانتهت الحرب بين الخصمين العظيمين ( فرنسا وبروسيا ) دون أن تتدخل أوروبا وتحول الحرب بالتالي إلى حرب أوروبية . بل أن روسيا وجدت في هزيمة فرنسا فرصة مواتية للتخلص من التزاماتها في معاهدة باريس عام ١٨٥٦ التي كانت تنص على حياد البحر الأسود ، ومنع روسيا من حق إقامة أية منشآت حربية أو بحرية فيه ، فأعلنت إنتهاء المعاهدة . ولم تستطع فرنسا أن تحصل على صلح مشرف من بسمارك ، الذي أصر على الحصول على الألزاس واللورين ، وقال لجول فافر ( Jules Favre ) وزير خارجية فرنسا : « ما كنتم لتتورعوا عن انتزاع الراين منا ، مع أن الراين لا يمثل حدودكم القومية . أما نحن فأننا نسترد أراضينا ونعتقد أننا بهذا نضمن لأنفسنا السلم في المستقبل » ، وعندما رفض بسمارك الاعتراف بحكومة الدفاع الوطني ، أجريت الانتخابات وشكلت الجمعية الوطنية في ٢ فبراير عام ١٨٧١ ، وانتخبت من بين أعضائها أدolf Thiers رئيساً مؤقتاً للسلطة التنفيذية على أن يمارس صلاحياته بإشراف الجمعية وبمساعدة وزراء ينتخبهم هو نفسه . ثم انتقلت الجمعية بعد ذلك إلى فرساي لإبرام الصلح مع ألمانيا وهكذا وقفت فرنسا وحدها تدير أمرها من الإمبراطورية الألمانية .

دارت المفاوضات بين تيير وبسمارك ، ولكن الشروط التي وضعها بسمارك كانت شروطاً مذلة لفرنسا . لقد صمم بسمارك على ضم الألزاس ومعظم اللورين ، وأصر كذلك على ضرورة نزول الفرنسيين عن ميتز واستراسبورج . وتمسك بأن تدفع فرنسا تعويضاً كبيراً وإن يكن تيير قد وفق إلى خفض الرقم من مائتين وأربعين مليون جنيه استرليني إلى مائتى مليون . وعاد تيير بشروط الصلح إلى الجمعية الوطنية في بوردو ، وارتقت الأصوات بالاحتجاج عليها ، وأعلن نواب الألزاس واللورين تمسكم بفرنسا ، وقدم الكثيرون استقالتهم وكان من استقالوا فيكتور هوجو ، ولكنه لخص الموقف في كلمات ثبتت بعد النظر فقال :

« هناك أمتان أوروبيتان ستتصبحان رهيبتين من الآن فصاعداً ، الأولى لأنها انتصرت والثانية لأنها هزمت » . ولم يكن هنا مفر من قبول تلك الشروط ، وفي أول مارس تم التصديق على المعاهدة ، ووُقعت في صورتها النهائية في ١٠ مايو بفرانكفورت ، ودخل باريس ثلاثة ألف جندي ألماني ، ولبשו بها فترة قصيرة . وقد قام تيير بحملة واسعة لجمع التبرعات ، وقدم الفرنسيون الغالي والتفيس للتخلص من الجيش الألماني . فتم دفع المبلغ في غضون ثلاث سنوات ، وانسحب الجيش الألماني عام ١٨٧٣ من فرنسا واعتبر تيير محرر البلاد ، ولكن مسألة الألزاس واللورين ظلت جرحاً عميقاً في قلب كل فرنسي . وبعد أن أقر المجلس الصلح وجد أن أول واجباته هو تقرير نظام الحكم في فرنسا . وأعلن الملكيون أن تيير ، رئيس الهيئة التنفيذية ، رئيساً للجمهورية الفرنسية ، ولكنه استقال في عام ١٨٧٣ ، وانتخب مكماهون رئيساً . كل هذا والجمهورية لم تكون رسمياً بعد ، إذ أن تكوين الجمهورية الثالثة في فرنسا يقترن باسم والوان (Wallon) <sup>(١)</sup> الذي اقترح في عام ١٨٧٤أخذ بالنظام الجمهوري والمناداة بالجمهورية في فرنسا ، وهو الذي اقترح أن يكون دستور فرنسا الذي أخذ المجلس على عاتقه وضعه

---

(١) كان مثلاً للشمال وأستاداً للتاريخ .

دستوراً جمهورياً . وكانت الانتخابات التي جرت في فرنسا في يناير عام ١٨٧٥ بداية لتأسيس النظام الجمهوري في البلاد ، ويعتبر النظام الجمهوري قد تأسس في فرنسا بصفة نهائية عندما تحقق الجمهوريون نهايتهم في الوصول إلى الحكم منذ أواخر عام ١٨٧٧ .

## **الفصل الثامن**

### **ال تحالفات الدولية في أوروبا**

**( ١٨٧١ - ١٩١٤ )**

**أولاً : بسمارك ونظام التحالفات**

**(١) الموقف الدولي في أوروبا بعد حرب السبعين**

**(٢) المسألة الشرقية (١٨٧٨-١٨٧٦) وسياسة الاستصلاح والتعويض.**

**(٣) التحالفات الأوروبية ومعاهدات الضمان (١٨٧٩ - ١٨٩٠ )**

\* التحالف الثاني بين ألمانيا والنمسا ( ١٨٧٩ ) .

\* اتحاد القياصرة الثلاثة ( ١٨٨١ ) .

\* التحالف الثلاثي ( ١٨٨٢ ) .

\* تجديد التحالف الثلاثي ( ١٨٨٧ ) .

\* معاهدة الضمان الألماني - الروسي ( ١٨٨٧ ) .

**ثانياً : التحالفات الدولية بعد سقوط بسمارك ( ١٨٩٠ - ١٩١٤ )**

\* التحالف الثاني بين فرنسا وروسيا ( ١٨٩١ - ١٨٩٤ ) .

\* التحالف الإنجليزي - الياباني ( ١٩٠٢ ) .

\* الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا ( ١٩٠٤ ) .

\* الاتفاق الإنجليزي - الروسي ( ١٩٠٧ ) .



## أولاً : بسمارك ونظام التحالفات ( ١٨٧١ - ١٨٩٠ )

### (١) الموقف الدولي في أوروبا بعد حرب السبعين :

كان عام ١٨٧٠ سنة مهمة في تاريخ العالم وفي توجيهه سياسة الدول الكبرى وجهة جديدة . لقد انهارت فرنسا كأولى دول القارة من الناحية الحربية ، وحلت محلها الدولة الألمانية الجديدة التي قامت بصفة خاصة على يد بسمارك وعلى تفوق الجيش الألماني وعلى زعامة بروسيا ؛ ونتيجة لذلك ، أخذت الدول الأوروبية المختلفة تعمل على التقرب من هذه الدولة الجديدة المتفوقة .

أصبحت الدولة الألمانية الجديدة بمواردها الاقتصادية الغنية ، وبحماستها الوطنية ، أقوى دولة في أوروبا من الناحية الحربية ، ولكن بسمارك كان يعلم بأن فرنسا كدولة قوية لم تنته بعد ، فلا زالت لها حيويتها الكبيرة ونشاطها وأملها في المستقبل ، خاصة وأن الدول الأوروبية لم تكن لترضى مطلقاً القضاء عليها تماماً . وكان بسمارك يعلم ، كذلك ، أن ألمانيا مهما بلغت قوتها الحربية ومواردها الاقتصادية ، فهي ما بربت دولة حديثة التكوين ، لم تصمِّج جزءاً من النظام الدولي الأوروبي إلا في عام ١٨٧٠ . وهكذا أيقن بسمارك أن ألمانيا بانتصارهم العاسم على الفرنسيين قد أثاروا بقية الدول الأوروبية الكبرى وأحقادها .

لقد أفاقت الجلتنا من حيادها الطويل ومن سياسة العزلة التي اتبعتها جلاستون ( Gladstone ) لتجد أن قوة حليفتها القديمة فرنسا قد تحطمت ، وأن دولة أعظم نشطاً وهي ألمانيا قد سيطرت على هذه الدولة الجديدة . وأخذت تفك

في مصير أسواقها الأوروبية إذا تمكنت تلك القوة الناهضة من السيطرة على وسط أوروبا اقتصادياً ، كما سيطرت عليه إلى حد ما سياسياً . ولذلك يتغير موقف المجلترا عندما تولى ديزريلى (Bengamin Disraeli) رئيساً للوزراء في عام ١٨٧٤ ، الذي كان يتوثب إلى اتباع سياسة خارجية نشطة تخرج المجلترا من عزلتها وتعود بها إلى مركزها الممتاز في أوروبا والعالم . ولذا سيكون بسمارك حريضاً على استرضاء المجلترا في عهدها الجديد لكي توافق على النظام الجديد الذي أوجده .

أما إمبراطورية النمسا وال مجر فكانت تحسب حساباً حقيقياً للدولة الألمانية الجديدة التي تجاورها من الشمال . فكان يوجد في النمسا عدد كبير من الجيش الألماني يقطن في أustria (Austria) . ويقطع الجزء الأكبر منه للانضمام إلى ألمانيا ، وبذلك تتحقق الوحدة الألمانية الحقيقة . وبجانب هذا الفريق ، وجد فريق آخر كان متسبعاً بحب آل الهايسبرج ، وله مصالح إقطاعية ومعنوية تربطه بذلك البيت العتيق ، ثم إن انفصال الجزء الألماني عن جسم إمبراطورية النمسا وال مجر كان معناه زوال إمبراطورية الهايسبرج لأنها تعتمد في ثروتها ونفوذها على الجزء الألماني الصرف من أراضيها ، وهو الجزء الصناعي . ولم ينس هذا الفريق بسهولة الهزيمة المرة التي تلقتها النمسا على يد ألمانيا في سادوفا ، ولذلك عمل جاهداً على إيجاد تحالف بين النمسا وأعداء ألمانيا مثل فرنسا وعلى فصل العلاقة القوية بين روسيا وألمانيا . غير أنه وجد فريق آخر وهو الفريق المجري الذي كان يتزعمه الكونت أندراشي (Count Gyula Andrássy) . وزير خارجية النمسا ، كان هذا الفريق يريد السيطرة على الفريق الألماني السابق ، ووسيلته الوحيدة في تحقيق ذلك هي توثيق الصلة بينه وبين ألمانيا حتى لا يتفوق فيها العنصر الصقلبي . وعلى العموم كان موقف النمسا يتمس بالتردد والحذر والخوف ، غير أن بسمارك كان يفهم الموقف في النمسا جيداً ، فأخذ يعمل على استرضائهما « فهي الحليف الذي يعده للمستقبل » .

أما روسيا فكانت تربطها صداقة قديمة مع بروسيا منذ حرب القرم ، كما كانت هناك علاقات شخصية وعائلية بين الأسرتين الحاكمتين : أسرتي رومانوف ولهنرزلن . وبسبب هذه الصلة المتبعة ، وقفت روسيا موقف الحياد والاعطف على الهوهنرزلن في حربهم مع النمسا ومع فرنسا . وإذا كانت روسيا قد اتخذت هذا الموقف انتقاما لنفسها من النمسا وفرنسا ، فإنها كانت تشعر بأنها أدت خدمة جليلة لبسمارك ولذلك فهي تنتظر المكافأة من ألمانيا ، ولكن بسمارك كان يعرف تماماً بأن روسيا تعمل لمصلحتها قبل كل شيء . غير أن روسيا أفاقت بعد عام ١٨٧٠ لتتجدد على حدودها الغربية أقوى دولة حربية في أوروبا ، وأدركت أنه ربما كان من مصلحتها ألا تترك فرنسا تنهار أمام ألمانيا بهذا الشكل . ولذلك وقفت روسيا موقف الحاسد المترقب لآية فرصة تمكنها من قوة ألمانيا وكان بسمارك يفهم موقف روسيا تماماً ، ورأى من الحكم استصلاحها وضمها إلى جانبه والإبقاء على صداقتها بقدر المستطاع .

حاول بسمارك ، إذن ، عزل فرنسا وإبعادها عن أصدقائها وهما الروسيا والنمسا ، ولذلك أسرع بالتفاهم معهما . ففي عام ١٨٧٢ دعا بسمارك كل من إمبراطور النمسا وقيصر الروسيا إلى برلين حيث اجتمعوا بالإمبراطور الألماني وليم الأول ، واتفق الأباطرة الثلاثة شفويًا على المحافظة على الوضع الراهن في أوروبا ، ومقاومة الحركات الشورية التي تهدد أنظمة الحكم القائم في هذه الدول . وازدادت العلاقات بين الأباطرة الثلاثة توئلًا عندما زار بسمارك روسيا في العام التالي بصحبة الإمبراطور الألماني ، وأمكن التوصل إلى عقد إتفاقية عسكرية سرية بين ألمانيا وروسيا ، وعدت ألمانيا بموجبها بإرسال ٢٠٠٠ جندى إلى روسيا فيما إذا اعتدت على الأخيرة دولة أوروبية ، على أن تقدم روسيا نفس المساعدة إلى ألمانيا إذا وقع عليها اعتداء . وفي يونيو من نفس العام زار القيسير الروسي ثينا حيث وقع الجانبان الروسي والنمساوي إتفاقية تقضي بإجراء مشاورات في كل

مسألة تعارض فيها مصالح الدولتين ، وكذلك وعد كل منهما الآخر بالتفاهم حول توحيد الخطط في حالة اعتداء عسكري عليهما دون ما حاجة إلى اتفاق عسكري جديد . وبعد انضمام الإمبراطور الألماني إلى هذا الاتفاق تكون تحالف ( أو عصبة ) القياصرة الثلاثة ( Dreikaiserbund ) في عام ١٨٧٣ .

وعلى آية حال ، فلقد اقتنع بسمارك أن الوسيلة المناسبة لاقناع الدول الأوروبية الكبرى بالاعتراف بمركز ألمانيا الجديد في أوروبا ، هو استصلاح تلك الدول . كان بسمارك محتاجاً إلى السلام لكي يتفرغ لمعالجة المشاكل الداخلية الخطيرة التي واجهته ، ولتدعيم الوحدة التي تمت في ميدان الحرب . ولكن فرنسا كانت تقف وراء الحدود متغطشة للانتقام إذا سُنحت لها الفرصة المناسبة ، فلقد تخلصت سريعاً من نتائج أخطاء الماضي ، ودفعت الغرامة الحربية بسرعة أثارت إعجاب العالم بقدر ما أزعجه بسمارك . ووُجد بسمارك في سقوط تيير ، ذلك الجمهوري المحافظ ، وفي اعتلاء مكماهون الكاثوليكي الملكي ورجل الحرب ، مدعاه لإثارة مخاوفه لأنَّه كان يعرف جيداً أنَّ فرنسا في ظل حكم الأحزاب اليمينية ستكون أكثر تفاهماً مع روسيا ومع البابوية . وهذا ما سعى بسمارك إلى تجنبه لعزل فرنسا عن القوى الأوروبية المناهضة له ولسياسته . كذلك كان بسمارك متضجراً من رغبة فرنسا في التأثير ، ومن « حركة الانتقام » التي كانت ترمي إلى الانتقام من ألمانيا واسترداد الالزاس واللورين ، ولهذه الأسباب اضطر بسمارك دائماً إلى إتباع سياسة تهديد فرنسا وتخذيرها وإنذارها حتى لا تفك في إثارة حرب جديدة ربما أدت إلى تدخل الدول الأوروبية والإطاحة بما في ألمانيا من مركز متفوق . وبلغت الأزمة بين فرنسا وألمانيا حدَّاً هددت بالحرب بين الدولتين في عام ١٨٧٥ ، وعندئذ اضطر ديكاز ( Decazes ) ، وزير خارجية فرنسا ، إلى الاستنجاد بالإنجليز وروسيا موضحاً لهما أنَّ فرنسا لا تريد الحرب وأنَّ ألمانيا تعد حرباً تقضي فيها على فرنسا تماماً . وكانت كل من الدولتين تؤيدان

فرنسا ، فالإبقاء عليها كقوة دولية ضروري لحفظ التوازن الأوروبي . وتدخلت الدولتان بسرعة لمنع تدهور الموقف ، وأرسل كل من قيصر الروسيا وملكة إنجلترا خطاباً للإمبراطور الألماني يدعوانه فيهما إلى ضرورة الحفاظ على السلام .

وكان لهذا التدخل أثره على سياسة بسمارك إزاء فرنسا فلقد غير بسمارك سياسة التهديد والوعيد التي اتبعها مع فرنسا ، لأنها لم تعد في عزلة سياسية كما كان يعتقد ، بل أن دولتين من دول أوروبا الكبرى تعطfan عليها ولا تسمحان بإبعادها أو القضاء عليها . وتأكد بسمارك الآن أهمية استصلاح إنجلترا وروسيا ، ورأى ضرورة استخدامهما حتى تتمكن ألمانيا من المحافظة على تفوقها في أوروبا . ووجد بسمارك في ممتلكات الدولة العثمانية ما يحقق تنفيذ سياسة التعويض Compensation ، وألمانيا ليست كالروسيا أو النمسا لها أطماع في الدولة العثمانية تحاول الوصول إليها بمختلف السبل ، فهي عازفة عن زواها تماماً عنها ، كما أنها لا تساوى عند بسمارك دم جندي بروسي . غير أنها في نظره تمثل الوليمة التي متدعى إليها الدول الكبرى لاشباع رغباتهم ونزواتهم ، وهو لذلك رحب بأن توجه هاتان الدولتان جهودهما نحو تقسيم البلقان ليشغلان بعض الشئ عن مناسبة ألمانيا العداء أو العمل على الاتفاق مع فرنسا .

وعلى هذا الأساس قامت النظرية الألمانية أو سياسة « التعويض » على الأسس التالية :

- ١) تستطيع حكومة القيصر الروسي الإشراف على شرقى البلقان .
- ٢) تستطيع إمبراطورية النمسا والمجر الإشراف على غربى البلقان فى المناطق الغربية من حدودها الدلبانية والكرواتية .
- ٣) تستطيع إنجلترا إرضاء مطامعها والمحافظة على التوازن الدولى فى شرقى البحر المتوسط بالسيطرة على مصر ، وكان بسمارك يعلم تماماً مدى اهتمام إنجلترا .

بمصر وخصوصاً بعد تطور سياستها الهندية وإشراف الحكومة البريطانية نفسها على الهند منذ عام ١٨٥٨ ، بعد أن كانت شركة الهند الشرقية هي المشرفة عليها . وقد تزايد اهتمام المجلترا بمصر منذ إفتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ التي ستصبح في نظرها الشريان الحيوي لإمبراطوريتها .

٤) تستطيع فرنسا إذا أحسنت سلوكها نحو ألمانيا وتناسى مسألة استرجاع الألزاس واللورين أن تستعيض عن الولايتيين المفقودتين بأخذ سوريا أو تونس .

وهكذا عمل بسمارك على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية لإرضاء الدول الكبرى ولحفظ السلام في أوروبا ، وبالتالي المحافظة على الوضع الدولي المتفوق لألمانيا في أوروبا . وهكذا رأى بسمارك ضرورة استخدام سياسة استصلاح الدول الكبرى ، وهي السياسة التي سيقوم عليها مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ ، والسياسة التي ستطبق خلاله وفي السنوات التي تليه . وفي الواقع كانت الظروف مواتية لبسمارك بسبب قيام الثورة في البلقان على الحكم العثماني وظهور المسألة الشرقية من جديد ، وعودة فكرة الإبقاء أو عدم الإبقاء على ممتلكات الدولة العثمانية .

## (٢) المسألة الشرقية (١٨٧٨-١٨٧٦) وسياسة الاستصلاح والتتعويض :

ثارت المسألة الشرقية في عام ١٨٧٥ وبدأت الاضطرابات في البلقان بشارة البوسنة والهرسك ضد الحكم العثماني . وكانت روسيا تؤيد تلك الثورة ، ولكن ألمانيا كانت تفضل سياسة التعاون مع غيرها من الدول لحل هذا النزاع سلمياً ، لأن قيام حرب تشارك فيها الدول الأوروبية قد يجر ألمانيا إلى الاشتراك فيها . ولهذا أيدت ألمانيا فكرة روسيا في أن تتدخل دول إتحاد القياصرة الثلاثة ( ألمانيا والنمسا وروسيا ) لدى الدولة العثمانية للضغط عليها لاتباع سياسة تهدف إلى القضاء على أسباب الثورة . ولكن هذا الموقف لم يرض المجلترا وفرنسا ، لأنه يحول

بينهما وبين الإسهام في حل المسألة الشرقية التي كانت تعتبر من أهم المشاكل الأوروبية في ذلك الوقت . كما أنه يمنع روسيا حرية العمل على تحقيق أطماعها في ممتلكات الدولة العثمانية وهو ما يتعارض مع سياسة كل من الدولتين . واضطر الباب العالي أيام تدخل الدول إلى إصدار فرمان في ١٢ ديسمبر عام ١٨٧٥ يتضمن بعض الاصلاحات لتحسين أحوال سكان هاتين الولاياتين .

ولكن الثورة لن تنتهي بتصدر هذا الفرمان ، فاستمرت الثورة في البوسنة والهرسك واستعد الجبل الأسود والصرب لمساعدتهما . ولهذا اجتمع بسمارك وجورتشاكوف (Gortchakoff) ، وزير خارجية روسيا ، والكونت أندرادي ، وزير خارجية النمسا ، في برلين في مايو عام ١٨٧٦ دون اشتراك المجلترا ، وتقديموا إلى الحكومة العثمانية بمقترنات من وحي الروسيا تضمنتها ما أطلق عليه إسم مذكرة برلين (Berlin Memorandum) بعد موافقة الحكومتين الإيطالية والفرنسية عليها ، وقد طلبت هذه المذكرة من الحكومة العثمانية إيقاف العمليات العسكرية لمدة شهرين ، والدخول مباشرة في مفاوضات مع رؤساء الشوار في البوسنة والهرسك بخصوص المطالب التي تقدموا بها . ولكن الحكومة العثمانية رفضت المذكرة وشجعها على ذلك عدم اشتراك المجلترا في توقيعها ، هذا بالإضافة إلى ما تضمنته من مساس لحقوق الشرعية للدولة العثمانية .

وازدادت الحالة سوءاً في البلقان بقيام الثورة في بلغاريا ، إذ قام أهل البلاد بتدمير مذبحه للموظفين المحليين من العثمانيين ، ورأى العثمانيون في تلك الثورة أصابع الروس واضحة تنذر بتفويض الحكم العثماني في أوروبا . وتلا قيام الثورة في بلغاريا إعلان الصرب والجبل الأسود الحرب على الدولة العثمانية . وبإعلان الحرب تمت الحلقة الأولى من الخطط الروسي ، الذي كانت روسيا تعمل جاهدة على تحقيقه ، وذلك بأن تناح لها فرصة التدخل للقضاء على الدولة العثمانية . ولكن لا تعرقل النمسا تنفيذ هذا الخطط ، عقدت معها في ٨ يوليو عام ١٨٧٦

اتفاقية رشتشتادت ( Reichstadt ) وفيها اتفق الطرفان على مبدأ عدم التدخل ، فإذا انتصر العثمانيون على الصرب وجب التدخل لمنع العثمانيين من الانتقام وحرمانهم ثمرة النصر ، وإذا انتصرت الصرب تتدخل الدولتان فتأخذ روسيا بسارايفا من رومانيا وتحتل النمسا البورسية والهرسك ، وفي حالة انهيار الدولة العثمانية تصبح الأستانة مدينة حرة ؛ وعلى أساس هذه التسوية أمنت روسيا جانب النمسا وأمنت النمسا جانب روسيا .

وعندما فشلت الصرب في الحرب فشلا ذريعا ، اضطررت روسيا للتدخل الفعلى مناصرة لفكرة الجامعة الصقلبية واضطررت روسيا للتدخل عندما أصبحت بلغراد نفسها عاصمة الصرب في خطر . ولذا أسرعت روسيا باقتراح هدنة وعقد مؤتمر من الدول ، ولكن العثمانيين المنتصرين رفضوا الهدنة قبل أن تقدم الصرب شروط صلح يرضونها . وكانت روسيا ترغب في مدة هدنة طويلة حتى تستطيع الصرب لم شعث قواها ، بينما كانت الدول الأخرى ترغب في هدنة قصيرة ، واختلفت الآراء بين الدول ووُجد المستشار الألماني بسمارك في هذا الموقف فرصة في التدخل لتنفيذ سياسته التي طالما أعلنها من قبل ، وهي عدم حل المسألة الشرقية بشكل جزئي ، وإنما تطرح المسألة برمتها على بساط البحث . وحرص بسمارك على توجيه نظر المجلترا إلى استغلال فرصة هياج المسألة الشرقية لأخذ مصر ، وقال بأنه إذا استشير فيما يجب أن تكون عليه سياسة المجلترا الخارجية ، فإنه يقترح أن « تنهج بريطانيا نفس السنن التي تنهجها روسيا ، فإذا كانت روسيا تريد أن تستحوذ على النقط الاستراتيجية الازمة لها بالسيطرة على المضايق ، البوسفور والدردنيل ، والإشراف على الأستانة ، فعلى الحكومة الإنجليزية أن تقابل ذلك بالسيطرة على مصر وقناة السويس » . وكان هذا الحل خيرا في نظره من معارضته المجلترا لروسيا في البلقان وقيام حرب بينهما قد تتحول إلى حرب أوروبية ربما تعصف بما لألمانيا من مركز متفرد ، ولقد قال بسمارك في

هذا الصدد : « أنه من الخير لإنجلترا أن تأخذ قناة السويس والإسكندرية بدلاً من أن تعلن الحرب على روسيا ، وبذلك وحده تتوثق عرى السلم في أوروبا » .

ولكن حكومة المحافظين في إنجلترا لم تقبل هذا الاقتراح بسهولة ، فرئيسها دزربلي ، رغم أنه هو الذي اشتري أسهم الخديو إسماعيل في قناة السويس عام ١٨٧٥ ، ورغم تعلقه الكبير بالشرق ، ورغم أنه زار مصر فبهره جمالها وأبهتها وسحرته حضارتها القديمة وضخامة آثارها وبهاء نيلها وكثرة خيراتها ، « إلا أنه لم ير في ذلك الوقت أن احتلال إنجلترا لمصر وسيلة مفيدة لدرء الخطر الروسي عن الشرق الأدنى . فقال إذا أخذ الروس الآستانة ، فإنه يمكنهم في أي وقت الوصول إلى سوريا ووادي النيل . ويدو من هذا أن إنجلترا في عام ١٨٧٧ كانت تخشى عواقب اتباع سياسة بسمارك ؛ وفي الواقع كانت سياسة إنجلترا قبل السبعينيات من القرن التاسع عشر هي سياسة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية وعلى تماسك ممتلكاتها ، وهي السياسة التي وضع أساسها اللورد بامستون ، وزير خارجية إنجلترا خلال النصف الأول من هذا القرن . ولكن حملات جنادس بريطانيا التي قامت في إنجلترا بعد حركة القمع التي قام بها العثمانيون في بلغاريا ، كانت من أهم العوامل التي أطاحت بسياسة إنجلترا التقليدية إزاء الدولة العثمانية . تزعم جنادس بريطانيا زعيم المعارضة من الأحرار الحركة التي ترمي إلى التخلص من هذه السياسة القديمة ، وكتب عدة مقالات أهمها " The Bulgarian Horrors " ، التي وصف فيها الأتراك بأبشع ما توصف به أمة من الأمم ، واتهםهم بأنهم أعداء الإنسانية .

كان لهذا الموقف أثر كبير على الرأي العام الإنجليزي فلم يعد هناك من نصیر قوي للدولة العثمانية خصوصاً بعد أن أعلنت الحكومة العثمانية عجزها عن دفع فوائد الديون التي اقترضتها من إنجلترا ، فازداد السخط في الدوائر المالية عليها ، وشعرت حكومة المحافظين في إنجلترا بأنه لم يعد في استطاعتها الدفاع عن

سياسة الجلترا التقليدية إزاء الدولة العثمانية . ولكن موقف الجلترا نحو روسيا وأطماعها لم يتغير ، فلا زالت حريصة على وقف التوسيع الروسي نحو البحر المتوسط . وعندما يتولى اللورد سولزبرى *Salisbury* منصب وزير الخارجية فى أوائل صيف عام ١٨٧٨ ، ستتخذ الجلترا موقفا حاسما إزاء كل من روسيا والدولة العثمانية ؛ فكان سولزبرى يمقت الدولة العثمانية مقتا شديداً ، ويعتقد أن الأتراك لا يصلحون للبقاء كدولة حديثة « فأفكارهم في نظره غير معقولة ، وحكومتهم فوضى ». لقد أدرك سولزبرى أن وجود الدولة العثمانية الضعيفة من شأنه أن يعرض مصالح بريطانيا الإمبراطورية للخطر ، ولذلك قرر استبعاد الدولة العثمانية من شرق أوروبا وتقسيم ممتلكاتها ، وهكذا وضع سولزبرى حدأ نهائيا للسياسة الإنجليزية التقليدية نحو الدولة العثمانية من الناحيتين العملية والنظرية .

وبدأت تظهر أطماع الجلترا في ضم جزء من ممتلكات الدولة العثمانية مثل مصر أو كريت أو قبرص . وفيحقيقة الأمر كانت نفس الجلترا تهفو إلى احتلال مصر ، وطالما شجعها بسمارك على ذلك منذ عام ١٨٧٥ ولكنها خشيت الاقدام على هذه الخطوة حتى لا تسئ إلى علاقاتها مع فرنسا . ولذا اتجه نظر الجلترا إلى جزيرتى كريت وقبرص ، ولكن سولزبرى ورجال الحرب فضلوا احتلال قبرص لما لها من موقع ممتاز في البحر المتوسط ، فهي « مفتاح آسيا » وجبل طارق جديد ؛ و بما رجح قبرص على غيرها إشرافها على السواحل المصرية الشمالية ، وقربها من ممتلكات الدولة العثمانية الآسيوية حيث تتركز أطماع روسيا . وبدأت المفاوضات السرية بين الدولة العثمانية والجلترا ، واحتارت الجلترا توقيتها مناسبا للدخول في تلك المفاوضات ، وهو الوقت الذي استعرت فيه الحرب بين روسيا والدولة العثمانية ، واندحرت قوات الأخيرة أمام ضربات روسيا . وأمام التهديد الإنجليزى بالقضاء على الإمبراطورية العثمانية ، اضطر السلطان إلى توقيع اتفاقية ٢٦ مايو عام ١٨٧٨ ، التى قبلت الدولة العثمانية بمقتضاهما احتلال الإنجليز لجزيرة قبرص

مقابل حماية المجلترا للدولة ، وعلى هذا النحو نفذت المجلترا من الناحية العملية فكرتها لنظرية تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ، ومحاصرة السياسة التقليدية نهايًا .

أما عن الموقف في البلقان ، فقد كانت روسيا تستعد للحرب ، ودخلت في مفاوضات مع النمسا انتهت في ١٥ يناير بتوقيع اتفاقية بودابست السرية ( Budapest Convention ) ، وتنص على وقوف النمسا على الحياد في حالة قيام حرب بين الدولة العثمانية وروسيا بشرط أن توافق روسيا على الاحتلال النمساوي للبوسنة والهرسك في معاهدة الصلح . وفي ٢٤ أبريل عام ١٨٧٧ أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية وأقدمت على ذلك لاعتقادها أن المجلترا لن تستطيع التدخل هذه المرة لتأييد الدولة العثمانية ، فالرأي العام الإنجليزي كان قد انصرف كليًّا عن السياسة التقليدية القديمة . وكانت خطة روسيا عند دخولها الحرب الإسراع بعبور الدانوب ، ومهاجمة القوات العثمانية ثم اختراق جبال البلقان ومهاجمة القدسية نفسها ، وبذلًا تضع حداً لمسألة الدولة العثمانية ، كما تضع الدول أمام الأمر الواقع . ودعا انتصار الروس إلى التفكير في شروط الصلح التي تفرض على الدولة العثمانية ، ولكن عندما بدا الخطر واضحًا على الاستانة والمضائق ، أرسلت المجلترا ببعض قطع من أسطولها إلى البحر المتوسط للوقوف على مقربة من الدردنيل وأدى ذلك إلى توتر العلاقات بين روسيا والمجلترا ، ودخلت ألمانيا للتوفيق بين الدولتين .

وفي تلك الأثناء فرضت روسيا في ٣ مارس عام ١٨٧٨ معاهدة سان استفانو على الدولة العثمانية ، ونصت تلك المعاهدة على اعتراف الدولة العثمانية بحرية الملاحة في مضائق ، وتعهدتها بإغلاق البحر الأسود في وجه الدول المعادية لروسيا في وقت الحرب . كذلك نصت على استقلال رومانيا بصفة نهائية عن الدولة العثمانية مع منحها جزءاً من دلتا نهر الدانوب . أما بلغاريا فتضمن إليها إقليم دبروجة وبذلك تتسع رقعتها ، وتصبح ولاية كبيرة تتمتع بالاستقلال الذاتي مع

الاعتراف بالسيادة الإسمية للباب العالي ، وإلى أن تصبح تلك الولاية قادرة على حماية نفسها تقرم القوات الروسية باحتلالها ؛ كذلك تلحق أجزاء من الهرسك بالجبل الأسود . أما بخصوص روسيا فتضم إليها إقليم بسارابيا وأردهان وقارص وباطوم وجزء من أرمينية ، هذا بالإضافة إلى غرامة حربية فرضتها على الدولة العثمانية قدرها ٢٣٥ مليون جنيه .

هاجمت الجلترا والنمسا تلك المعاهدة لأنها منحت روسيا امتيازات واسعة في البلقان ، إلى جانب سيطرتها على المضائق والملاحة في البحر الأسود . فرأى الجلترا أن روسيا حصلت بمقتضى المعاهدة على مركز متفوق في شرق البحر المتوسط يهدد مصالح الجلترا وسلامة مواصلاتها إلى الهند وجنوب شرق آسيا ، أما النمسا فلم تحصل على نصيب من الغنيمة ، وكانت تطمع في زيادة نفوذها في غرب البلقان . وهنا اتجهت الأنظار إلى ألمانيا وانتقل مركز الثقل السياسي إلى برلين ، وتدخل بسمارك لإنقاذ السلام الأوروبي فتوسط بين النمسا وروسيا ، ووافقت الأخيرة على الاعتراف بحق النمسا في البوسنة والهرسك . وبذلك تحقق النمسا السيطرة على غربى البلقان مقابل سيطرة الروس على شرقه ، وتعادل وبالتالي نفوذ الدولتين في البلقان . أما في الجلترا فقد جرت مفاوضات بين سولزيرى وشوفالوف Shuvalov ، السفير الروسي في لندن ، وأوضحت الجلترا أنها تعارض معاهدة سان استفانو لسببين أولهما أن المعاهدة أوجدت دولة بحرية جديدة هي بلغاريا مما أخل بالتوازن بين دوليات البلقان ؛ وثانيهما ، أنها وضعت الباب العالى تحت رحمة روسيا .

ولم تمانع روسيا في تعديل بنود معاهدة سان استفانو بما يتمشى مع مقترنات الجلترا ، ولكن الجلترا كانت قد وقعت في تلك الأثناء المعاهدة الدفاعية مع الدولة العثمانية التي احتلت بمقتضاها قبرص ولما كانت هذه المعاهدة سرية ، فلم تعلم بها روسيا والدول الأوروبية الأخرى . وبذلك ضمنت الجلترا سلامـة

ممتلكات الدولة العثمانية الأسيوية وسلامة مصالحها الإمبراطورية .

وأتفقت الدول الأوروبية على ضرورة إعادة النظر في معاهدة سان استفانو في مؤتمر دولي عقد في برلين ، وكان انعقاد المؤتمر في برلين برئاسة بسمارك اعتراف من الدول الأوروبية بتفوق النفوذ الألماني . وفي الواقع لم يكن اجتماع الدول الأوروبية الكبرى لإعادة النظر في معاهدة سان استفانو يقدر ما كان للموافقة على الاتفاقيات التي تمت بين روسيا والنمسا من ناحية ، وبين روسيا والخلطاء من ناحية أخرى . واجتمع المؤتمر في 13 يوليو عام 1878 ، وثارت مناقشات عنيفة خلال الجلسات رغم أن كثيراً من المسائل قد سُويت قبل عقد المؤتمر ، ولا سيما ما يتعلق ببلغاريا وباطوم . وعلى آية حال ، توصل المندوبون إلى الاتفاق فيما بينهم على بنود معاهدة برلين التي تكونت من أربع وستين مادة، ونصت على ما يلى :

- ١ - تصبح بلغاريا ولاية لها استقلال داخلي ، وتدفع الجزية وتدین بالولاء للسلطان العثماني ، وتكون لها حكومة مسيحية وقوة بوليس قومية .
- ٢ - فصل ولاية الروماني الشرقي عن بلغاريا الكبرى ووضعها تحت الحكم العثماني المباشر ، وبذلك تكون بلغاريا قد تقلصت .
- ٣ - توضع البوسنة والهرسك تحت الاحتلال النمساوي على أن تظل الإدارة العثمانية في صنجدق نوفي بازار .
- ٤ - يُعرف الباب العالي والدول باستقلال الجبل الأسود .
- ٥ - اعتراف الدول باستقلال الصرب ( بهذا وضع الأساس الذي ستقوم عليه دولة يوغوسلافيا الحديثة ) .
- ٦ - اعتراف الدول باستقلال رومانيا التي حصلت على إقليم دبروجة ولكن فقدت بسراييفا التي حصلت عليها روسيا .

- ٧ - تنازل الباب العالى لروسيا فى آسيا عن أراضى اردهان وقارص وباطوم .
- ٨ - أعلن الباب العالى رغبته فى منع حرية الاعتقاد الدينى ، ولا يجب أن يقف الاعتقاد الدينى عقبة فى سبيل الحقوق السياسية والدينية وتعترف بحق القنصلين فى حماية رعاياهم .

وهكذا حاولت معايدة برلين ( ١٨٧٨ ) التوفيق بين مصالح الدول الكبرى فى البلقان ، ونفذت إلى حد كبير سياسة الاستصلاح والتعويض التى وضعها بسمارك بين روسيا والجلطرا والنمسا والبجر ، فقوى النفوذ الروسى فى شرقى البلقان ، ونمى النفوذ النمسوى فى غربة ، ورضيت الجلترا حين وضع حد لأطماع روسيا فى الإسراف على القسطنطينية والمضايق ، وكذلك فى تقسيم بلغاريا إلى قسمين أحدهما مستقل والأخر تحت حكم الدولة العثمانية . وبذلك قضت على أهداف روسيا فى إنشاء الدولة البلгарية الكبرى التى تتمتع بتأييدها . ولكن مع ذلك ، لم تستطع الجلترا القضاء كلية على أطماع روسيا ، فلقد أتاح لها الاستيلاء على القوقاز وأردهان وباطوم فرصة طيبة للتوسيع فى آسيا من ناحية ، وفي متاخمة حدود الدولة العثمانية واقترابها من آسيا الصغرى والعراق من ناحية أخرى . ولكن مما خف على الجلترا ، استيلاؤها على جزيرة قبرص لإيجاد نوع من توازن القوى فى شرقى البحر المتوسط . أما ألمانيا فقد بدت أمام الدول الأوروبية الكبرى دولة منزهة عن الأطماع ، كل همتها هو استصلاح دول أوروبا وتحقيق السلام المنشود . ولكن خلال السنوات التى ستعقب مؤتمر برلين سيظهر التقارب الواضح بين ألمانيا والدولة العثمانية ، إذ سيعتبر العثمانيون أن ألمانيا رغم قسوتها كانت أكرم من غيرها من الدول فلم تقطع شيئاً لنفسها فى المؤتمر .

وترتب على معايدة برلين بعض النتائج الهامة نذكر منها ما يلى :

- ١ - وضعت المعايدة حداً لأطماع روسيا فى تقدمها نحو الغرب ، ووجهتها

بطريق غير مباشر إلى التوسع في آسيا ، حيث بدأت تصطدم بقوى آسيوية وأوروبية مثل اليابان والإنجليز وفرنسا .

٢ - كان استيلاء إنجلترا على قبرص مقدمة منطقية لاحتلال مصر في الوقت المناسب ، فجزيرة قبرص تواجه السواحل المصرية الشمالية ، وتمثل نقطة وثوب ومراقبة في مواجهتها ، وتمكن إنجلترا موقعاً استراتيجياً هاماً تستطيع منه الهيمنة على مصر ، ومنع أية دولة أوروبية من الاقتراب منها .

٣ - تزايد اهتمام العثمانيين وخاصة السلطان عبد الحميد الثاني بفكرة الجامعة الإسلامية ، وبالتقارب من ألمانيا لستطيع الوقوف أمام مطامع الفرنسيين في تونس ، ومطامع الفرنسيين والإنجليز في مصر . فاستقدمت الحكومة العثمانية بعثة حربية ألمانية لتنظيم الجيش العثماني ، وزاد النفوذ الألماني في ممتلكات الدولة العثمانية إلى حد أخذت تستغله المطامع الاستعمارية الألمانية الناشئة ، فحاولت ألمانيا وخاصة بعد سقوط بسمارك أن تعمل على تفوق نفوذها في آسيا الصغرى والجزيرة العربية فوضعت مشروع سكة حديد بغداد لترتبط بين برلين واستانبول وبغداد لتقاوم نفوذ إنجلترا التجاري في الشرق الأوسط . وأعلنت ألمانيا صداقتها للعثمانيين وتفوق نفوذها في البلاط العثماني ، الأمر الذي دعا إلى إثارة مخاوف إنجلترا من الناحية السياسية والتجارية مما سيكون له أثر كبير في التقارب الإنجليزي الروسي وتقسيم إيران إلى منطقتي نفوذ شمالية لروسيا ، وجنوبية لإنجلترا ، ودعا تفوق الألمان في استانبول وإنجلترا إلى أن تفكك جدياً في القضاء النهائي على الدولة العثمانية بتأييد الفريق الأكبر من سكان الدولة العثمانية وهم العرب ، فإذا وقفوا إلى جانب إنجلترا .

٤ - كان من أثر المعاهدة أيضاً توجيه النشاط الاستعماري نحو القارتين الآسيوية والإفريقية ، وسينظم مؤتمر برلين الذي سيعقد في عام ١٨٨٤ هذا النشاط في المجال الإفريقي ، ووضع مبادئ عامة للاستعمار ، ونظم التسابق على

مناطق النفوذ طبقاً لقاعدة التراضي والتبادل . ووجهت فرنسا حملاتها إلى شواطئ أفريقيا الغربية من ناحية وإلى حوض النيجر من ناحية أخرى ، واستولت على ما عرف فيما بعد باسم غانا الفرنسية وعلى ساحل العاج وداهومى . كذلك اتسع نفوذها في منطقة النيجر الأعلى حتى بلغت بحيرة تشاد ، وأنشأت ما عرف باسم السودان الفرنسي . وهكذا انقسمت مناطق النفوذ الأوروبي في أفريقيا الغربية إلى : المنطقة الفرنسية ، وقد ارتبطت بشمال أفريقيا بعد الاستيلاء على الصحراء ، وتشمل أفريقيا الغربية الفرنسية والكونغو الفرنسي وملحقاته وعرفت باسم أفريقيا الفرنسية الاستوائية ؛ ومنطقة النفوذ الإنجليزي وهي أوسع مدى وأعظم ثروة من المنطقة الفرنسية ، وتشمل جامبيا وسييراليون وساحل الذهب ونيجيريا ، ولا يحدها من الداخل سوى منطقة النفوذ الفرنسي . أما الكونغو البلجيكية فكانت من نصيب بلجيكا ، وكانت أرضها تفيض بالأخشاب الشمينة والمطاط والجلود والأورانيوم . وكان يتلو هذه المناطق في الأهمية والثراء منطقة النفوذ الألماني في توجو والكاميرون ، إلا أن هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى اضطرتها إلى التنازل بمقتضى معاهدة فرساي عن كل حقوقها وامتيازاتها فيما وراء البحار ، وتطبيقاً لنظام الانتداب الذي وضع عقب الحرب ، ندب فرنسا وإنجلترا لإدارة توجو والكاميرون . ولم يقتصر النفوذ الأوروبي على إفريقيا الغربية بل امتد كذلك إلى إفريقيا الجنوبية وإلى شرق أفريقيا .

٥ - اتخذت فرنسا من استيلاء إنجلترا على قبرص موضوعاً للمساومة ، واعتبرت هذا العمل من قبل إنجلترا إخلالاً بالتوافق الدولي في شرق البحر المتوسط ، ولم تهدأ ثائرة فرنسا إلا بعد أن أكدت لها إنجلترا بأنها لن تغير شيئاً في الموقف السياسي في منطقة الشرق الأدنى إلا بموافقتها . كما أبدت إنجلترا موافقتها على مطامع فرنسا في تونس ، وتعلمتها إلى المساواة في النفوذ مع

المجلترا فى مصر .

### ٣ . التحالفات الأوروبية ومعاهدات الصمعان ( ١٨٧٩ - ١٨٩٠ ) :

لم يؤد مؤتمر برلين ( ١٨٧٨ ) إلى إقرار الحالة في أوروبا ، كما لم تعمل معاهدة برلين على حل الخلافات بين الدول الأوروبية الكبرى حلا حاسما . ولقد خرجت روسيا من برلين غاضبة ، حقيقة أنها اقتطعت من الدولة العثمانية بعض أجزائها الأسيوية ، وفرضت عليها غرامة كبيرة ، وأحلت نفوذها في بلغاريا ، إلا أنها ستعمل هي والدولة العثمانية على عرقلة تنفيذ معاهدة برلين . ولقد شعر بذلك ساسة أوروبا منذ اللحظة الأولى وخصوصا في مسألة بلغاريا . كما أن روسيا كانت حانقة على ألمانيا لأنها لم تؤيد روسيا التأييد الكافي الذي انتظرته منها عرفانا بالجميل لروسيا . علاوة على ذلك ، لم تكن العلاقات الروسية - النمساوية جيدة ، إذ سيطر الشك المتبادل على العلاقات بين الدولتين ، كما أن أطماعها في البلقان كانت متافسة ومتضاربة . وكانت النمسا تشكو دائما من دعاية روسيا الصقلبية وأدركت أن تقدم روسيا في البلقان من الأمور الخطيرة على حياة الدولة النمساوية وأنه يجب عليها مقاومتها . وهكذا لم يكُد مؤتمر برلين ينتهي حتى بدأت تظهر الصعوبات في تنفيذ قراراته . ولكن ، رغم ذلك ، ساد السلام في أوروبا فترة طويلة بفضل سياسة بسمارك القائمة على المحافظة على السلام وتلبيتها في أوروبا .

### التحالف الثاني بين ألمانيا والنمسا ( ١٨٧٩ ) :

ساء روسيا قبل مؤتمر برلين وأثناؤه أن التأييد الألماني لم يكن قويا في جانبهما ، بل أحسست بأن بسمارك كان يعمل على الانتقاص من مركزها ، واستصلاح المجلترا على حسابها . وما أثار روسيا كذلك موقف بسمارك إزاء النمسا ، إذ كانت تعمل على عرقلة نشاط الجامعة الصقلبية في البلقان ، ومساندة

المعارضة ضد الروس في رومانيا . وكان بسمارك يغضد النمسا في هذه السياسة حتى يضمن إنشغالها نهائياً عن مسائل ألمانيا ، ولكن يجعل مسألة التحالف بين النمسا وروسيا أمراً مستحيلاً . ففي عام ١٨٧٩ وافق بسمارك على احتلال النمسا لصنيع نوفي بزار ، ولم تستطع روسيا اخفاء غضبها لذلك فقامت بمناورات حربية في بولونيا على حدود ألمانيا . وعبرَ القيسِر الروسي في خطاب إلى القيسِر الألماني في أغسطس عام ١٨٧٩ عن ضيقه من موقفه المليء في البلقان ، وحذر القيسِر الألماني من العواقب الوخيمة التي سوف تترتب على سياسة بسمارك .

أما بسمارك فلم يفكر قط في قطع علاقاته مع روسيا ، وكان يحمل دائماً على الحافظة على العلاقات السلمية بين ألمانيا وروسيا . ولكن موقف روسيا أثار مخاوفه ، ورأى نتيجة لذلك ضرورة توطيد علاقته مع النمسا حتى لا يهدد مركز ألمانيا في أوروبا ، واستفاد بسمارك من وجود عناصر مجوية لها نفوذ كبير فيينا . فالكونت أندرادي ، وزير خارجية النمسا ، كان قليل الثقة بالاتحاد القياصرة الثلاثة وأراد عقد تحالف ثالثي بين ألمانيا والنمسا ضد روسيا . وما تجدر ملاحظته في هذا المجال أن روسيا قد فاختت هي الأخرى فرنسا وإيطاليا بخصوص عقد اتفاق فيما بينهما ، الأمر الذي حدا بسمارك إلى الإسراع في عقد التحالف الثنائي مع النمسا ، ولقد اتخذ بسمارك من موقف روسيا ذريعة لكي يثبت للقيصر الألماني سوء نيات روسيا نحو ألمانيا . ولم تكن موافقة القيسِر الألماني سهلة ، فلقد كان حريصاً على صداقت زميله الروسي .

ولكن بسمارك بدأ حملته المدروسة لإظهار الخطير الروسي في ربيع عام ١٨٧٩ . وكانت أولى بخطوة إلى ذلك عندما نشر في ٤ فبراير اتفاقاً مع النمسا والبُرْجَر تعفي ألمانيا بمقتضاه من إجراء استفتاء في شمال شزارفيج ، وكان هذا تحدياً للقيصر الروسي الذي طالب مراراً بوجوب إجراء الاستفتاء . واستطاع بسمارك في

١٧ أكتوبر عام ١٨٧٩ من توقيع معاهدة التحالف بين النمسا والجر وألمانيا ، وكانت هذه المعاهدة هي أول خيط في شبكة تحالفات التي قدر لها أن يطوي أوروبا كلها ؛ وكانت المعاهدة عبارة عن حلف دفاعي بسيط ضد هجوم روسي ونصت على ما يلى :

أولاً : أن تبادر كل من الدولتين المتعاقدين ( النمسا وألمانيا ) إلى مساعدة الثانية بكلام قواتها إذا ما هاجمتها روسيا .

ثانياً : وفي حالة مهاجمة فرنسا وإيطاليا لأحدى الحليفتين فإن الحليفة الثانية تتلزم جانب الحياد الودي ، فإذا أيدت روسيا الدولة المهاجمة بادرت الدولة الحليفة الثانية المتعاقدة إلى مساعدة حليفتها بكلام قواتها .

وتعنى هذه المعاهدة الدفاعية السرية انه إذا هاجمت روسيا النمسا فإن ألمانيا تساعد الأخيرة ، وإذا هاجمت فرنسا ألمانيا فتفق النمسا على الحياد الودي ، أما إذا ساعدت روسيا فرنسا فإن النمسا تساعد ألمانيا . وكانت مدة المعاهدة خمس سنوات ، وحددت في عامي ١٨٨٣ و ١٩٠٢ واستمرت حتى عام ١٩١٨ عندما هزمت الدولتان في الحرب العالمية الأولى . ولقد عملت تلك المعاهدة على تقوية السلام في أوروبا لسنوات كثيرة ، كما أنها على وجه اليقين أيضا ، أدخلت ألمانيا وأوروبا كلها في الحرب العالمية الأولى .

### الاتحاد القياصرة الثلاثي Dreikiaserbund ( ١٨٨١ ) :

ولكن روسيا وجدت في التحالف الألماني - النمساوي خطرا جديدا موجها إليها ، وأخذت الصحف الروسية تندد بالسياسة الألمانية . وما ساعد روسيا على تفادى موقف العداء العلنى من ألمانيا العلاقة بين قيصرى روسيا وألمانيا ، وأنجبر القيصر الألماني صديقه قيصر روسيا بأن هذه المعاهدة ليست إلا أدلة دفاعية لضمان السلام في أوروبا ، ورأى القيصر أن من الخير قبول هذا التفسير بسبب المشاكل

التي تعرض لها عرشه ، ولم يفكر في يوم من الأيام قطع علاقاته مع ألمانيا ، لأنها دولة ملكية تعمل على صيانة حقوق الملوك . ومن ناحية أخرى ، لم يكن بسمارك قد تخلى عن روسيا نهائيا ، بل كان يود تجديد عرى الصداقة معها على أن لا يضر ذلك حليفته النمسا ، وكان يعمل دائما على إعادة تدعيم اتحاد القياصرة الثلاثة .

وفي ٢٧ سبتمبر عام ١٨٧٩ ، وقبل التوقيع على التحالف الألماني - النمساوي ، عين سابوروف Saburov سفيراً لروسيا في برلين . وكان سابوروف يحتقر الميل إلى السلاف ويناصر السياسة الدفاعية القائمة على التحالف مع ألمانيا ، وكتب إلى القيسير الروسي يقول : « أن بروسيا الحميمة تضمننا في الموقف الممتاز لنكون القوة الوحيدة في أوروبا التي لا تخشى هجوماً والتي يمكنها تقليل ميزانتها دون ما مخاطرة كما فعل سيدنا أوغسطين بعد حرب القرم » . وفي يناير عام ١٨٨٠ ، عرض سابوروف رسمياً على بسمارك إحياء اتحاد القياصرة الثلاثة . ولما كان بسمارك يخشى انتقام فرنسا رحب بتلك المبادرة ، وبعد مفاوضات طويلة بين الجانبين استطاع بسمارك أن يقنع النمسا بالاشتراك في تحالف الأباطرة الثلاثة الذي وقع في ١٨ يونيو عام ١٨٨١ . وقد نص هذا التحالف على الشروط التالية :

أولاً : في حالة اشتباك أحد الأطراف المتعاقدة السامية في حرب مع دولة عظمى رابعة ، يلتزم الطرفان المتعاقدان الآخران الحياد الودي . ( ومعنى هذا أنه إذا دخلت ألمانيا في حرب مع فرنسا فإن النمسا وروسيا تبقيان على الحياد ؛ وكذلك إذا دخلت النمسا في حرب مع إيطاليا ، أو روسيا مع إنجلترا ، فإن كلاً من ألمانيا وروسيا ، أو ألمانيا والنمسا تبقيان على الحياد ) .

ثانياً : تلتزم الدول المتعاقدة الثلاث حقوق النمسا في مقاطعتي البوسنة والهرسك كما نصت عليها معاهدة برلين ( ١٨٧٨ ) .

ثالثاً : تسلم الدول الثلاث بمبدأ إغلاق المضايق (البوسفور والدردنيل ) ، ويجب على الدولة العثمانية ألا تشنّ عن هذه القاعدة لمصلحة دولة ما . على الدول الثلاث أن تخبر الدولة العثمانية بأنها (أى الدولة العثمانية ) في حالة حرب مع الدولة التي تمسها للمحالفة فيما إذا أرادت الدولة العثمانية أن تسمح لدولة ما أن تستخدم المضايق في حالة الحرب ضد دولة أخرى عضوة في المحالفه ؛ (أى أن المضايق يجب أن تغلق في وجه كل الدول ، وإذا أرادت الدولة العثمانية فتح المضايق لاتجاهها ضد روسيا ، فإن كلاً من ألمانيا والنمسا ، بالإضافة إلى روسيا ، تكون في حالة حرب ضد الدولة العثمانية )

وهكذا يجع بسمارك في التوفيق بين مصالح روسيا والنمسا وقسم البلقان إلى منطقتي نفوذ : منطقة روسية في الشمال ، ومنطقة نمساوية في الجنوب . ولم تتشابه كثيراً العصبة الجديدة بعصبة عام ١٨٧٣ ، وكان ذلك آخر مظهر للمقاومة من جانب العناصر المحافظة في أوروبا . وكان اتحاد القياصرة الثلاثة نصراً للروس وربما لبسمارك أيضاً ، فقد تحررت ألمانيا من اضطرارها للخيار بين الروس والنمسا والجر في البلقان . وحصلت روسيا على الأمان في البحر الأسود في مقابل وعدِ باتباع السلوك السلمي الذي دفعها إليه ضعفها الداخلي لتحافظ عليه على آية حال . ولقد أدى اتحاد القياصرة الثلاثة ، الذي كان حلفاً للصداقة مع روسيا بطريقة غير مباشرة ، إلى التحالف الثاني الذي كان تحالفها ضدها بكل وضوح .

### التحالف الثلاثي Triple Alliance ( ١٨٨٢ ) :

رمى بسمارك بشباكه لاقتراض حليف آخر ، وتمكن بهذه المنقطع النظير من أن يجمع شمل النمسا وإيطاليا في صعيد واحد ، رغم ما كان بينهما من تضارب كبير في المصالح الحيوية . وعلى العموم كانت الرابطة بين إيطاليا وأوروبا

الوسطى أقدم الروابط في التاريخ الأوروبي . وكانت إيطاليا القومية أساساً لانتصار ألمانيا القومية . وكان التحالف الإيطالي حاسماً في حرب عام 1866 ، ولولا إيطاليا لاختُدَت فرنسا والنمسا وال مجر ضد بسمارك عام 1870 . ولكن في مؤتمر برلين تجاهلت الدول الأوروبية مطالب إيطاليا وعوّلت على نفس مستوى اليونان والدولة العثمانية . وحصلت النمسا وال مجر على البوسنة والهرسك ، والمجلترا حصلت على قبرص ، وشجعوا فرنسا على أخذ تونس ، وعاد مندوبي إيطاليا بمفردهم من المؤتمر وأياديهم نظيفة . ودعا ذلك الموقف إلى اتجاه نشاط إيطاليا إلى الشاطئ الإفريقي المواجه لها ، ونازعت إيطاليا كل خطوة أو مشروع فرنسي في تلك المناطق منازعة عنيفة . وكانت فرنسا على يقين بأن إيطاليا تسعى إلى أن يكون لها مركز مساوٍ لمركز فرنسا في تونس ، واحتدم النزاع بين الدولتين ، وادعى إيطاليا أن وجود فرنسا في تونس فيه تهديد خطير لإيطاليا ومستقبلها . ولكن فرنسا عزّمت على ألا تتوارد دولة أوروبية بجوار الجزائر ، ورأى الفرنسيون في النهاية سرعة التدخل العسكري في تونس ، وكان من أكبر العاملين على تنفيذ ذلك سان فالير ، سفير فرنسا في برلين ، الذي بذل جهده لإقناع الحكومة الفرنسية بالتدخل قبل أن تقفز دولة أخرى فتح محل الفرنسيين في هذه البلاد . فاحتلت قوة فرنسية البلاد ، وفي 12 مايو عام 1881 وقع الباي معاهدة باردو وقبل الحماية الفرنسية .

صارت إيطاليا لا حول لها ولا قوة ، ونظرت إلى احتلال الفرنسيين لتونس كإذلال جديد لها . ووُجدت إيطاليا أن كلاً من المجلترا وفرنسا لا يأبه كثيراً للمصالح الإيطالية ، كما وجدت الملكية الإيطالية إزاء الفوضويين والاشتراكيين والجمهوريين الإيطاليين أن الملجأ الحقيقي هو ملكيات أوروبا الوسطى . ورأى إيطاليا ضرورة التضامن مع ألمانيا ، لا سيما عندما أخذ بسمارك يستصلاح البابوية ،

فخشيت الحكومة الإيطالية أن يقوم حلف بين ألمانيا والبابوية على حساب الوحدة الإيطالية الحديثة . ولما قررت الانضمام إلى ألمانيا ذكرها بسمارك أن الطريق إلى برلين لا بد أن يمر بقينا وعلى إيطاليا أن تحسن علاقاتها بالنمسا . وفي أكتوبر عام ١٨٨١ قام همبرت ، ملك إيطاليا ، بزيارة فيينا ، وكان طريقاً طويلاً منذ أيام كافور العظيمة . وعرض الإيطاليون على النمسا والبegrأمنا متبادلاً، وأوضحاوا أن فرنسا تهددهم ، ولكن الهدف الحقيقي من الضمان هو داخلياً ، لكي يصونوا الملكية من تغيير مفاجئ يقوم به الجمهوريون ، أو من تدخل الدول الأجنبية لإعادة سلطة البابا الزمنية . ولكن هذه الزيارة لم تؤد إلى النتيجة المرجوة .

وفي فبراير عام ١٨٨٢ أحيا بسمارك المفاوضات مرة أخرى ، والسبب في ذلك أن جمبتا Gambetta الوطني الراديكالي الكبير قد أصبح رئيساً للوزراء في فرنسا للمرة الأخيرة (نوفمبر عام ١٨٨١) ، وودّ في نهاية الأمر أن يتحالف مع الروسيا والمملكترا ، كما ودّ أكثر أن يتصالح مع إيطاليا ، وانتوى أن تنهي هذه الأمور ثقل وزن ألمانيا وتحل تسوية مسألة الألزاس واللورين بالمفاوضات أمراً ميسوراً . ولم ينزعج بسمارك من هذه البدارة ، فقد تمنى شخصياً بطريقة غامضة أن يتصالح مع فرنسا ، ييد أن وصول جمبتا للحكم كان له تأثير ملحوظ على سياسة روسيا التي سعت في هذا الوقت إلى التحالف مع فرنسا . حقيقة أن جمبتا قد سقط ولم يتحقق أمل الروسيا في تنفيذ تلك السياسة ، ولكن موقف روسيا هذا هز إيمان بسمارك في سياسة المحافظين الروس . وفي ٢٨ فبراير حيث بسمارك النمسا على إحياء المفاوضات مع إيطاليا ، وأسفرت المفاوضات الثانية بين النمسا وإيطاليا عن مخالفة ثلاثة اشتركت فيها ألمانيا ووقعت في ٢٠ مايو عام ١٨٨٢ .

وقد نصت معايدة التحالف الثلاثي على المواد التالية :

**المادة الأولى :** تعد الأطراف المتعاقدة السامية بعضها البعض بالسلم

والصداقة ، وبعدم الدخول في أي تحالف أو التزام موجه ضد أي من هذه الدول . وتعهد الدول المتحالفة بتبادل الآراء حول المسائل السياسية والاقتصادية ذات الصبغة العامة ، كما تعهد أيضاً بتأييد بعضها البعض في نطاق مصالحهم الخاصة .

**المادة الثانية :** في حالة تعرض إيطاليا للهجوم لأى سبب كان من جانب فرنسا دون أن تثير (إيطاليا) أى استفزاز ، فإن الطرفين الآخرين المتعاقدين سيضطربان إلى تقديم العون والمساعدة بكل قواها للطرف الذى يهاجم . وينطبق هذا الالتزام نفسه على إيطاليا في حالة هجوم من جانب فرنسا ضد ألمانيا دون أن تثير أى استفزاز مباشر .

**المادة الثالثة :** إذا ما حدث وهو جم طرف أو طرفان من الأطراف السامية المتعاقدة دون ما استفزاز مباشر من جانبها ، وإذا ما وجدت نفسها وقد انخرطت في حرب مع دولة أو أكثر من الدول العظمى لم توقع على المعاهدة الحالية ، فإن هناك ما يبرر قيام كل الأطراف المتعاقدة السامية بالحرب في وقت واحد .

**المادة الرابعة :** إذا ما هددت دولة عظمى غير موقعة على المعاهدة الحالية سلامه الدول السامية المتعاقدة ، وإذا ما وجدت الدول المهددة نفسها على هذا النحو مدفوعة إلى شن الحرب ضد تلك الدولة ، فإن الطرفين الآخرين يتزمان بالحياد المشوب بالعطف بجانب حليفتهما ، وتحتفظ كل منها بحقها في الاشتراك في الحرب إذا ما رأت أنه من المناسب جعلها قضية عامة مع حليفتها .

**المادة الخامسة :** إذا ما برز أى تهديد لسلم أحد الأطراف المتعاقدة في الأحوال المنصوص عليها في المواد السالفة الذكر ، فإن الأطراف المتعاقدة السامية مجتمع مع بعضها البعض في الوقت المناسب حول موضوع الاجراءات العسكرية المطلوبة لأجل تعاونهما النهائي . وتعهد أنه من الآن فصاعداً ، وفي كافة الأحوال وفي حالة اشتراكهما في الحرب معاً ، بأنها لن تعقد هدنة أو صلحاً أو

معاهدة إلا بالاتفاق المتبادل .

وكانت مدة المعاهدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، وكانت معاهدة دفاعية بحثة غايتها الحفاظ على السلام في أوروبا . وفي الظاهر ربط هذا التحالف وسط أوروبا معا وأحياناً الإمبراطورية الرومانية المقدسة على أوسع نطاق يتمشى مع السياسة الخارجية . أما من الناحية العملية ، فقد أيد التحالف فقط الملكية الإيطالية ، وضمن حياد إيطاليا في حالة نشوب حرب نمساوية مجرية ضد روسيا . وقد وعدت ألمانيا بالدفاع عن إيطاليا ضد فرنسا ، ولما كانت المساعدة الإيطالية لا قيمة لها ، فلم تحصل ألمانيا إذا على المقابل ، وفي الواقع كان بسمارك يعلم أن الفرنسيين لا ينون الهجوم على إيطاليا ، ولهذا السبب فلم يعتبر أن الالتزام يشكل عبئاً ، كما علم بذلك الإيطاليون أيضاً . وكانت حاجتهم الحقيقة هي الاعتراف بهم كدولة عظمى لا حمايتها من فرنسا ، ولقد أعطاهم التحالف الثلاثي هذا الأمر .

وعلى أية حال ، تقوت المحالفات التي قام بها بسمارك باتفاقيتين آخرتين قامت بهما النمسا مع الصرب ورومانيا ، ففي عام ١٨٨١ وقعت النمسا معاهدة مع الصرب ، وعدت بموجبها الصرب بمساعدة العائلة المالكة هناك ، وأن تستخدم نفوذها بين الدول الأخرى لتأييد مصالح الصرب . ومن ناحية أخرى ، وعدت الصرب النمسا بعدم عقد معاهدة سياسية مع دولة أخرى دون تفاهم سابق مع النمسا . وفي عام ١٨٨٣ عقدت النمسا معاهدة مع رومانيا ، التي أجبرت على التنازل عن جزء من بساريابيا إلى الروسيا في معاهدة برلين ؛ وتعهدت النمسا بمقتضى هذه المعاهدة بمساعدة رومانيا إذا هوجمت من قبل دولة ثالثة دون استفزاز من جانبها ، كما يجب على رومانيا التفاهم مع النمسا إذا هوجمت الأخيرة في جزء من أراضيها المتاخمة لرومانيا . وقد انضمت ألمانيا إلى هذا التحالف ، أما إيطاليا فقد انضمت إليه عام ١٨٨٨ . وجددت المعاهدة إلى عام ١٩١٣ وهكذا أصبحت النمسا في مركز قوى في البلقان .

## تجدد التحالف الثلاثي ( ١٨٨٧ ) :

بعد مؤتمر برلين لم تستقر الأحوال في البلقان ، وكانت الروسيا غير راضية عن تقسيم بلغاريا ، ولكنها حاولت على الرغم من ذلك الاستفادة من شروط معاهدة برلين التي تقضى باحتلال الروس بلغاريا أشهرًا معدودات . واختار القيصر بموافقة الدول أحد أقربائه وهو اسكندر أمير باتنبرج الألماني للعرش البلغاري . ورغم إخلاص الروس لبلغاريا ، الا أنهم ظلوا يحتلون معظم الوظائف المهمة ، مؤملين أن يظلوا أصحاب النفوذ الأعلى فيها . وفي بلغاريا الجنوبيه (الروملي الشرقيه) ، التي تركت تحت إشراف الباب العالى ، عمل المندوب الروسي الذي كان يحكمها على إثارة الشعور ضد الباب العالى ، وعلى إيجاد نظم مماثلة لنظم بلغاريا الشمالية لتوحيد بلغاريا . ولكن البلغاريين كانوا يعملون على الاستقلال عن كل من الدولة العثمانية وروسيا ؛ وحقد البلغاريون على الروس لاحتلالهم المناصب المهمة في الدولة . وفي ذلك الوقت أعلن بسمارك أنه ليس لألمانيا مصالح في بلغاريا وأن مصلحتها هي إقامة علاقات السلام مع روسيا ، وكان يرى ألا تقدم النمسا نفسها في مسائل بلغاريا ، وأن ترك الروسيا تفعل ما تشاء في بلغاريا ، وكان دائمًا قلقاً لاضطراب العلاقات الروسية - النمساوية ، لأن النمسا ربما كانت تطمع في أن يجعل نفوذها محل الروس في بلغاريا .

أما الروسيا فكانت ترى أنه إذا انضمت البلغاريتان فينبغي أن يكون ذلك عن طريق الروسيا لا عن طريق باتنبرج . وفي عام ١٨٨٥ قامت الثورة في بلغاريا الجنوبيه (الروملي الشرقيه) وطرد الحكم العثماني ، واضطرب باتنبرج إلى قبول التاج بعد تردد . وغضبت روسيا وطلبت من الدولة العثمانية عقد مؤتمر دولي في الآستانة للنظر في هذه المسألة ، ولكن الصرب استعدت لاحتلال مقدونيا وإعادة التوازن في البلقان ، وطلبت من النمسا تأييدها . ولإزاء تردد النمسا ، أعلنت الصرب الحرب على بلغاريا ، وبعد هزيمة الصرب أرسلت النمسا إلى بلغاريا

تطلب وقف الحرب وإلا فإنها ستساعد الصرب ، وفعلاً عقدت الهدنة بين الطرفين في ديسمبر عام ١٨٨٥ . أما بالنسبة لبلغاريا ، فقد اتفق باتبهرج مع العثمانيين على ضم الروملي على أن تعين الدولة « الأمير البلغاري حاكماً على الروملي الشرقية » ، وتم تحقيق ذلك في ٨ فبراير عام ١٨٨٦ لمدة خمس سنوات . ولكن روسيا عملت على طرد باتبهرج من العرش البلغاري ، وأجبروه على التنازل عنه ، وفرض القيسار على بلغاريا أميراً يوافق عليه هو . واختار البلغاريون أميراً دانمركيأ فرفض القيسار ، وتقرر عقد مجلس وطني في بلغاريا لتقرير من يحكم البلاد ، غير أن روسيا أعلنت عدم استطاعتها الاعتراف بهذه الخطة ولا بقرارات المجلس ؛ وعندما انتخب المجلس أميراً دانمركيأ قطعت روسيا علاقاتها السياسية ببلغاريا .

وأعلنت النمسا في ذلك الوقت أنها لا تسمح بتغيير الوضع الراهن في البلقان مما أدى إلى تكدير العلاقات الروسية - النمساوية بدرجة أعلن معها السفير الروسي في برلين « بأنه من الضروري لنا أن نعمل على اختفاء النمسا من خريطة أوروبا ». وأصبح موقف بسمارك حرجاً للغاية ، إذ قال الروس أنه لو لا تأييد ألمانيا لما استطاعت النمسا أن تتحدث بهذه اللغة . وكان بسمارك حريصاً على عدم اصطدام المصالح النمساوية - الروسية في البلقان ، وعلى المحافظة على التحالف الأباطرة الثلاثة ؛ وفي نفس الوقت أعلن أنه سيقف بجانب النمسا إذا تهدد مركزها كقومة عالمية . لكنه ، من ناحية أخرى ، قال بأنه لا يعارض أي خطوة تخطوها روسيا في بلغاريا ما عدا الاحتلال ، وأنه لا يعارض في أن تشرف روسيا على المضائق . وما دفع بسمارك إلى اتباع هذه السياسة هو علاقاته السيئة مع فرنسا في عام ١٨٨٦ ، ففرنسا كانت مستعدة للحرب إذا ما قامت بين ألمانيا والروسيا ، فلقد قوى مركز الملكيين في البرلمان الفرنسي وعيّن بولنجر وزيراً للحرية ، وأعلنت فرنسا أن سياستها ستتركز في أوروبا .

وفي الواقع كانت الأوضاع في فرنسا مثيرة للقلق ، فلقد شعرت فرنسا بعزلتها السياسية منذ معاهدة فرانكفورت ، ونتيجة لمسألي تونس ومصر ، وبعد توقيع التحالف الثلاثي . فبالنسبة لمصر أعلنت الجلترا أنها لن تبقى فيها بعد استقرار النظام في البلاد ، ولكن مررت سنوات ولم تنفذ الجلترا وعدها ، ورفضت مناقشة فرنسا في موضوع الجلاء . كما أن العلاقات الفرنسية - الإيطالية لم تكن أسعد حالاً بسبب احتلال فرنسا لتونس ، وعمل ساسة فرنسا حينئذ على إيجاد وفاق فرنسي - روسي . ومنذ أن تولى بولنجر منصب وزير الحرية ، أصبح رمز المطالبة بالثأر والانتقام ، ومحرر الألزاس واللوارين ، ومصدر فزع ألمانيا وأمل فرنسا . ولم يشعر بسمارك بالارتياح إزاء موقف فرنسا ، خصوصاً وأن بولنجر اهتم بالجيش وإصلاحه ، ولقد خشي بسمارك أن تفتقر فرنسا فتعلن الحرب ، وزداد الموقف خطورة بعد التطورات السابقة التي حدثت في بلغاريا ، واستياء الروس من سياسة النمسا واعتقادهم بأن ألمانيا تعضدها ، وهنا أصبح تحالف فرنسا مع روسيا أمراً محتملاً الوقوع في عام ١٨٨٦ .

وعلى أثر ذلك تقدم بسمارك بـلائحة إلى الرايخ الألماني في ٢٥ نوفمبر عام ١٨٨٦ يذكر فيها نية الحكومة في تقوية الجيش وتسلیحه ، وخاصة لأن اتحاد القياصرة الثلاثة أصحاب الفتوح ، وأن روسيا تعطف على فرنسا التي ظهر فيها الجنرال بولنجر بطل الانتقام الفرنسي من ألمانيا . وببدأ بسمارك يهتم بتجديد التحالف الثلاثي الذي كانت مدته على وشك الانتهاء ، وذلك لبناء سد منيع في وجه التقارب الروسي - الفرنسي . وكانت النتيجة المباشرة هي تجديد المحالفـة التي كانت ستنتهي في مايو ١٨٨٧ بين إيطاليا والنمسا ، ولكن إيطاليا لم ترغب في تجديد المحالفـة الأولى بحـذا فـيرها ، وإنما رغبت في إدخـال بعض التعـديلـات في قـسم من موـادـها . ولـما كان المـوقـفـ الدوليـ حـرجـاً ، اضطـرـ بـسمـارـكـ إلى قـبولـ التعـديـلـاتـ التيـ اـشـتـملـتـ عـلـىـ : تجـددـ المحـالـفـةـ الـقـدـيمـةـ كـمـاـ هـيـ ؛ـ عـقـدـ مـعـاهـدـةـ

جديدة بين ألمانيا وإيطاليا؛ وعقد معايدة جديدة بين النمسا وإيطاليا؛ ووقعت المعايدات في برلين في ٢٢ فبراير عام ١٨٨٧.

وقد نصت المادة الثالثة من المعايدة الألمانية الإيطالية على أنه «إذا حدث أن أرادت فرنسا بسط سيطرتها أو فرض حمايتها على الأراضي في شمال أفريقيا كطرابلس أو تونس أو مراكش، فإن للحكومة الإيطالية الحق، كي تحافظ على وضعها في البحر المتوسط، أن تقوم بحركات في شمال أفريقيا، أو أن تتخذ إجراءات عسكرية في الأراضي الفرنسية في أوروبا. إن الحالة الحربية التي تنشأ من جراء ذلك بين فرنسا وإيطاليا تلزم الدولتين الحليفتين (ألمانيا وإيطاليا) التشاور فيما بينهما بطلب من إيطاليا لأجل اتخاذ المقاييس العسكرية كما لو كانت الدولتان في تفاهم سابق بينهما».

وجاء في المادة الرابعة من نفس المعايدة أنه «إذا دارت الدائرة على فرنسا من جراء الحرب التي تقوم بها ألمانيا وإيطاليا بصورة مشتركة ضدها، وأرادت إيطاليا الضمان الإقليمي من فرنسا لأجل المحافظة على حدود المملكة ولأجل حماية أقاليمها البحرية، وللحفاظ على سلامة البلاد واستقرارها والسلام الأوروبي، فيجب على ألمانيا أن لا تقدم عواتق بشأن هذه المطالب، وإذا اقتضت الحاجة، أن تقدم ألمانيا التسهيلات الالزمة لأجل الحصول على هذه المطالب من فرنسا».

أما المادة الأولى من المعايدة الإيطالية - النمساوية فقد نصت علىربط الدولتين بالمحافظة على الوضع الراهن في الشرق، وأضافت: «إذا كانت المحافظة على الوضع الراهن صعبة في البلقان أو في بحر ايجة أو في سواحل الدولة العثمانية وجزر الأدرياتيك، وإذا أرادت دولة ثالثة، أو أن النمسا أو إيطاليا وجدت أنها مضطرة إلى تعديل هذا الوضع باحتلال مؤقت أو دائم، يجب أن يكون هذا الاحتلال نتيجة لاتفاق سابق بين الدولتين على أساس التعويض المتبادل لكل

فائدة تجنيها هاتين الدولتين ، سواء أكانت الفائدة إقليمية أو غيرها .. وأن ترضى كل منها الأخرى من ناحية المصالح والمطالب التي تدعى بها كل منها» .

ولقد رفعت هذه المعاهدة من قيمة إيطاليا ومن مركزها في البحر المتوسط وفي البلقان . وعلى العموم أصبح لهذا التحالف صبغة هجومية ، واعترف بحق إيطاليا في تأسيس إمبراطورية استعمارية ؛ كما اعترف بحقها في نيس وكورسيكا وتونس كضمانت في حالة حرب ناجحة مع فرنسا . كذلك اعترف بحق إيطاليا في تعريف أرضي في حالة قيام حرب ألمانية فرنسية . ولقد وافق بسمارك على إعطاء كل تلك الامتيازات لإيطالي لأنه كما قال : « إذا أرادت دولة التخلص من شرط معاهدة لن تجد صعوبة كبيرة في تفسيره التفسير الملائم » . وما يجدر ملاحظته أن المادتين الأخيرتين في المعاهدة غامضتان .

#### معاهدة الضمان الألماني - الروسي Reinsurance Treaty ( ١٨٨٧ ) :

في اليوم الذي تم فيه تجديد التحالف الثلاثي كتبت صحيفة نورد Nord الروسية تقول أن روسيا سترقب الأحداث على الراين باهتمام ، وأن مصلحتها تحيط عليها ألا تقف موقف الحياد كما حدث في عام ١٨٧٠ عند وقوع الحرب الفرنسية البروسية ، وأن روسيا لن تسمح بأن تصبح فرنسا دولة ضعيفة . وقد ساعد تسرب الأخبار عن تجديد التحالف الثلاثي على التقارب بين روسيا وفرنسا . وفي تلك الأثناء أيضاً وقع حادث تافه على الحدود الفرنسية الألمانية مما دفع ببولنجر إلى حشد قواته على الحدود والتهديد بالحرب ، ولكن الوزارة الفرنسية سقطت ، وسر بسمارك لخروج بولنجر ، وبدأ يعمل على استصلاح روسيا وتوجيه اهتمامها إلى الشرق وإلى المناطق التي تحتاج فيها إلى تأييد ألمانيا .

وفي ذلك الوقت تغيرت وجهة نظر السياسة الروسية تجاه ألمانيا ، وأرسل القيصر الروسي شو فالوف إلى برلين بعد أن عرضت فكرة عقد اتفاق روسي -

ألماني على سفير ألمانيا في بطرسبرغ وووجدت ترحيبا منه . واشتملت التعليمات التي أصدرها القيصر إلى شو فالوف على الموضوعات التالية :

١- ضمان السلام اللازم لنمو قوى روسيا العربية والبحرية والحماية روسيا من الخالفات الأوروبية .

٢- العمل على إبقاء الوضع الراهن في البلقان والاعتراف بتفوق النفوذ الروسي في بلغاريا .

٣- إغلاق المضايق .

وكانت روسيا ترغب في تحقيق ذلك عن طريق التأييد الألماني .

وقد اعترضت فكرة التحالف الروسي - الألماني عدة صعوبات ، فبسمارك لم يكن على استعداد لإخراج النمسا من التحالف ؛ وعلى الرغم من ذلك بدأت المفاوضات في ١١ مايو ١٨٨٧ وانتهت في ١٨ من نفس الشهر ، واتفقت الدولتان (ألمانيا وروسيا) على توقيع معايدة سرية بينهما سميت بمعاهدة الضمان الروسي - الألماني . وقد نصت المادة الأولى على أنه « إذا هوجمت إحدى الدولتين المتعاقدتين من قبل دولة ثالثة تلتزم الدولة الأخرى المتعاقدة جانب العياد الودي . إن هذا النص غير نافذ المفعول في حالة هجوم إحدى الدولتين المتعاقدتين على النمسا أو فرنسا » . ونصت المواد الأخرى على ما يلى :

١- اعتراف ألمانيا بالحقوق لروسيا في البلقان ، وبحق الروس في تفوق نفوذهم في بلغاريا .

٢- تتعهد الدولتان بالعمل على الحافظة على الوضع الراهن في البلقان .

٣- تتعهد الدولتان بفرض رغبتهما على الدولة العثمانية بضرورة إغلاق المضايق في وجه أعدائهما .

وهكذا ضمنت ألمانيا حياد روسيا في حالة اعتداء فرنسا عليها ، كما أن روسيا ضمنت حياد ألمانيا إذا ما هاجمتها النمسا ، ولم يكن بسمارك مضطرا لمساعدة النمسا في حالة اعتدائها على روسيا . كما أنه لم يكن ينوي الهجوم على فرنسا لأن ألمانيا لا تنوى الحرب مع فرنسا . ولقد اعترف بسمارك بمصالح روسيا في البلقان ، وأيد روسيا في الإجراءات التي تتخذها بشأن المضايق (البوسفور والدردنيل ) وذلك بوقوف ألمانيا على الحياد وتأييد روسيا دبلوماسيًا ، ولكن بسمارك كان يعلم أن بنود معاهدة التحالف الثلاثي بخصوص البحر المتوسط والبلقان كانت قوية إلى درجة تمنع روسيا من تحقيق ما تريده بشأن المضايق حتى إذا وقفت ألمانيا على الحياد . وكانت مدة المعاهدة ثلاث سنوات وقد وقعت هذه المعاهدة في عام ١٨٩٦ ، واتهم بسمارك بأنه خان النمسا في هذه المعاهدة ، لكن الأمر غير ذلك فلقد أعلن بسمارك بأنه غير مبال لتأييد سياسة النمسا البلقانية أو الدخول في حرب من أجلها . ولقد جاءت هذه المعاهدة وفقاً لرغبته في تقسيم البلقان إلى منطقتى نفوذ شرقية في بلغاريا والأستانة والمضايق لروسيا وغربية للنمسا . وتوقيع معاهدة الضمان أتم بسمارك سياسة التحالفات ، وبذلك ضمن سلامة ألمانيا نظرياً على الأقل . وعمل بسمارك على عدم معارضه السياسة الروسية في بلغاريا ، وأيد الاتحاد دول البحر المتوسط ليضع حداً لمطامع روسيا ، ولكي يمنع تحالفها (أى روسيا) مع فرنسا .

### **ثانياً - التحالفات الدولية بعد سقوط بسمارك (١٩١٤-١٨٩٠) :**

في عام ١٨٨٨ توفي الإمبراطور الألماني وليم الأول وخلفه حفيده وليم الثاني على العرش ، ومنذ ذلك الوقت بدأ الخلاف بين الإمبراطور وبسمارك . وكان وليم الثاني رجلاً ذكياً ونشيطاً ، وعلى الرغم من إعجابه بسمارك إلا أنه لم يرغب أن يقف مكتوف الأيدي بينما يحكم بسمارك حكماً مطلقاً . وكان بسمارك قد بلغ سن الشيخوخة ، وأصبح متمسكاً برأيه الأمر الذي أدى إلى

الصدام بين الطرفين . وانتهز أعداء بسمارك الفرصة لتوسيع الخلاف بينهما ، فعندما حل موعد انتهاء معاهدة الضمان الألماني - الروسي في عام 1890 ، والتي كان بسمارك قد وعد القيصر الروسي بتجديدها ، رفض وليم الثاني ذلك ، واقتنع بآراء خصومه بأن مواد معاهدة الضمان تختلف مواد المعاهدة الثانية بين النمسا وألمانيا في عام 1879 ، وحينئذ استقال بسمارك ، ولم تجدد ألمانيا المعاهدة على الرغم من رغبة روسيا في ذلك ، ولذلك اضطرت روسيا إلى البحث عن حليف آخرى ، وارتقت في أحضان فرنسا .

وترجع أهمية عام 1890 في التاريخ الأوروبي إلى أنها سنة فاصلة في الفترة ما بين 1870 و 1914 ، فلقد تخلى بسمارك في تلك السنة ، كما رأينا ، عن إدارة أمور السياسة الأوروبية ، ولقد أعلن سولزيرى أن سقوط بسمارك «مصيبة هائلة » . وكانت برلين مركز السياسة الدولية الأوروبية ، وفي الواقع كان بسمارك داعمة السلام الأوروبي ، ولكن سقوطه كان يعني تغيير السياسة الخارجية الألمانية ، فرفضت ألمانيا تجديد معاهدة الضمان مع روسيا ، بينما كانت سياسة بسمارك بناء التحالف الثلاثي وتتجديده وحفظ العلاقات الودية مع روسيا ، والعمل على كسب صداقتها ، وإبقاء فرنسا في عزلة سياسية حتى لا تفكر جديا في حرب مع ألمانيا .

#### التحالف الثنائى بين فرنسا وروسيا ( 1891 - 1894 ) :

أعطى عدم تجديد معاهدة الضمان ، ورفض ألمانيا إعطاء روسيا وعدا مكتوبًا ييقنها على سياستها القديمة إزاء روسيا ، أعطى الدولة الأخيرة حرية في العمل . فلقد شعرت روسيا بعزلتها ، وعرفت أن ألمانيا تريد أن تستبدل بالتحالف الروسي التحالف الإنجليزي ، فأخذت روسيا تبحث عن حلفاءها ولذلك تعاونت مع فرنسا في المسألة المصرية ، وتأكدت روسيا نهائيا من موقف ألمانيا التي حاولت

تقوية التحالف الثلاثي وتأييد النمسا ، بل وأطلعت النمسا على معاهدة الضمان التي عقدها بسمارك معها ، وأيدت نهائيا وجهة النظر النمساوية في البلقان .

ومن ناحية أخرى ، أخذت فرنسا ، بعد سقوط بسمارك ، تلعب دورا إيجابيا في السياسة الأوروبية ، فحاولت إبعاد إيطاليا من التحالف الثلاثي ومن تحالف البحر المتوسط ، وتدخلت في أمور الفاتيكان ضد مصالح إيطاليا الاستعمارية . وتعاونت فرنسا مع الروسية في خلق المشاكل لإنجلترا في مصر ، كما احتجتا على المعاهدة الإنجليزية الألمانية التي أعطت الإنجليز الحق في فرض الحماية على زنبار . وشعرت إنجلترا بالقلق إزاء موقف الروسية وفرنسا من السياسة الإنجليزية في مصر ، ولذلك عمل سولزبرى على توثيق علاقاته مع النمسا وإيطاليا ، وفي نفس الوقت دارت محادثات بينه وبين مارشال (Marshall) ، وزير خارجية ألمانيا ، أظهرت اتفاق آراء الدولتين . وكان لذلك وقع سعى في كل من فرنسا والروسية ، لا سيما بعد أن أعلنت الحكومة الإنجليزية في البرلمان عن وجود اتفاق بينهما وبين إيطاليا منذ عام ١٨٨٧ .

وكان الرد الطبيعي على ذلك هو التقارب بين فرنسا وروسيا ، وأظهرت فرنسا أنها لا تستطيع إقراض روسيا إلا إذا عملت الأخيرة على زيادة التقارب منها . وكانت روسيا في أشد الحاجة إلى مساعدة فرنسا المالية لتنظيم ماليتها واستكمال بناء خطوطها الحديدية . وكان الرأي العام الروسي والصحافة الروسية مؤيدة للتحالف ، وهكذا بدأت المفاوضات بين الدولتين وانتهت بعقد التحالف بينهما عام ١٨٩١ . وقد نصت الاتفاقية على ما يلى :

١ - تتعهد الدولتان المتعاقدتان التفاوض في كل مسألة من شأنها تهديد السلام العام .

٢ - إذا حدث تهديد السلام فعلا ، وخاصة في حالة تهديد أحد الطرفين المتعاقددين من قبل الأعداء ، فإنهما يتتفقان على الخطط التي تتطلبها أهدافهما .

وهكذا اتفقت الدولتان على أن تساعد كل منهما الأخرى حرباً إذا اعتدت دولة من دول التحالف الثلاثي على إدراهما ، وأن يتناقش أركان حرب الدولتين في وقت السلم ، وألا تعقد فرنسا أي معاهدة منفردة مع دول التحالف الثلاثي ، وأن تكون المعاهدة سرية . غير أن هذا التحالف كان غامضاً وكان الوضع الدولي قلقاً خلال عام 1893 . فطلب الفرنسيون إكمال الحلف بميثاق عسكري ، وقد تم ذلك في عام 1894 ، وبموجبه تعهدت روسيا بمساعدة فرنسا بـ 1.5 مليون ونصف جندي إذا ما هاجمتها ألمانيا ، كما وعدت فرنسا روسيا بنفس العدد إذا ما هاجمتها النمسا تعاوناً معها . وبذلك تكون ما يسمى بالتحالف الثنائي ، ووطلت دعائيم الحلف زيارة القيصر نقولا الثاني لفرنسا عام 1894 حيث استقبل بحفاوة بالغة ، ورد مسيو فور رئيس الجمهورية الفرنسية ، له الزيارة في العام التالي .

#### **التحالف الإنجليزي - الياباني ( ١٩٠٢ ) :**

تم التوازن بين دول الوفاق الثنائي ( فرنسا وروسيا ) والتحالف الثلاثي ( ألمانيا والنمسا وإيطاليا ) بعد عام 1891 ، واستمر هذا التوازن حتى عام 1904 ، فإذا انصرفت الدول الأوروبية الكبرى إلى التوسيع الاستعماري خارج القارة الأوروبية وقد سبقت المجلترا غيرها في هذا المضمار واتبعت سياسة الانعزal عن الشؤون الأوروبية ، وقد تميزت الفترة الواقعة فيما بين عامي 1894 و 1904 بثلاثة اتجاهات هامة :

١ - تخلى روسيا عن الشؤون الأوروبية واتجاهها إلى الشرق الأقصى بهدف التوسيع وبسط النفوذ . ولم تهتم بالشئون الأوروبية مرة أخرى إلا بعد هزيمتها أمام اليابان عام 1905 .

٢ - اتسع المجال أمام ألمانيا للتحكّم في الشؤون الأوروبية والدولية ، واستغلت في معظم الأحيان التنافس الاستعماري بين المجلترا وفرنسا وروسيا للحصول على الأرضي ، وانتهت الفرص لمنافسة المجلترا بشتى الطرق أو

الاشتراك في التنافس الاستعماري والاستيلاء على بعض الممتلكات الأفريقية .

٣ - ظلت إنجلترا منعزلة عن التحالفات الأوروبية ، وقد شعرت إنجلترا بمنافسة ألمانيا لها لا سيما في مجال الاستعمار ، ولذلك بدأت تتفاوض مع روسيا وألمانيا لإقامة تقارب معهما .

ومن العوامل التي شجعت على التقارب الإنجليزي - الألماني مضائقات فرنسا المحتالية للاحتلال الإنجليزي لمصر ، مما جعل إنجلترا في حاجة إلى تأييد قنصل دول التحالف الثلاثي لمشروعاتها في توطيد الاحتلال واستمراره . وما شعرت إنجلترا بخطورة عزالتها ، فاتخ چوزيف تشمبرلين ، وزير المستعمرات ، السفير الألماني في لندن عام ١٨٨٩ في موضوع إقامة تحالف إنجليزي - ألماني . ولكن ييلوف ( Bülow ) ، مستشار ألمانيا ، لم يكن متّحمساً لذلك التحالف خوفاً من أن تستخدمه إنجلترا لأغراضها الخاصة دفاعاً عن مصالحها . وفي عام ١٨٩٩ و زار القيسير الألماني إنجلترا ، وفاوض تشمبرلين ييلوف في الموضوع ، غير أن قيام حرب البوير \* ( ١٨٩٩ - ١٩٠٢ ) . وعطّف ألمانيا على البوير زاد من حدة الخلاف بين إنجلترا وألمانيا . وعندما زار القيسير إنجلترا للمرة الثانية

(١) قاتل هذه الحرب بسبب الخلاف القديم بين الإنجليز والهولنديين ( البوير ) في جنوب أفريقيا . وكان الهولنديون قد استعمروا رأس الرجاء الصالح ، واستولت إنجلترا على هذا الميناء أثناء الحرب التالبانية ، ولم يستطع المستعمرون الهولنديون البقاء تحت الحكم الإنجليزي ، فهاجرت التالية العظمى منهم شمالاً وكانت جمهوريتين هما : الترنسفال والأورخ . وعندما اكتشف فيما الذهب والألماس ، توافد عليهما عدد كبير من الإنجليز للبحث عن الثروة ، وبخروا في وضع الجمهوريتين تحت الحماية البريطانية . ولكن نشأ خلاف بين البوير وحكومة الرئيس ، وبالناتي الحكومة الإنجليزية حول معاملة المهاجرين البريطانيين في الترنسفال وخاصة فيما يتعلق بما يدفعونه من الضريب . وتطور الخلاف إلى نزاع عنيف بين الفريقين ، وعقد كروجر زعيم الترنسفال حلقاً مع جمهورية الأورخ الحرة ، وأعلن تخليه عن السيادة البريطانية وكان هذا الإعلان بمثابة إعلان الحرب بين البوير والإنجليز عام ١٨٩٩ .

عام ١٩٠١ استؤنفت المفاوضات ، وكانت ألمانيا راغبة في الحلف ، ولكنها أرادت ضم الجبلترا إلى التحالف الثلاثي . ولم تتوافق الجبلترا لأن ذلك قد يجرها إلى الحرب ضد روسيا بسبب اختلاف المصالح بين روسيا والنمسا . وانتهت المفاوضات بالفشل ، وبدأت الجبلترا تبحث عن حليف ضد الدول الاستعمارية التي كانت تنافسها في الأسواق كألمانيا وفرنسا وروسيا ، وكانت أولى هذه الدول هي اليابان .

وشعرت الجبلترا بأهمية هذا الحليف بسبب الدور الذي لعبته روسيا بعد الحرب الصينية - اليابانية عام ١٨٩٥ ، فقد نصت معايدة شيمونسكي التي وقعت بين اليابان والصين عام ١٨٩٥ على تنازل الصين للإمبراطورية اليابانية عن كوريا وفورموزا وشبه جزيرة لياوتبينج بما فيها ميناء بورت آرثر . وقد أغضب روسيا وألمانيا وفرنسا استيلاء اليابان على هذا الميناء ، وأرسلت مذكرة شديدة اللهجة تتطلب فيها من اليابان ردها . واضطررت اليابان إلى الموافقة على مذكرة الدول ، وسحبت قواتها من شبه جزيرة لياوتبينج وهي ناقمة لاسيما من روسيا خصمها المباشر التي احتلت ميناء بورت آرثر . وكان استيلاء روسيا على هذا الميناء ، من وجهه النظر الإنجليزية ، - تغييراً لتوازن القوى ويهدد الإمبراطورية البريطانية . ولما كان الخطر الأكبر الذي يهدد الجبلترا يكمن في النشاط الروسي في الشرق الأقصى ، اتجه الإنجليز إلى التفاهم مع اليابان على مواجهة هذا الخطر الروسي المشترك . وكانت اليابان في حاجة إلى كسب الجبلترا بالذات حتى تعد نفسها لضرب روسيا وهي مطمئنة إلى أن أكبر دولة بحرية أوروبية لا تعرقل مشروعاتها العسكرية ، وإلى أن آية دولة أخرى لن تدخل الحرب إلى جانب روسيا . ولذلك لم تكن المفاوضات بين الطرفين معقدة ، وتوصلا إلى ما عرف بالاتفاق الودي الذي وقع في ٣٠ يناير

عام ١٩٠٢ ، ويعتبر هذا الوفاق النهاية الفعلية لعزلة المجلترا . ونص على ما يلى :

- ١ - اعتراف المجلترا بمصالح اليابان في كوريا .
- ٢ - اعتراف اليابان بمصالح المجلترا في الهند .
- ٣ - اتفقت الدولتان على أنه إذا حدث حرب بين إحداهما ودولة ثالثة فإن الأخرى تلزم جانب الحياد ، أما إذا دخلت الحرب ضدها دولة رابعة فإن الدولة المتعاقدة الأخرى تبادر إلى مساعدة حليفتها .

ومعنى هذا التحالف أنه إذا وقعت الحرب بين اليابان وروسيا فإن المجلترا تلزم جانب الحياد ، أما إذا دخلت فرنسا إلى جانب حليفتها الروسيا ضد اليابان ، فإن المجلترا تساعد اليابان . وإذا نشب حرب بين المجلترا وروسيا فإن اليابان تلزم جانب الحياد ، وإذا دخلت فرنسا الحرب إلى جانب روسيا ، فإن اليابان تساعد المجلترا . وعلى هذا الأساس سحبت المجلترا أسطولها في الشرق الأقصى إلى بحر الشمال للدفاع عن سواحلها . الواقع أن الحالة الأولى هي التي حدثت عندما اندلعت الحرب الروسية اليابانية ( ١٩٠٤ - ١٩٠٥ ) ، حيث انحصرت الحرب بين اليابان وروسيا ولزمت المجلترا وفرنسا جانب الحياد ولم تسع الحرب . وكانت مدة هذا التحالف خمس سنوات . وفي الحرب الروسية - اليابانية استولت اليابان على بورت آرثر ، وفي معاهدة بورتسموث التي أعقبت الحرب ( ١٩٠٦ ) حصلت اليابان على تفوق كبير في الشرق الأقصى ، واعترفت روسيا بتفوق المصالح الاقتصادية والعسكرية اليابانية في كل من كوريا ومنشوريا ، كما وافقت على نقل حقوق روسيا في شبه جزيرة لياوانتونج وبورت آرثر إلى اليابان .

الاتفاق الودي بين المجلترا وفرنسا ( ١٩٠٤ ) :

رأى المجلترا جلياً خطراً سياسة العزلة على مراكزها ، وأثار النمو السريع

لالأسطول الألماني قلقها ومخاوفها . فإن ألمانيا لم تكتف بمزاحمتها في الأسواق الأجنبية ، وفي تملك المستعمرات في مختلف أرجاء العالم ، بل صرخ الإمبراطور وليم الثاني عام ١٨٩٧ بأن مستقبل بلاده مرهون بسيطرتها على أمواج البحار ، وأظهر تصميمه القاطع على خلق أسطول عظيم لألمانيا يعزز مكانتها الأولى بين الدول العظمى ، وعاونه في تحقيق مشروعه وزير بحريته الشهير الأмирال تربتز ( Tirpitz ) الذي قال عنه المؤرخ لانجر ( Langer ) : « ربما كان أكفاء شخص ظهر في أية دولة من دول العصر الحديث ». وقام تربتز بوضع مشروع هدفه احترام مركز ألمانيا التجاري والاقتصادي ، كما عمل على استكمال أسلحة الحرب البحرية وخاصة الطورييد ، وأجاز الرايخشتاغ في عام ١٨٩٧ قانوناً بتعزيز الأسطول الألماني وزيادة وحداته وبحارته زيادة كبيرة .

ولقد أعلن بيلوف أن ألمانيا لا تفك في الاعتداء على إنجلترا ، ولكن تأكيدات ألمانيا لم تساعد على محو مخاوف إنجلترا ، وذلك للاهتمام الكبير الذي أظهره الإمبراطور بالمسائل البحرية ، وأن تربتز اهتم بألا يكون لألمانيا بحرية دفاعية فحسب بل وهجومية أيضاً . وبدأت إنجلترا تزيد من اهتمامها بالمسائل البحرية وذلك بإنشاء قاعدة بحرية كبيرة وبناء أربع سفن حربية كل عام ، والاهتمام بتركيز الأسطول في المياه الإنجليزية . وهكذا زاد القلق في كل من الدولتين بسبب المشروعات البحرية التي تضعها الدولة الأخرى ، وحاوت إنجلترا تهدئه خواطر ألمانيا بأن أعلنت بأنها ستخفّق قليلاً الاهتمام بإنشاء سفن حربية ، وكانت تنتظر أن تقوم الحكومة الألمانية بخطوة مماثلة ، ولكن ألمانيا لم تفعل .

وهكذا قربت العداوة المشتركة لألمانيا بين إنجلترا وفرنسا ، فألمانيا أصبحت الدولة الصناعية الفتية التي تنافس إنجلترا في الاستعمار ، وهي عدوة فرنسا منذ عام ١٨٧٠ . وأرادت كل من الدولتين ( إنجلترا وفرنسا ) تصفية مصالحهما

الاستعمارية لمواجهة العدو المشترك . ووْجَدَ الساسة البريطانيون في ملِيكِهم إدوارد السابع وسيلة صالحَة للتقارب إلى فرنسا ، فقد كان هذا العاهل يكن حباً شديداً لتلك البلاد التي قضى في ربعها زماناً من أَمْتَع أيام شبابه ، وبادله الفرنسيون هذا الحب فاغتنم فرصة زيارته لوحدات الأسطول الإنجليزي في مياه البحر المتوسط ، وقام في أثناء عودته بزيارة رسمية لباريس عام ١٩٠٣ ، واستقبله الفرنسيون بأعظم مظاهر الترحيب ، ورد رئيس الجمهورية الفرنسية له الزيارة بلندن في العام نفسه ، واستغل ساسة الدولتين هذا التقارب بين شعبيهما للسعى إلى تسوية الخلافات التي تحول دون حسن تفاهُمهما .

وفي ٨ أبريل عام ١٩٠٤ تمكنت الدولتان من عقد الاتفاق الودي (Entente Cordiale) وتضمن هذا الاتفاق مواد علنية وأخرى سرية ، ونص على ما يلى :

- ١ - تسوية المشاكل المتعلقة بمصالح الأسماك في نيوزيلاند بين إنجلترا وفرنسا وتعديل الحدود بين المستعمرات الفرنسية الإنجليزية في أفريقيا .
- ٢ - تسوية بعض المشاكل في سيماء ومدغشقر وأفريقيا الغربية .
- ٣ - اعتراف إنجلترا بمصالح فرنسا في مراكش ، واعتراف فرنسا بمصالح إنجلترا في مصر .

وأعلنت إنجلترا بمقتضى الاتفاق أنها لن تعمل على تغيير مركز مصر السياسي ، وأعلنت فرنسا من جانبها أنها لن تعرقل عمل إنجلترا في مصر ، ولن تطلب تحديد أمد الاحتلال الإنجليزي . وبهذا اتفاق ثبت الاحتلال الإنجليزي أقدمه في مصر من الناحية الفعلية ، ولم يعد هناك ما يحول دون فرض السيادة البريطانية الكاملة على البلاد سوى ذلك الخطط الشرعي الرفيع الذي كان يربط مصر بالدولة العثمانية . غير أنه لم تمر عشر سنوات أخرى حتى أعلنت إنجلترا

حمايتها على مصر وأصبح مركزها مضموناً من الناحيتين الفعلية والشرعية . وأنهت هذه التسوية عوامل التنافس بين إنجلترا وفرنسا ، ولكنها تختلف عن معاهدات التحالف التي سبقتها من حيث أنها لم تشر إلى التعاون في حالة الحرب ، وإنما هي اتفاقية لتسوية المشاكل المعلقة ، ولذلك سميت « بالاتفاق » ولم تسمى « بالتحالف » .

### الاتفاق الإنجليزي - الروسي ( ١٩٠٧ ) :

شعرت روسيا بعد هزيمتها أمام اليابان في عام ١٩٠٥ أنها بحاجة إلى أصدقاء بدلاً من إثارة العداوات . وأدركت روسيا أيضاً أن الدول التي حالت دون توسعها هي إنجلترا والنمسا والجسر وألمانيا . وأصبح مجال التوسيع الروسي بعد عام ١٩٠٥ منحصرًا في الدولة العثمانية ( في اتجاه الأناضول والعراق أو في اتجاه البلقان ) وفي إيران . وكانت روسيا تدرك تماماً أن إنجلترا تعارض فكرة توسعها على حساب الدولة العثمانية خوفاً من سيطرتها على مضائق ( البوسفور والدردنيل ) . كما وقفت النمسا والجسر أمام أي توسيع روسي في البلقان ، وبدأ التناقض يتصاعد بينهما هناك منذ عام ١٩٠٣ ، وهكذا لم يبق أمام روسيا سوى إيران لكي تعمل فيها وتبثت للعالم أن روسيا لا تزال دولة كبرى . ولكن منذ قرن تقريباً وروسيا تواجه مقاومة الإنجليزية علنية وسرية لمشروعاتها التوسعية في إيران ، ولذلك رأت أن الوسيلة الوحيدة لفتح الطريق أمام مشروعاتها هو التوصل إلى تفاهم مع دول الحلف الثلاثي أو إنجلترا . ولما كان أي تفاهم مع ألمانيا يهدد التحالف الروسي - الفرنسي ، أصبح التفاهم مع إنجلترا أكثر واقعية .

وبعد نكبة روسيا في عام ١٩٠٥ أخذت إنجلترا تقلل من تعنتها ضدها ، وفي الواقع لعبت فرنسا دوراً مهماً في فتح الطريق أمام التقارب الإنجليزي - الروسي . لقد كادت الحرب الروسية - اليابانية أن تغير كلّاً من إنجلترا وفرنسا إلى

حرب لا مصلحة لها فيها ، فكانت فرنسا حليفة لروسيا منذ عام ١٨٩٤ ، والإنجليز حليفة للإمبراطورية اليابانية منذ عام ١٩٠٢ . ولدفع خطر حرب كهذه حرصت فرنسا على إتمام سلسلة المحالفات بعقد اتفاقية إنجلزية - روسية . وبعد هزيمة روسيا في عام ١٩٠٥ كان من السهل التقرب منها لعقد اتفاقية مع إنجلترا ، وفعلاً وقعت الاتفاقية في ٣٠ أغسطس عام ١٩٠٧ وقد نصت ، بالإضافة إلى التحالف ، على تسوية المشاكل الاستعمارية خارج القارة الأوروبية ولكن بشكل أوسع من تلك التي عقدت بين فرنسا وإنجلترا . كما قسمت إيران إلى منطقتين نفوذ : روسية في الشمال ، وإنجلزية في الجنوب ، وبقي قسم مستقل في الوسط ، واعترفت روسيا بمصالح إنجلترا في الخليج العربي وفي التبت ، ووعدت إنجلترا بعد عقد الاتفاقية بتسهيل السبل لفتح المضايق أمام السفن الحربية الروسية ؛ كما أصبحت أفغانستان تحت حماية إنجلترا . ومع أن هذه الاتفاقية قد ضمنت مصالح إنجلترا أكثر مما ضمنت مصالح روسيا ، فإن الأخيرة علقت عليها الآمال لبلوغ مآربها في البلقان والدولة العثمانية في المستقبل . وقد تم في الوقت نفسه عقد اتفاقية بين روسيا واليابان اعترفت فيها كل من الدولتين بمصالح الأخرى في الصين ومنشوريا . وكذلك عقدت فرنسا واليابان اتفاقية تعرف فيها بأن الصين وحدة لا تتجزأ ويقررها سياسة الباب المفتوح ؛ وأذاعت كل من إنجلترا وأسبانيا وفرنسا وروسيا معاً تصريحات بالمحافظة على الوضع الراهن في البحر المتوسط . وبهذا تمت سلسلة متواصلة من المحالفات والاتفاقيات السياسية التي ألغت جبهة خطيرة ضد دول التحالف الثلاثي .

وهكذا أحكم الوفاق الثلاثي Triple Entente بين فرنسا وإنجلترا وروسيا الطوق حول ألمانيا . وقد زادت الأزمات الدولية التي حدثت بعد عقد هذا الوفاق من توثيق عداء ، وأهم هذه الأزمات ضم البوسنة والهرسك (في يوغوسلافيا الحالية ) إلى النمسا ، وحادثة أغادير ، والحروب البلقانية ( ١٩١٢ - ١٩١٣ ) .

وقد أدت هذه الأزمات إلى مفاوضات بين أركان حرب إنجلترا وفرنسا عام ١٩٠٦ ، وإلى الاتفاق بينهما في عام ١٩١٢ على أن تسحب إنجلترا أسطولها من البحر المتوسط . وبذلك يكون قد تم التعاون البحري بأن تحافظ إنجلترا على سواحل فرنسا بحرا إذا هوجمت من الشمال ، وأن يكون الأسطول الفرنسي مقابل الأسطول النمساوي في البحر المتوسط . وقد حاولت ألمانيا في عام ١٩١٢ الاتفاق مع إنجلترا بخصوص القوة البحرية للدولتين ، ولكن المفاوضات لم تؤد إلى نتيجة . وهكذا انقسمت أوروبا إلى معسكرين كبيرين قبل عام ١٩١٤ ، في بينما كان الهدف الأساسي من التحالفات يتجنب الحروب والمحافظة على السلام أصبحت باعثة على التصادم والتنافس وأنذررت بوقوع الحرب



## **الفصل التاسع**

### **الحرب العالمية الأولى**

- ١ - أسباب الحرب العالمية الأولى .
- ٢ - مراحل الحرب .
- ٣ - التسوية ونتائج الحرب .



كان هدف بسمارك الدائم بعد هزيمة فرنسا في عام ١٨٧٠ هو إبقاء فرنسا معزولة في أوروبا والحيلولة دون فرض أي حصار دبلوماسي على ألمانيا وكانت النتيجة في الواقع ، كما أوضحنا في الفصل السابق ، هو خلق نظامين متنافسين من الحالات ، وإقامة توازن هش للقوى أعاد على صيانة السلام في أوروبا جيلاً من الزمن وطالما كان وجود تكتل ما دافعاً من تلقاء نفسه إلى التعجيل بإقامة تكتل منافس له ، بحيث يظل توازن القوى مصوناً في النهاية ، كان كلاً الطرفين يخشى نقض السلام ، ولكن ترافق حالات التوتر والتنافس المتصلة من هذا النوع أنتج في حد ذاته تسابقاً في التسلح ، وأشاع خوفاً متسع النطاق بحيث حرر جميع الدول في النهاية إلى حرب عظمى وبدلاً من أن يهدئ الشركاء الأقل اهتماماً والأكثر اتزاناً حلفاؤهم ، أصبح الخوف شائعاً في أوروبا ، بحيث كان الشركاء الأشد انفعالاً والأكثر ميلاً للحرب هم الذين سيطروا على توجيه خطوات حلفائهم ولم يكن مستطاعاً إنتهاء أي خلاف أو حصره في موضعه ، لأن كل طرف فيه جرّ إلى جانبه الآخرين جمِيعاً وهذا هو السبب في أن مصرع الأرشيدوق النمساوي يدي فتى صربي متهمس في مدينة سيراجييفو البلقانية الصغيرة أهان روسيا وفرنسا إلى حرب مع النمسا والجر وألمانيا ، وفي أن غزو ألمانيا لبلجيكا جرّ بريطانيا والممتلكات البريطانية إلى حلبة النزاع العامة . وقد لخص سبندر ( J. A. Spender ) في كتابه " Fifty years of Europe " الموقف الأوروبي فقال :

« كانت المرحلة التي بلغتها أوروبا هي شبه الدولية التي قسمت الأمم إلى كتلتين ، لكنها لم تنشئ بينهما معبراً . وكان عسيراً أن تقوم ظروف سلم أو حرب أسوأ من هذه . - كان التوازن بينهما واعياً للدرجة أن نفسه ريح قد تودي به . - كما حتم تكافؤ قواهما الضخمة أن يكون النضال بينهما طويلاً مريضاً ، فكان نجاح توازن القوى لعنة في حد ذاته . »

كانت الحرب العالمية الأولى في نواحي كثيرة ، جديدة تماما على التاريخ البشري . حقيقة أن الحروب السابقة ، حروب الثورة الفرنسية والحروب النابليونية ، استمرت زمناً أطول وعمت نفس الكثرة من الشعوب . ولكن هذه كانت أول حرب للجماهير التي ازداد عددها تكاثراً منذ عام ١٨١٥ . وكانت أول صراع قام بين دول القرن التاسع عشر القومية الرفيعة التنظيم ، القديرة على التصرف في طاقات كل مواطناتها أو رعاياها ، وعلى تعبئة القدرة الإنتاجية لصناعاتها الثقيلة ، وعلى الإفادة من كل ما لديها من علوم فنية حديثة في إيجاد طرق للتدمير مستحدثة . كانت أيضاً أول حرب واسعة النطاق بدرجة تكفي لقللقة اقتصاد العالم الذي اشتد تدخله في خلال القرن السابق . وكان من المحتمل منذ البداية أن تبين مثل هذه الحرب أنها لن تكون أكثر تدميراً للحياة البشرية وللثروة المادية فحسب ، بل أن عواليها ستكون كذلك أبعد مرأى تقديراً وصيطاً . وهي الحرب الكبرى في التاريخ التي وجد فيها مثل هذا الفارق الكبير بين نتائجها وعواقبها من جهة ، وبين صريح نوايا وأغراض من بدأوا بإشعالها . وضروري لهذا السبب أن نحدد المسائل التي كانت صرامة موضوع النزاع عندما بدأت الحرب وبين المشاكل التي أصبحت موضوع النزاع فيها قبل أن تنتهي ، وبين النتائج الأخرى التي نعرف الآن أنها ابنتها وتميزت بدرجة متكافئة عن كلا النوعين السابقيين .

## ١ - أسباب الحرب العالمية الأولى :

إن إلقاء نظرة سريعة على مصالح الدول الأوروبية الكبرى ، يؤدى إلى فهم طبيعة الخلاف الذي وجد في مطلع القرن العشرين ، والذي انحصر في المسائل التالية :

١ - التنافس النمساوي - الروسي في البلقان .

٢ - التناقض البحري بين إنجلترا وألمانيا ، ويضاف إليه التناقض التجارى الذى أثار حفيظة إنجلترا وأفسد العلاقات بين الدولتين .

٣ - التناقض الفرنسي - الألماني فى مراكش منذ عام ١٩٠٤ ، وقد أدى إلى استمراره هذه الفترة الطويلة مسألة الألزاس واللورين

ومن ذلك يتضح أن الأسباب التى أدت إلى قيام الحرب العالمية الأولى إنما ترجع فى الواقع إلى الفترة الممتدة من عام ١٩٠٤ إلى عام ١٩١٣ ، وتنقسم إلى أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة

### الأسباب غير المباشرة للحرب :

نشبت فيما بين عامى ١٩٠٤ و ١٩١٣ عدة أزمات خطيرة أدت إلى التهديد بالحرب ، ويمكن أن نجمل هذه الأزمات على النحو资料 :

#### أولاً : المشكلة المراكشية ( ١٩٠٤ - ١٩٠٥ ) :

أثار الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ حتى ألمانيا<sup>(١)</sup> وسعت إلى إظهاره بمظهر العقم فى مجال السياسة الدولية . فأشارت الحكومة الألمانية على الإمبراطور وليم الثانى ، وكان يقوم بزيارة بحرية في البحر المتوسط عام ١٩٠٥ ، أن يزور مدينة طنجة ، واستجابة الإمبراطور لطلب حكومته ، وانتهز فرصة زيارته فألقى خطابا سياسيا كان له دوى عظيم في دوائر أوروبا السياسية . فقد أعلن فيه أن سلطان مراكش عاهل مستقل ذو سيادة ، وأعرب عن أمنيته بأن تظل مراكش مفتوحة في وجه تجارة جميع الدول على قدم المساواة ، وصرح بأنه عزم على حماية المصالح الألمانية الكبيرة بكل ما ملكت بلاده من قوة .

(١) نص الاتفاق الودى على أن تطلق فرنسا يد إنجلترا في مصر مقابل إطلاق حرية فرنسا في العمل في مراكش ، على أن تختفظ الدولتان بالساحل الشمالي الغربي لمراكش ، لأسبانيا . ووقيعت في أكتوبر عام ١٩٠٤ معايدة بين إسبانيا وفرنسا بهذا الخصوص ، تعرف فيها إسبانيا بمركز فرنسا الخاص في مراكش ، في ظل وضع يدها على شمال غربى مراكش أو ما يسمى بمنطقة الريف .

وطالبت الحكومة الألمانية بعقد مؤتمر من الدول التي يهمها الأمر لبحث هذه المسألة ، وأيدتها النمسا في مطلبها وأذعنـت الحكومة الفرنسية ، وعقد المؤتمر في الجزيرة ( Algeciras ) ، وهـى بلدة إسبانية صغيرة على مقربة من جبل طارق ، فى عام ١٩٠٦ ، وقرر المؤتمر ضمان استقلال بلاد المغرب والمحافظة على سياسة الباب المفتوح ( Open Door Policy ) بالنسبة لتجارتها ، ولكن أخضع رجال الشرطة في بلاد المغرب لإشراف فرنسا وقد أيدت بريطانيا وروسيا الحكومة الفرنسية تأييداً قوياً خلال المفاوضات مما أفضى إلى إحكام أواصر الاتصال وتوسيع الصداقة بينهما . ورخصـت الحكومـتان البريطـانية والفرـنسـية لـريـاستـي أركـان جـيشـهـما بالاتـصال إـحدـاهـما بـالـآخـرـى لـرسـمـ الخطـطـ الحـربـية . على اعتـبارـ أنـ قـيـامـ حـربـ بيـنـ فـرـنـسـاـ وـأـلـمـانـيـاـ أمرـ محـتمـلـ العـدـوـتـ وـبـيـنـجـةـ لـتـلـكـ الأـزـمـةـ أـيـضاـ انـضـمـتـ رـوسـياـ إـلـىـ الـوـفـاقـ الثـالـثـيـ فـيـ عـامـ ١٩٠٧ـ ، وـكـوـنـتـ الدـوـلـ التـلـاثـ (ـ اـنـجـلـنـتـرـاـ وـفـرـسـاـ وـرـوسـياـ)ـ الـوـفـاقـ الثـالـثـيـ

### ثانياً : أزمة ضم البوسنة ( ١٩٠٨ - ١٩٠٩ )

ضـمـتـ النـمـساـ إـلـىـ إـمـبـراـطـورـيـتهاـ نـهـائـيـاـ وـلـايـتـيـ الـبـوـسـنـةـ وـالـهـرـسـكـ ، وـهـماـ الـلـوـاـيـاتـ الـصـقـلـيـتـانـ الـلـتـانـ وـكـلـ إـلـيـهـاـ مـؤـتـمـرـ بـرـلـىـنـ عـامـ ١٨٧٨ـ أـمـرـ إـدـارـتـهـماـ ؛ـ وـكـانـتـ ذـاتـ أـهـمـيـةـ خـاصـةـ لـنـمـساـ ،ـ فـقـدـ كـانـتـ حـلـقـةـ اـتـصـالـ بـيـنـ مـتـلـكـاتـهـاـ فـيـ دـالـماـشـيـاـ وـمـوـانـيـهـاـ عـلـىـ الـبـحـرـ الـأـدـرـيـاتـيـ وـشـرـعـتـ مـسـرـعـةـ فـيـ طـبـعـهـماـ بـالـطـابـعـ الـجـرـمـانـيـ ،ـ وـعـمـلـتـ عـلـىـ قـمـعـ الـمـيـولـ الـتـيـ قـدـ يـدـيـهـاـ أـهـلـهـمـاـ لـلـانـضـمـامـ إـلـىـ أـقـرـابـاـهـمـ الـصـرـبـيـنـ .ـ وـلـمـ يـكـنـ هـذـاـ الضـمـ ضـرـبةـ مـوجـهـةـ ضـدـ الدـوـلـ الـعـثـمـانـيـةـ بـقـدرـ ماـ اـعـتـبـرـ ضـرـبةـ قـاسـيـةـ لـمـلـكـةـ الـصـرـبـ الـفـتـيـةـ فـيـ حـرـكـتـهـاـ الـقـومـيـةـ ،ـ وـضـرـبةـ غـادـرـةـ لـرـوسـياـ إـذـاـ حـصـلـتـ النـمـساـ عـلـىـ هـدـفـهـاـ ،ـ بـيـنـمـاـ أـصـبـعـ عـلـىـ رـوسـياـ الـمـطـالـبـةـ بـتـنـفـيـذـ فـكـرـةـ التـعـرـيفـ .ـ وـلـجـأـتـ رـوسـياـ إـلـىـ فـرـنـسـاـ وـبـرـيـطـانـيـاـ ،ـ وـلـكـنـ فـرـنـسـاـ رـفـضـتـ أـنـ تـقـفـ إـلـىـ جـانـبـ رـوسـياـ لـأـنـهـاـ (ـ أـىـ رـوسـياـ)ـ كـانـتـ تـدـبـرـ مـعـ النـمـساـ مـنـ وـرـاءـ ظـهـرـهـاـ أـمـورـاـ

كان يجب أن يؤخذ رأيها فيها . أما بريطانيا فقد تمسكت بموقفها التقليدي وهو استمرار إغلاق المضايق في وجه السفن الروسية الحربية . ورغم ذلك ثبت الإجراء الذي اتخذه النمسا أن دول التحالف الثلاثي هي القوة الحقيقة المهددة لروسيا ، الأمر الذي زاد من ارتياط روسيا بحليفتها فرنسا .

### ثالثاً : أزمة أغادير ( ١٩١١ )

حاولت ألمانيا فصم عرى التطويق التي أحكمتها دول الوفاق الثلاثي فاتهمت ألمانيا الحكومة الفرنسية بأنها تسعى إلى إعلان الحماية على بلاد المغرب، وأرسلت في يوليو عام ١٩١١ طرada إلى أغادير ، وهى قرية صغيرة على ساحل بلاد المغرب على المحيط الأطلسي ، وذلك بحجة حماية مصالح الرعاعي الألمان . ووقفت الجلترا من وراء فرسا تؤيدا ، ووافقت فرسا على عقد مؤتمر دولي في أغادير ، واتفقت الدولتان ( فرنسا وألمانيا ) في ١١ أكتوبر على حماية فرنسية على مراكش وتعويض ألمانيا في الكونغو الفرنسي . وفي ٤ نوفمبر وقعت المعاهدة ، وكانت في صالح فرسا إلى حد كبير ، إذ حصلت على كل ما تريد في مراكش ولكن هذه المعاهدة لم تلق قبولاً حسناً في برلين ، فقد استقال وزير المستعمرات الألماني احتجاجاً إزاء سخط الرأي العام على الحكومة لجبنها ، وعلى الجلترا لمساندتها لفرنسا . ورأى أن أساس الأزمة اتفاق الجلترا وفرنسا في عام ١٩٠٤ دون اشتراك ألمانيا . وهكذا أدت تلك الأزمة إلى نتيجة هامة ، وهي أن بريطانيا تعدت في علاقتها مع فرنسا مجال الوفاق إلى مجال التحالف دون النص على ذلك في معاهدة أو اتفاقية .

### رابعاً : الحروب البلقانية ( ١٩١٢ - ١٩١٣ ) :

في عام ١٩١٢ أُعلن حلف بلقاني مكون من اليونان والصرب وبيلغاريا والجبل الأسود الحرب على الدولة العثمانية . فقد تمكّن فينيزيلوس داهية اليونان

الأكبر من تكوين هذا الحلف ، وساعدته في ذلك روح القومية المتطرف الذي ساد شعوبه . كما شجعت الحكومة الإنجليزية سرا على تأليفه ، كي تعمل على إذلال الدولة العثمانية التي كان ساستها قد ارتموا في أحضان ألمانيا . وقد تمكنت الجيوش البلقانية المتحالفة من هزيمة الدولة العثمانية ، واستطاعت العصبة البلقانية في حملة لم تدم أكثر من ستة أسابيع انتزاع جميع أراضي الدولة العثمانية في أوروبا ، ما عدا رقعة صغيرة من الأرض تضم استانبول وأدرنة . وفي ٣٠ مايو عام ١٩١٣ أكره مثلاً الباب العالي على أن يوقعوا معاهدة لندن ، وبمقتضاها لم يبق للدولة العثمانية من أملاكها الأوروبية سوى عاصمتها استانبول وتبه جزيرة غالاتولي .

ولكن سرعان ما دب الخلاف بين الحلفاء لتقسيم أسلاب الحرب فأعلنت بلغاريا الحرب في ٣٠ يونيو عام ١٩١٣ على اليونان والصرب لامتلاك مقدونيا وانهزمت الدولة العثمانية ورومانيا الفرصة فأعلنتا الحرب على بلغاريا التي هزمت واضطررت إلى طلب الصلح . واجتمع مثلاً الدول المتحاربة في بوخارست عام ١٩١٣ ، حيث وقعا على معاهدة قبضت باستحواذ اليونان على جزء من مقدونيا وميناء سالونيكا وجزيرة كريت ، واتفق على جعل ألبانيا دولة مستقلة ، واستولت رومانيا على إقليم دوبرجه الجنوبي ، واستردت الدولة العثمانية أدرنة ، وتضاعفت رقعة كل من الصرب والجبل الأسود . أما بلغاريا فقد خرجت من الحرب صفر اليدين .

وقد أدت الحروب البلقانية إلى نتائج مهدت لقيام الحرب العالمية الأولى . فبلغاريا خرجت من الحرب مهيضة الجناح ولم تسرع روسيا إلى انقاذهما ، في حين أن النمسا هي التي وقفت إلى جانبها ، ولذلك توترت العلاقات الروسية - البلغارية ؛ كما أن التقارب العثماني - الألماني قد تزايدت بعد الحرب ، فطلبت

الدولة العثمانية قائداً ألمانياً لقيادة الجيش العثماني مما أثار مخاوف روسيا من أن تتحكم ألمانيا بالتدريج في المضائق . ومن ناحية أخرى أدت هزيمة الدولة العثمانية، وهياج الشعور القومي في البلقان إلى تشتيت قوات النمسا وال مجر التي رأت الاحتفاظ بقوات كبيرة ترقب الموقف في البلقان ، مما حال دون أن تلقى بجيشهما ضد روسيا في حالة وقوع حرب معها ، وقد حدث هذا في نفس الوقت الذي زاد فيه التقارب بين دول الوفاق الثلاثي

## خامساً سباق التسلح

أدب أزمة أعادير والحروب البلقانية إلى توتر في العلاقات بين الدول مما أدى إلى التسابق على التسلح وظهر ذلك واضحاً في القانون العسكري الألماني الصادر في عام ١٩١٣ ، وفي القانون الفرنسي في نفس الوقت أيضاً وقد شملت مشاريع التسلح ، خصوصاً في بريطانيا وألمانيا ، السلاحين البري والبحري وفيما بين عامي ١٩٠٧ و ١٩٠٩ قامت بريطانيا بمحاولات لإقناع ألمانيا بتحديد قوتها البحرية حتى لا تضطر إلى مجاراتها ، مما يستلزم زيادة النفقات ، ووقوع عبء ذلك على دافعي الضرائب من الإنجلترا . ولما فشلت بريطانيا في اقناع ألمانيا ، قررت ريادة قوتها البحرية ، ولكنها قالت بمحاجة أخرى في عام ١٩١٢ فأرسلت هالدن ( Haldane ) وزير الحرية إلى برلين ، ووافقت ألمانيا على الإبطاء في مشروعاتها الحربية بشروطين ، الأول أن تقف بريطانيا موقف الحياد في حالة حدوث حرب بين ألمانيا ودولة أخرى ، والثاني أن تعد بريطانيا بعدم مهاجمة ألمانيا . وقبلت بريطانيا الشرط الثاني ورفضت الالتزام بالشرط الأول لما فيه من تشجيع لألمانيا على العدوان ، ولذلك فشلت المفاوضات .

وفي يونيو عام ١٩١٢ ، أصدرت ألمانيا القانون العسكري الألماني الذي زاد من قوتها وقت السلم من ٦٢٢,٠٠٠ إلى ٨٨٠,٠٠٠ جندي . وفي ٧ أغسطس

قابلت فرنسا هذا القانون بالمثل ، فمدت الخدمة العسكرية من سنتين إلى ثلاث سنوات ، وبذلك توفر لها عدد كبير من الجنود تحت السلاح . ولم يحدث شيء مماثل في كل من النمسا وروسيا وإيطاليا وحتى بريطانيا ( لم تشاً بريطانيا قبول الخدمة العسكرية الإلزامية ) . وعلى العموم أدى السباق على التسلح إلى حدوث توتر في العلاقات الدولية ، فهياً الأذهان لقبول فكرة الحرب ، وأدى ذلك وبالتالي إلى محاولة كل حكومة أن تستكمل استعداداتها الحربية قبل غيرها ، وأن تستعيد من هذا السبق في العدوان على عدوتها قبل أن تتم تسليحها وأيدت التطورات إلى حد كبير صحة النظرية القائلة بأن التسابق على التسلح يؤدي إلى الحرب

#### سادساً : التنافس على المصاலح الاقتصادية :

يعتبر التنافس الاقتصادي بين الدول الصناعية الكبرى من أهم أسباب قيام الحرب . يفسر لنا هذا ، الكثير من الأزمات الدولية السابقة فيوضخ لنا هولشتين ( Holstein ) ، مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الألمانية ، أسباب تدخل ألمانيا في أزمة مراكش عام ١٩٠٤ فيقول : « يجب على ألمانيا أن تتدخل في القضية اراكشية لأسباب اقتصادية وللدفاع عن جاهها ونفوذها ويجب ألا ترك قضية كبرى تسوى خارجا عنها مهما كانت ، وفي أي جزء من العالم » وبهذه النظرة وافقت ألمانيا في عام ١٩٠٩ أن تتفق مع فرنسا بشأن مراكش على أن تقسم معها الأرباح الاقتصادية . ومن المؤكد أيضاً أن التنافس التجاري بين ألمانيا وبريطانيا ، وقلق بريطانيا من نمو التجارة الخارجية الألمانية في كثير من أسواق العالم ( في بلجيكا وهولندا وأمريكا اللاتينية والدولة العثمانية ) قد أدى إلى زيادة التنافس البحري بين الدولتين . ويقال بأن السبب الذي دفع ألمانيا إلى مغامرتها في عام ١٩١٤ أزمة اقتصادية كانت تختازها ، بالإضافة إلى حاجتها في استغلال مشروع إفريقيا الوسطى كسوق جديدة لمنتجاتها ، وكذلك تحقيق مشروع الاتحاد الجمركي الذي يضم دول وسط أوروبا ( Mitteleuropa ) وجزء

من البلقان

### سابعاً نمو الروح القومية .

أدى نمو الروح القومية بلا شك إلى دفع الدول إلى أتون الحرب فظهور ألمانيا كدولة قومية موحدة في عام ١٨٧٠ كان له أثر في محاولة ألمانيا تحقيق أمانيتها بقوة السلاح لفرض وجودها كدولة قوية يجب أن يكون لها مستعمرات أسوة بالدول الأوروبية الأخرى مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا والبرتغال كما أن اشتداد الحركة القومية الصربية بعد الحروب البلقانية سواء داخل الصرب أو بين الأقلية الصربية الكبيرة تحت حكم إمبراطورية النمسا والجر ، كان من أهم العوامل التي أدت في النهاية إلى وقوع الحرب العالمية الأولى

#### الأسباب المباشرة :

تمثل الأسباب المباشرة التي أدت إلى اندلاع شرارة الحرب العالمية الأولى في التطورات التالية ففي ٢٨ يونيو عام ١٩١٤ قام طالب من أبناء البوسنة يدعى جفريلو برسليب ( Gavrilo Princip ) بإطلاق الرصاص على الأرشيدوق فرديناند ، وأثر عرش الإمبراطورية النمساوية وزوجته في سراييفو عاصمة النمسا، بينما كان ولی العهد يقوم بزيارة رسمية فأرداه وزوجته قتيلين وعرف من التحقيق أن الطالب ينتمي إلى جمعية « اليد السوداء » الصربية التي ارتكبت من قبل عدة اغتيالات سياسية واتهمت النمسا حكومة الصرب بأن هذه الجمعية تلقى تشجيعا من جانب بعض كبار موظفيها ، وأن تلك الحكومة متواطئة مع بعض الجمعيات السرية بها للقيام بعمليات إرهابية بغية القضاء على النفوذ النمساوي في البوسنة والهرسك ، وأن الجريمة لم تكن لترتكب إلا بإغماض كبار حفظة الأمن في الصرب أعينهم ، إن لم يكن بتواطئهم الخفى مع مدبريها .

وكتب الإمبراطور النمساوي خطاباً إلى إمبراطور ألمانيا أوضح له فيه حظر الجامعة الصقلبية وخطر حركات الروس في البلقان . وقد أوضح إمبراطور ألمانيا لسفير النمسا في برلين أن النمسا يمكنها الاعتماد على تأييد ألمانيا ، وأنه إذا قامت حرب بين النمسا والروسيا فإنها ( أى ألمانيا ) ستقف بجانب حليفتها وسلمت النمسا حكومة الصرب إنذاراً طالبتها فيه بحل الجمعيات الصربية التي تنشر الدعاية ضد النمسا والبحث عن المشتركين في جريمة الاغتيال والقبض عليهم . ورددت الصرب بأنها مستعدة للموافقة على إجابة بعض هذه المطالب ، غير أنها رفضت رفضاً قاطعاً المطالب النمساوية التي تمس مظاهر استقلالها . وفي ٢٣ يوليو أرسلت النمسا إنذاراً نهائياً إلى حكومة الصرب تطلب منها الموافقة على جميع المطالب خلال ثمان وأربعين ساعة ، ومن أهم هذه المطالب أن تعهد الصرب بالتحقيق تحقيقاً نزيهاً عاجلاً في الجريمة ، وأن تنزل بمقترفيها والمتواطئين عليها عقاباً رادعاً ، وأن تعمل على كبح الدعاية العنيفة القائمة ضد النمسا في الصحف ودور العلم ، وحل الجمعيات السرية ، وطرد الموظفين الذين ينادرون تلك الدعاية ، وطلبت النمسا أن يسمح لموظفيها بمساعدة الحكومة الصربية في القضاء على هذه الحركات المعادية لها ولبعض القضاة النمساويين أن يجلسوا مع القضاة الصربيين خلالمحاكمات المتواطئين والشركاء في الجريمة .

قبلت حكومة الصرب الإنذار باستثناء مطالب اشتراك النمساويين في الإجراءات القضائية بحججة أنه يمس مظهراً هاماً من مظاهر استقلال الصرب . ورددت النمسا في ٥٢ يوليو بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الصرب ، وبعد ثلاثة أيام أعلنت الحرب على الصرب وكان هذا في نظر الصرب عملية سحق لها ، وتطلعت بسرعة إلى منفذ لها ، وكانت روسيا مستعدة للقيام بهذا الدور لأنها كانت لا تقبل بأى حال من الأحوال سحق الصرب على يد النمسا لما سيترتب عن ذلك من تسلط نمساوي على البلقان ، وأعلنت روسيا تحريك جيوشها

وحاولت بريطانيا أن تتصح روسيا بالاعتدال ، ولكن الاعتدال لم يكن من سياسة روسيا في ذلك الوقت واضطربت ألمانيا إلى إرسال إنذار حربي إلى روسيا ، لاسيما أن حركة تحريك الجنود كانت ضد النمسا وألمانيا ولم تخاول فرنسا الضغط على روسيا ، وكانت ترى أنه إذا أعلنت بريطانيا أنها ستقف بجانب فرنسا لن تكون هناك حرب ومن ناحية أخرى ، أرسلت بريطانيا تطلب من ألمانيا وفرنسا ضماناً باحترام حياد بلجيكا ، فأعطت فرنسا ذلك الضمان ورفضت ألمانيا ولما طلبت ألمانيا من بريطانيا إعطاء شروطها للحياد رفضت بريطانيا

وهكذا اتسع الحلف وأصبح أوروبا فلم يرد روسيا على إنذار ألمانيا ، وأوصح فرنسا لألمانيا موقفها وهو أنها ستعمل بما ت عليه مصالحها ، وحركت حيوتها عندما هاجمت القوات الروسية الحدود الألمانية في أول أغسطس وفي ٢ أغسطس أعلنت بريطانيا أنها ستؤيد فرنسا بحربها إذا حاول الأسطول الألماني دخول القناة الإنجليزية ومهاجمة فرنسا ، أو الاعتداء على سفنها وفي ٣ أغسطس أوضح إدوارد جرای (Grey) ، وزير خارجية بريطانيا ، سياسة بلاده بقوله

«لعدة سنوات كانت تربطنا بفرنسا أواصر الصداقة ، ولكن إذا أردنا أن نعرف مدى ما يترب على هذه الصداقة من التزامات ، فلينظر كل منا في قرارة نفسه ومشاعره ليتوصل بنفسه إلى مدى هذه الإلتزامات إن الأسطول الفرنسي موجود الآن بالبحر المتوسط ، والسواحل الشمالية والغربية لفرنسا بدون حماية على الإطلاق بسبب شعور الثقة والصداقة بين الدولتين ، وأن شعورى الخاص أنه إذا اشتبك أسطول أجنبي مع فرنسا في حرب لم تسع إليها ، ودخل هذا الأسطول القناة الإنجليزى وضرب السواحل الفرنسية غير الخمية ، فإننا لم نقف مكتوفى اليدين لقد كان من حق فرنسا أن تعرف بشكل فوري ما إذا كان بإمكانها أن تعتمد على مساعدة بريطانيا لها في حالة ما إذا تعرضت للهجوم سواحلها غير الخمية في الشمال والغرب ، وتتجه لذلك فقد أعطيت وعداً بالأمس لسفير الفرنسي ولم يكن هذا إعلان للحرب » .

وعن حياد بلجيكا قال الوزير البريطاني :

« لقد وصلتنا أخبار إنذار ألماني ، إذا كان هذا حقيقيا ، وإذا كانت قد قبلت ، فإن استقلالها يكون قد انتهى بصرف النظر عما تمنحه لها ألمانيا في مقابل ذلك ؛ فإذا هزمت فرنسا ، وإذا وقعت بلجيكا تحت نفس السيطرة ، ثم بعد ذلك هولندا وبعدها الدانمرك ، فلنا أن نتصور مقدار الخطر الذي تتعرض له المصالح الإنجليزية . فإذا تنصلنا من التزاماتنا التي يفرضها الشرف والمصلحة في أزمة كهذه فيما يخص المعاهدة البلجيكية ، فإني أشك في قيمة آية قوة مادية وقد تكون لدينا في النهاية إذا ما قورنت بما نكون فقد فقدناه من احترام . رغم أن الأسطول على استعداد الآن وأن الجيش في سبيل استكمال استعداداته فإننا لم نعد حتى الآن بإرسال حملة خارج البلاد . ولكن إذا اضطربنا أن نتخذ موقفا محددا في هذه القضايا ، فاعتقادي هو أن البلاد حين تدرك كنه الخطر الذي تتعرض له ، فإننا سنحصل ، لا على مساندة مجلس العموم فحسب ، ولكن سيدعمونا في موقفنا كذلك تصميم الأمة بأكملها وشجاعتها واحمالها » .

وفي نفس اليوم ( ٣ أغسطس ) أعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا لأنها ردت عليها ردا لم تطمئن إلى جانبه وقالت بأنها ستعمل بما تميله إليها مصالحها ، وفي اليوم التالي زحفت ألمانيا على بلجيكا واحتلت دوقية لوكسمبرج المحاذية . وفي نفس اليوم أرسلت الحكومة الألمانية إنذارا نهائيا إلى بلجيكا أمهلتها فيه اثنى عشرة ساعة ، وطلبت منها السماح للجيوش الألمانية بعبور أراضيها في طريقها إلى فرنسا ، فرفضت الحكومة البلجيكية هذا المطلب ، واستصرخ ملكها الملك جورج الخامس البريطاني . فطلبت الحكومة البريطانية مشددة من ألمانيا احترام حياد بلجيكا بمقتضى معاهدة لندن عام ١٨٣٩ م التي وقعت عليها بروسيا نفسها ، والتي ضمنت فيها حياد تلك المملكة الصغيرة ، ولكن القوات الألمانية شرعت تشق طريقها في أراضي بلجيكا على أثر انتهاء موعد الإنذار النهائي ، فأعلنت

الحكومة البريطانية في 4 أغسطس الحرب على ألمانيا أما ايطاليا ، في عام 1914 ، فكانت مقيدة باتفاقات مع دول الاتفاق الودي ، ولو أن علاقتها مع ألمانيا كانت جيدة إلا أن مطامعها في الترنتينو وجزءا من ساحل دالماسيا لا يمكن تحقيقها إلا على حساب النمسا ، ثم أن ايطاليا لن تستطيع أن تساعد المطامع النمساوية في البلقان ولذلك رفضت في عام 1914 دخول الحرب في جانب حليفتها ، غير أنها ما لبثت أن أعلنت عليهما الحرب في مايو عام 1915 بمقتضى معاهدة سرية أبرمت بلندن في 28 أبريل 1915 ، وتعهدت فيها بريطانيا وفرنسا بإعطائهما عند انتهاء الحرب نهاية مظفرة ، نrista والترنتينو وجزءا من ساحل دالماسيا . علاوة على قسم مناسب من المستعمرات الألمانية

وفي نفس اليوم الذي أعلنت فيه ألمانيا الحرب على روسيا ( أول أغسطس 1914 ) عقدت الحكومة العثمانية معاهدة سرية مع ألمانيا تعهدت فيها بمساعدتها ضد روسيا . وظهرت الدولة العثمانية بالحيدة فترة من الزمن ولكن عندما بدا لها أن استعداداتها الحربية قد اكتملت بدرجة كافية أرسلت أسطولها فضرب في 29 أكتوبر عام 1914 الموانئ الروسية على البحر الأسود ، فردت روسيا على هذا الاعتداء بإعلان الحرب عليها . وفي 5 نوفمبر أعلنت فرنسا وبريطانيا الحرب على الدولة العثمانية ، وقطعت علاقتها بها . وفي 18 ديسمبر أعلنت بريطانيا الحماية على مصر وقطعت بذلك أي إرتباط بينها وبين الدولة

#### العثمانية

وبذلك غدا القتال عالميا في فترة لم تزد على ثلاثة أشهر من 28 يوليول إلى أكتوبر ، وشمل خمسا من قارات العالم الست . ووقفت الإمبراطوريات الألمانية والنمساوية والعثمانية في جانب ، وروسيا وفرنسا وبريطانيا ومستعمراتها واليابان وبلجيكا والصرب ، والجبل الأسود في الجانب الآخر . ودام الحرب اثنين وخمسين شهرا طويلا ، إذا قورنت بالغارات البسماركية الخاطفة ، لكنها قصيرة

إذا قورنت بغيرها من الحروب الأوروبية العامة . ولم يكن الجديد فيها هو طول المدة بل الشدة العنيفة المركزة ، أى السرعة التي أثبتت بها الدول الصناعية الكبرى قدرتها على تحريك جيوش ومؤن ونقلها مئات الأميال ، وقدف كل دولة الأخرى بها في انتحار مرير . كما اضطررت كل حكومة إلى أن تعتصر جهد قومها بشدة ثم تزيد اعتصاره طلباً للمزيد ، لا من القوات المسلحة فحسب ، بل من الجبهة المدنية وفي الانتاج الصناعي كذلك . لم تطبق بريطانيا نظام التجنيد الرجباري حتى عام ١٩١٦ ، ولم تفرض فرنسا حتى عام ١٩١٧ ضريبة الدخل لتمويل الحرب ، لكن كلاًّيهما اضطررت في النهاية إلى الالتجاء إلى هذه الإجراءات الضرورية للحرب الشاملة .

وهكذا كان دخول كل من الدول المتحاربة إلى الحرب مقرراً باعتبارات الأمن والقوة القومية . وكان للمشاكل والمنازعات صلة كبيرة بتبادل المخاوف وقدان الثقة في قارة أوروبا . فحينما دخلت إمبراطورية النمسا والبُرْج في حرب مع الصرب في عام ١٩١٤ ، وحينما انحازت روسيا إلى جانب الصرب ، بلغت المسألة الشرقية للقرن التاسع عشر ذروتها . ولم يكن بوسع إمبراطورية النمسا والبُرْج الوراثية والعديدة القوميات أن تتسامح في نمو دولة الصرب دون المجازفة بزيادة تفككها هي إلى أقسامها القومية . ولم يكن بوسع إمبراطورية روسيا القيصرية الوراثية أن تتسامح في التوسيع النمسوي في البلقان دون أن تضيّع دعوتها لشعوب شرق أوروبا الصقلبية . وحين تعبأت ألمانيا بجانب النمسا والبُرْج ، وفرنسا بجانب روسيا والصرب فلأنه لم يكن بوسع أيهما أن تضيّع عند حسابها لمقتضيات سلامتها وأمنها معونة حليتها لها ضد الأخرى . وحين أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا ، كان السبب هو أن ألمانيا قد انتهكت تعهداً مشتركاً باحترام الحياد البلجيكي من جهة . ولأن الاتفاques البحرية المعقودة مع فرنسا والخوف من القوة البحرية الألمانية أوجيا على بريطانيا أن تقف فرنسا في وجه هذا الهجوم . ولما

أعلنت اليابان فيما بعد الحرب على ألمانيا كانت تقصد الاستيلاء على ما للأخيرة من امتيازات في الصين ومن جزر في المحيط الهادئ ولما انضمت الدولة العثمانية وبغاريا إلى ألمانيا بعد تمهل قليل كان ذلك لأن أحداهما كانت خصماً لروسيا ، ولأن الأخرى كانت تكن بعض الشكاوى ضد الصرب ولما انضمت إيطاليا في عام ١٩١٥ إلى بريطانيا وفرنسا والروسيا ، كان ذلك لأنها كانت قد نالت بموجب معاهدة لندن السرية المعقوفة في ذلك العام وعدا بمعاهد إقليمية على حساب الدولة العثمانية والتمسوا ، كما منيت بمعاهد استعمارية

## ٢ . مراحل الحرب :

كانت خطة الألمان ترمي إلى انقضاض جحافلهم على فرنسا ، فتحطم جيوشها في العرب في مدى أسبوعين أو ثلاثة ، ثم ينقضون على روسيا بعد ذلك في الشرق وتنفيذها لهذه الخطة جرد الألمان أكثر قواتهم على فرنسا ، فاخترق أحد جيوشهم بلجيكا وسار آخر إلى لكسينبرغ ، وهاجم جيش ثالث فرنسا من مترين إلى سانسي وفي ٢٠ أغسطس احتل الألمان بروكسل وسقط في أيديهم حصننا لييج ونامور المنيعان ، وشق الجيش الألماني الزاحف على فرنسا طريقه دون أن يستطيع الفرنسيون والبريطانيون وقفه ، حتى صار في أول سبتمبر على بعد أربعين كيلو متراً من باريس ، واضطررت الحكومة الفرنسية إلى الانتقال إلى بوردو، واستعدت العاصمة الفرنسية لحصار ميرير ، ولكن الجيش الفرنسي بقيادة المارشال جوفر أحرز نصراً فاصلاً على الألمان في معركة المارون التاريخية (٦ - ٩ سبتمبر).

فاضطر الجيش الألماني إلى التقهقر سريعاً إلى نهر الأين L'Aisne ، وبذلك طاش أمل قواه في إحراز الانتصارات في حرب خاطفة . وما لبث القتال أن تحول إلى حرب خنادق ، تحصن في داخلها المقاتلون من كلا الفريقين ، وامتدت المآساة والخنادق من بحر الشمال إلى سويسرا جنوباً ، وحصنت بالأسلاك الشائكة .

وفي بداية الحرب قامت روسيا بهجوم كبير على ولاية بروسيا الشرقية الألمانية وتقدم جيشهما الكبير سريعا ، غير أن القائد الألماني الكبير هزمهم هزيمة فادحة عند تانبرج في ٢٧ أغسطس ، وتمكن من القضاء على الجيش الروسي وقاده سامسونوف في معركة تشبه موقعة سيدان ، ولذا أطلق عليها إسم سيدان الروسية . وبذلك لم يكن للروس خطر كبير على ألمانيا بعد ذلك ، ولو أن الروس تمكنوا بعد ذلك من عزو أجزاء بروسيا الشرقية . ومن ناحية أخرى ، كانت مقاومة النمسا ضعيفة ، وتمكن الروس من غزو غاليسيا ، وهددوا سيليزيا كما انهزمت النمسا أمام الصرب التي طردت جنودها من بلجراد ، وقامت الصرب بغزو البوسنة .

وكان لانضمام اليابان إلى فرنسا وإنجلترا وروسيا أن قامت الحرب ضد ألمانيا في الشرق الأقصى ، ففي ٥ أغسطس وجهت اليابان إنذارا إلى ألمانيا تطالبها بتسليم كياوشاو ، كما أمدت روسيا بالذخائر والمؤن ، وحمت سفن الحلفاء في الشرق الأقصى . ومن ناحية أخرى ، سرت روسيا بدخول الدولة العثمانية الحرب بجانب ألمانيا حتى تتمكن من تنفيذ مطامعها ، كما أعلنت إنجلترا أن استانبول والمضايق ستكون من نصيب روسيا . وبدأت روسيا تتصل بحلفائها بخصوص تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية . وعلى العموم وازن انضمام الدولة العثمانية إلى ألمانيا انضم إيطاليا إلى الحلفاء بعد ذلك بستة أشهر ، ولكن إيطاليا لم تسهم بشيء يذكر في حملة الدردنيل أو في القتال في البلقان . ولقد زاد من حرج الموقف العسكري العام للدول الوفاق ، وخاصة روسيا ، ففشل الحملة الإنجليزية إلى الدردنيل في سبتمبر عام ١٩١٥ ، واضطربت الحملة الإنجليزية إلى الانسحاب ، وضاع أمل روسيا في فتح الطريق لتوصيل المواد العسكرية الضرورية لها . وفي ٢٤ أكتوبر عام ١٩١٧ أُنزلت حملة نمسوية - ألمانية هزيمة قاسية بالجيش الإيطالي

في موقعة كابوريتو ( Caporetto ) .

وعلى أية حال انتهت الحرب في عام ١٩١٥ في صالح الدول الوسطى ، فلم ينجح الحلفاء في الغرب وانهزمت الروسيا في الشرق ، ولم تفلح ايطاليا في هجماتها ودخلت بلغاريا الحرب في صالح الدول الوسطى ، وسقطت الصرب وفشل حملة الدردنيل ولكن في عام ١٩١٦ ، بدأت كفة الحلفاء ترجح ، فقد انكسرت حدة الهجوم الألماني نتيجة موقعتين فاصلتين في تاريخ الحرب العالمية الأولى ففي معركة فردان Verdun استطاع الفرنسيون بعد تضحيات جسيمة أن يوقفوا الزحف الألماني وأن يستعيدوا الأراضي التي فقدوها في الهجوم الألماني الأول ، وبذلك استطاع الفرنسيون أن يوقفوا الغزو الألماني لأول مرة منذ بداية الحرب وخسر الجيش الفرنسي في هذه المعركة نحو نصف مليون مقاتل ، وبلغت خسائر الألمان نحو ستمائة ألف رجل

وقبل أن تنتهي معركة فردان ، رد الفرنسيون والبريطانيون في أول يوليو على هجوم الألمان بخوض غمار معركة السوم الكبرى ( La Somme ) . ولقد بلغ من شدة التناحر أن فقد البريطانيون في اليوم الأول من هذا الهجوم نحو ستين ألفا بين قتيل وجريح وظل هذا الصراع الهائل محتدما إلى نوفمبر . وظهر في ١٥ سبتمبر خلال هذه الموقعة سلاح حربي اخترعه البريطانيون : هو سلاح الدبابات الذي أدى استخدامه بالتدريج إلى إنهاء حرب الخنادق في الميدان الغربي . ولم يتقهقر الألمان سوى أميال قلائل ، وبينما كانت معركتا فردان والسوم دائرتين ، انقض جيش روسي بقيادة الجنرال بروسيليف على قوات النمسا والجر ، واستحوذ على رقعة كبيرة من الأرض على حدود الجر . وشجع هذا الانتصار الباهر رومانيا على الانضمام إلى جانب الحلفاء فأعلنت الحرب في ٢٧ أغسطس عام ١٩١٦ على النمسا والجر ، فرددت ألمانيا في اليوم التالي بإعلان الحرب عليها . وكان

انضمام رومانيا إلى جانب الحلفاء قد أتاح للألمان فرصة الهجوم عليها واكتساح أراضيها ، إذ استطاعت القوات الألمانية تحت قيادة المارشالين فلكلنهاين وماكتزن من اكتساح الأرضى الرومانية والاستيلاء على العاصمة بوخارست فى ٦ ديسمبر عام ١٩١٦ ، وبذلك استطاع الألمان أن يستولوا على دولة غنية بثروتها الطبيعية ولا سيما البترول عصب الحرب .

وما ضاعف من متاعب الألمان الحصار البحري الشديد الذى فرصة الإنجليز على الألمان مما أدى إلى قلة المواد الغذائية لدى الشعب الألماني ونظراً لتفوق بريطانيا البحرى تمكنت من القيام بعمليات بحرية في البحر المتوسط دون أن تخشى شيئاً من قوة ألمانيا البحرية ، فتمكنت من إزالة قواتها في الدردنيل ، وكذلك في سالونيك ، كما أنها قطعت كل صلة تربط ألمانيا بمستعمراتها ، بحيث أصبحت تلك المستعمرات مهددة بالسقوط في أيدي الحلفاء دون أن تستطيع ألمانيا أن تفعل شيئاً من أجل إنقاذهما كما أن قوة البحرية الإنجليزية قد قللت إلى حد كبير خطير الحصار الألماني الذي فرض على الجزر البريطانية عن طريق الغواصات التي قامت بحرب لا هواة فيها في إغراق السفن المتجهة إلى بريطانيا مهما كانت جنسيتها . ورغم تفوق بريطانيا البحرى إلا أن الأسطول الإنجليزى قد أصيب بخسائر كبيرة نتيجة لحرب الألغام والغواصات والطوربيدات . وفي ٢١ مايو عام ١٩١٦ دارت معركة جوتلاند (Jutland) بين الأسطولين бритانى والألماني ، ولكن بريطانيا لم تحرز نصراً حاسماً على العدو .

وبعد مرور حوالي عامين على اندلاع الحرب ، لم يحقق الجانبان المتحاربان نصراً حاسماً يرجع كفة إحدهما على الآخر ، ويرجع ذلك في الواقع إلى عدة عوامل هي :

أولاً : ظهر خلاف بين رغبات الشعوب ومشيئة الحكومات ، ففيما أرادت الشعوب الوصول بالحرب إلى نهايتها عن طريق حل وسط يرضي الطرفان بسبب الخسائر الكبيرة التي نزلت بتلك الشعوب ، لم تتوافق الحكومات على هذا الحل وفضلت الاستمرار في الحرب حتى نهايتها الفاصلة ولقد تكبدت الشعوب في عام ١٩١٦ بالذات تضحيات جسيمة في كلا المعسكرين المتحاربين ، هذا بالإضافة إلى تدهور الأحوال الإقتصادية بسبب موجة الغلاء وقلة الأجور ففي فرنسا ثار الرأى العام ضد وزارة بريان Briand لأنها لم تتخذ خطوة إيجابية لإنهاء الحرب . وفي نفس الوقت سقطت حكومة أسكويث Asquith في الجلسترا وحلت محلها وزارة لويد جورج . بل أن مستشار ألمانيا واجه صعوبات داخلية كبيرة ، وقامت أيضاً صعوبات في النمسا ضد الحكومة وخصوصاً من القوميات غير الألمانية الخاضعة لحكمها ، وقتل رئيس الوزارة في ٢١ أكتوبر عام ١٩١٦ .

ثانياً . نمت الحركة الاشتراكية الدولية في أوروبا في ذلك الوقت في مختلف الدول الأوروبية ، والتقت آراء الاشتراكيين العياديين في سويسرا بزعامة Grimm ( Grimm ) وحاولوا منذ عام ١٩١٤ إحياء مذهب « الدولية » من جديد مع الاشتراكيين الإيطاليين والروس البلاشفة تحت زعامة لينين ، الذي كان لا جدعاً في سويسرا . ونتيجة لذلك عقد أول مؤتمر اشتراكي دولي في سبتمبر عام ١٩١٥ في زيمير فالد ( Zimmerwald ) بالقرب من برن ، وضم أعضاء من جميع الدول المحايدة والاشتراكية في الحرب على السواء؛ وقد ناشد المؤتمر في قراراته الشعوب الكادحة في أوروبا بأن يطلبوا من حكوماتهم إبرام الصلح . وفي العام التالي تجدد هذا اللقاء في كنتمال ( Kienthal ) وكان هذا النداء الذي تجدد مرة أخرى يعبر عن رأى كثير من الشعوب في إنهاء الحرب وإقرار السلام .

وعلى الرغم من كل الصعوبات ، حاولت الحكومات أن تدفع بالحرب حتى النصر ، ففي ٢٠ ديسمبر عام ١٩١٦ وجه الرئيس ولسون ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، مذكرة إلى الدول المتحاربة طلب فيها أن يوضحوا وجهات نظرهم في شروط الصلح ، أظهرت إصرارها على الاستمرار في الحرب ، وصرحت بأن غايتها من الحرب هي تحرير الألزاس واللوارين وتحرير الإيطاليين والسلافيين والرومانيين والتشيكوسلوفاكين الخاضعين للنفوذ الأجنبي بل إن هذه الدول قد ارتبطت فيما بينها باتفاقات سرية توضح أهدافها من الحرب ففي مارس ١٩١٥ عقدت بريطانيا وفرنسا وروسيا اتفاقاً سرياً يمنع الروسيا الأستانة ومضيق البسفور والدردنيل بعد الانتصار في الحرب ، وكذلك عقد اتفاق سري آخر في مارس عام ١٩١٦ بين نفس الدول المذكورة وهي اتفاقية سايكس - بيكر لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية فيما بينها وفي فبراير عام ١٩١٧ ، عقد اتفاق سري ثالث بين فرنسا وروسيا تعد فيه الأخيرة بمساعدة الأولى في استرجاع الألزاس واللوارين والاستيلاء على أراضي السار ومن ناحية أخرى لم تكن ألمانيا أقل رغبة في كسب الحرب من دول الوفاق ، ففي يناير عام ١٩١٧ أوضحت في ردتها على المذكرة الأمريكية قبولها استقلال بلجيكا بشروط خاصة وضمانات معينة تتلخص في تحرير بلجيكا من قواتها الحربية ، ومنح ألمانيا حق الإشراف على الخطوط الحديدية البلجيكية وتسليم حصون لييج ونامور لاحتلالها بقوات ألمانية وأشار الرد كذلك إلى رغبة ألمانيا في توسيع رقعة أراضيها من جهة الشرق ، وهكذا كانت الأطراف المتحاربة مصممة على المضي في الحرب حتى النصر .

ولكن عام ١٩١٧ يعتبر أهم أعوام الحرب ، بسبب حدثين هامين وقعوا فيه وغيرها التوازن في القوى العالمية المتصارعة وهما : دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في ٢ أبريل عام ١٩١٧ ، وقيام الثورة الروسية . أما بالنسبة للتطور الأول ، وهو تدخل الولايات المتحدة في الحرب ، فقد ظلت الولايات المتحدة تعتنق مبدأ

الحياد المشوب بالعطف على قضية الحلفاء ، ونصح الرئيس ولسن شعبه باتباع سياسة الحياد بكل دقة وقال : « يجب ألا نتحيز لأحد من الفريقين تفكيراً وعملاً» ولكن ولسن أعلن الحرب على ألمانيا في رسالته المشهورة بتاريخ ٣ أبريل عام ١٩١٧ ، وأعلن أن غرض الولايات المتحدة من الحرب جعل العالم مكاناً آمناً للديمقراطية بالقضاء على الرق العسكري الألماني ، وإنشاء نظام لقرار السلام في العالم ولذلك لم تطلق الولايات المتحدة على بريطانيا وفرنسا وروسيا اسم الحلفاء وإنما كانت تذكر اسم « الأصدقاء » أو « الشركاء » للدلالة عليهم . وعلى العموم أعطى دخول الولايات المتحدة الحرب قوة لها ، فهى لم تتورط فى الاتفاقيات السرية التى عقدت بين الحلفاء من قبل ، كما أنها لم تشاً أن تكون طرفاً فيها ، وقد منحها ذلك حرية العمل غير المقيد ، فمن حقها أن تخرج من الحرب فى أى وقت تشاء بعد أن تطمئن إلى القضاء على الروح العسكرية الألمانية

وقد يبدو من الغريب أن تقدم الولايات المتحدة على هذه الخطوة ، خصوصاً أن مبدأ منرو قد رسم لها سياسة واضحة المعالم فيما يتعلق بالمشكلات الأوروبية ، فقد نص على ابتعاد الولايات المتحدة عن المنازعات الأوروبية وعن شئون أوروبا ، فسياسة الحياد هي خير وسيلة لضمان سلامة الولايات المتحدة . ولكن ما هي الدوافع التي دفعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ قرار الدخول في الحرب ؟ يمكن تلخيص هذه الدوافع في النقاط الرئيسية التالية :

أولاً : أثار إطلاق حرب الغواصات الألمانية غضب الولايات المتحدة . فتكرر اعتداء الغواصات الألمانية على سفنها التجارية عبر البحار ، ورغم الإذارات المتتالية من جانب الولايات المتحدة ، لم تهتم ألمانيا بتلك الإنذارات لأنها كانت تؤمن بأن كسب الحرب يتطلب فرض حصار بحرى على الجزر البريطانية لإماتتها جوعاً . وفي عام ١٩١٥ نسفت الغواصات الألمانية عابرة المحيطات

الإنجليزية لوزيتانيا (Lusitania) وكانت تقل ۱۱۸ راكباً أمريكياً واحتاجت الولايات المتحدة، إلا أن ألمانيا استمرت في سياستها. وقد استاء الرأى العام الأمريكي من حرب الغواصات ومهاجمة السفن التجارية، وقامت الولايات المتحدة بتسليح بواخرها التجارية لمقاومة حرب الغواصات الألمانية، وكان ذلك بطبيعة الحال مقدمة منطقية لدخول الولايات المتحدة الحرب بسبب الخسائر المادية التي لحقت بها والشلل الذي أصاب بخارتها عبر المحيط.

ثانياً : أما الدافع الثاني فهو « قضية برقية زيميرمان » و يتلخص هذا الحادث في أن زيميرمان (Zimmermann ) ، مساعد وزير الخارجية الألمانية ، أرسل إلى مثل ألمانيا في المكسيك برقية يقترح فيها على الحكومة المكسيكية الدخول في حلف مع ألمانيا في حالة دخول الأخيرة الحرب ضد الولايات المتحدة في مقابل استرجاع المكسيك للأراضي التي استولت عليها الولايات المتحدة في عام ۱۸۴۸ ، وهي كاليفورنيا ونيو مكسيكو وقد تمكنت مخابرات بريطانيا الاستيلاء على تلك البرقية ، وأن تعرف مضمونها وتبلغها إلى الولايات المتحدة التي بدورها أعلنتها على الرأى العام الأمريكي الذي أثاره هذا العمل أياً ثالرة .

ثالثاً : أقرضت المصارف الأمريكية بريطانيا وفرنسا قروضاً كبيرة لتمويل عملياتها الحربية ، وقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى دخول الحرب إلى جانب هاتين الدولتين ضماناً لأموالها وحفظاً على مصالحها .

لقد أفاد دخول الولايات المتحدة الحرب قضية الحلفاء ، إذ ساعد في ترجيح كفة الحلفاء على كفة دول وسط أوروبا ، ومن الناحية العسكرية انقلب ميزان القوى إلى صالح الحلفاء وظهرت نتائج ذلك في ربيع عام ۱۹۱۸ ، لأن الولايات المتحدة ألقت في أوروبا بمئات الآلاف من الجنود المزودين بأحدث

الأسلحة . كما أن دخول الولايات المتحدة الحرب أحكم الحصار حول ألمانيا ، وأنقذ بريطانيا من التسليم بعد أن خسرت عدداً كبيراً من سفنها وأصبحت عاجزة عن نقل المواد الضرورية الالزمة للحرب . وعلاوة على ذلك شجع دخول الولايات المتحدة الحرب اشتراك بعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل وبيرو وأوروجواي وجمهوريات أمريكا الوسطى في الحرب بجانب الحلفاء ومن ناحية أخرى ، استطاعت بريطانيا وفرنسا الحصول على ما تحتاجه من أموال مباشرة من الحكومة الأمريكية بعد أن كانت كل منها تلجأ إلى المصارف الأمريكية

أما التطور الثاني وهو قيام الثورة الروسية في مارس عام ١٩١٧ ، فإن الأحوال السائدة في روسيا القيصرية كانت تدلر بالخطر منذ الهزيمة التي تلقتها روسيا على يد اليابان في عام ١٩٠٥ فقد قامت في تلك السنة ثورة تهدف إلى القضاء على الحكم القيصري الفاسد ، ولم تكن الحكومة الروسية على وفاق مع الدوما (البرلمان الروسي) منذ إنشائه في عام ١٩٠٦ ، واستمرت الأزمات بين الحكومة والدوما منذ عام ١٩٠٦ حتى عام ١٩١٤ وفي الوقت الذي وقع فيه وزير الداخلية الروسي قرار إعلان التعبئة العامة في يوليو عام ١٩١٤ قال : «إن الشعب الروسي أضيق للقيام بالثورة أكثر من قيامه بالحرب ضد ألمانيا ولكن لا مفر من القضاء » . ولقد تحقق هذا التنبؤ ، وفيما يلى أسباب ذلك :

أولاً : سوء الإدارة وانتشار الرشوة وإسناد الوظائف إلى أشخاص ليسوا فوق مستوى الشبهات ، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على إدارة الجيش ، وعلى تموين المدن الكبرى نظراً لسوء إجراءات النقل .

ثانياً : ضعف القيصر نيكولا الثاني وبعده عن الحياة العامة في بلاده ، لم يشعر بما يدور في نفوس الشعب من الثورة على الأوضاع الفاسدة في الدولة وعلى رأسها القيصر وأفراد حاشيته ، وخصوصاً راسبوتين الذي كان يتستر خلف

مسوح رجال الكنيسة لتنفيذ أغراضه الشريرة . واستطاع راسبوتين عن طريق صلته بالإمبراطورة التي كان له عليها تأثير لا يقاوم من التدخل في كل شئون الدولة صغيرها وكبیرها حتى المسائل العسكرية . وقد أدت هذه الفضائح إلى احتقار الشعب للقيصر وإلى تطلعه للإطاحة بأسرة رومانوف

ثالثا : ظهرت قوة معارضة في روسيا داخل الدوما وخارجها ، فهى داخله تكونت كتلة تقدمية طالبت بتشكيل وزارة يرضى عنها الدوما ، وتحكم وفق مصالح الشعب . أما في خارج الدوما فقد تمثلت المعارضة في ثلاث كتل اشتراكية هي : الاشتراكية الشورية ، والمانشفيك <sup>(١)</sup> ، والبولشفيك <sup>(٢)</sup> ، وكان أكثرها تطراً كتلة البولشفيك بزعامة لينين ، وكانت تؤمن بالقوة كوسيلة للوصول إلى الحكم . وتلتها كتلة المانشفيك وهى ماركسية أيضا ، شأنها في ذلك شأن الكتلة البلشفية ، ولكنها أقل منها تطراً ، أما الكتلة الثالثة وهى « الاشتراكية الثورية » فكانت أكثر الكتل الثلاث اعتدلا

وcame الشورة في ٨ مارس عام ١٩١٨ بمظاهرة قام بها العمال في مدينة بترودجاد لعدم توفر المواد التموينية ، وتكونت منظمة تضم العمال والجنود أطلق عليها اسم « سوفيت بترودجاد » ، وأسفرت الأحداث عن قيام حكومة مؤقتة من الأحرار البورجوaziين والاشراكين في ١٤ مارس ١٩١٧ ، ورفض الجيش تنفيذ أوامر القيصر بإخماد الثورة ، ولذلك آثر التنازل عن العرش في ١٥ مارس عام ١٩١٥ لأخيه الدوق ميخائيل ، الذي لم يلبث أن تنازل بدوره عن العرش بعد ذلك بيومين بعد أن أدرك أن بقاء الأسرة الحاكمة الروسية أمرا مستحيلا . فتوالت الحكومة المؤقتة كل الصلاحيات في البلاد برئاسة كيرنسكي حتى يتم تشكيل « الجمعية التأسيسية » التي ستقوم بوضع نظام الحكم الجديد .

(١) حزب الأقلية .

(٢) حزب الأغلبية .

أرادت الحكومة المؤقتة برئاسة كيرنسكي الاستمرار في الحرب ، ولكن الانقلاب الذي قاده لينين زعيم البلشفيك في 6 نوفمبر عام 1917 وضع الحكم في يد هؤلاء وتشكلت حكومة جديدة برئاسة لينين ، وتولى بروتسكى منصب وزير الخارجية ، وچورييف ستالين شئون القوميات ولقد أثر هذا الانقلاب البلشفى على روسيا تأثيراً حطيراً داخلياً وخارجياً ، ففي الداخل استطاع هذا الانقلاب أن يغير نظام المجتمع الروسي تغييراً جذرياً ، وأن يقيم الدولة الاشتراكية عن طريق تأميم كل الأراضي الزراعية ، وحق العمال في الإشراف على مصانعهم تم تأميمها بعد ذلك وأقام لينين اشتراكية روسيا على أساس توطيد دكتاتورية الطبقة الكادحة ، فحل الجمعية التأسيسية في يناير عام 1918 ، ودعم دستور يولييو من نفس العام سلطة الطبقة الكادحة عندما حدد مؤتمر السوفيت من له حق الانتساب من المواطنين بالذين يستغلون بأنفسهم ، وبذلك حرمت الطبقة البرجوازية من هذا الحق وفي الخارج أعلن ليسين عزمه على عقد صلح مباشر مع ألمانيا ، وأبلغ هذا القرار إلى حلفاء روسيا ، وفي 3 مارس عام 1918 وقع مع ألمانيا معاهدة برست ليتوسک ( Brest - Litovsk ) وقد نصت على ما يلى

- ١ - تنازل البلاشفة عن دولات البلطيق ( استونيا وليفونيا وكورنلاند ولتوانيا ) ، وفنلندا وبولندا ، على أن تعطى شعوبها حق اختيار الحكومات التي تروق لها.
- ٢ - تنازلت روسيا للدولة العثمانية عن باطوم وقارص وأردهان
- ٣ - الجلاء عن أوكرانيا والاعتراف بمعاهdetها مع ألمانيا .

وهكذا خرجت روسيا من الحرب بعد أن خسرت مساحات شاسعة من أراضيها ومن الأرض التي تسيطر عليها .

وكان لتوقيع هذه المعاهدة أثر سبع على الحلفاء ، ففي الوقت الذي لاحت فيه بوادر النصر بدخول الولايات المتحدة الحرب بجانبهم ، أعاد خروج

الروسيا من صفوفهم التوازن الذى احتل لنغير صالح ألمانيا . فقد خفف خروج روسيا من الحرب عبئا ثقيلا عن كاهل ألمانيا ، مما يتيح لها فرصة توجيه ضرباتها القوية إلى الميدان الأوروبي الغربي . وأخذت ألمانيا تعد العدة للقضاء على أعدائها قبل وصول القوات الأمريكية ، واذا كانت ألمانيا مصممة على النصر بأى ثمن مهما كانت التضحيات ، فإن بريطانيا وفرنسا كانتا لا تقلان عنها تصميما ، فقد ساعدت الظروف هاتين الدولتين على أن يتولى الحكومة فيها رجال وصفوا بقوة الاحتمال على النضال ، ففي فرنسا وصل كليمونسو إلى الحكم في ۱۳ نوفمبر عام ۱۹۱۷ ، وأصر على أن يجمع في يديه كل السلطة لمواصلة الحرب . وفي الجلالة لم يأبه لويد جورج بصيغات المعارضة داخل البرلمان ، وكان يؤمن بأن من حقه أن يتخذ ما يشاء من الإجراءات في سبيل كسب الحرب وفي إيطاليا - رغم موقعه كابوريتو - حصل أورلاندو ، رئيس الوزراء ، على تأييد العناصر المنادية بالحرب . أما الرئيس ولسن فقد عمل على إنقاذ الحلفاء وتسخير جهود الولايات المتحدة لنصرة الديمقراطيات في العالم .

ورأت دول الوفاق والولايات المتحدة ضرورة توضيح أهداف الحرب لتعزق بها أهداف ألمانيا التي بدأت بتحقيق برنامج الضم في صلح برست - ليتوفسك . وفي ۱۸ يناير عام ۱۹۱۸ حدد الرئيس ولسن في رسالته إلى مجلس الشيوخ الأمريكي أهداف الولايات المتحدة لإقرار السلام في المستقبل ، وهي ما أطلق عليها اسم « المبادئ الأربع عشر » . وقد تضمنت هذه المبادئ أساسا عامة أهمها: حرية الملاحة في البحار ، وتخفيض السلاح على أن يحل محل ذلك إقامة عصبة الأمم لتأمين السلم العالمي ، وكذلك القضاء أو التخفيف من القيود الاقتصادية ، وكذلك القضاء على المعاهدات السرية بين الدول ، وهناك مبادئ خاصة تتعلق بتسوية الألزاس واللورين إلى فرنسا ، وتسوية قضايا دول البلقان بالطرق الودية مع مراعاة المصالح القومية كأساس لتلك التسوية ، وكذلك

الاعتراف باستقلال بلجيكا ، وتكوين الدولة البولونية المستقلة على أن يراعى في تشكييلها إيجاد منفذ لها على بحر البلطيق . وكذلك الاعتراف بالقوميات التي كانت تتكون منها الإمبراطورية النمساوية المجرية ككيانات لها حق النمو ومعنى هذا أن المبادئ الأربع عشر قد تضمنت حق تقرير المصير كأساس عادل لصلح دائم

وفي ١٠ مارس عام ١٩١٨ قام الألمان بهجوم هائل كانوا قد أعدوا له العدة في عصور الأشهر الأربعة الماضية ، فجمعوا خمسين فرقة من خيرة جنودهم وأربعة آلاف مدفع وأطلقوا كمية هائلة من النيران امتدت على جبهة طولها سبعون كيلو متراً وأمل لودندورف من وراء هذه المغامرة الكبرى أن يحرر بصراً حاسماً يكره الحلفاء على طلب الصلح ، وقد شعر الألمان أن الوقت قد أصبح في جانب الحلفاء بعد أن أخْمَقَت حرب الغواصات المطلقة ، وتُدْفَقَ الجنود الأميركيون على فرساً ، وتناقصت المواد الغذائية في دولتي الوسط تناقصاً كبيراً يندر بأشد المخاطر وأحرر الألمان انتصارات أولية، فحطمت الجيش البريطاني الخامس، وأرغم البريطانيون على التراجع حتى أمياب تكريباً ، وكانت مركزاً هاماً لمواصلات الحلفاء ، وبذا كان لودندورف يوشك أن يدرك هدفه في فصل جيوش الحلفاء ، ولكن الفرسين جاءوا لغوث حليفتهم ، وصد التقدم وأنقذت أمياب

ورأى الحلفاء لتنسيق جهودهم وعملياتهم الحربية أن يوحدوا قيادتهم العليا، فعين في ٢٨ مارس المارشال فوش (Foch) الفرنسي قائداً أعلى لجميع قوات الحلفاء البرية ، وأمكن أن يصد في براعة كبيرة هجوماً ثانياً قام به الألمان في ٢٩ أبريل بين آراس وبريس (Ypres) ضد الخطوط البريطانية التي اضطررت إلى الارتداد إثنى عشر ميلاً . وهجم الألمان هجومة ثالثة في ٢٧ مايو في ساحة شمان دى دام في اتجاه باريس ، وقاموا في ١٥ يوليوز بجهد عظيم آخر للاستيلاء على ريمس ، وشق طريقهم إلى باريس ، ولكن تمكنت جيوش الحلفاء من

صدهم . وفي ٨ أغسطس قام البريطانيون بهجوم كبير مفاجئ بالقرب من أميان فانهارت خطوط الألمان ، وارتدوا تدريجيا خلال شهر سبتمبر إلى خط سيجفريد ( أطلق عليه الحلفاء خط هنديبرج ) وهو الخط الذي بدأ منه الألمان هجومهم الكبير في مارس . ولقد أطلق لودندروف على هجوم يوم ٨ أغسطس « اليوم الأسود » . ومنذ تلك المعركة أحس لودندروف أن أمل ألمانيا في الانتصار قد ضاع إلى الأبد . وقد صرخ بذلك إلى الإمبراطور الألماني الذي أبدى رغبته في إنهاء الحرب وألمانيا ما زالت تقف على أقدامها ، قبل أن تخرب صريعة

وفي سبتمبر عام ١٩١٨ ، شن فوش هجومه العام في الوقت الذي تحركت فيه الجيوش المتحالفية على طول الجبهات الأخرى في اليونان ، وبلغاريا والشام والعراق ، وتهاوت المقاومة في الجبهات البلغارية والعثمانية والنمساوية والألمانية ، واتجهت دول الوسط إلى طلب الهدنة . ففي ٢٩ سبتمبر عام ١٩١٨ طلب فرديناند ملك بلغاريا عقد هدنة نصت على الشروط التالية :

- ١ - تسريح الجيش البلغاري في الحال وتسليم أسلحته وعتاده .
- ٢ - تخلي قوات الحلفاء مراكز استراتيجية معينة داخل بلغاريا فيما عدا العاصمة .
- ٣ - طرد جميع الألمان من أراضيها .

وفي ٣١ أكتوبر قبلت الدولة العثمانية الشروط التي فرضها عليها الحلفاء لوقف القتال بعد الضربات القاسية التي كاالتها لها الحلفاء في سوريا والعراق ، وبعد احتلال دمشق وبيروت وحلب . وانهارت قوى إمبراطورية النمسا والبحر قبل خوض المعركة الفاصلة ، وذلك بسب تصريحات الرئيس ولسن التي أبدى فيها عطف الولايات المتحدة على تحقيق الألماني القومي للأقليات الخاضعة لحكمها . وبناء على ذلك لم تجد العناصر السلافية واليوغسلافية والتشييكية ، التي كانت ممثلة ، في الجيش النمساوي مصلحة في الدفاع عن كيان الإمبراطورية . وأمام

هذا الموقف الخطير لم تجد النمسا مفرًا من طلب الهدنة والتلوقيع عليها في  
فيلا جويستي Villa Guisti في 3 نوفمبر عام 1918

واقتنعت ألمانيا الآن أن مواصلة القتال أمر بعيد الاحتمال ، فلقد أسر الحلفاء من الجيش الألماني ما يقرب من ربع مليون جندي ، وخشى القواد الألمان وعلى رأسهم لويندورف أن ينقلب تقهقرهم المستمر إلى غزو الحلفاء لألمانيا ذاتها ولذلك تقدمت الحكومة الألمانية في أول أكتوبر عام 1918 إلى الرئيس ولس تطلب إليه السعي لعقد مؤتمر للصلح على أساس النقاط الأربع عشرة التي سبق له أن أعلنتها في خطابه لمجلس الشيوخ في يناير من العام نفسه ، ورأت الحكومة الألمانية فيها منفداً للخلاص من مأزقها الحرج و أظهر الرئيس ولس بريدا في التفاوض لعقد الهدنة مع حكومة ألمانيا طالما ظل القيصر وليم الثاني جالساً على العرش ، فأبدى الألمان استعدادهم لعزله وانتشرت الثورة في مختلف المدن الألمانية ، وقام الشعب الذي أضنه الجوع وأقسمه الشقاء وأفزعته هزيمة جيشه وكثرة أسراه ، وانسحب انصاره ، مطالبًا بعقد الصلح فوراً فأكره القيصر وولي العهد على أن يلود بالفرار إلى هولندا في 9 نوفمبر عام 1918 ونودى بالجمهورية في اليوم نفسه في برلين واختار رئيس الاشتراكيين فردريلك إيرت ، وكان يعمل في بادئ حياته سروجيا ، رئيساً للحكومة الجديدة

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح 11 نوفمبر عام 1918 وقعت ألمانيا الهدنة مع ممثلي الحلفاء بغاية كومبيين ( Compiegne Forest ) ، ومن أهم شروطها جلاء الجنود الألمان خلال خمسة عشر يوماً عن جميع الأراضي التي يحتلونها في بلجيكا وفرنسا ولوكسمبرج وكذلك عن الالزاس ، والانسحاب إلى ما وراء الضفة الشرقية لنهر الراين ، على أن يحتل جنود الحلفاء تلك الرقعة من الأراضي الألمانية . كما اشترط الحلفاء أن تسليمهم ألمانيا الجانب الأكبر من أسطولها البحري وجميع غواصاتها ، والقدر الأكبر من أسلحتها و مهماتها الحربية ،

وأن تطلق سراح جميع الأسرى من جنود الحلفاء الذين وقعوا في قبضتها ، وأن تضع جميع خطوط سككها الحديدية الواقعة على الضفة اليسرى للراين تحت تصرف الحلفاء ، وإلغاء معاهدتها برس - ليتوقف وبخارست اللتين عقدتهما ألمانيا مع روسيا ورومانيا .

### ٣ - التسوية ونتائج الحرب :

اختار الحلفاء المتتصرون باريس وضاحيتها فرساي مكاناً لعقد مؤتمر الصلح بهدف الوصول إلى تسوية ترأب الصدوع المتداعية ، وتضميد الجروح الدامية ، وتوطد دعائم الرخاء والاستقرار في ربع العالم . واجتمع ممثلو الدول في ١٨ يناير عام ١٩١٩ لوضع شروط الصلح ، وكان بينهم متحدون رسميون لا للحلفاء والكتار وللدول التي انضمت إليهم فيما بعد فحسب ، بل لتلك الدول التي قطعت في المراحل المتأخرة علاقاتها الدبلوماسية مع دول الأعداء كذلك ، وهي بوليفيا وأكوادور وبيرو وأورجواي . أما الصين وسيام فقد دخلتا ضمن دول الحلفاء المحاربة نظراً لإعلانهما الحرب في آخر لحظة . واستبعدت دول الأعداء التي خرجت من النزاع ، ولذلك أُمِلَتْ كل المعاهدات عدا معاهدة لوزان مع تركيا في عام ١٩٢٣ ، ولم يتم التفاوض فيها .

واختار المؤتمر رئيساً له وهو كليممنصو ، رئيس وزراء فرنسا ، وكان من المتعذر على المؤتمرين جميعاً الوصول إلى قرارات سريعة لکثرة عددهم وتضارب مصالح دولهم . ولذلك سرعان ما انتهى الأمر إلى تركيز العمل في أيدي « الثلاثة الكبار » ، وهكذا كان توجيه التسوية وخطوطها الرئيسية من وضع الثلاثة الكبار : ولسن ، رئيس الولايات المتحدة ، وجورج كليممنصو ، ودافيد لويد جورج ، رئيس وزراء بريطانيا ، وكانت اليابان وإيطاليا في البداية ضمن الدائرة الداخلية للدول الرئيسية ، ولكن سرعان ما تغيبتا عن الاجتماعات ، وكانت أهداف ولسن الرئيسية هي ضمان تطبيق المبادئ العامة التي أُعلن ضرورتها لإقامة

صلح عادل وإنشاء عصبة الأمم ولبلوغ اتفاق عام بشأن العصبة اضطر ولس إلى قبول أنصاف الحلول في تطبيق المبادئ العامة بشأن التسوية الإقليمية ، وعزى نفسه بفكرة أن الأجزاء التي لم ير صدى عنها في التسوية الإقليمية والسياسية كان من الممكن تحسينها في الوقت المناسب على غير عجلة ، بواسطة عمل العصبة كأداة للتوفيق والتعديل السلمي فكانت التسوية الفعلية نتيجة سلسلة من المساومات والتوفيقات بين رعبات ولس الخيالية الغايات ، وإن تكون عميقه الفكرة في كثير من الأحيان ، وبين مطالب كليم منصو الوطنية العنيفة الواقعية ، وبين أهداف لويد جورج غير المستقرة والنهازة للفرص بوعا

وقدم في 5 مايو ١٩١٩ في إجتماع عام حضره ممثلو الدول المتحالفه مشروع تحصيري لمعاهدة الصلح قبله المؤتمر في جملته بعد مناقشات كثيرة وفي اليوم التالي قدم هذا المشروع للوقد الألماني ، ولكن لم يسمح له بالمناقشة وإنما أذن له بأد يقدم مذكرة واحدة مكتوبة يدللي فيها برأية في ذلك المشروع وحيثما أطلع الألمان على المعاهدة ارتفعت أصواتهم إلى عنان السماء استنكارا لقوتها البالغة ، واحتجوا بأنها ستقتضي على كل أمل لهم في مستقبل كريم ، وأنها تنطوي على استعبادهم رديحا طويلا من الدهر ، ييد أنهم اضطروا في النهاية إلى قبولها صاغرين ففي الثامن والعشرين من يونيو عام ١٩١٩ ، ذكرى مرور خمس سنوات على حادث سراجيفو ، وقع مندوبيهم معاهدة الصلح في بهو المرايا التاريخي بقصر فرساي ، وهو نفس البهو الذي شهد في ١٨ يناير عام ١٨٧١ مولد الإمبراطورية الألمانية . وشرب الألمان كأس الذل والهوان حتى الشallee ، فلم يسمح لمندوبيهم حتى بالجلوس على مائدة الصلح ، بل دخلوا القاعة وخرجوا منها محروسين كما يحرس الجرمون المقدمون للمحاكمة . وقد ولدت هذه المعاملة غير الكريمة مراة في نفوس الألمان بعيدة الغور شديدة الأخطار ، واعتقدوا بأن هذا « الصلح المفروض » الذي أكره مندوبيهم على مهره بتوقيعهما ليس بملزم لألمانيا من الوجه الأدبية .

ولقد تمت تسوية مشكلات الحرب في معاهدات عده هي : معاهدة فرساي ( ٢٨ يونيو ١٩١٩ ) مع ألمانيا ، ومعاهدة سان جيرمان ( ١٠ سبتمبر ١٩١٩ ) مع النمسا ، ومعاهدة نوبى ( ٢٧ نوفمبر ١٩١٩ ) مع بلغاريا ، ومعاهدة ترييانون ( ٤ يونيو ١٩٢٠ ) مع الججر ، ومعاهدة سفر ( أغسطس ١٩٢٠ ) مع تركيا ، ووقعت معاهدة الصلح الأخيرة مع تركيا في ٢٣ يوليو عام ١٩٢٣ في لوزان . وببدء تنفيذ هذه المعاهدة في ٦ أغسطس عام ١٩٢٤ تقرر السلام من الوجهه الرسمية في مشارق الأرض ومغاربها . ومن الضروري في هذا المجال توضيح أثر تلك المعاهدات وأهم ما نصت عليه وذلك على النحو التالي :

أولاً : خسرت ألمانيا جزءاً من سكانها ومساحة واسعة من الأرض كانت من نصيب أعدائها أو لخلق دول أوروبية جديدة . وانتزعت فرنسا منها الألزاس واللوارين ، وبلجيكا أوبن وماليدى ، وأخذت بولونيا يومنيا وبوميرانيا لتظل على بحر البلطيق ، ومنحت كذلك مدينة دانzig على هذا البحر لتكون منفذها لها ، واعتبرت مدينة حرة . وأخذت الدانمرك أيضاً شمال شلزفيج ؛ وخسرت ألمانيا جزءاً من سيليزيا بناء على استفتاء سكانها .

ثانياً : فرض على ألمانيا دفع تعويضات عن الخسائر التي مني بها الحلفاء ، ولكن معاهدة الصلح لم تحدد مقدارها بسبب اختلاف وجهات نظر الدول المتحالفه بشأنها . ولما لم تصل الأطراف المعنية بالأمر إلى حل لهذا الموضوع لم تحدد قيمة التعويضات في معاهدة فرساي ، وتركت هذه المسألة إلى مفاوضات مقبلة ، وانعقدت مؤتمرات متعددة للوصول إلى مبلغ معين تستطيع ألمانيا دفعه دون إرهاق ، ويتفق في نفس الوقت مع مصالح الحلفاء ، وفي ١٦ يونيو عام ١٩٢٣ قرر مؤتمر عقد في لوزان أن تدفع ألمانيا مبلغ ألف مليون جنيه دفعة أولى ، وأن تبني للحلفاء سفناً يدل سفنها التي أغرقت زمن الحرب ، وأن تسلم لفرنسا مقادير كبيرة من الفحم لتعويضها عن التخريب الذي لحق بمناجم فحمها .

ثالثا : تولي الحلفاء احتلال منطقة الراين لمدة 15 سنة ، ضمناً لتنفيذ ألمانيا ما فرض عليها من شروط ، مثل دفع التعويضات ونزع السلاح ، على أن تنسحب قوات الحلفاء تدريجياً ، وبصورة جزئية كل خمسة أعوام .

رابعا : تحديد قوة ألمانيا بما لا يزيد عن 100,000 جندي يتم جمعهم عن طريق التطوع بعد إلغاء التجنيد الإجباري ، على ألا يزود هذا الجيش بأسلحة ثقيلة أو بسلاح للطيران .

خامسا : نزع سلاح الضفة اليسرى لنهر الراين ، وكذلك منطقة أخرى تمتد على الضفة اليمنى لهذا النهر بطول 50 كيلومتراً ، تأميناً لسلامة فرنسا وبلجيكا .

هذا بالنسبة لألمانيا ، أما بالنسبة لإمبراطورية النمسا وال مجر فقد خسرت أجزاء واسعة من أراضيها ، فانسلخت عنها بولونيا التمسوية وضمت إلى الدولة البولونية الجديدة ، كما انتزعت منها بولونيا أقاليم ترانسلفانيا والبوكوفين . وكذلك ضمت يوغوسلافيا أجزاء أخرى ، وبذلك تضاءل حجم النمسا ، وقل عدد سكانها بحيث أصبح لا يزيد عن ستة ملايين نسمة . وقد المجريون ثلثي أراضيهم . وكان اختفاء الإمبراطورية التمسوية من أبرز نتائج الحرب العالمية الأولى ، وهذا عجلت الدعوة باستقلال القوميات إلى تفكك إمبراطورية النمسا وال مجر . ظهرت دولة يوغوسلافيا التي تكونت من الصرب والبوسنة والهرسك ودالماسيا والجبل الأسود وكرواتيا ، وظهرت كذلك تشيكوسلوفاكيا عن طريق سلح بوهيميا ومورافيا وسيليزيا التمسوية وأجزاء من النمسا السفلية ، ولكنها لم تكن دولة متGANSA العنصر . وعلاوة على ذلك تنازلت النمسا لإيطاليا عن تريستا واستريا والتيرول ومر برنار الاستراتيجي .

أما بالنسبة للدولة العثمانية فقد حددت معاهدة سفر مصيرها وجعلتها دولة آسيوية فحسب ، وليس لها في الشاطئ الأوروبي سوى القسطنطينية وما يحيط بها من أراضي . أما شبه جزيرة الأناضول فلم تصبح خالصة للأترالك ، فأعلن الحلفاء استقلال أرمينيا دون بيان لحدودها . وكذلك وضعت إيطاليا يدها على منطقة في جنوب شبه جزيرة الأناضول في أضاليا ؛ كما وضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني ، وذلك بمقتضى اتفاقية سان ريمو . ووقع معاهدة سفر السلطان العثماني ، ولكن الحكومة القومية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك رفضت التفريط في أي جزء من الأراضي التركية ، وأعاد بناء الجيش التركي وهزم اليونان ، والتجهيز الجيش التركي بعد هذا النصر بتجاه القسطنطينية التي كان الجنود الإنجليز يحتلونها . ولكن مصطفى كمال أصدر أوامره بوقف الزحف ثم أبرمت هدنة بين الدولتين مهدت الطريق لعقد مؤتمر صلح عام في لوزان .

وفي يوليو عام ١٩٢٣ وقعت معاهدة الصلح في لوزان بين دول الحلفاء وتركيا ، وبمقتضاهما مدت حدود تركيا الأوروبي إلى ما بعد أدرينة بقليل . واعترف الحلفاء بملكية الأترالك للقسطنطينية وترافقها الشرقية . وألغيت أحكام معاهدة سفر المتعلقة بفرض غرامة حربية ونزع سلاح الجيش التركي . ولكن قبلت الحكومة التركية تجريد المضائق من أي تحصينات ، وجعلها مفتوحة في وجه جميع السفن . وكانت الحركة الكمالية قد تخلت عن فكرة الإمبراطورية الإسلامية ، وأخذت بالمبادر الحديث الذي ينادي بحق كل شعب في تقرير مصيره ، وإقامة نظام الحكم الذي يراه صالحًا . فقبلت تركيا التنازل عن كل دعوى لها في السيطرة على الأراضي التي تقطنها الشعوب العربية . ومعاهدة لوزان هذه ، هي الاتفاقية الوحيدة من بين جميع معاهدات الصلح ، التي قبلها جميع الأطراف معاهدة صحيحة ملزمة لهم ، والتي لم تعدل إلا بعد ثلاث عشرة عاما ، وبعد أن وافقت الدول المبرمة لها عن رضا و اختيار على تعديلها .

أما بالغاريا ، فلم تفقد الكثير من أراضيها حيث أعيدت إلى حدودها التي كانت عليها في عام ١٩١٤ ، على أساس أنها خسرت الكثير من الأراضي في الحرب البلقانية الثانية عام ١٩١٣ . وكانت الخسارة الوحيدة التي نزلت بها هي تنازلها عن تراقيا الغربية لليونان . وقد أصبح توسيع اليونان حائلاً بينها وبين الوصول إلى بحر ايجية ، لإيجاد منفذ لها على البحر .

ولقد انتقدت هذه التسوية ، خصوصاً ذلك الجزء منها المتضمن في معاهدة فرساي ، المعقودة لكونها مجموعة موقعة من الأغراض المتضاربة ، ولكن لم يكن هذا بالضرورة هوأسواً ما فيها . فلأى غرض آخر كان عقد مثل هذا المؤتمر الدولي العظيم ، إن لم يكن لإيجاد أعلى قدر مشترك من الاتفاق بين الدول التي تضاربت أهدافها ومصالحها من نواح كثيرة ؟ لو أن مبادئ ولسن العامة طبقت دائماً لكان لها نتائج مهلكة وسخيفة في كثير من الحالات ، ولكن مكانته الشخصية العظيمة ومثابرته أفلحتا في بث نظرة أوسع وأكثر دواماً في التدابير ، ولو لم تعتمل المطالب المتطرفة لكليمونسو ولويد جورج لانتجت صلحاً مؤدياً إلى حرب أخرى بعد فترة قصيرة ، لكنها أفلحت في تذكير ولسن بحقائق السياسة الأوروبية المتضاربة .

ومن ناحية أخرى كانت محاولات إجبار ألمانيا على قبول ما سمي « مادة مجرمي الحرب » هي محاولات غير واقعية بالمرة . فلا يمكن خلق الشعور بالمسؤولية الأخلاقية بمجرد تضمين نص عنها في وثيقة كان مثله ألمانيا مرغمين على توقيعها . وأما طلب تعويضات عن خسائر الحرب التي ألحقتها الجيوش الألمانية ، وهو الطلب الذي ارتكز على ذلك النص ، فقد حدد بأرقام من محض الخيال دون اعتبار جدى لطرق تمكين ألمانيا اقتصادياً من سداد هذا المال ، وتمكين الحلفاء من استلامه . ولم يحدد في المعاهدة رقم للتعويضات رغم أن فرنسا وبلجيكا وبريطانيا تقدمت بمقابل ضخمة وتكونت لجنة للتعويضات

لتحديد المبلغ المطلوب ولترتيب وسائل الدفع ومواعيده ، وبهذه الطريقة أرجو النظر في المصاعب التي لم يمكن تجنبها ، فأصبحت في العقد الثاني منبعاً متعددًا للكراهية الراسخة . وأيا كان الأمر فإن صوراً أخرى من التعويضات انتزعت في الحال ، فحرمت ألمانيا من كل ممتلكاتها الاستعمارية ومن معظم أسطولها ، ومن الجزء الأكبر من بحريتها التجارية ، ومن ممتلكات المواطنين الألمان في الخارج . فشتب الملاحون الألمان معظم سفن الأسطول الراسية في سكابايفلو لإغراقها . وحرم التجنيد الإجباري في ألمانيا ، وحدد جيشها بمائة ألف جندي ، وحرم عليها تملك مدفعة ثقيلة ، أو طيارات ، أو غواصات . ولم يكن بوسعها لعدة سنوات بعد الحرب أن تبني مثل هذه الأسلحة بأى كافية ، ولما جاء الوقت الذي استطاعت فيه ذلك ، كانت هناك طرق كثيرة لتفادي رقابة لجان نزع السلاح . وفي الوقت ذاته ، لما كان قد فرض عليها أن يكون جيشها الصغير مكوناً بالتطوع ، وأن يكون جيشاً محترفاً ، ظلت طائفة الضباط ذات قوة مصنونة وأبيع لها أن تصفع الخطط لتحقيق النمو السريع للقوة الألمانية الحاربة بأسرع ما يمكن . فكانت هذه الجموعة الكاملة من الإجراءات التأدية والتعويضية سيئة الوضع وغير ممكنة التنفيذ ؛ فقد أفادت في تكتل السخط الألماني القومي دون اتخاذ ضمانات محكمة ضد قدرته على التعبير العملي عن السخط .

ومن بين الانتقادات الأخرى أن التسوية التي اتُخذت المبادئ الأربع عشر أساساً لحلول عادلة ، والتي اعترفت بحق تقرير المصير لكل الشعوب ، والتي نجحت في تخليص عدد كبير منها من نير الحكم الأجنبي ، مثل البولونيين الذين تحرروا من سيطرة روسيا وبروسيا والنمسا ، والتشيكيين واليوغوسلافيين من النمسا ، والإلزاسيين واللورينيين والدانمركيين من ألمانيا ، قد وضعت شعوباً أخرى كأقليات قومية جديدة ، أى أنها قد تخلصت من مشكلة قديمة بخلق مشكلة جديدة من نفس النوع . ومثال ذلك تشيكوسلوفاكيا التي ضمت أقليات

ألمانية بلغ عددها ثلاثة ملايين نسمة ، وأقلية مجرية وصل تعدادها إلى ٧٠٠,٠٠٠ مجري . وكذلك الحال في بولندا التي اشتملت على مليونين من الألمان وثلاثة ملايين من الروتينيين . كما ضمت إيطاليا عناصر من السلوقيين . ونلحظ في يوغوسلافيا كذلك أقلية مجرية وأقليات بلغارية . وهكذا نجد أن تسوية عام ١٩١٩ كانت بعيدة عن الكمال ، ولكننا نرى أنه كان للضرورات السياسية أهمية في بعض الأحيان تفوق حقوق القوميات فإذا سمح ، مثلا ، للألمان الذين يعيشون في السويد ، والألمان الموجودين في النمسا بالانضمام إلى ألمانيا لأنها أصبحت بعد الحرب أقوى منها قبلها .

ولكن إذا كانت هناك ضرورات دعت إلى تجاهل حقوق بعض القوميات في أوروبا تدعيمًا للسلام والأمن في أوروبا ، فما هي الضرورات التي حتمت على هذه الدول تجاهل القومية العربية تجاهلا يكاد يكون تاما . فلم يكن تجاهلها بطبيعة الحال راجع إلى دوافع تتعلق بالسلام والأمن أو أي شيء آخر سوى تحقيق المطامع الاستعمارية على حساب العرب الذين كانوا بالأمس القريب حلفاء بريطانيا . لقد حصلت كل الدول المتصررة الكبرى ، ومن يدور في فلكها من الدول الصغرى ، على ما أسمته حقوقا ، فيما عدا العرب ، فقد مزقوا شر ممزرق . إذ ابتدع ميثاق عصبة الأمم نظاما أطلق عليه نظام الانتداب ، ويقضي بأن الأقطار التي سلخت من ألمانيا وتركيا ، والتي لا تستطيع شعوبها حكم نفسها ، يجب « أن توضع تحت إدارة بعض الدول العريقة في مضمار الحضارة ». والحقيقة أن دول الحلفاء اتخذت من هذا النظام الجديد ستارا لتخفي وراءه مطامعها الاستعمارية القديمة ، وقسمت الانتدابات إلى ثلاثة أنواع رتبت تبعا لمرحلة رقى السكان ودرجة حضارتهم في البلاد التي أحضنت للاحتداب . فوضعت في القسم الأول البلاد العربية التي كانت جزءا من الدولة العثمانية ، ووحددت وظيفة الدولة المنتدبة لإدارة كل منطقة من هذه المناطق « بأن تقدم له

المشورة والمساعدات الادارية ... إلى أن يحين الوقت الذى يمكن فيه ذلك القطر إدارة شئونه بنفسه ، بحيث ينبغي أن يكون لرغبات الشعب اعتبار الأول فى اختيار الدولة المتقدبة ». ولم تكن بريطانيا وفرنسا أمنيتين فى تنفيذهما لهذا النظام على البلاد العربية ، واندلعت ثورات عديدة فى فلسطين وفي سوريا وفي العراق ، أبانت عن كراهية العرب العميقه لهذا النظام الاستعماري الجديد ، وللدولتين المتقدبتين .

ولكن أفضل ما اشتغلت عليه تسويات ما بعد الحرب هو ميثاق عصبة الأمم الذى بذل الرئيس ولسن جهدا كبيرا لإخراجه إلى حيز الوجود . لقد بذل ولسن كل نشاطه لإنشاء سلم جديد ، وقرر الذهاب إلى مؤتمر السلام بنفسه كصديق للإنسانية كبير الأمل فى إقناع أوروبا بصلاح عادل قائم على أساس عصبة من الشعوب الديمقراطية الحبيبة للسلام . وفي الواقع كانت فكرة عصبة الأمم ممتلكة زمام الرئيس الأمريكى ، وكلف مساعدته هاوس بوضع ميثاق أو عهد لها ، وقد بخلت في الميثاق الذى وضعه هاوس المثل العليا الأخلاقية . وتتوسع مقدمة المشروع الذى وضعه هاوس « أن الحضارة الحالية الحالية قد فشلت لعدم وجود نظام تخضع له الشعوب جميعا . وأن الرأى العام فى العالم قد وافق على كثير من المسائل غير الأخلاقية ، ولذا فناء الشعوب التى توافق على هذا الميثاق تكون عصبة أم فى العالم مرماها السلام والطمأنينة والتقدم والحكومة المنظمة ، وعلى مثالى الدول من رجال السياسة لا يقوموا بعمل سياسى يخالف الصدق والشرف ، وألا يؤيدوا من أعمال الماضي ما خلا من الأخلاق الفاضلة » .

ولقد أصر لويد جورج ، رئيس وزراء بريطانيا ، على لا تضع دستور عصبة الأمم إلا لجنة عالمية ، وبهذا استبعد مشروع العصبة من مؤتمر السلام الذى يضم الدول الكبرى ، وأصر لويد جورج وكليمنصو على ضرورة اشراك الدول الصغرى في وضع ذلك المشروع ، هذا في الوقت الذى رفضا فيه بقوة اشراك الدول

الصغرى في مؤتمر السلام . واضطر ولسن في النهاية إلى أن يوافق على أن تتكون اللجنة التي تضع المشروع من ممثلين اثنين لكل من الدول الكبرى ، وممثل واحد لكل من خمس دول صغرى زيدوا فيما بعد إلى تسع ، وطلب ولسن أن ينضم هو ومساعده هاوس إلى هذه اللجنة كممثلين للولايات المتحدة . ورأت ولسن هذه اللجنة ، ولكن رئيسى حكومتى بريطانيا وفرنسا لم يشتركا فيهااشراكا فعليا . وأوضحت المناقشات التى دارت بين أعضاء اللجنة على اختلاف الدول فى فهمها للعصبة ، وما يجب أن تكون وظائفها ، وكيف يكون تشكيلها ، ومدى صلتها بضمان السلام الذى سينشهء مؤتمر فرساي .

ونظرا لحرص ولسن الشديد على الحصول على موافقة الدول الأعضاء في مؤتمر السلام على ضم ميثاق العصبة إلى معاهدة فرساي ، بينما كانت تلك الدول تصر على فصل الإثنين عن بعضهما ، أكثر من استرضاء المنتصرين إلى درجة تنافت مع بعض المبادئ وال نقط التى نادى بها من قبل . ولذا لم يرض أوروبا ولا أمريكا ، بل أصبح مكروها في كثير من دول أوروبا . ولكن بالرغم من ذلك بمحض ولسن في إنشاء عصبة الأمم ، وفي إقناع دول أوروبا الكبرى بالاعتراف بمبدأ منرو ، وكان هذا المبدأ قبل ذلك الوقت مجرد تعبير عن سياسة أعلنتها الولايات المتحدة من جانبها وحدها . وكان ولسن يرى أن العصبة ما هي إلا نظرية منرو مكثرة ، فالعصبة ستؤدي إلى العالم كله خدمات كبيرة مثلما تؤدي نظرية منرو للولايات المتحدة ، وخصوصاً القسم الأول من معاهدة فرساي لم يتحقق عصبة الأمم .

ورغم الآمال الكبيرة التي علقت على قيام عصبة الأمم فإنها بحكم تكوينها لم تكن قادرة على حفظ السلام . فالولايات المتحدة صاحبة فكرة إنشاء العصبة لم تشارك في عضويتها . وفيما يلى بعض الأسباب التي منعت الولايات المتحدة من الاشتراك في العصبة وهي :

١ - أن العصبة كانت تمثل مجموعة الدول المتصررة ومن يدور في فلكها ، كما أنها كانت أوروبية الصبغة ، ولم تكن تمثل دول العالم تمثيلاً حقيقياً .

٢ - اعترض الشيوخ الأميركيون الذين ينتسبون إلى أصل إيرلندي أو ألماني على نص المادة العاشرة من الميثاق ، وكانت تتضمن سلامنة أراضي أعضاء العصبة ، ورفضوا الإبقاء على مادة تضمن تفوق بريطانيا ، فالإمبراطورية البريطانية لها خمسة أصوات ، وللولايات المتحدة صوت واحد ، وما كان هذا يرضى شيخوخ الولايات المتحدة ، لأنه مهما قيل عن استقلال كندا وجنوب أفريقيا واستراليا ونيوزيلندا ، فهي جميعاً أعضاء في الإمبراطورية البريطانية لا جدال في ذلك . وعلاوة على ذلك كان الأميركيون يميلون إلى اتباع سياسة العزلة من جديد والاهتمام بشئونهم الخاصة .

٣ - لم تمثل العصبة سوى أربع وأربعين دولة معظمها أوروبية ، وظلت روسيا بعيدة عنها رغم أنها لم تكن من الدول الأعداء . كذلك أبعدت ألمانيا وتركيا وحلفائهما بحججة أنهم لم يبلغوا بعد مرتبة النضوج السياسي من الناحية الدولية .

وهكذا نفذت المعاهدة والعصبة دون اشتراك الولايات المتحدة . ولقد اتصل اسم عصبة الأمم باسم الرئيس ولسن ، فجاء امتناع الولايات المتحدة عن الانضمام إليها ضربة كبيرة لنفوذ العصبة ومستقبلها . وكان المسئول عن قتل العصبة ولسن نفسه إلى حد ما ، لأنه لم يتصرف التصرف المناسب لإنجاح المشروع ، ولعدم اعتداله ولعدم مرونته في قبول بعض التعديلات التي أشير بها عليه . كما يقع جانب من المسئولية على مجلس الشيوخ الذي طالب بإدخال تعديلات كبيرة أفقدت مشروع العصبة قيمته . وربما كان من أسباب فشل ولسن أنه لم يبين للشعب الأميركي حقيقة الدوافع التي جعلت الولايات المتحدة تدخل الحرب ، وهي أن للولايات المتحدة مصالح حيوية في منع ألمانيا من قهر أوروبا والسيطرة

على الأطلنطي ، والاتحاد مع اليابان في المحيط الهادئ ، ولكن ولسن جعل لأسباب دخول الولايات المتحدة صفة شرعية أخلاقية ، وقال أن أمريكا دخلت الحرب لجعل العالم مكاناً آمناً للديمقراطية . وهكذا أصبحت العصبة لا تضم كل الدول الكبرى ، ومن ثم لم تنعم بنفوذ سياسي كبير ، وفقدت مظاهر العالمية ، وهو أهم مظهر لها . وإذا كانت الولايات المتحدة لم توافق على العصبة ، فإنها لم تقبل أيضاً معاهدة فرساي ، واضطررت إلى عقد معاهدة منفردة مع ألمانيا في ٢٥ أغسطس عام ١٩٢١ .

وقد تضمن ميثاق عصبة الأمم بعض الأهداف التالية :

- ١ - الامتناع عن اللجوء إلى استخدام القوة لتسوية المشاكل القائمة بين الدول .
- ٢ - عدم عقد اتفاقيات سرية .
- ٣ - تأمين حرية النقل والتجارة بين الدول .
- ٤ - تعامل الدول الكبرى المتبدلة (طبقاً لنظام الاتداب) على رقى مجتمعات الدول المختلفة .
- ٥ - الدعوة إلى رفع مستوى العامل ورفع الاستبداد عنه ، وإعطائه حداً أدنى من الأجور يجعله قادراً على الحياة الكريمة .

كما نص الميثاق على أن تتألف العصبة من الدول المستقلة استقلالاً تماماً ، والتي تستطيع أن تقدم ضمانات وافية على نوادرتها السلمية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، وكذلك قرر ألا يسمح لروسيا والمكسيك بدخول العصبة إلا بعد إقامتهما نظم حكم مستقرة . وقرر الميثاق تشكيل العصبة من هيئتين رئسيتين إلى جانب السكرتارية هما : الجمعية العمومية ومجلس العصبة<sup>(١)</sup> . وأقام الميثاق أيضاً المحكمة الدائمة للعدل الدولي ، ويطلق عليها عادة « محكمة

(١) انظر الملحق الخاص بعض نصوص ميثاق عصبة الأمم .

العدل الدولية » للنظر والفصل في أي نزاع ذي صبغة دولية يروم طرفاه عرضه عليها ، وتقدّيم آراء استشارية في الشؤون التي يحيلها إليها مجلس العصبة أو الجمعية العمومية . وكانت هذه المحكمة الدولية تتّالف من خمسة عشر قاضيا تختارهم عصبة الأمم من بين قائمة مرشحين تقدم الدول الأعضاء أسماءهم . وأنشأت معااهدة فرساي أيضاً منظمة دولية للعمل الحقّ بالعصبة ، واستهدفت هذه المنظمة العمل على تحسين أحوال العمال في جميع أنحاء العالم والظفر لهم بشروط عادلة .

وعقدت عصبة الأمم اجتماعها الأول بجنيف في نوفمبر ١٩٢٠ ، وحضر هذا الاجتماع مثلثاً اثنين وأربعين دولة . ولكن تزايد عدد الدول الأعضاء حتى بلغ ستين دولة عام ١٩٣٤ ، وسمح لألمانيا وحليفاتها السابقات بالانضمام إلى العصبة ، وأعطيت ألمانيا عند انضمّامها عام ١٩٢٦ كرسيّا دائمًا في مجلس العصبة ، وهو الكرسي الذي ظل شاغراً لعدم انضمام الولايات المتحدة للعصبة . وفي عام ١٩٢٢ زيد عدد الكراسي غير الدائمة من أربعة إلى ستة نتيجة لضغط الدول الأعضاء الصغرى ، ثم زيد هذا العدد إلى تسعه كراسي دائم في عام ١٩٢٦ . ولقد تمكنت العصبة في بدء حياتها من حل بعض المشكلات التي هددت السلام بين بعض الدول الصغرى ، ولكن لوحظ أن نفوذ العصبة كان ضئيلاً في الخلافات التي نشبت بين بعض الدول الكبيرة . وفي حقيقة الأمر فإن ضعف العصبة لم يكن ناجماً عن نقص تنظيمها ، أو خلل في صرحها ، وإنما رجع إلى حد كبير إلى عدم ولاء الدول الكبيرة لتعهداتها ورغبتها في اتخاذ عصبة الأمم وسيلة لتحقيق مراميها السياسية .

وبعد أن استعرضنا جوانب التسوية وما وجه إليها من نقد ، ننتقل إلى مناقشة النتائج والتغيرات الهامة التي نتجت عن الحرب العالمية الأولى . وما لا شك فيه أن الحرب قد غيرت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسة في

أوروبا بصفة خاصة وفي العالم بصفة عامة . وبالنسبة للتغيرات الاجتماعية ، كانت أهم نتيجة للحرب على المجتمع هي قوة العاطفة والانفعالات الوطنية التي لم تكن مبادئ تقرير المصير القومي المطبقة في التسوية سوى صدى لها . تكانت التبعيات والخسائر الضخمة ، والانفعالات الشديدة ، والضغط المتواصل للمجهود العربي التثقل الحمل ، ومشاطرة أحزان الهزيمة وأفراح النصر ، على حصر أذهان البشر في مسائل العزة القومية والحمية الوطنية . كان العدو في كل بلد يوصف بالوحشية والاستهتار واستحقاق الكراهية التامة ، وثبت منذ البداية أن الحركة القومية كانت عاملاً أقوى بكثير من الحركة الاشتراكية ، ولقد آزرت الأحزاب الاشتراكية حكوماتها البرلمانية في كل بلد في عام ١٩١٤ ، وصوتت مؤيدة للتعبئة واعتمادات الحرب . أما حركات الاضطراب والتخريب طلباً للسلم فلم تشن الحرب إلا في روسيا مؤخراً . فانحصرت مقاومة مجهد الحرب في أفراد قلائل من الاشتراكيين أو أنصار السلام ، ولكن أصبحت الاشتراكية اشتراكية وطنية أساساً . وبقي دائماً طوال السنوات التالية ، بأشكال أخرى عده ، تحالف أقوى حركتين في العالم الحديث . فإن انتصار الجماعة المتطرفة في روسيا عام ١٩١٧ وسع الانفصال في صفوف الاشتراكيين وأدامه ، ولم يكن الاشتراكيون البرلمانيون أكثر قدرة على قبول أساليب البلشفية منهم على قبول دعوى الماركسية عن حرب الطبقات ، والحفاظ عليها . ومن هنا افترقت الشيوعية والاشراكية ، ولو أن توضيح هذا الخلاف وزريادته استغرقاً أحداث العقد التالي .

واقترب تعزيز الوطنية واللسون الوطني من الاشتراكية بما يمكن تسميته « تأمين رأس المال » . فقد أصبح من واجب كل حكومة أن تمارس قدرًا عظيمًا من التوجيه والرقابة على مجموع الحياة الاقتصادية في بلدها . فأصبح من الواجب مراقبة التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي ، وتحطيم الإنتاج الزراعي والصناعي ، أو توجيههما لسد مطالب التعبئة والامداد العربي . وكان لا بد من

ضغط انتاج السلع المدنية والكمالية ، ومن توفير الخامات ، وتوجيه القوى العاملة في كل أمة من الرجال ( ومن النساء كذلك بدرجة متزايدة ) . وأصبح الرأسماليون الذين أثروا من أزمات قلة المواد والذين كسبوا الكثير من الحرب مكرهين كراهية مرة لكونهم « مستغلين » ، وعملت الزيادة المستمرة في أعباء الضرائب على تقريب مستويات الدخول وعلى وضع سلطة ضخمة جديدة في أيدي الحكومات . لتحقيق هذه الأغراض جميرا ، ولتوزيع المواد الغذائية بالبطاقات ومراقبة الأسعار ، أقامت كل حكومة أجهزة جلبت عليها مزيداً من المشاكل الإدارية والسلطات المكتبية وإدارة الأعمال . ونظراً لأن الولايات المتحدة دخلت الحرب في وقت متأخر ، وأن اقتصادها المتسع قلل من ضرورة الأخذ بهذه الاجراءات ، كانت هذه العملية أقصر مدى مما كانت عليه في البلاد الأوروبية ، ولو أنها سارت هناك بدرجة ما . وأحدثت الحرب ثورة في صيتها بأوروبا كذلك . كان مواطنين ولشركات بريطانية وفرنسية ، كما كان لغيرهم من الأوروبيين استثمارات ضخمة في الولايات المتحدة بلغت في عام ١٩١٤ حوالي ٨٠٠ مليون جنيه استرليني . وقد استولت حكوماتهم على هذه الاستثمارات أثناء الحرب وباعتها في أمريكا لتشتري مهمات ، معوضة أصحابها بالجنيهات أو بالفرنكـات . وفضلاً عن هذا أصدرت الحكومات الأوروبية قروض حرب كبيرة إلى أمريكا ، لهذا خرجت الولايات المتحدة من الحرب أعظم دولة دائنة في العالم ، وكانت البلاد الأوروبية مدفعة لها بحوالى ألف مليون جنيه استرليني ، وظل سداد قروض الحرب هذه مشكلة شائكة في العقد التالي .

كذلك كانت التغيرات الاجتماعية التي سببتها الحرب عظيمة ، فقد اختل التوازن العادي بين الجنسين من جهة وبين مجموعات الأعمار من السكان من جهة أخرى ، بسبب تفكك الحياة العائلية أثناء التعبئة ، وقتل ملايين من الشبان ، وهبوط نسبة المواليد هبوطاً حاداً ثم ارتفاعها ارتفاعاً شديداً مماثلاً بعد

انتهاء الحرب . ودخلت النساء العاملات حباً للوطن في المصانع والخدمات العربية سوق العمل على نطاق لم يعرف من قبل . فلما وجدت الكثيرات بذلك أساساً اقتصادياً لمزيد من الاستقلال ظللن فيه ، وجعل الدور الذي قمن به في مجهود الحرب خصوصاً في بريطانيا ، مطالبتهن بحق الانتخاب أمراً لا يقاوم بعد الحرب . ومن ثورات العصر الحديث الأخضر صوتاً والأقل ملاحظة تغيير وضع النساء في المجتمع في العالم . فقد تحررن من وضع فيه الخاضوع القانوني والاجتماعي للرجال على الأسوأ ، وفيه التبعية الاقتصادية والسياسة ، وكسبن ، في بلد بعد الآخر ، مركزاً فيه قدر أعظم من المساواة مع الرجال . وامتدت هذه الثورة حتى إلى آسيا ، كما أثرت أخيراً في أفريقيا . لعبت الحرب دوراً هاماً في كل هذه العمليات في بريطانيا وغرب أوروبا ؛ وحدثت هزات اجتماعية أخرى نتيجة لتضخم الأسعار بعد الحرب ولشلل عبء الضرائب الذي عانى من هبوط مستوى المعيشة كل الذين اعتمدوا معيشتهم على دخول ثابته من الاستثمارات أو المدخرات وكل الذين لم تيسّر زيادة أجورهم التقديمة . فترك الحرب بائقاتها ومشقاتها وإنهاكها ، شعوباً ثائرة عديمة الاتزان تصارع عوقيها .

ومن ناحية أخرى كان للدمار الشامل الذي تعرضت له دول أوروبا خلال الحرب ( ١٩١٤ - ١٩١٨ ) أثره الواضح في اضمحلال أوروبا اقتصادياً . فتدمر معظم المصانع الأوروبية قد أفقدت أوروبا قدرتها على الإنتاج ، كذلك فقدت بتجنيد الأيدي العاملة في الحرب خيرة شبابها من العمال المهرة الذين يقدرون بنحو ثمانية ملايين ونصف . وبالإضافة إلى ذلك فإن قيام أوروبا من كبوتها كان يتطلب وقتاً غير قصير كي تستعيد كامل نشاطها وانتاجها . كما أن تحول المصانع من الإنتاج العربي إلى الإنتاج المدني كان يستلزم بعض الوقت ، زد على ذلك أن مشروعات التنمية الاقتصادية وإعادة بناء اقتصاديات تلك البلاد كان يتطلب أموالاً وفيرة ، ولم تكن بحكم استعدادتها في الحرب بقادرة على إتفاق

المزيد من الأموال . هذا بالإضافة إلى أن انخفاض قيمة العملة ونقص الاحتياطي من الذهب قد أعجز تلك الدول عن شراء حاجياتها من المواد الازمة لصناعتها من الخارج . وهكذا اضطررت الحياة الاقتصادية في معظم دول أوروبا ، ولكن بحسب متفاوتة بقدر ما أسهمت تلك الدول في الحرب ، وبقدر ما قدمت من تضحيات . وكانت أكثر الدول استفادة من الحرب الولايات المتحدة واليابان .

وكان من أهم نتائج الحرب تغير العلاقة الاقتصادية بين أوروبا والارات الأخرى تغييرا ثوريا . ففي عالم ما قبل الحرب كان كل بلد أوربي متقدم يستورد أكثر مما يصدر ، مؤديا الفرق من فوائد استثماراته الخارجية ومن أجور النقل والخدمات الأخرى . أما الآن فكان على البلاد الأوروبية أن تجتهد في تصدير بضائع أكثر مما تستورد لتسديد ديون الحرب ، ولتستعيد في فترة ارتفاع الأسعار أسواق تجاراتها الخارجية ، فتأثرت مستويات حياتها تبعا لذلك . وفي عالم ما قبل الحرب ، كان الإنتاج الصناعي قد تركز في أوروبا ، وكان قوام وارداتها من القارات الأخرى هو الخامات والأغذية ، وكانت البلاد غير الأوروبية تعتمد أساسا على صادرات أوروبا في الحصول على السلع التامة الصنع ، كما كانت تعتمد على المستعمرات الأوروبية في الحصول على رأس المال ، وعلى المهاجرين الأوروبيين في التزود بالخبرة الفنية . ولم يحل عام ١٩١٤ الا وكانت هذه التبعية العضوية المتداخلة ، المتضمنة تمييز البلاد الأوروبية إزاء بقية البلاد ، قد ضاعت جزئيا بسبب عوامل غير منظورة ، لكن التوسع الصناعي السريع للولايات المتحدة واليابان ولبعض دول أمريكا الجنوبية لمواجهة مطالب فترة الحرب الشرهه ، ذهب إلى الأبد بمركز أوروبا الصناعي المتميز . والآن انضمت بلاد ما وراء البحار إلى صف المصدرين الدوليين أو أصبحت قادرة على سد نسبة عالية من حاجاتها المحلية . وأقيمت علاقات تجارية جديدة لم يقم فيها وزن للبلاد الأوروبية ، إذ ازدادت التجارة المباشرة بين الولايات المتحدة من ناحية وأمريكا الجنوبية والشرق

الأقصى من ناحية أخرى ، وبين اليابان من جانب وأمريكا الجنوبية والهند من جانب آخر . ومع هذا ظلت أحد المراكز الصناعية العظمى في العالم ، ولكنها لم تعد بؤرة الإنتاج الصناعي وأتيح لها إلى درجة ما خلال العقددين التاليين أن تعيد بناء مركزها العالمي ، لكنها لم تستطع مطلقاً معاودة بلوغ مستويات ١٩١٤ العالمية المتميزة . وكما تحول ميزان الميزات الاقتصادية قبل ١٩١٤ من دولة أوروبية إلى دولة أوروبية أخرى تحول هذا الميزان الآن بين القارات ، وعانت كل الدول الأوروبية هبوطاً نسبياً في أهميتها العالمية .

أما بالنسبة للتغيرات السياسية ، فقد تهافت الأسر الحاكمة القديمة في انكسار وانهيار ، بينما صمدت الدول الغربية الديمقراطية في ظفر . ففي روسيا وألمانيا والبُرْجُورِيَّةِ وتركيا تغيرت النظم السياسية نتيجة للحرب تغيرات جوهرية ، فقامت في روسيا حرب أهلية عنيفة بين الحكومة البلشفية والثائرين ضدها من أنصار تروتسكي ، واستمرت الحرب فترة غير قصيرة تغيرت خلالها النظم . وفي ألمانيا قامَت ثورة الاشتراكيين في برلين في ٧ نوفمبر عام ١٩١٨ منادية بالنظام الجمهوري ، ونجحت في تشكيل حكومة اشتراكية على رأسها إبرت ( Ebert ) الذي ووجه بمعارضها شديدة من العناصر البلشفية التي أطلق عليها اسم سبارتاكوس Spartakos ، وبعد مقاومة عنيفة تمكنت الحكومة من اخمادها . ولكنها لم تكن الثورة الأولى أو الأخيرة ، فقامت ثورات متعددة في أجزاء مختلفة من ألمانيا ، وكان أخطرها محاولة الحكومة البافارية الاشتراكية التي تشكلت بصفة مؤقتة في إعلان الاستقلال عن ألمانيا ، ولكن بفضل جيش الأحرار الذي جنده حكومة إبرت تمكنت من السيطرة على الموقف والقضاء على كل تلك الحركات .

وفي المجر قامت ثورة في ١١ نوفمبر عام ١٩١٨ أجبرت الإمبراطور ، شارل ملك المجر ، على التنازل عن العرش وتم المناداة بالجمهورية ، وتكونت حكومة

مؤقتة برئاسة ميشيل كارولي ( Karolyi ) ، الذى حاول القيام بإصلاحات اجتماعية معتمداً فى ذلك على تأييد الاشتراكين . ولكن البوس والبطالة ونقص التموين فى المدن الكبرى ، بسبب توقف السكك الحديدية وفقدان الفحم ، أدى إلى نمو حركة شيوعية برئاسة صحفى إسرائيلي يدعى بيلاكون ( Bela Kun ١٨٨٥ - ١٩٣٧ ) الذى تمكן بمساعدة الشيوعيين من إسقاط حكومة كارولي فى مارس عام ١٩١٩ ، وإعلان قيام دكتاتورية الطبقة الكادحة . ولم تستطع حكومة بيلاكون الشيوعية الاستمرار ، وسقطت بسبب عدم اعتراف الحلفاء بها ، وقبض على زمام الأمور فى المجر الأميرال هورتى ( Horthy ) بعد عودة الوصى على العرش الأرشيدوق جوزيف .

وهذه الحروب الأهلية التى سادت قسماً كبيراً من أوروبا كان ينافقها الاستقرار السياسى فى الدول الديموقراطية : بريطانيا وفرنسا . فلقد خرجتا من الحرب وهما محتفظتين بنظمهما الدستورية دون أن تعرضا للهزات العنيفة التى واجهت الدول الأخرى كما سبق الإشارة إلى ذلك . حقيقة أن حكومتى بريطانيا وفرنسا قد اضطرتا إلى الحصول على سلطات استثنائية شبه دكتاتورية خلال الحرب لمواجهة المشاكل الخاصة بتبقيمة الجيوش وإعداد التموين العسكرى والماد الغذائى ، ولكن كل هذه التطورات التى حدثت أثناء الحرب لم تستمر عندما توطن السلام ، فعادت النظم السياسية والإدارية فى عام ١٩١٩ إلى ما كانت عليه فى عام ١٩١٤ . وهكذا خرج النظام الديمقراطى سليماً بعد الحرب ، ولكنه لم يكن آمناً في حقيقة الأمر ، فالمناخ السياسى فى الدول الديموقراطية أعيد كما كان فى عام ١٩١٤ . ففى خلال الحرب اضطررت الحكومات فى العالم إلى تدريب شعوبها على تطبيق ما يسمى « تدويل الفكر » ، بمعنى آخر أنها منعت كل تعبير عن الرأى قد يؤدي إلى خفض المعنويات القومية والإصرار على الكفاح . وعلى هذا فلم تختتم خلال الحرب حرية الفكر التى هي أساس النظام

الحر والنظام الديمقراطي ، وبالتالي أدت الحرب إلى انحطاط الفكر الحر .

وفي المجال الفكرى المذهبى ، أسفرت الحرب عن قيام النظام الشيوعى إلى جانب النظام الرأسمالى ، وظهر التباين واضحًا بين النظاريين أو المذهبين ، وانت بانعقاد المؤتمر الذى دعا البلاشفة إلى عقده فى عام ١٩١٨ بهدف إيجاد دولية جديدة وهى الدولية الشيوعية ، وعقب ذلك دعا الاشتراكيون « الغربيون » فى برن إلى مؤتمر اشتراكى دولى فى عام ١٩١٩ ، وقد شجب هذا المؤتمر ، الذى سيطر فيه الاشتراكيون الفرنسيون والإنجليز بالأغلبية ، المذهب البلشفى ، وأكدد اخلاصه وولاءه للمبادئ الديمقراطية ، وجاء فى بيان برن : « أن النمو الاشتراكى الحقيقى لا يمكن أن يكون إلا فى ظل قانون الديمقراطية . وهكذا حدث الانفصال فى فبراير عام ١٩١٩ بين الاشتراكين الديمقراطيين » من جهة ، والشيوعيين من جهة أخرى .

وهكذا يتضح أن الحرب العالمية الأولى قد أحدثت تغييرات جوهرية فى ميادين متعددة داخل أوروبا وخارجها ، وما كان من الممكن حدوثها بتلك السرعة لولا قيامها . وبالإضافة إلى ذلك كانت أهم ظاهرة لعالم ما بعد الحرب هى الاضطراب السياسى الذى أعقب التطبيق العملى لمعاهدات الصلح ، وانخفاء إمبراطوريات أربع ظلت تملأ صفحات التاريخ الأوروبي بالحروب ، وهى : إمبراطورية النمسا والمجر ، والإمبراطورية العثمانية ، والإمبراطورية الروسية ، والإمبراطورية الألمانية .



## ملحق

### **بعض نصوص عهد عصبة الأمم**

#### **الديباجة**

مراجعة لتنمية التعاون بين الأمم وضمان سلامها ، وأمنها وما يفرضه ذلك من قبول بعض التزامات تقضى بعدم الالتجاء إلى الحرب ووجوب الارتباط علانية بعلاقتنا دولية أساسها العدل والشرف ، والمهن على تطبيق أحكام القانون الدولي المعترف بها من الحكومات كقواعد للتعامل بين الدول واجبة الاحترام ، وحرصا على سيادة العدالة واحترام كافة الالتزامات الناجمة عن المعاهدات التي تبرمها الشعوب المنظمة في علاقاتها المتبادلة . قيلت الأطراف السامية المتعاقدة هذا الميثاق الذي يؤسس عصبة الأمم .

#### **المادة الأولى**

(١) أعضاء عصبة الأمم الأصليون هم الدول الموقعة على هذا الميثاق والمبنية أسماؤهم في الملحق المرفق بهذا الميثاق ، وكذلك الدول التي تنضم للميثاق بلا قيد ولا شرط خلال شهرين من بدء سريانه ، وتدون أسماؤها في الملحق المذكور بعد تقديم طلب الانضمام إلى السكرتارية التي تخطر به الدول الأخرى أعضاء العصبة .

(٢) كل دولة مستعمرة كانت أو من الممتلكات ، تحكم نفسها ولم يدرج اسمها في ملحق الميثاق ، من حقها أن تصبح عضوا في العصبة متى وافق ثلثا أعضاء الجمعية على انضمامها ، بشرط تقديم الضمانات الكافية بالإفصاح عن نواليها الحميدة نحو مراعاة التزاماتها الدولية ، وقبولها نظام العصبة الخاص بقواتها وأسلحتها العسكرية والبحرية والجوية .

(٣) يحق لكل عضو في العصبة الانسحاب منها على أن يعلن رغبته هذه قبل انسحابه بستين ، ويشرط أن يكون قد وفي حتى هذا التاريخ بجميع التزاماته الدولية ، بما فيها الالتزامات الناشئة عن هذا الميثاق .

### المادة الثانية

تمارس عصبة الأمم ، بأوضاعها المبينة في هذا الميثاق ، أعمالها عن طريق جمعية ومجلس يعاونهما أمانة دائمة .

### المادة الثالثة

(١) تكون الجمعية من مثلي أعضاء عصبة الأمم .

(٢) وهي تتعقد في فترات محددة وفي أي وقت آخر حسبما تستدعي الظروف ، ويكون انعقادها في مقر العصبة أو في مكان آخر يحدد للجتماع فيه .

(٣) تختص الجمعية بالنظر في كل مسألة تدخل ضمن اختصاص العصبة أو يكون من شأنها التأثير على السلام العالمي .

(٤) لا يحق لأى عضو في العصبة أن يمثل في الجمعية بأكثر من ثلاثة مندوبيين ، ولا أن يمنع أكثر من صوت واحد .

### المادة الرابعة

(١) يشكل المجلس من مثلي الدول العظمى المتحالفة وأنصارها من مثلي أربع دول أخرى من أعضاء العصبة . وللجمعية أن تختار هؤلاء الأعضاء الأربع بكل حرية كما لها مواعيد هذا الاختيار حسب رغبتها ، ولحين اتمام التعين الأول بواسطة الجمعية ، يعين مثلو بلجيكا والبرازيل وأسبانيا واليونان أعضاء في المجلس .

- (٢) للجنس أن يختار أعضاء آخرين من العصبة ليمثلوا أمامه تمثيلاً مستديماً بعد مرفة أغلبية أعضاء الجمعية ، كما يحق له أيضاً بموافقة نفس الأغلبية أن يزيد من عدد أعضاء العصبة الذين تختارهم الجمعية ليمثلوا في الجنس .
- مكرر - تحدد الجمعية بأغلبية ثلثي الأصوات القواعد الواجب اتباعها في انتخاب الأعضاء غير الدائمين في الجنس وعلى وجه خاص تلك التي تحدد مدة تمثيلهم وشروط إعادة انتخابهم .
- (٣) ينعقد الجنس كلما استدعت الظروف ذلك ، على أن ينعقد مرة على الأقل كل سنة بمقر العصبة أو في أي مكان آخر يقع عليه الاختيار .
- (٤) يختص الجنس بالنظر في كل مسألة تدخل ضمن اختصاص العصبة أو من شأنها التأثير على السلام العالمي .
- (٥) يدعى كل عضو في العصبة يكون غير ممثل في الجنس إلى بعث مندوب ليمثله داخل الجنس كلما أثيرت فيه مسألة لهم هذا العضو بنوع خاص .
- (٦) كل عضو من أعضاء العصبة الممثلين في الجنس يمنح صوتاً واحداً ولا يمثله سوى مندوب واحد .

### **المادة الخامسة**

- (١) تصدر قرارات الجمعية أو الجنس بجمع أصوات الأعضاء الممثلين في الاجتماع ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك في ميثاق العصبة ، أو في نصوص المعاهدة الحالية .
- (٢) جميع مسائل الإجراءات الواجب اتباعها أثناء اجتماعات الجمعية أو الجنس ، بما في ذلك تعين لجان للتحقيق في موضوعات معينة ، تقررها الجمعية أو الجنس بأغلبية للأعضاء الممثلين في الاجتماع .

(٣) تعقد الجمعية ، كذلك المجلس ، جلستهما الأولى بناء على دعوة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية .

### المادة السادسة

(١) السكرتارية الدائمة مقرها مبني العصبة ، وهى مكونة من السكرتير العام ومن السكرتاريين المساعدين ومن عدد كاف من الموظفين .

(٢) السكرتير العام الأول مبين اسمه في ملحق هذا الميثاق ، أما فيما بعد فإنه يعين بواسطة المجلس بعد موافقة أغلبية الجمعية ..

(٣) السكرتариون المساعدون وموظفو السكرتارية يعينهم السكرتير العام بعد موافقة المجلس .

(٤) يشغل السكرتير العام للعصبة بحكم وظيفته منصب سكرتير عام الجمعية وسكرتير عام المجلس .

(٥) يتحمل أعضاء العصبة جميع نفقاتها وبالنسبة التي تقررها الجمعية .

### المادة السابعة

(١) تكون مدينة جنيف مقرا للعصبة .

(٢) للمجلس أن يقرر في أي وقت يشاء اتخاذ مكان آخر ليكون مقرا للعصبة .

(٣) جميع وظائف العصبة والإدارات التابعة لها بما في ذلك وظائف السكرتارية مباحة للرجال والنساء على حد سواء .

(٤) مثلوا أعضاء العصبة وموظفوها يتمتعون أثناء قيامهم بمهام منصبهم بالامتيازات والحقوق الدبلوماسية .

(٥) المباني والأراضي التي تشغله العصبة ، سواء بواسطة موظفيها أو لعقد

اجتماعات أعضائها لا يجوز انتهاك حرمتها .

#### المادة الرابعة عشرة

يكلف المجلس بوضع مشروع لمحكمة عدل دولية دائمة ويعرض هذا المشروع على الأعضاء . وتحتخص هذه المحكمة بفحص جميع المنازعات التي يعرضها عليها أطراف النزاع وتكون ذات طابع دولي ، كما أنها تختص أيضا بإبداء آراء استشارية في كل نزاع أو موضوع يعرض عليها بواسطة المجلس أو الجمعية .

#### المادة الثالثة والعشرون

اتباعاً ووفقاً لنصوص الاتفاques الدولية القائمة حالياً أو التي ستبرم فيما بعد اتفقت الدول أعضاء العصبة على أن :

أ - تسعى لتقرير وضمان بقاء شروط إنسانية عادلة لصالح العمال من رجال ونساء وأطفال فوق أراضيها وفيسائر البلاد الأخرى التي ترتبط معها بعلاقات تجارية وصناعية ، كما لها إنشاء وتدعم المنظمات الدولية الكفيلة بتحقيق هذا الغرض .

ب - تعهد بضمان معاملة عادلة للأهالي الأصليين في الأقاليم الخاضعة لإدارة دولة العصبة .

ج - تكلف العصبة بفرض رقابة عامة على تنفيذ الاتفاques الخاصة بتجارة الرقيق من نساء وأطفال ، وعلى الاتجار بالأقليون وبباقي المواد السامة .

د - تعهد للعصبة بفرض رقابة عامة على الاتجار بالأسلحة والذخائر على البلاد التي يحتم الصالح العام مراقبة هذه التجارة فيها .

هـ - تتخذ ما يلزم من إجراءات لتأمين وضمان بقاء حرية المواصلات والترانزيت

ومساواة جميع أعضاء العصبة فيما يتعلق بشئون التجارة مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالأقاليم التي دمرت خلال الحرب بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٨ .

و- تبذل جهدها في المحيط الدولي لاتخاذ الاحتياطات التي تؤدي إلى الوقاية من الأمراض والعلاج منها .

#### المادة الرابعة والعشرون

(١) جميع المكاتب الدولية السابقة تأسيسها بموجب معاهدات جماعية توضع تحت إدارة العصبة بشرط موافقة الدول المشاركة فيها على ذلك ، كما توضع أيضاً تحت إدارة العصبة جميع المكاتب الدولية الأخرى وسائر اللجان التي تنشأ فيما بعد ، والتي تستهدف تسوية المسائل المتعلقة بالصالح الدولي .

(٢) تلتزم سكرتارية العصبة - في جميع المسائل المتعلقة بالصالح الدولي والتي نظمت بواسطة اتفاقيات عامة ولكنها غير خاضعة لإشراف مكاتب أو لجان دولية - بجمع ونشر كافة البيانات المطلوبة ، والقيام بأية مساعدة أخرى ضرورية كانت أو مرغوبها فيها متى طلبتها الدول المشاركة في الاتفاقيات وبعد موافقة المجلس .

(٣) للمجلس أن يقرر إدراج نفقات أي مكتب أو لجنة وضعت تحت إدارة العصبة ضمن مصروفات السكرتارية .

#### المادة الخامسة والعشرون

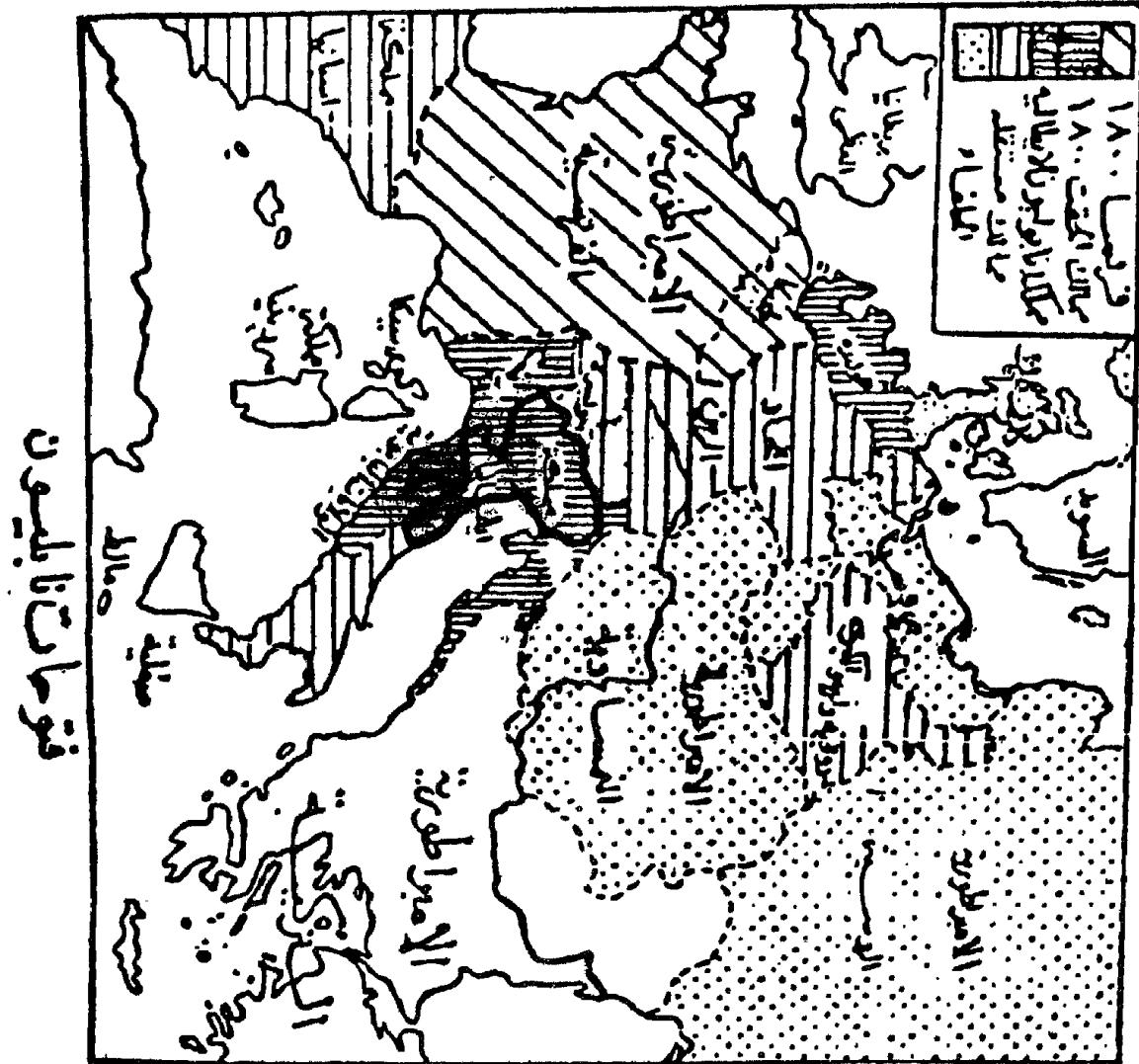
يعهد أعضاء العصبة بتشجيع إنشاء تنظيمات وطنية مرخص بها للصليب الأحمر ، وتعضيد التطوع فيها والتعاون فيما بينها لما تهدف إليه من تحسين الصحة ، والوقاية من الأمراض ، وتحفيض الآلام في العالم .

## **المادة السادسة والعشرون**

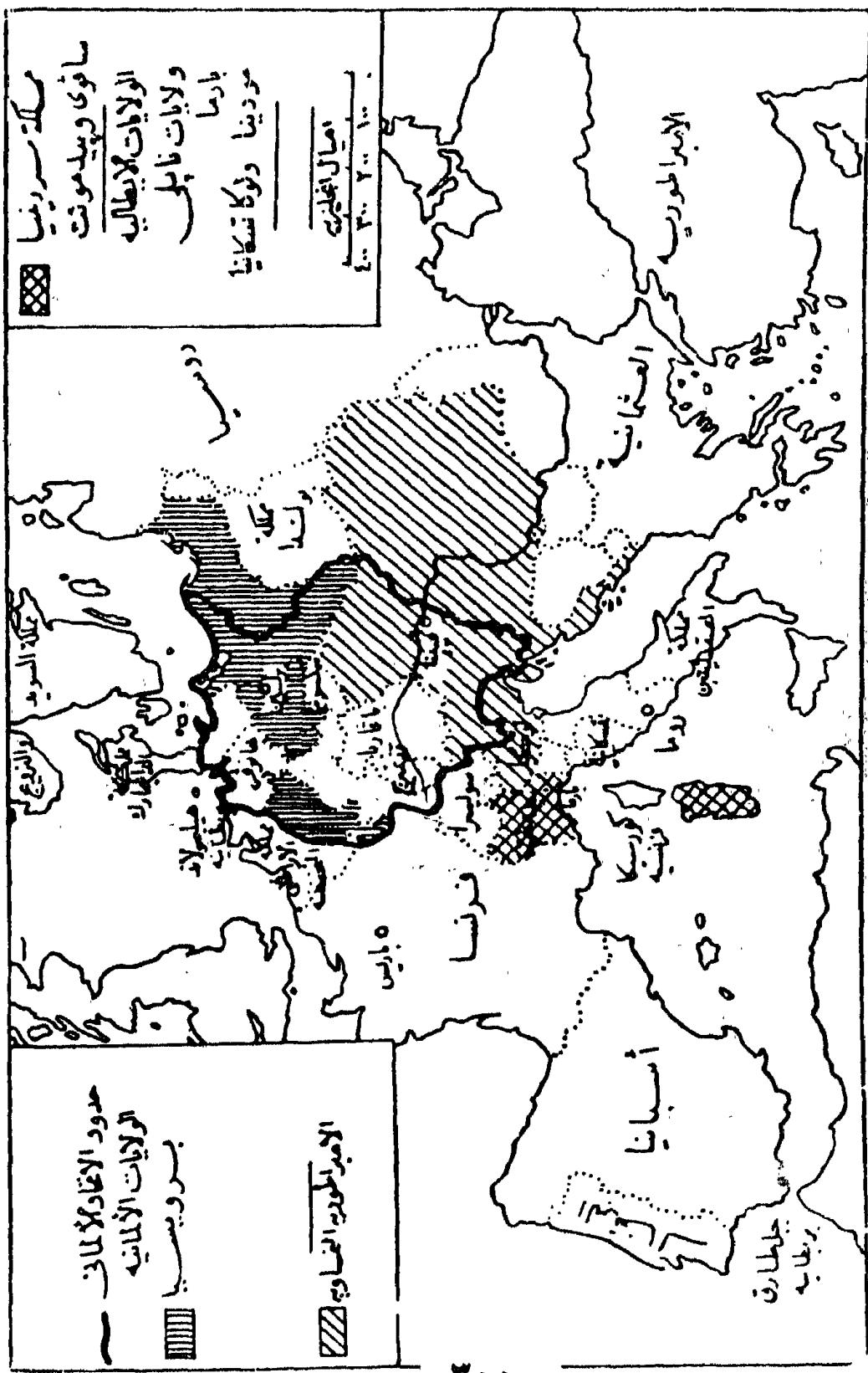
- (١) التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق يعمل بها بمجرد التصديق عليها من جميع أعضاء العصبة الممثلين في المجلس ومن أغلبية الأعضاء الممثلين في الجمعية .
- (٢) لكل عضو في العصبة مطلق الحق في عدم قبول التعديلات التي تدخل على الميثاق ، وفي هذه الحالة تنتهي عضويته من العصبة .

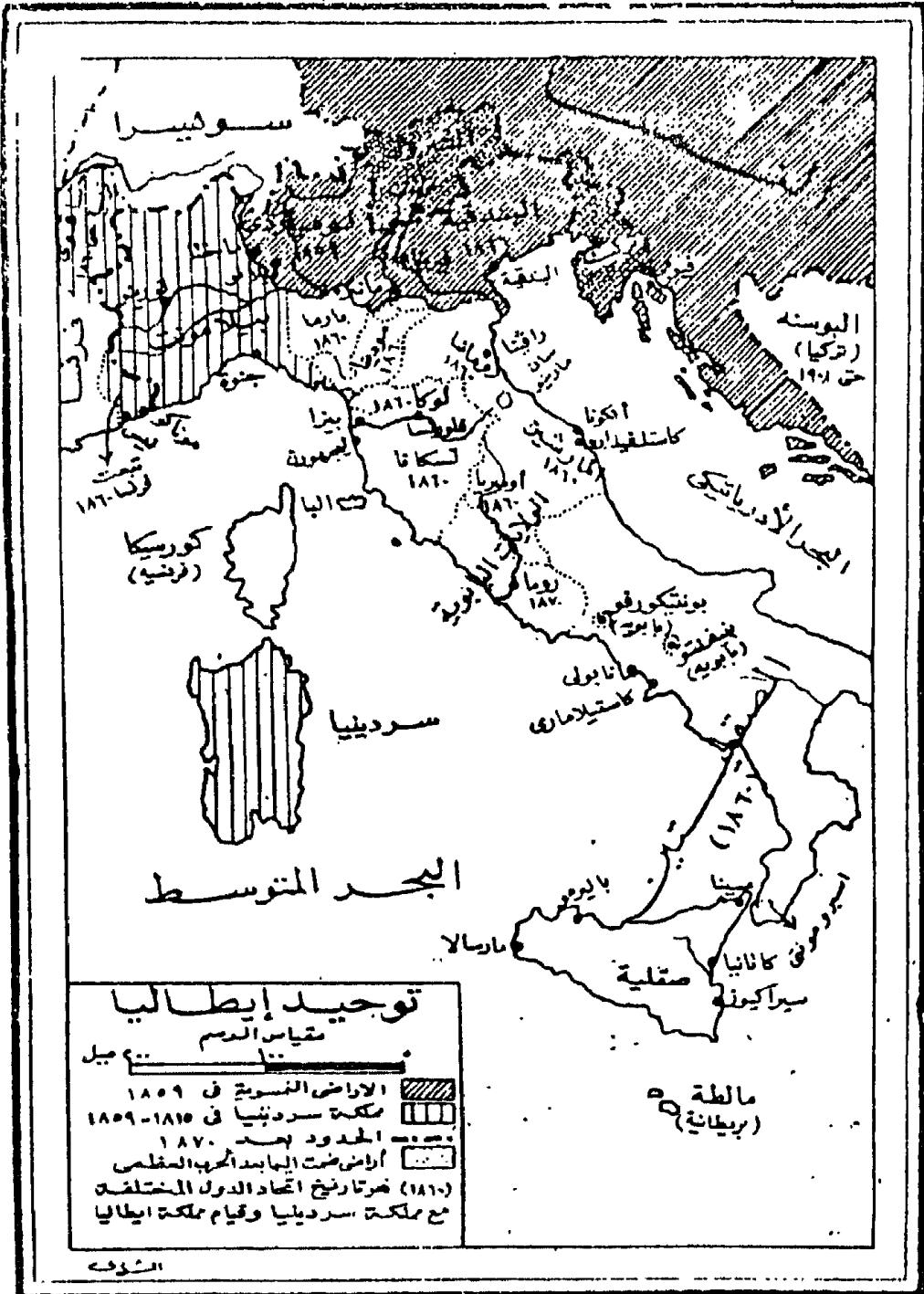
\* \* \*



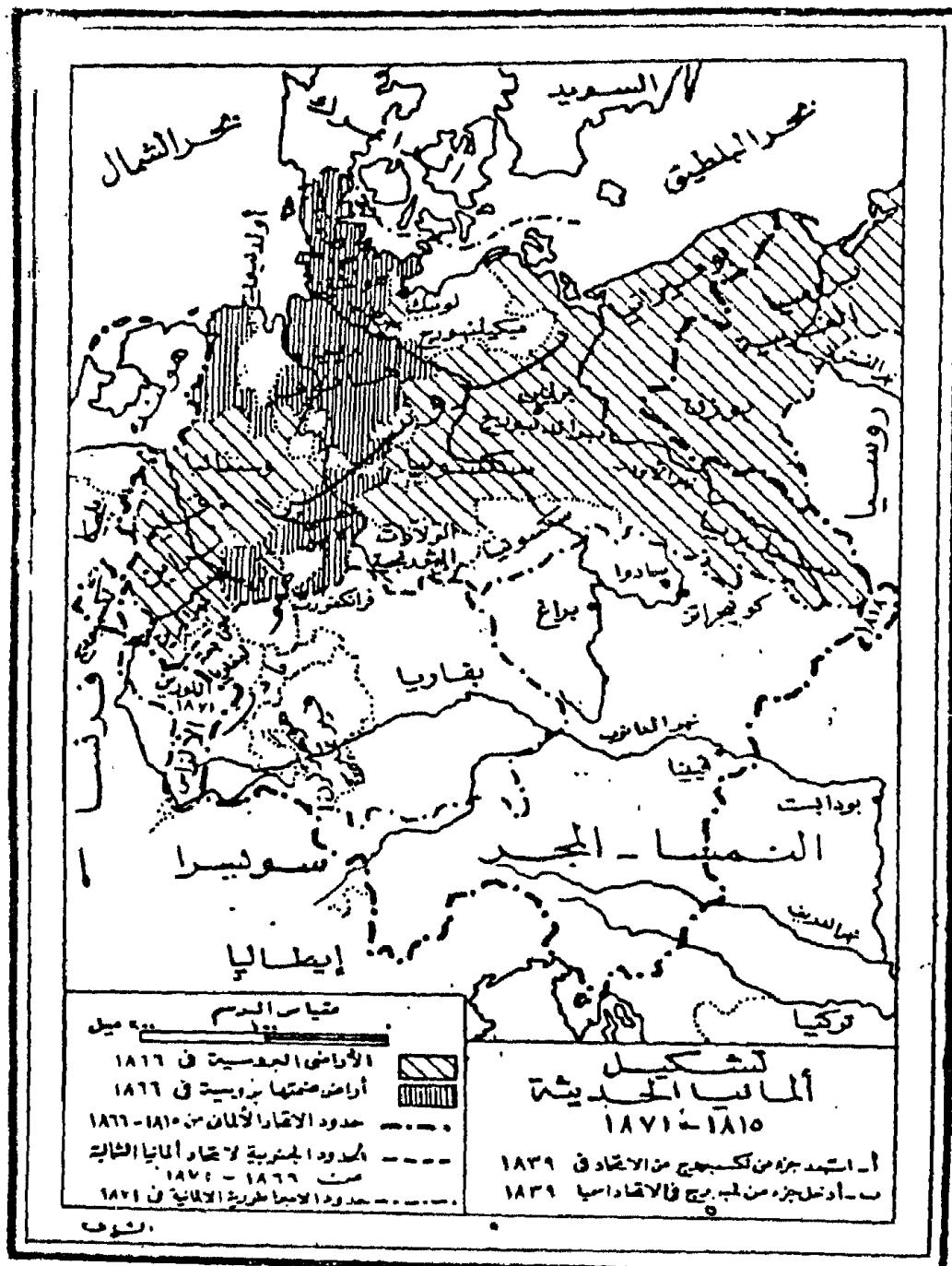


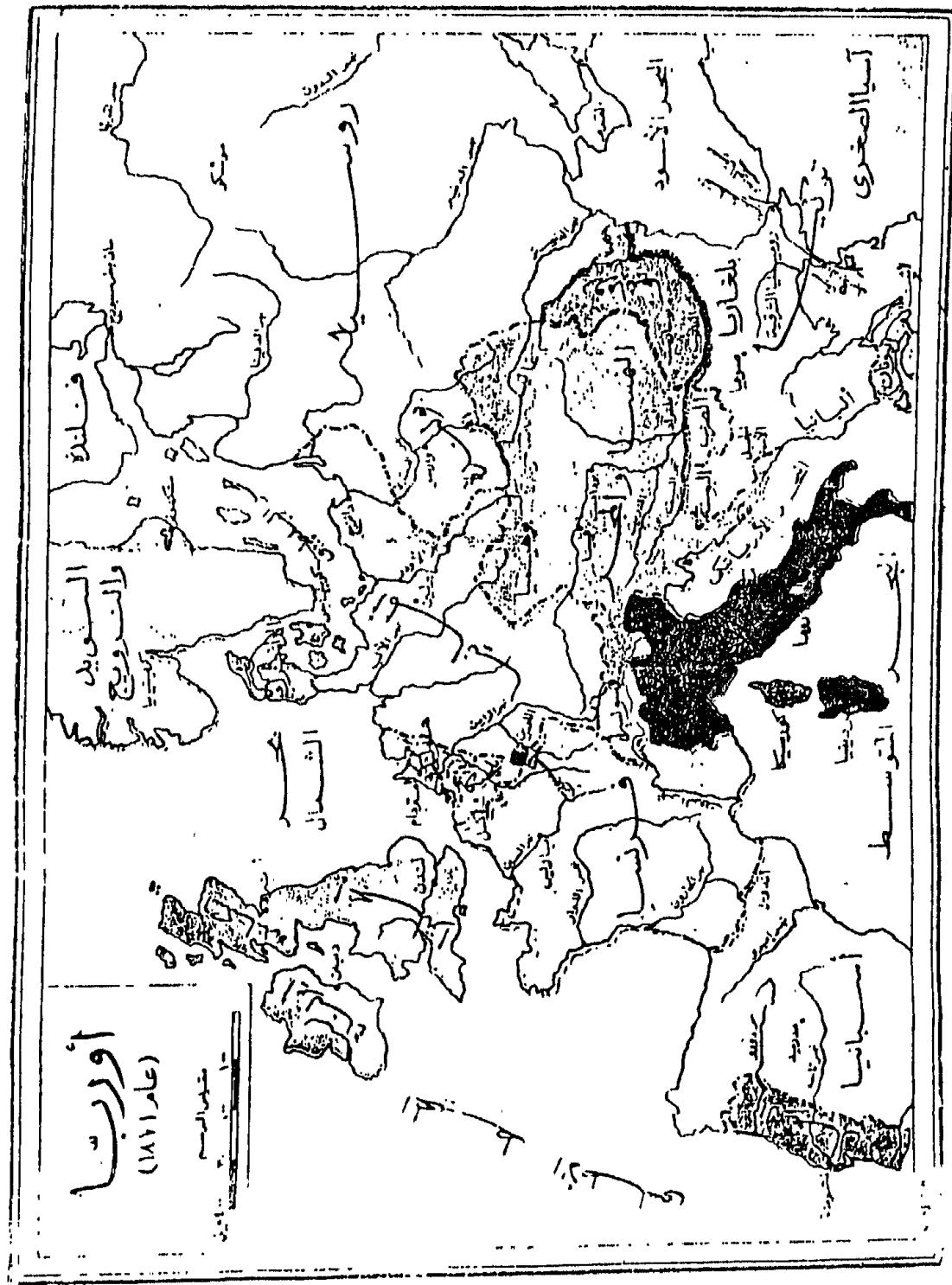
اور بحسب تفسیر موثقین

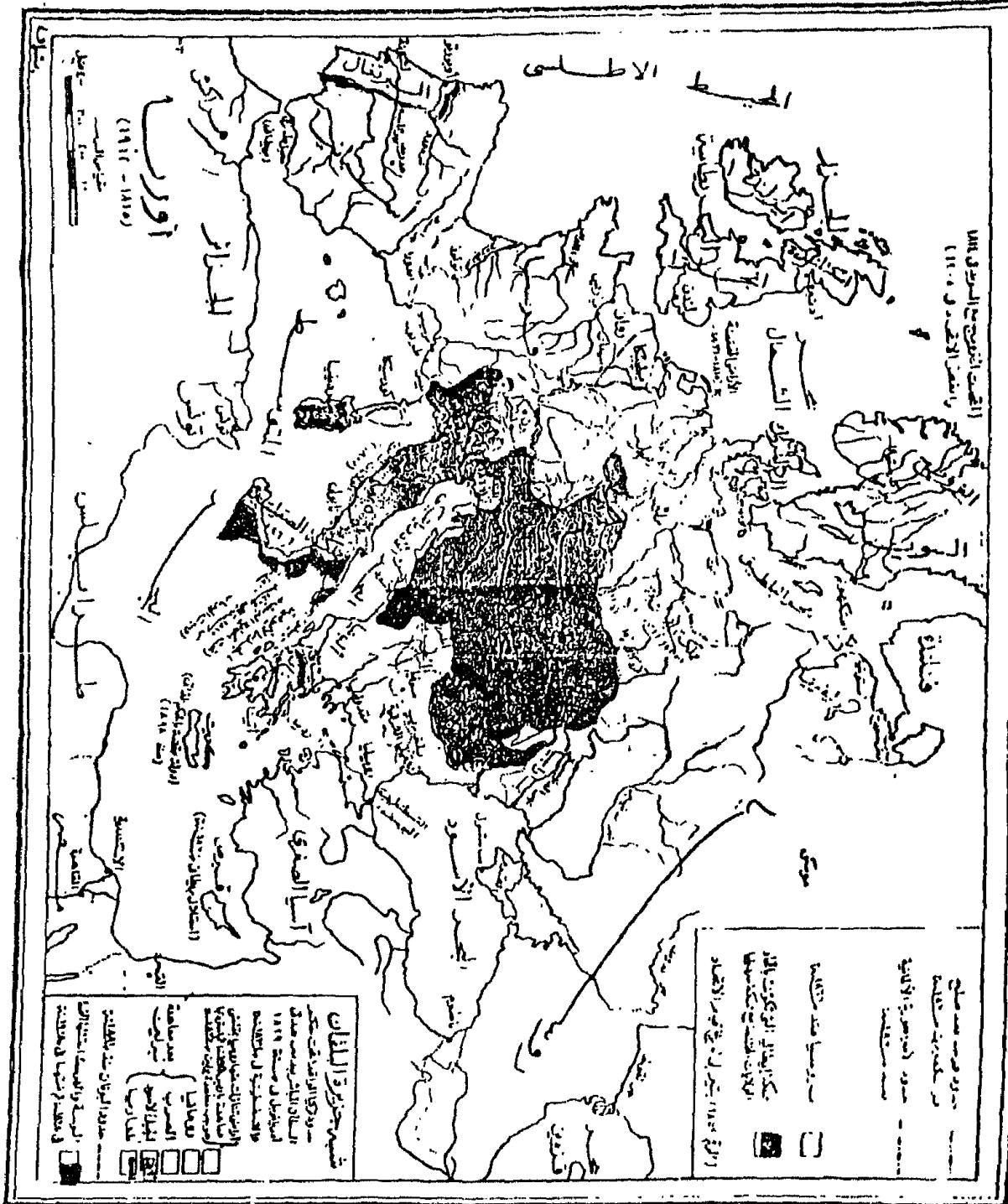


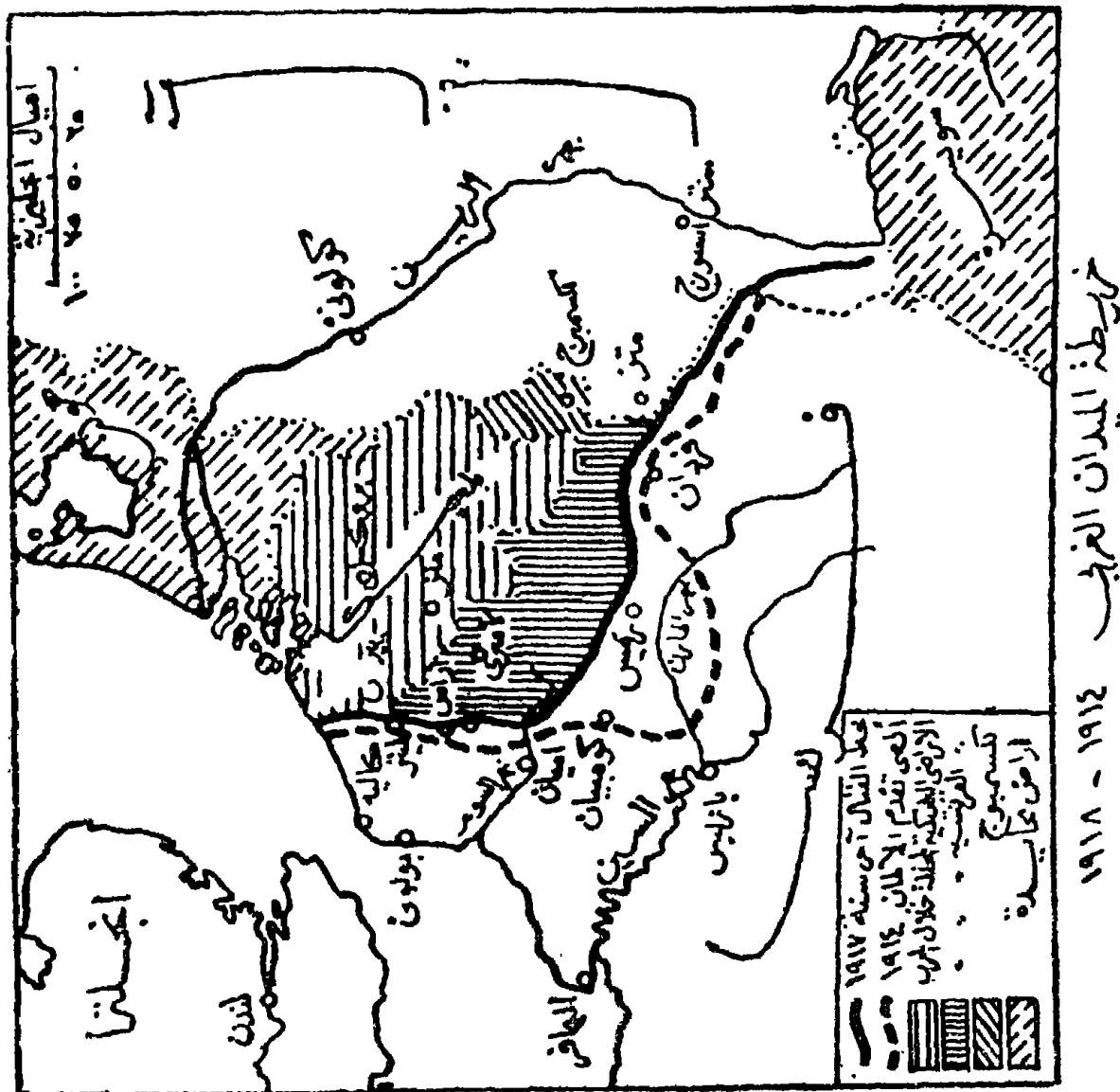


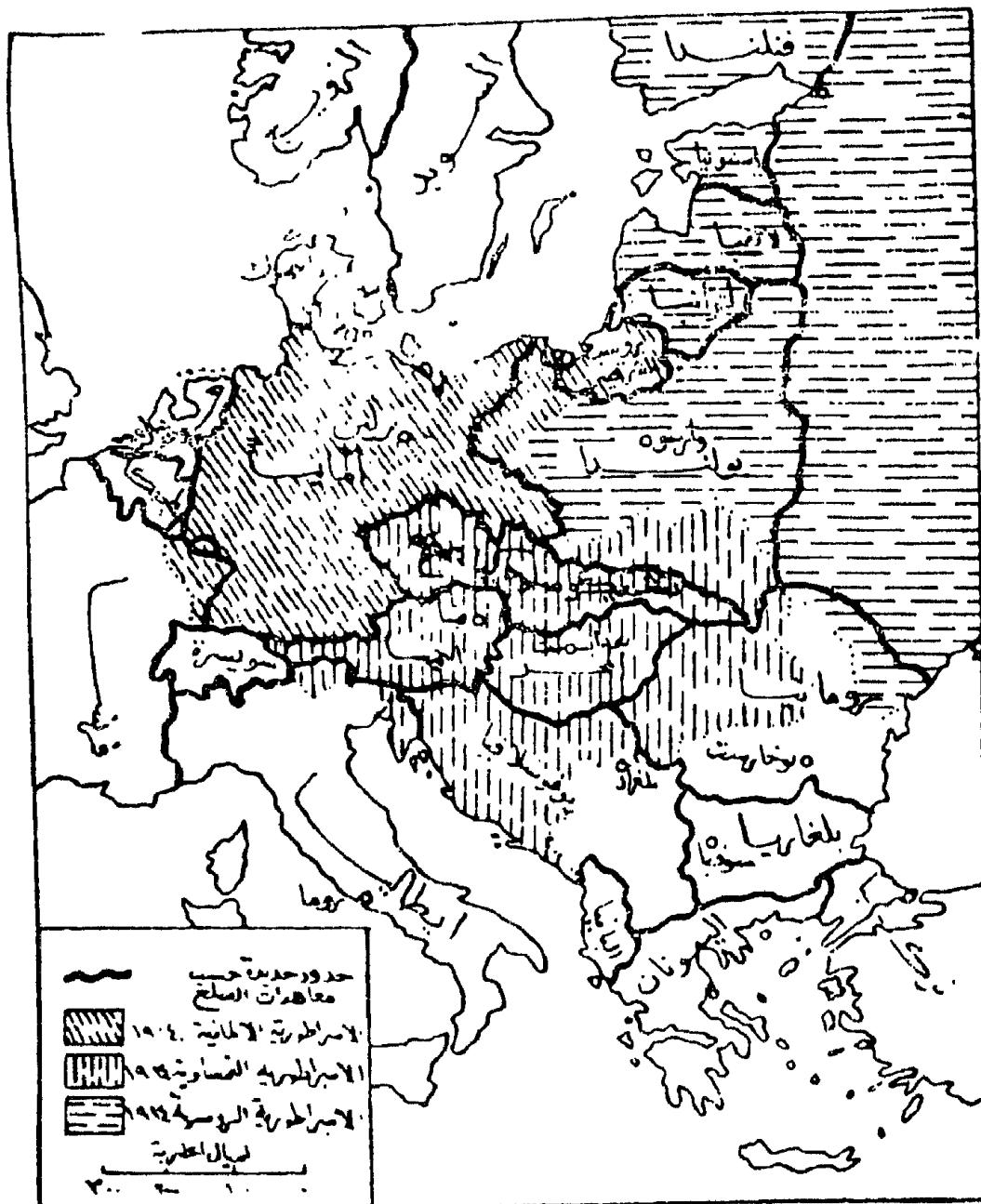




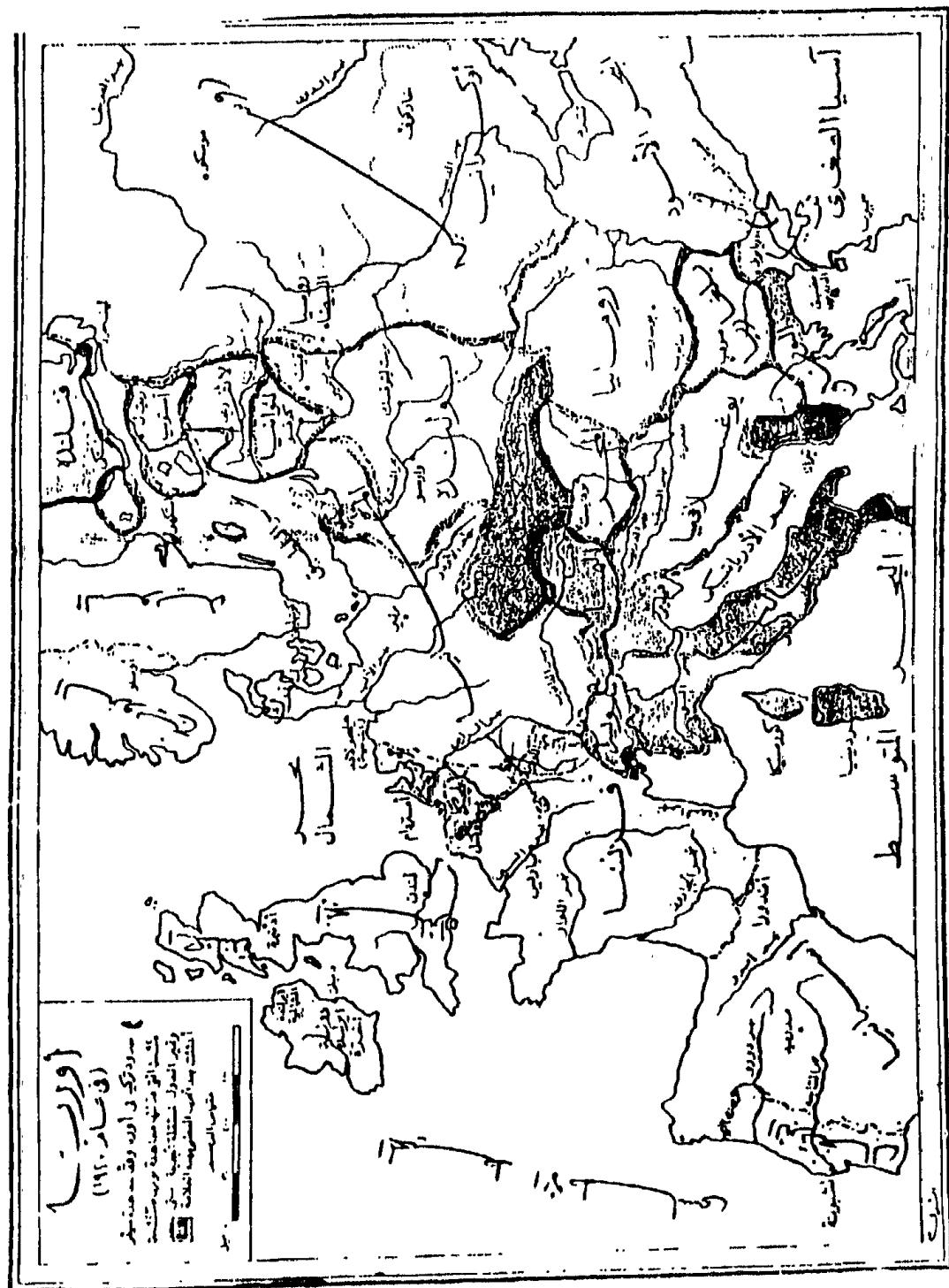








أوروبا بعد سنة 1919



## المحتوى

### الصفحة

٩	الفصل الأول : فكرة التنظيم الدولي قبل القرن التاسع عشر .
٢٥	الفصل الثاني : الاتحاد الأوروبي في القرن التاسع عشر .
٣٠	— معاهدة باريس الأولى .
٣٦	— معاهدة فيينا .
٣٩	— معاهدة باريس الثانية
٣٩	— التحالف الرباعي
٤١	— الحلف المقدس
٤٧	الفصل الثالث : نظام المؤتمرات .
٥٠	— مؤتمر إكس - لاشابل .
٥٤	— مؤتمر تريبارو .
٥٧	— مؤتمر ليماخ .
٥٩	— مؤتمر فيرونا .
٦٥	الفصل الرابع : فرنسا من ١٨١٥ إلى ١٨٥٢ .
٦٨	— فرنسا وحكم البريون الجديد .
٧٧	— لويس فيليب وملكية الأورليان .
٨٦	— فرنسا من الجمهورية الثانية إلى قيام الامبراطورية .

الصفحة	س : المسألة الشرقية وحرب القرم
٩٥	( ١٨٥٣ - ١٨٥٦ )
٩٧	- المسألة الشرقية في مطلع القرن التاسع عشر .
١٠٠	- أسباب حرب القرم .
١٠٢	- بعثة منشكوف .
١٠٨	- قيام الحرب وتطوراتها .
١١٥	- معاهدة باريس ١٨٥٦ .
١١٩	<b>الفصل السادس : الوحدة الإيطالية .</b>
١٢١	- عوامل قيام الوحدة الإيطالية .
١٢٤	- صعوبات ظهور القومية الإيطالية .
١٢٦	- الثورات في إيطاليا وظهور ماتريني .
١٣٢	- حركة البعث أو الإحياء .
١٤١	- ثورة ١٨٤٨ .
١٤٦	- إنجاز الوحدة الإيطالية .
١٥٧	<b>الفصل السابع : الوحدة الألمانية .</b>
١٨٠	- مشكلة شلزفيج وهولشتين وال الحرب البروسية - النمساوية
١٨٥	- الحرب البروسية - الفرنسية .
١٩٣	<b>الفصل الثامن : التحالفات الدولية في أوروبا</b>
١٩٥	أولاً : بسمارك ونظام التحالفات ( ١٨٧١ - ١٨٩٠ )
١٩٥	(١) الموقف الدولي في أوروبا بعد حرب السبعين .

٢٠٠	(٢) المسألة الشرقية (١٨٧٦ - ١٨٧٨ ) وسياسة الاستصلاح والتعويض .
٢١١	
٢١١	(٣) التحالفات الأوروبية ومعاهدات الضمان
٢١٣	- التحالف الثنائي بين ألمانيا والنمسا
٢١٥	- اتحاد القياصرة الثلاثة
٢٢٠	- التحالف الثلاثي
٢٢٤	- تجديد التحالف الثلاثي
٢٢٦	- معاهدة الضمان الألماني - الروسي
٢٢٧	ثانيا : التحالفات الدولية بعد سقوط بسمارك ( ١٨٩٠ - ١٩١٤ )
٢٢٩	- التحالف الثنائي بين فرنسا وروسيا
٢٣٢	- التحالف الإنجليزي - الياباني
٢٣٢	- الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا
٢٣٥	- الاتفاق الإنجليزي - الروسي .
٢٣٩	الفصل التاسع : الحرب العالمية الأولى
٢٤٢	(١) أسباب الحرب العالمية الأولى .
٢٥٥	(٢) مراحل الحرب .
٢٧٠	(٣) التسوية ونتائج الحرب .
٢٩١	الملحق والخرائط .
٣٠٩	المحتوى .







**To: www.al-mostafa.com**